

المكتبات والمعلومات
في
الدول المتقدمة والنامية
الاتجاهات - العلاقات - المؤسسات
الانتاج الفكري

٣٧٤

تأليف

دكتور أسامة السيد محمود

كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٨٧



٦٠ شارع القصر العيني
أمام روز اليوسف ت : ٣٥٤٧٥٦٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ،
ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته
على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا واغفر
لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » .

(صدق الله العظيم)

* * *

المحتويات

صفحة المحتويات	١ - ١
المقدمة	١٠ - ٥
الفصل الأول	٥٦ - ١٢
تمهيد	١٣
أولا : موضوع التخصص وأهدافه ووظائفه	١٦ - ١٤
ثانيا : تطور التخصص	٢٦ - ١٧
ثالثا : المكونات والعلاقات الداخلية للتخصص	٢٨ - ٢٧
رابعا : العلاقات الخارجية للتخصص وانتمائه	٣٤ - ٢٩
خامسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين العلمية والمهنية	٤٠ - ٣٤
سادسا : تخصص المكتبات بين الدول المتقدمة والدول النامية	٤٣ - ٤١
سابعا : عوامل التغيير ومستقبل التخصص	٤٩ - ٤٤
مصادر ومراجع الفصل الأول	٥٦ - ٥٠
الفصل الثاني	١٠٢ - ٥٧
تمهيد	٥٩
أولا : المؤسسات الاختزانية	٦٩ - ٦٠
١ - المؤسسات الاختزانية في الدول المتقدمة	٦٥ - ٦١
(أ) مكتبة الكونجرس	٦٥ - ٦١
٢ - المؤسسات الاختزانية في الدول النامية	٦٩ - ٦٥
(أ) معهد المعلومات العلمية والفنية للصين	٦٨ - ٦٦
(ب) المكتبة القومية في جامبيا	٦٩ - ٦٨
ثانيا : المؤسسات المهنية	٨٦ - ٧٠
١ - الأهداف العامة	٧١ - ٧٠
٢ - الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية	٧٥ - ٧١
(أ) الاتحاد الدولي للتوثيق	٧٤ - ٧٢
(ب) الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعهدها	٧٥ - ٧٤
٣ - الجمعيات المهنية في الدول المتقدمة	٨٢ - ٧٥
(أ) الجمعية الأمريكية للمكتبات	٧٨ - ٧٦
(ب) الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات	٨٠ - ٧٨

٨٠ — ٨١	(ج) جمعية المكتبات
٨١ — ٨٢	(د) جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب
٨١ — ٨٢	المعلومات
٨٢ — ٨٦	٤ — الجمعيات المهنية في الدول النامية
٨٥ — ٨٦	(١) الجمعية الغينية للمكتبات
٨٦	(ب) جمعية المكتبيين النيجيريين
٨٧ — ٩٥	ثالثا : المؤسسات التجارية
٨٨ — ٩٢	١ — المؤسسات التجارية في الدول المتقدمة
٩٢ — ٩٥	٢ — المؤسسات التجارية في الدول النامية
٩٢ — ٩٧	مصادر ومراجع الفصل الثاني
١٠٣ — ١٧٧	الفصل الثالث
١٠٥	تمهيد
١٠٦ — ١١٢	أولا : تطور المؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين
١٠٦ — ١١٠	١ — الدول المتقدمة
١١٠ — ١١٢	٢ — الدول النامية
١١٣ — ١٦٩	ثانيا : الواقع الحالي للمؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين
١١٣ — ١١٧	١ — عناصر اختبار العينة
١١٨ — ١١٩	٢ — طريقة العرض ومنهجه
١١٩ — ١٢١	٣ — الشهادات والدرجات العلمية
١٢٢ — ١٢٦	٤ — مدة الدراسة
١٢٦ — ١٣٣	٥ — اسم المؤسسة الأكاديمية ووضعها الإداري
١٣٣ — ١٦٩	٦ — المقررات الدراسية
	ثالثا : مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي لتخصص
١٧٠ — ١٧١	المكتبات والمعلومات
١٧٢ — ١٧٧	مصادر ومراجع الفصل الثالث
١٧٩ — ٢١٤	الفصل الرابع
١٨١	تمهيد
١٨٢ — ١٨٥	أولا : تطور الانتاج الفكري في تخصص المكتبات والمعلومات
١٨٢ — ١٨٣	١ — الدول المتقدمة

٢ — الدول النامية ١٨٥—١٨٣

ثانياً : السمات الحالية للإنتاج الفكرى لتخصص المكتبات

والمعلومات ١٨٦—٢١٢

١ — اختيار العينة ١٨٦—١٨٨

٢ — فئات أوعية نشر الإنتاج ١٨٨—١٨٩

٩ — عدد الدوريات التى تصدر فى تخصص المكتبات

والمعلومات ١٨٩—١٩٠

٤ — لغات الإنتاج فى دوريات التخصص ١٩٠—١٩٣

٥ — جغرافية الإنتاج ومشاركة الدول النامية ١٩٣—١٩٩

٦ — وفيات الدوريات وتغيير العناوين ١٩٩—٢٠٢

٧ — هيئات نشر الدوريات ٢٠٢—٢٠٤

٨ — التوزيع الموضوعى للإنتاج الفكرى على إطار

التخصص ومعامل ارتباطه بالنشاط الأكاديمى ٢٠٥—٢١٠

٩ — إنتاجية المؤلف السنوية ٢١٠—٢١٢

مصادر ومراجع الفصل الرابع ٢١٣—٢١٤

الفصل الخامس ٢١٥—٢٨٩

تمهيد ٢١٧

أولاً : البنية الأساسية لتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر

ثانياً : المؤسسات الاختصاصية والمهنية والتجارية فى تخصص

المكتبات والمعلومات فى مصر ٢٢٤—٢٣٧

١ — المؤسسات الاختصاصية ٢٢٤—٢٢٩

(أ) دار الكتب والوثائق القومية ٢٢٤—٢٢٦

(ب) المركز القومى للإعلام والتوثيق ٢٢٦—٢٢٩

٢ — المؤسسات المهنية ٢٢٩—٢٣٢

ثالثاً : المؤسسات التجارية ٢٣٢—٢٣٧

رابعاً : المؤسسات الأكاديمية وأعداد المتخصصين فى تخصص

المكتبات والمعلومات فى مصر ٢٣٨—٢٥٦

أ — تطور المؤسسات الأكاديمية وأعداد المتخصصين

٢ — الوضع الحالى للمؤسسات الأكاديمية وأعداد

٢٥٤—٢٤٢	المتخصصين
٢٤٣	(١) الدرجات العلمية
٢٤٥—٢٤٤	(ب) مدة الدراسة
٢٤٥	(ج) أسماء المؤسسات ووضعها الأكاديمي
٢٥٤—٢٤٦	(د) المقررات الدراسية
٣	—	مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي
٢٥٦—٢٥٥	لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر

خامسة: سمات الانتاج الفكرى المصرى فى تخصص المكتبات

٢٧٩—٢٥٧	والمعلومات
٢٥٩—٢٥٧	١ — طرق ومنهج التحليل
٢٦٠—٢٥٩	٢ — فئات اوعية نشر الانتاج
٢٦١—٢٦٠	٣ — لغات الانتاج
٢٦٣—٢٦١	٤ — جغرافية الانتاج
٢٦٥—٢٦٤	٥ — هيئات النشر
٢٧١—٢٦٥	٦ — التوزيع الموضوعى للانتاج على اطار التخصص ومعامل ارتباطه مع النشاط الأكاديمي
٢٧٧—٢٧١	٧ — انتاجية المؤلف
٢٧٧	٨ — الانتاج المترجم
٢٧٨	٩ — الانتاج المشترك
٢٧٩—٢٧٨	١٠ — معامل ارتباط جزئيات التخصص فى مصر بجزئياته فى الدول المتقدمة والنامية

خامسا : نحو مستقبل افضل لتخصص المكتبات والمعلومات

٢٨٤—٢٨٠	فى مصر
٢٨٩—٢٨٥	مصادر ومراجع الفصل الخامس
٢٩١—٢٩٠	المصادر والمراجع
٢٩٨—٢٩٣	١ — المصادر والمراجع العربية
٢٩٩—٢٩٠	٢ — المصادر والمراجع الاجنبية

الملخص الانجليزى

« المقدمة »

١ - موضوع الكتاب وأهميته

شهد تخصص المكتبات والمعلومات تطورات متعاقبة في مفاهيمه الأساسية ومؤسساته خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، ومع أن بؤادر هذه التطورات ظهرت منذ بداية القرن التاسع عشر ، إلا أن سرعة إيقاعها وتأثيرها زاد من معدلاته في العقود الثلاثة الماضية ، وكان هناك سببان أساسيان وراء هذه التطورات :

الأول شدة الطلب على المعلومات والحاجة إليها في أي مجتمع معاصر بعد أن أصبحت المصدر الأول المساعد في عمليات التعليم والبحث والتخطيط واتخاذ القرارات ، وبالتالي أصبحت ثروة حقيقية لا تقل في قيمتها عن الثروات الطبيعية والبشرية الموجودة ، وزاد هذا من أعباء المؤسسات الاخترازية في جمع هذه المعلومات وتنظيمها وحفظها واسترجاعها بأدق وأسرع الوسائل رغم تزايدها المستمر وتنوع الأوعية التي تسجل بها ، وساعد هذا على دخول مجموعة من المؤسسات إلى إطار التخصص تتولى استغلال الحاجة إلى المعلومات بتحويلها إلى سلعة تباع وتشترى وتجنّى من وراء ذلك أرباح طائلة .

والثاني هو التقدم في التكنولوجيا عامة ، وفي تكنولوجيا الإلكترونيات خاصة ، ثم انتشارها الكبير في مؤسسات التخصص بكافة أنواعها ، وما تبع ذلك من تأثير في هذه المؤسسات خاصة مع دخول مجموعات جديدة من الفنين التكنولوجيين مع هذه الآلات بمفاهيم جديدة محاولين التأثير على مفاهيم التخصص الأصلية وعلاقاته ومكوناته الداخلية .

ورغم أن تخصص المكتبات والمعلومات في موضوعه ، يرجع تاريخه إلى احتياج الإنسان لذاكرة أخرى خارجية ترعى رصيده الفكري وزاده الحضارى من أوعية المعلومات ضبطاً واقتناء وتنظيماً وحفظاً واسترجاعاً ، ورغم أنه تعرض لكثير من المتغيرات مع كل موجة حضارية

وردت عليه ، وبالأذات ابتكار الورق والطباعة والثورة الصناعية وما أعقبها من تغيير في الهياكل الاقتصادية في المجتمعات الغربية ومن ثم أنواع جديدة من الأوعية ومن المستفيدين عبر القرون الماضية ، إلا أن مقدار التغيير في هذا التخصص وتأقله مع التطورات التي حدثت في القرن العشرين أعطت الفرصة للتيارات الوافدة والتكنولوجيين الجدد لأن تهز مفاهيمه خاصة مع غياب الدراسات النظرية التي تؤصل هذه المفاهيم وتثبت أركانها وتحدد علاقات التخصص بالتخصصات الأخرى .

وبلغ خلط المفاهيم بين التخصص وتخصصات أخرى ، يرتبط بها بعلاقات متداخلة أو تشابك في الممارسات ، ومحاولات إعادة تكوين العلاقات الداخلية لمكونات التخصص ، والانقسامات بين مؤسساته ومتخصصيه ، ذروته في السبعينيات من هذا القرن ، وبالأذات في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم بدرجات متفاوتة في أوروبا واليابان ، إلا أن الدول النامية لم تسلم من التيارات الوافدة والمستوردة خاصة بتاريخ هذه الدول المعروف في استقبال هذه التيارات وترحيب البعض بها منذ بداية هذا القرن مع بداية ظهور التوثيق ، لئلا عدد المتخصصين الراعين بقضايا التخصص وحلقات تطوره ، ولولع البعض بالتقليد الأعمى لكل القضايا في الدول المتقدمة بصرف النظر عن واقع وظروف الدول النامية .

ووصلت هذه التطورات إلى مصر منذ نحو خمسة عشر عاماً ولم يعد يخفى على أحد أن بعض مفاهيم التخصص الأساسية ووظائفه ومكوناته وعلاقاته وتطورات مؤسساته وتعدد أنواع متخصصيه أصبحت محل جدل ، فبدأ البعض في ترديد دعاوى كثيرة عن الدور المنفصل لكل من مؤسساته الاختراعية ، وبدأ البعض الآخر في الحديث عن وجود علم جديد « علم المعلومات » ومنفصل عن تخصص المكتبات والمعلومات ، وبحيث أصبحت هناك حاجة ماسة إلى دراسة أوضاع التخصص وتطوراتها والشكل الذي عليه إطاره العام .

ويهدف هذا الكتاب إلى رسم صور كاملة ومفصلة للإطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والدول النامية ومصر في السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، والتعرف على الوضع القائم بشأن مفاهيمه النظرية وعلاقات مكوناته الداخلية بعضها ببعض ودرجة تقاربها وارتباطها وعلاقته بالتخصصات الأخرى ووظائفه وأهدافه ومؤسساته الاختراعية والتجارية والمهنية والأكاديمية ووظائف كل منها وأهدافه ونشاطه

ثم سمات الانتاج الفكرى فى الفترة الأخيرة ، واكتشاف العوامل التى انثرت على تطوره ، والعوامل التى قد تؤثر على مسارات مستقبله .

وأهمية هذه الدراسة ترجع الى حتمية اكتشاف حقيقة ما يقال وما يتردد فى التخصص الآن ، وسط كثير من الادعاءات الزائفة التى تتردد بدون وعى أو دراسة أو فهم لتطور التخصص ومفاهيمه الأساسية وإطاره العام فى بعض الأحيان ، أو لتحقيق ربح مادى أو مكاسب شخصية فى أحيان أخرى .

٢ - مجال الدراسة وحدودها

يتناول هذا الكتاب تخصص المكتبات والمعلومات فى شكله الحالى فى الدول المتقدمة والدول النامية ومصر ويركز على المفاهيم الأساسية للتخصص وقضيته المحورية وعلاقاته بالتخصصات الأخرى ووظائفه وأهدافه ومكوناته الداخلية ، ثم مؤسساته المختلفة الاختزانية والمهنية والتجارية والأكاديمية وسمات الانتاج الفكرى الموجودة حالياً فى التخصص.

ورغم ان التركيز الرئيسى للدراسة على الواقع الحالى للتخصص ، الا انها فى بعض الأحيان قد تطرقت الى سنوات مضت لتتبع مسارات التخصص وتطوره ، ثم تعرض لواقعه الحالى بالتفصيل والتحليل الكامل ، تفهيم بمحاولات استقراء مسارات مستقبله اعتماداً على منحنيات تطوره من جهة ، وقضايا المطروحة حالياً من جهة ثانية ، وما يكشف عنه الانتاج الفكرى وآراء المتخصصين والأساتذة الكبار من ناحية ثالثة .

وقد ركزت الدراسة فى تعرضها لواقع التخصص على الفترة الزمنية من ١٩٧٠م حتى ١٩٨٥م بالنسبة لقضايا المطروحة وما استقرت عليه مفاهيمه وأنشطة مؤسساته المختلفة ، وأيضاً على سمات انتاجه الفكرى ، وتتبع تطوره فى نفس الفترة ، وتمت دراسة سمات الانتاج الفكرى المصرى عبر تاريخه كله من ١٨٨٢-١٩٨٠ لقلّة عدده من ناحية ، ولعدم وجود أى دراسات سابقة من ناحية أخرى ، ولان أدوات ضبطه متوفرة لهذه الفترة .

وحاولت الدراسة ان تتعرض لأكبر عدد ممكن من دول العالم لمحاولة تتبع أوضاع ومسارات التخصص ومؤسساته على أوسع نطاق ، ولهذا

فقد أخذت نماذج من هذه المؤسسات وتناولت نشاطها بالتفصيل في نحو ٣٠ دولة من دول العالم غطت كل مناطقه الجغرافية في أمريكا الشمالية وأمريكا الغربية والشرقية وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية .

وقد ضم المؤلف الى هذه العينة فلسطين المحتلة حيث تعرف عن كتب على المقررات الدراسية المتبعة في اعداد اخصائى المعلومات لدى الكيان الصهيونى ، وتعرف على مقدار تغطية دورياته في أدوات الضبط البيلوجرافى الدولية ، وكان ذلك ايمانا من المؤلف بأنه قد حان الوقت لكى نتعرف في العالم العربى على كل نشاطات المكتبات والمعلومات لدى الكيان الاسرائيلى مثلما هو بالتأكيد يتعرف على كل الانشطة العربية في هذا المجال .

٣ - المنهج وخطوات الاعداد

قدمت هذه الدراسة في الأساس كرسالة دكتوراه لجامعة القاهرة ، وقد أجرى المؤلف تعديلات طفيفة لتتلاءم عند ظهورها في الكتاب الذى بين يدي القارئ . ومن الصعب الادعاء بأن هناك مناهج بحث ثانية وخاصة لتخصيص المكتبات والمعلومات وإنما هو يستعير مناهج بحثه من العلوم الاجتماعية أساسا ، وقد استخدم المؤلف المنهج الشمولى التكاملى في النظر الى كل مكونات البنية الأساسية للتخصص ، وتحليلها والخروج بمؤشرات اجمالية لموضعه الراهن .

وقد استغرق العمل في إعداد الرسالة الأصلية نحو ٥ سنوات منذ عام ١٩٨٠ وحتى نهاية عام ١٩٨٥ . وكانت اول الخطوات في إعدادها إجراء بحث للإنتاج الفكرى في الموضوع في كل بنوك المعلومات في الولايات المتحدة وانجلترا ، وقام المؤلف بقراءته كله تقريبا وخاصة ما كان باللغة الانجليزية اثناء وجوده في الدولتين أعوام ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٣ . كما إستغل المؤلف فترة وجوده بالخارج في إجراء عشرات المقابلات الشخصية مع رواد التخصص الذين قابلهم في عدد من المؤتمرات الدولية التى حضرها ، وكانت آراء هؤلاء المتخصصين من أهم نقاط ومفاتيح البحث الجوهرية التى وجهت المؤلف لموضوع الدراسة .

وكانت المرحلة الثانية هي اختيار عينات ممثلة لكل انواع المؤسسات . في التخصص ومن انتاجه الفكرى مع مراعاة ان تكون هذه العينات نوعا وجغرافيا وموضوعيا لكل ما في اطار التخصص من أنشطة

واتجاهات ، ثم تمت التحليلات اللازمة للمؤسسات الأكاديمية بما تحتويه من مقررات ، وإنتاجه الفكرى باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة من المتوسطات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط وجداول المقارنات ، كما تم عرض الأنشطة الأكاديمية فيما يختص بالمقررات الدراسية باستخدام الرسوم البيانية .

٤ - فصول الكتاب

يتكون هذا الكتاب من مقدمة وخمسة فصول يعقبها قائمة المصادر والمراجع ، ويتعرض كل فصل من فصولها لجانب من جوانب التخصص ، والفصل الأول يتناول المفهوم النظرى للتخصص وموضوعه الأساسى ووظائفه وأهدافه ومكوناته الداخلية وعلاقاته وانتماءه وقوامه العلمى وعوامل التغيير المحيطة به ، ثم مسارته المتوقعة فى المستقبل .

الفصل الثانى يتناول مؤسساته الاختزانية والمهنية على المستوى الدولى والقومى ، مع اختيار بعض النماذج الجديرة بالذكر من أنماط المؤسسات السابقة . ثم تعرض الفصل للمؤسسات التجارية التى تشكل قطاعاً جديداً داخله يطلق عليه الآن « قطاع صناعة المعلومات » ، وتعرض الفصل لظهور هذه المؤسسات وأهدافها ووظائفها وحجم نشاطها الحالى فى الدول المتقدمة والنامية .

الفصل الثالث خصص لنشاط المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين فى المكتبات والمعلومات ، حيث يتناول تطوره وأوضاع هذه المؤسسات من حيث الشهادات والدرجات العلمية التى تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل منها ، وأسماء المؤسسات وأوضاعها الادارية والمقررات الدراسية التى تضمها أنماط متعددة من هذه المؤسسات ، مع تناول مؤشرات المستقبل بالنسبة للإعداد لكوادره البشرية .

الفصل الرابع يتناول سمات الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات على مستوى العالم اعتماداً على ما تم ضبطه من انتاج فى أدوات الضبط لعامى ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ حيث تمت دراسة فئات وأوعية النشر وعدد الدورات الموجودة التى كشفت التحليلات عن انها أهم وعاء يكتب فيه الانتاج فى التخصص ولغات الدوريات وجغرافيتها ووفيتها ، وهيئات نشرها ، ثم التوزيع الموضوعى للانتاج كله على اطار التخصص

ومعامل ارتباط الانتاج الفكرى بالمقررات الدراسية ، وانتاجية المؤلف سنويا .

اما الفصل الخامس والآخر من الكتاب فقد خصص للتعرف على المكونات الحالية لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر حيث يتناول نفس الجزئيات التى تعرض لها الكتاب فى الفصول الأربعة الأولى واختتم هذا الفصل بمجموعة من المؤشرات لمستقبل التخصص فى مصر مع توصيات كشفت عنها الدراسة فى كل فصولها وصيغت فى شكل مبادئ يستطيع بها التخصص أن يطور من مستقبله فى مصر .

لا يتبقى بعد ذلك سوى شكر الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسى استاذى الجليل والمشرّف على هذه الدراسة أثناء إعدادها كرسالة دكتوراه ، فله فضل كبير فى توجيه المؤلف وفى مراجعتها ، والأستاذ الدكتور فتحى عبدالهادى الذى ساعد المؤلف على نشرها كما كان مع الأستاذ الدكتور محمود الشنيطى أعضاء لجنة الحكم عليها ، ومنحها أعلى تقدير علمى وأكاديمى ، وزوجتى العزيزة كبيرة العطاء التى تحملت وضحت أثناء إعدادها ومعطية لى كل تشجيع ورعاية .

ثم الحمد والشكر لله الرحمن الرحيم الذى وهبنى القوة وهادنى ، ولولا هذه الهداية ما تمكنت من عمل شئ ، وليجعلنى الله سبحانه وتعالى مصدر عطاء لكل من ساعدنى .

الدكتور
اسامة السيد محمود
يناير
١٩٨٦

الفصل الأول

الإطار النظري لتخصص المكتبات والمعلومات^١

تمهيد ..

وصل تخصص المكتبات والمعلومات الى مرحلة متقدمة في موضوعه وعلاقاته ، وفي مؤسساته وأدبه وهو أمر يجعل للدراسة الأكاديمية لهذا التخصص عملاً واجباً ومنطقياً في ظل ظروف تطوّر المجال وتضخمه في العقود القليلة الماضية وهذا التطور نفسه قد حمل في طياته كثيراً من التيارات الوافدة والشاردة من تخصصات أخرى بعضها كان متناقضاً مع المعطيات الأساسية للتخصص حتى إن هذه المعطيات تبدو غير واضحة ومبهمة ومن الصعب تحديدها لأنها دائماً محل تساؤل وجدل حتى في أبسط وأدق مفاهيمها ، ليس فقط في الدول التي ما زالت في بداية طريق التقدم ، في تخصص المكتبات والمعلومات ، بل أيضاً في الدول المتقدمة التي سارت شوطاً بعيداً في هذا التخصص .

من الملائم لأي تخصص أن يبدأ بالتعرف على الإطار العام له ، لتحديد لب دراسته وحدوده العامة وقطاعاته الرئيسية وعلاقاته بالعلوم والتخصصات الأخرى الى جانب التعرف على أنواع المؤسسات المختلفة التي تنتمي اليه وظائفها المتنوعة ، ثم السمات الأساسية لأدب هذا التخصص وانتاجه الفكري ، ومن الطبيعي أن عدم تحديد هذا كله يؤثر الى حد بعيد في المعطيات الأساسية للتخصص ويجعله في مهب الريح لأي من التيارات الوافدة والشاردة من تخصصات أخرى .

ويهدف هذا الفصل الى رسم الإطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات وتحديد موضوعه وأهدافه ووظائفه ومكوناته الداخلية وعلاقاتها ، ثم العلاقات الخارجية التي تربط هذا التخصص بالتخصصات الأخرى الى تطوره ، كما سيتعرض الفصل أيضاً للأسس النظرية التي يمارس التخصص عمله اعتماداً عليها ودرجة الاستقرار بها ، ومقدار التقدم الذي وصلت اليه ، والبيئة التي تعمل بها مؤسساته حالياً وهي التي أثرت الى حد بعيد على ظروف ومتطلبات العمل ، وعلى شكل هذه المؤسسات ومسمياتها ، كما سيتعرض الفصل للمتغيرات التي قد تدفع بالتخصص الى هذا المسار أو ذاك في الدول المتقدمة أو النامية .

أولا : موضوع التخصص وأهدافه ووظائفه

١ - موضوع التخصص

لكي يقال أى تخصص أو فرع من فروع المعرفة الاعتراف العلمى والاكاديمى والمهنى والاجتماعى فلا بد له من أن يحدد موضوع دراسته وجوهره واهتمامه بدقة وبوضوح تمنع أى خلط أو تداخل مع أى تخصص أو فرع آخر ، وموضوع تخصص المكتبات والمعلومات ورقعة أرضه الأساسية هى ضبط أوعية المعلومات بآلياتها وتنظيمها وإتاحتها للاستخدام من أقدم أشكالها من الألواح الطينية وقطع الحجارة والجلود والعظام وأخشاب الأشجار وأوراق البردى ، وحتى أحدثها بكل ألوانها المرئية والسمعية ، ومهوراً بأوعية المعلومات الورقية بكافة أشكالها ، وأوعية المعلومات التى يعتنى بها التخصص . هى الوسائط التى سجلت أفكار وتجارب وخبرات الجنس البشرى ، وهى أيضاً رصيده وزاده الحضارى التى تحمل معلومات الأمس واليوم المسجلة (١) .

وأوعية المعلومات التى تشكل موضوع تخصص المكتبات والمعلومات بدأت فى الظهور منذ آلاف السنوات بعد أن « أصبح من الصعب على ذاكرة الفرد أن يخزن ويضبط كل ما يصل إليه من خبرات السابقين فى ذاكرته الداخلية ، وخشى من أن ينسى هذه الخبرات المكتسبة فاحتاج الى وسيط يسجل عليه هذه الخبرات ، وبهذا بدأت تظهر الذاكرة الخارجية » (٢) ، وهى ذاكرة لا نهاية لحدودها وقادرة على استيعاب الخبرات والمعارف التى يصل إليها .

ومع ظهور الطباعة ، بدأت هذه الذاكرة الخارجية تتجسد وتتزايد أهميتها وينمو حجمها وأصبحت موضوعاً يشترك فى دراسته عدة تخصصات كل منها يتناولها فى جانب من جوانبها ثم ازداد هذا النشاط كثافة بعد ظهور الوسائط السمعية والمرئية الجديدة لتسجيل المعلومات والمعرفة ونقلها من مكان الى آخر ، وبدأت تظهر مؤسسات متعددة منها ما يهتم بإنتاج معرفة الذاكرة الخارجية نفسها ، ومنها ما يهتم بإنتاج الوسائط المادية وأوعية المعلومات ، ثم مؤسسات اختزانة تعمل على اقتناء أوعية المعلومات بكافة أشكالها وتنظيمها فنياً ثم حفظها لاسترجاعها لجمهور معين له اهتماماته وحاجاته المحددة ، وتعددت أشكال هذه المؤسسات مع استمرار زيادة الأوعية وتنوع أشكالها .

ومن الطبيعي أن كل مؤسسة من المؤسسات الاختزانية هي بمثابة نظام متكامل مكون من عدد من الأجزاء ويعمل بها عدد من المتخصصين وعلى ضوء عدد من التقنيات كما أنه يرتبط بمجموعة من العلاقات الداخلية والخارجية ليحقق الأهداف التي وضعها لنفسه ، وبالتالي فإن التخصص أصبح يدرس تنظيم المعلومات الموجودة داخل المؤسسات الاختزانية من ناحية « بنائها وأهدافها ووظائفها وحدودها وأفرادها وعلاقاتها » (٣) .

وعلى ذلك فإن تخصص المكتبات والمعلومات إنما هو التخصص الذى يعنى بأوعية المعلومات من حيث الضبط والاختيار والاقتناء والتنظيم والاسترجاع ، وهذه الأوعية تحمل المعلومات التى تشكل الذاكرة الخارجية للجنس البشرى ، وتحفظ بها المؤسسات الاختزانية الاقتنائية

٢ - وظائف التخصص

ان كل المؤسسات الاختزانية الاقتنائية تمارس ثلاثة وظائف أساسية بصرف النظر عن حجمها أو نوعها أو شكل أوعية المعلومات التى تحتفظها ، والوظائف الثلاثة هي :

(١) اختيار أو اقتناء الأوعية طبقاً لسياسة واضحة تضعها كل مؤسسة بعد دراسة متطلبات المستفيدين وعلى ضوء الإمكانيات المتاحة لها .

(ب) تحليل الأوعية التى تفتنيها وتنظيمها وحفظها طبقاً لمجموعة من القواعد والمعايير والتقنيات لكى يسهل استرجاعها بها تتضمنه من معلومات بعد ذلك . وقد اعتبرت هذه الوظيفة هي الأساس لكل عمل المؤسسات الاختزانية لأنه لولا عملية التحليل والتنظيم لما استطاع أحد الوصول الى هذه الأوعية أو معلوماتها ، ولهذا « نهى عنق الزجاجة حتى بعد أن تطور نمط المستفيدين وأصبح اهتمامهم أحياناً بالمعلومات الموجودة داخل الأوعية بدلاً من الأوعية نفسها ذلك ان المعلومات المطلوبة لا توجد مجردة ، بل لابد ان تتجسد دائماً داخل وعاء معلومات ما » (٤) .

(ج) استرجاع الأوعية وبث المعلومات الموجودة طبقاً لمتطلبات المستفيدين التى ترد فى شكل استفسارات وطلبات للمعلومات، وتدريبهم اليهم فى صورة عدد من الخدمات . وعلاوة على الوظائف الأساسية السابقة فهناك عدد من الوظائف الإضافية التى قد تختلف من مؤسسة اختزانة الى أخرى ، مثل زيادة استخدام النظام عن طريق دعوة المستفيدين وتسويق الخدمات المقدمة من المؤسسة لهم ، وإدارة نظام المعلومات الداخلى للمؤسسة الاختزانة بمكوناته ووظائفه وعلاقاته وأفراده ، ثم تطويره باستمرار الى الأفضل (5) ، كما أن هناك بعض الكتاب (٦) الذين يفصلون هذه الوظائف الى أكثر من العمليات الثلاثة السابقة ، فيتم مثلا اعتبار عمليات الحفظ منفصلة عن عمليات التحليل والتنظيم كما يتم فصل عمليات الاسترجاع عن تقديم الخدمات وبث المعلومات ، ويعتبرون أن عملية تلقى أسئلة المستفيدين وبناء استراتيجيات البحث عن المعلومات للإجابة على هذه الأسئلة وظيفة مستقلة ، والحقيقة أن العمليات السابقة كلها عمليات جزئية يمكن دون عناء ادماجها تحت الوظائف الثلاثة الأساسية لآى مؤسسة اختزانة ، وهى الاختيار والاقتناء والتحليل والتنظيم ثم الاسترجاع والخدمة .

٣ - هدف التخصص

أن جميع الوظائف التى تقوم بها المؤسسات الاختزانة انما تهدف الى هدف واحد وهو نقل الرسائل الموجودة فى أوعية المعلومات ، وهى الوسائط المكونة لذاكرة الانسان الخارجية من انسان الى انسان ومن عصر الى عصر ومن مكان الى آخر وبالتالي يتحقق الاتصال بالمعرفة ، وقد اكدت الكتابات على الهدف الاتصالى للتخصص وعلى طبيعة المؤسسات الاختزانة كقنوات اتصال عبر الحضارة البشرية كلها (٧) ، وعلى أن قنوات الاتصال هذه انما تعمل على « تسهيل عمليات تدفق المعلومات بين حلقات المعرفة وطوال الحضارة البشرية » (٨) ، وقد قسم روجر جرير (٩) أهداف المؤسسات الاختزانة الى أهداف ارشيفية لضبط أوعية المعلومات من أجل اعلام المستفيدين والترويج عنهم وتثقيفهم وتعليمهم . ومن هنا نستطيع أن نرى أن الضبط للأوعية فى حد ذاته ليس هدفا ولكنه وسيلة لعدة أهداف أخرى هى الاعلام والترويج والثقافة والتعليم .

ثانيا : تطور التخصص

تطور تخصص المكتبات والمعلومات من مجموعة ممارسات تجرى على أوعية المعلومات وداخل مؤسسات تتولى ذلك بنوع كبير من الاجتهاد ، الى شكله الحديث منذ فترة لا تزيد عن مائه عام الا بسنوات قليلة . ذلك انه يمكن ارجاع ذلك الى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وهى الفترة التى ظهرت فيها الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association ثم بدأت الدراسة الأكاديمية المنظمة للراغبين فى دراسة هذا التخصص ، وهى كلها مؤشرات هامة كانت بمنابة منعطف فى تطور تخصص المكتبات والمعلومات .

وكانت اللجنة الأولى لظهور تخصص المكتبات والمعلومات هى ظهور اوعية المعلومات التى شكلت موضوعه الأساسى ومحور اهتمامه ، وسرعان ما ظهرت عدة مؤسسات تعتنى باختيار وجمع وتحليل هذه الأوعية ثم اختزانها لخدمة من يطلبها ، والحقيقة ان هذه المؤسسات — المؤسسات الاختزانية — ظلت لفترة طويلة تتمثل فى المكتبة كمؤسسة اجتماعية يرتادها كل افراد المجتمع للحصول على اوعية للقراءة والبحوث ، وسرعان ما حتمت طبيعة بعض الأوعية استقلالها فى وقت مبكر نسبياً من مراحل تطور المؤسسات الاختزانية ، ويقصد بها على وجه التحديد أوعية المكتبات والتصرفات والاداريات (١٠) . وقد ساعد على هذا الاستقلال ان أولئك المرتبطون بهذه الأوعية انتاجاً ثم طلباً على معلوماتها ، كانوا هم المرتبطون بمسئوليات اتخاذ القرارات من السلطة الحاكمة .

وقد سارت المؤسسات الاختزانية فى التخصص بنمطى المكتبات التى كانت تحتوى على اوعية المعلومات المرتبطة بالقراءة والبحث والتعليم ، ثم دور المحفوظات للأوعية الادارية رداً طويلاً من الزمن امتد الى القرن التاسع عشر ، كان عملها يتميز بالكفاءة والفعالية معاً . وأدبا ما كان مطلوباً منهما تجاه الأفراد والمؤسسات والمجتمع وبالتالي حفظاً للمهنة وللتخصص وضعه الاجتماعى والعلمى بل زادا من قيمته مع مرور الحضارة البشرية وتطورها .

ومع العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر بدأت تحيط بالمؤسسات الاختزانية التى كانت موجودة عدة متغيرات جديدة نتجت كلها عن مجموعة

من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التي أحدثتها الثورة الصناعية أساساً فبدات تتضح الأهمية القصوى للبحث العلمى وبالتالى ظهرت أعداد كبيرة من هؤلاء الباحثين وتدفقت على هذه المؤسسات الاخترازية وخاصة ظرفها الخاص بالقراءات والبحوث أعدادا كبيرة من هذه الأبحاث ، ولعل أفضل من تتبع تأثيرات المتغيرات الاجتماعية والعلمية على التخصص ومؤسساته فى تلك الفترة ، وسنوات النصف الأول من القرن العشرين هو عالم المكتبات والمعلومات الهندى رانجاناثان ، وحدد أبرز التأثيرات بحدوث غزوتين للتخصص الأولى فى نهاية القرن الماضى بدخول العلماء للعمل فى هذه المؤسسات ، والثانية بعدها بنحو ربع قرن بدخول الفنيين والمهندسين مع أجهزة الميكروفيلم (١١) .

ولا شك أن الغزوتين وما صحبهما من ظروف اجتماعية واقتصادية احاطت بالتخصص ومؤسساته قد تسببتا فى إعادة صياغة المكونات الداخلية لتخصص المكتبات والمعلومات والى ظهور مؤسسات ومتخصصين جدد ، ولهذا يحسن دراسة ذلك عن كثب للتعرف على المقصود بمصطلحين ترددا كثيرا بعد الحرب العالمية الثانية وهما التوثيق وعلم المعلومات وعلاقتهما ومكانهما داخل الاطار العام للتخصص ومؤسساته .

Documentation

١ - التوثيق

ان معظم تعريفات التوثيق تلقى الضوء على هويته وعلاقته بالمكتبات ورغم ان هناك تعريفات متعددة له فان أفضلها وأشملها هو تعريف رانجاناثان الذى يلقى الضوء على مفهومه وحقيقته وأهدافه ثم علاقته بالمكتبات ، وهذا التعريف هو (١٢) « العمل والممارسة من أجل جعل الأفكار الصغيرة والحديثة أكثر استخداما من قبل المتخصصين (قانون ١) وتقديم الخدمات المتعلقة بهذه الأفكار اليهم (قانون ٢) بشمول (قانون ٢) وسرعة (قانون ٤) على الرغم من التدفق المستمر والمتزايد من الأفكار الصغيرة والحديثة فى عدد متزايد من الموضوعات المنحصصة والتي تتضمنها عدة آلاف من الدوريات » .

ولعل قوة هذا التعريف تنبع من أن رانجاناثان قد ربط بينه وبين المكتبات عن طريق تطويع قوانينه الخمسة الأساسية التى تحكم نشاط التخصص من وجهة نظره لتشتمل التوثيق ، ذلك أنه مجموعة من الممارسات لتقديم الخدمات المتخصصة المتعلقة بالأفكار الحديثة والصغيرة والتي

توجد أساسا في الدوريات بسرعة وشمول وقد ميز أيضا هذه العلاقة بأنها غلاقة احتواء من جانب المكتبات للتونيق لاهتمام الأخير بالأفكار الصغيرة والحديثة وبالمختصين على وجه الخصوص بينما تهتم المكتبات بكـ الأفكار وبكل المستفيدين .

كان ظهور التوثيق في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما بدأ بعض علماء العلوم الطبيعية واستشعارا منهم بعدم ملائمة تقنيات العمل في المكتبات في تلك الفترة ورغبة منهم في خدمة باقي زملائهم وسرعان ما تجمع عدد من هؤلاء العلماء ، وكان أهم ما يجمعهم معا هو نوع من عدم الرضا على الخدمات التي كانت تقدم اليهم من المكتبات في ذلك الوقت وبدأوا في تجميع الانتاج الفكرى المنشور في بيبليوجرافية عالمية .

وقد انتست جهود هذه المجموعة الى اهتمامين ، الأول لاعداد البيبليوجرافية نفسها ، والثانى لتطوير نظام تصنيف ديوى العشرى ، ذلك الجهد الذى أدى الى ظهور التصنيف العشرى العالمى ، والذى يعتبر في نظر الكثيرين ابرز ما افرزته حركة التوثيق (١٢) ولم يكن لبدائيات التوثيق أى توفيق يذكر من الناحية العملية ، فلم تخرج البيبليوجرافية موضع الاهتمام الى حيز الوجود على الاطلاق ولكنه أدى الى ظهور عنصرين اثرا في تخصص المكتبات والمعلومات أبعد تأثير بعد ذلك وهما : .

١ - ظهور تجمع من العلماء اهتم بقضية ضبط أوعية المعلومات واتاحتها ومطالبتها بتطوير مؤسسات التخصص واشتغال هؤلاء العلماء بالفعل في المهنة ، مما أدى الى دخول مفاهيم ومصطلحات جديدة لم تكن من قبل في هذا التخصص ووفدت اليه مع العنصر البشرى الجديد .

٢ - حدوث انقسام في بعض مؤسسات التخصص الاختزانة والمهنية في أوربا الغربية وبعدها بقليل في الولايات المتحدة ، فغيرت بعض المؤسسات الاختزانة اسمها من « مكتبة » الى « مركز تونيق » ، كما ظهرت مؤسسات مهنية - جمعيات واتحادات - حاولت أن تجد لنفسها مكانا منفصلا عن نهر التخصص الرئيسى ، فانفصل بعض أعضاء الجمعية الأمريكية للمكتبات "American Library Association"

وتحالفوا مع بعض العاملين الذين لم يفلحوا في الانضمام الى الجمعية واسسوا « جمعية المكتبات المتخصصة » "Special Library Association" في عام ١٩٠٨ ونفيس

الموقف تقريبا حدث في إنجلترا بظهور « جمعية المكتبات المتخصصة
Association of Special Libraries and Information bureaux والاسف فإن هذه المؤسسات المهنية التي ظهرت مع
في عام ١٩٢٤ ظهور التوثيق وبعده عمدت الى تفتيت التخصص ولم تحاول على الاطلاق ايجاد
أى نوع من نقاط التلاقى مع المتخصصين أو المؤسسات الاختزانية أو المهنية
الموجودة ، وقد زاد من حدة هذه الانقسامات ظهور ونمو تكنولوجيا
المصغرات الفيلمية ، وتشجيع الاحتكارات الرأسمالية لمؤيدى هذه
التكنولوجيات لدوافع تجارية بحتة ، وتشكيل عدة جماعات اهتمام
Interest groups من مؤيدى وانصار المصغرات الفيلمية حتى ان
هذه الجماعات هى التى لعبت الدور الرئيسى فى تأسيس « معهد التوثيق
الأمريكى "American Documentation Institute" فى عام ١٩٣٧ (١٤)
وقد أدى كل هذا الى تعاظم نفوذ وانتشار التوثيق فى الفترة بن الحربين
العالميتين .

وعلى الرغم من كل النشاط المهنى والتطبيقي والتجارى والدعائى
الذى صاحب التوثيق فى تلك الفترة ، الا ان النشاط النظرى والاكاديمى لم
يكن له أى وجود يذكر فلم تنظم أى مقررات دراسية فى التوثيق الا فى
العام الدراسى ١٩٤٨ / ١٩٤٩ ، بجامعة « كيس ويسترن ريزرف
Case Western Reserve فى الولايات المتحدة ، بل ان اول
محاولات لوضع تعريف محدد له لم تجيء الا مع نهاية الثلاثينات . وكان
للمخلفية النظرية الهشة للتوثيق وتحالف بعض الأحداث التاريخية على
مجريات التخصص كنولى أمين مكتبة الكونجرس لرئاسة معهد التوثيق
الأمريكى ، وتخلصه من تأثير شركات المصغرات الفيلمية على المعهد ،
والتطور العلمى الضخم الذى زاد من مشكلة انفجار المعلومات منذ منتصف
القرن العشرين وحتى الآن ، ثم انتهاء هذا الجيل من المكتبيين الذين وفوا
طوبلا ضد اتباع بعض الأساليب الحديثة فى التحليل الموضوعى وتقديم
خدمات أكثر سرعة وكفاءة تلائم احتياجات المتخصصين ، وايضا انتهاء
جيل الموثقين الذين بنوا دعاوى الانفصال على خلافات شخصية ، علاوة
على الهجوم الشديد الذى كان يلاقيه مصطلح التوثيق من بعض فئات
المتخصصين فى علوم أخرى لاستخدامه فى عدة مجالات بمعانى مختلفة ،
وكان لذلك كله أكبر الأثر على اختفائه تقريبا وبحيث لم يتبق منه

الا بعض المؤسسات والمتخصصين في الدول النامية وفي فرنسا والمانيا الغربية التي لا تزال تستخدم هذا المصطلح ، وهذه المؤسسات والعاملين بها يمارسون نفس الوظائف والاهداف التي تتم في اى مكتبة متخصصة .

ولعل الأثر الأكبر الذي تركه التوثيق خلفه كحلقة من حلقات تطور تخصص المكتبات والمعلومات هو زيادة الادراك عند رجال المكتبات والمعلومات منذ الحرب العالمية الثانية لاهداف المهنة الأساسية ، وتقديم المؤسسات الاختزانية لبعض الخدمات الحديثة التي طالب بها العلماء وبالسعة التي تتلاءم مع سرعة الطلب على اوعية المعلومات ذاتها ، ثم تعديل أو ظهور قواعد ومعايير متعددة للإعداد البليوجرافي ، والتغيير الجذري الذي أحدثه التوثيق منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن في كثير من برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية في التخصص ، وزيادة على ذلك وضع بذور الانقسام في التخصص والذي لا يزال مستمراً حتى الآن .

Information Science

٢ - علم المعلومات

استخدم هذا المصطلح الذي حل محل مصطلح التوثيق الى حد كبير لأول مرة في عام ١٩٥٩ ولم يكن مستخدماً قبل ذلك على الاطلاق لا في مؤتمرات أو أسماء مؤسسات أو اى انتاج فكري (١٥) ، ويبدو انه استوعب درس التوثيق جيداً لان محاولات (١٦) وضع تعريف له تعاقبت منذ ظهوره اعتباراً من مؤتمر « معهد جورجيا للمعلومات » Georgia Institute of Technology عامى ١٩٦١ :

١٩٦٢ ثم بمحاولات روبرت تايلور Robert Tylor وبوركو Borko في الولايات المتحدة وفيكري Vikary في إنجلترا وميخائيلسوف Mikhailov وزملائه في الاتحاد السوفيتي ، حتى وصلت هذه

المحاولات الى وضع التعريف الذي صاغه والقاء « بوركو » أمام الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات American Society of Information Science

بمناسبة وضع هذا الاسم لها بدلا من « معهد التوثيق الأمريكى » في عام ١٩٦٨ ، ويحظى هذا التعريف بقبول شبه عام . وقد جاء في هذا التعريف أن علم المعلومات هو (١٧) « التخصص Discipline

الذى يدرس خواص وسلوك المعلومات والقوة الكامنة التي تتحكم في تدفق المعلومات ووسائل اعدادها واتاحتها لبتحقق منها أقصى استخدام وهذا

التخصص يهتم بهذا الجزء من المعرفة التي تختص بابتكار وجمع وتنظيم
وُخزن واسترجاع وتفسير وتحويل واستغلال المعلومات « ويتفق معظم
المختصين المؤيدين لعلم المعلومات على هذا التعريف وبالحدود التي
رسمها فيها عدا ميخائيلوف الذي يقصره على الاهتمام بالمعلومات العامة
فقط ، ويوسع من مجاله لكي يتضمن كل أشكال الاتصال العلمي (١٨) .

ورغم حرص معظم من يتشيعون لعلم المعلومات على اصباغ العلمية
عليه ، الا أن التعريف نفسه قد نص على أنه تخصص Discipline
يهتم ويدرس جوانب من المعرفة وبه مجموعة من المختصين وليس علما
محدداً أي جزء محدد ومنسق من المعرفة ومعتدلاً على قوانين ثابتة ،
كما أنه من الواضح أن المجال الذي حدده علم المعلومات لدراسته هو مجال
واسع وعريض ويغطي شبكة الذاكرة الخارجية كلها ، فلو نظرنا الى شكل
هذه الشبكة (١٩) ورجعنا الى التعريف السابق لوجدنا أن علم المعلومات
يغطي ابتكار المعلومات ثم وسائل اعدادها ثم جمعها وتنظيمها و تخزينها
واسترجاعها وتفسيرها وهي كلها تغطي الجزء الأكبر من نشاط الذاكرة
الخارجية والتي يشترك في دراستها عدد ليس بالقليل من العلوم
والتخصصات الأخرى حاول كل منها أن يحدد زاويته وموقعه المعين في
دراستها ، الا أن علم المعلومات بالشكل السابق يريد أن يدرس الذاكرة
الخارجية كلها بل أنه تجاوز للذاكرة الخارجية الى الذاكرة الداخلية
لأنسان فهناك بعض الكتابات (٢٠) التي فسرت دراسة وسائل ابتكار
وسلوك وخصائص المعلومات التي جاءت في التعريف السابق بأنه دراسة
« تنظيم المعلومات والمعرفة البشرية في عقل الانسان ومعرفة دوافع
ابتكاره واخراجه أو اكتسابه لمعلومات معينة وواضح أن ذلك هو من
قبيل خلط المفاهيم لأن ذلك كله يقع ضمن دائرة علم النفس .

ورغم وجود عدد كبير من المؤسسات المهنية — الجمعيات
والانحادات — والبرامج الأكاديمية ، واعداد كبيرة ممن يدعون أنهم
مختصون في علم المعلومات وهو في هذا يشبه التوثيق الى حد كبير مما
يرجع تشابه علم المعلومات مع التوثيق في أجزاء متشابهة كثيرة فيها عدا
تغير المصطلحات ، الا أن هذا كله لا يكفي لتثبيت دعائمه كعلم وكاتجاه
منهـل داخل تخصص المكتبات والمعلومات الأساسي ؛ ان المؤسسات
المهنية الموجودة هي أساسا لرعاية مصالح أعضائها كما ان لها أهدافا
تجارية واضحة وسيتم التعرض لها في الفصل القادم من الرسالة ، أما

البرامج والمقررات الأكاديمية فهي مليئة بالتناقضات وغير محددة لتناولها التخصصى وأبسط دليل على هذا هو العدد الكبير من المقررات التى يتم تدريسها داخل برامج علم المعلومات والتى تبدو على كثرتها شاملة لكل تخصصات وعلوم المكتبات والحاسبات الالكترونية والرياضيات والاحصاء والادارة وعلم النفس وسيتم التعرض لهذه البرامج فى القسم الثالث من الرسالة ، أما بالنسبة لاعداد المتخصصين فى علم المعلومات فإنتنا لم نحصنا عن كتب نوعياتهم ومؤهلاتهم الدراسية ووظائفهم ، وعن طريق عدد أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات التى كانت تضم نحو ٤٠٠٠ عضو فى عام ١٩٧٩ فسنجد ما يلى (٢١) :

١ - من ناحية المؤهلات الدراسية هناك ٨٦٪ من الأعضاء يحملون درجة جامعية فى المكتبات ، و ٨٪ يحملون أكثر من درجة جامعية أحدهم فى المكتبات ، و ٢٤٪ يحملون درجات جامعية فى الهندسة والزراعة والاقتصاد والانسانيات والعلوم الاجتماعية والحاسبات الالكترونية ولم يدرسوا مكتبات .

٢ - من ناحية الوظائف : هناك ٢٤٪ من الأعضاء هم مديرو مكتبات أو أمناء مكتبات ، و ٢٠٪ ليس لهم علاقة مباشرة بالمعلومات سوى كمستخدمين ، و ١٩٪ مهندسون ، و ١٣٪ مندوبو تسويق ومبيعات ، و ١٢٪ أساتذة جامعات من كل التخصصات والباقى من مهن أخرى .

والأرقام السابقة تثبت بما لا يدع مجالاً للشك مقدار التكامل العضوى بين المكتبات والمعلومات ، وبطلان الاتجاه الذى يدعو الى الفصل بينهما وإلى بناء تخصص مستقل يطلقون عليه علم المعلومات . والحقبة أن نقطة تكامل التخصص كله ، والعلاقة بين تخصص المكتبات والمعلومات وعلم المعلومات من النقاط التى لا تذكر فى الغالب أو تذكر نادراً بدون تفاصيل فى الانتاج الفكرى الذى يدعى انتمائه لعلم المعلومات فقط ، ويفهم من هذا الانتاج أن علم المعلومات يهتم بالمعرفة نفسها وبالمعلومات المجردة دون أى وسط مادى أو وعاء للمعلومات ، وهى مغالطة واضحة لأن المعلومات لا توجد مجردة ، بل تتجسد فى وعاء ما ، كما أن المعلومات المجردة لا يمكن تنظيمها أو تحليلها أو حفظها حتى لو كانت بشكل محسب إلا اذا كانت مسجلة بالصور أو الرموز أو الحروف ، وذلك أن الوعاء هو الذى ينظم وهو الذى يحفظ أو تؤخذ منه المعلومات وتقدم للمستفيد ، فالمعلومات ان كانت فى ذاكرة الانسان فهى مجال تخصص علم النفس ،

وان كانت مجسد في وعاء فهي مجال تخصصي المكتبات والمعلومات . وقد نبه براترند بروكس Brtrand Brooks — وهو واحد من افضل وانضج علماء المكتبات والمعلومات في العالم — الى ذلك فقال بالنص(٢٢) « ان علم المعلومات يدرس الوثائق المحتوية على معلومات ويهدف الى تنظيمها واعداد مجموعة مسخلصات وكشافات لهذه الوثائق لوضعها في اطار التنظيم البيليوجرافي المتكامل لخدمة المستفيدين ، وذلك باستخدام الوسائل اليدوية او الآلية على حد سواء » ومن الواضح التشابه والتطابق بين الهدف الذي وضعه بروكس ، والعمليات التي يقوم بها ما أطلق عليه علم المعلومات ، وبين هدف ووظائف تخصص المكتبات والمعلومات .

ان اختلاف المصطلحات والمسميات لا ينبغي ان يفقل وحده الهدف والمضمون والوظائف والعلاقات الحتمية بين مكونات التخصص ومؤسساته كما ان التشبيث بوجود اختلافات بين علم المعلومات ، وبين تخصص المكتبات والمعلومات اعتمادا على اختلاف المصطلحات دون النظر الى المفاهيم الأساسية وراء كل مصطلح أدى الى سلسلة من الانقسامات والصراعات داخل التخصص ومؤسساته في خلال العقود الثلاثة الماضية وبالأذات في الولايات المتحدة ، ثم امتد تدريجيا الى باقى دول العالم بدرجات متفاوتة ، واذا كان الأمر مجرد اطلاق مصطلحات جديدة ، كعلم المعلومات على تخصص المكتبات والمعلومات ، او احلال هذا المصطلح مكان مصطلح سابق كالتوثيق لما كان هناك اختلاف يذكر بين المتخصصين او المؤسسات ، الا ان المؤلف يشعر بأن الأمر أكبر من مجرد اختلاف المصطلحات بل تعداه في كثير من المواقف الى اختلاف في المفاهيم ، ومحاولات لفصل او سلخ نشاط تقوم به بعض المؤسسات او المتخصصين تحت مظلة هذه المصطلحات عن التخصص الأم وهو المكتبات والمعلومات، إن أى دراسة واعية ومتعمقة ، لعلم المعلومات كاتجاه انفصالي عن تخصص المكتبات والمعلومات ستثبت حتمية احتواء التخصص لهذا النشاط وبطلان أية محاولات لسلخه منه .

ورغم قصر المدة التي مرت على حدوث الانقسامات داخل التخصص بين مؤسساته ومتخصصيه ، الا انها حققت بكثير من التطورات السريعة والمتلاحقة ، وتربط معظم محاولات تتبع هذه التطورات بين زيادة استخدام الحاسبات الالكترونية في مؤسسات التخصص وبداية الانقسامات وذلك لان الاستخدام أدى الى دخول اعداد كبيرة من المتخصصين في الحاسبات

الالكترونية الى التخصص بمفاهيم الهندسية والفنية ، ومع غياب المفاهيم الأساسية لديهم عن تخصص المكتبات الذى وفدوا اليه حدث نوع من عدم الاستقرار فى هذه المفاهيم ، وهو وضع مشابه لما حدث فى غزوة العلماء فى نهاية القرن الماضى ، الا أن هذه الغزوة الجديدة للالكترونيين كانت أقوى تأثيراً وأشد عمقاً بفعل قوة الالكترونيات وما أحدثته من تغيير جذرى فى معظم أنشطة المجتمع . علاوة على ذلك ربطت محاولات تتبع مسارات التخصص فى العقود الأربعة الماضية بين التغيرات التى تحدث به وبين تطور نمط الطلب على المعلومات فى المجتمع والذى أدى الى تقصير المدة الزمنية التى تمر ما بين ظهور المعلومات الحديثة وطلب المستفيدين لها ، وما بين ظهورها وتقدمها والاستغناء عنها من ناحية أخرى ، وقد أدى هذا الى نوع من التبرد على أساليب المكتبات والتوثيق معاً ، يضاف الى ذلك الحاجة التى لم يسبق لها مثيل لمعلومات من كل فرد أو مؤسسة أو مجتمع يعد أن أصبحت عماد البحث العلمى ، واتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية بكافة أشكالها (٢٣) ولا بد هنا من الإشارة بأن احتواء تخصص المكتبات والمعلومات لعلم المعلومات كان بطيئاً نسبياً كما حدث مع التوثيق من قبل فتكررت قصة التوثيق فى سنوات عمره الأولى ولكن بصورة أسرع وأوسع بفعل انتشار النظم الحسبة والتكنولوجيا .

ومن الملاحظ أن مفهوم التوثيق فى الهند وأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية قد اقتصرت على تطوير خطط التصنيف وبالذات التصنيف العشري العالمى والتحليل الموضوعى واستخدام المصغرات الفيلمية وتقديم خدمات التكثيف والاستخلاص ، ولكنه تطور فى الولايات المتحدة بعد ذلك بتأثير سباق الفضاء بينها وبين الاتحاد السوفيتى ، لهذا كتفت الأولى امكانياتها التكنولوجية لتطوير نظم جمع وتنظيم و تخزين واسترجاع المعلومات ولهذا تكاد تكون الدعاوى الانفصالية لعلم المعلومات تتركز فى الولايات المتحدة ثم تقل كلما توغلنا فى أوروبا الغربية والشرقية التى لا يزال مفهومها للمعلومات يغلب عليه طابع المكتبات المتخصصة والتوثيق وبالذات للموضوعات العلمية حتى تصل الى تأثير ضئيل فى الدول النامية (٢٤) ، ويرجع السبب الى قوة هذه الدعاوى داخل الولايات المتحدة للارتباط الوثيق بين تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية وبين حركة علم المعلومات خاصة مع تأثير وقوة شركات الحاسبات الالكترونية الأمريكية وضخامة استثماراتها وعائداتها المالية ، لهذا تحاول دائماً تقوية وتوسيع دائرة

استخدام الحاسبات في المؤسسات الاختزانية باعتبارها مميلا دائما
ومضمونا .

وهناك نقطة أخيرة بشأن الدعاوى المتعددة لعلم المعلومات وهي
منسادة بعض الكتاب (٢٥) بأن علم المعلومات قد ظهر لكي يكون هو
الاساس النظري لتخصص المكتبات والمعلومات ثم يحاولون رسم العلاقات
بينهما على هذا الأساس ، وهذا الادعاء من الصعب جدا قبوله ذلك لأنه
لم يحدث حتى الآن في أى علم أو تخصص آخر أن ظهر تخصص جديد
يحاول وضع الاسس النظرية لتخصص أو علم قائم علاوة على أن
النشاط الذى يحفل به علم المعلومات حتى الآن انما هو مرجع أساسا نحو
تطبيقات استخدام الحاسبات الالكترونية ولا يوجد له أى نشاط نظري
يفكر .

ولعل ما قد يسفر عنه علم المعلومات هو زيادة الادراك عند رجال
المكتبات والمعلومات لأهدافهم وعملهم السريع نحو ايجاد اطار نظري ثابت
الدعائم ، يكفى لمنع الادعاءات والاعتداءات على التخصص ورسم الحدود
الداخلية لمكوناته ، وتحديد علاقاته الخارجية بالتخصصات والعلوم
الأخرى .

ثالثا : المكونات والعلاقات الداخلية للتخصص

كان للتطورات الاجتماعية والعلمية التى سادت فى البيئة المحيطة بالتخصص ومؤسساته منذ نهاية القرن الماضى والتى تعرض لها المؤلف فى الجزء السابق من هذا الفصل ، أثرأ كبيرا على اعادة تجسيد مؤسسات التخصص الاختزانية داخل الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، وقد اتخذ هذا التجسيد شكله الحالى اعتمادا على عنصرين هما :

(١) نوعية المستفيدين وهناك ثلاثة أنواع أساسية منهم وهم المدير ومتخذ القرار ، والباحث المتخصص ، والقارئ العام فى غير تخصصه .

(ب) نوعية أوعية المعلومات وهناك فئتين أساسيتين من أوعية المعلومات وهما أوعية المعلومات من مكاتبات والتزامات ثم من القراءات والبحوث (٢٦) .

وعبر مراحل تطور التخصص ، وحتى القرن التاسع عشر كان هناك مؤسسة اختزانية تتولى جمع المكاتبات والاداريات لخدمة المديرين ومتخذى القرارات وتطورت فى المسميات من ديوان الانشاء الى دار المحفوظات ، او الارشيفات الادارية فى الوحدات الادارية (٢٧) ، وقد استمر هذا حتى الآن وان اتخذت بعض هذه الوحدات اسماء حديثة فى بعض الاحيان أبرزها « وحدات المعلومات الادارية » كما أنه عبر مراحل التخصص كان هناك مؤسسة اختزانية أخرى تقوى امر أوعية القراءات والبحوث ضبطا باختياره وتنظيمه واسترجاعه فى شكل مجموعة خدمات بعد ذلك ، واتخذت عدة مسميات بدأت بخزانة الكتب ودار الكتب حتى استقرت لفترة على مكتبه ، الا أنه ومع بدايات القرن العشرين بدأت التسمية الأخيرة تتطور قليلا خاصة مع تزايد المواد المتخصصة وأوعية المعلومات . ومع حدوث التداخلات الخاصة بالتوثيق ثم علم المعلومات بعد ذلك « بدأت تظهر اتجاهات متزايدة الى خلق نمط جديد من مؤسسات الاختزان يهتم أساسا بأوعية المواد المتخصصة ولخدمة المتخصصين وهكذا ظهرت عدة تسميات جديدة لهذه المؤسسات مثل مركز التوثيق أو مركز المعلومات » (٢٨) .

ولابد هنا من الانتباه الى ان اختلاف المسميات بين المؤسسات الاختزانية التي تتولى امراوعية القراءات والبحوث ليس هو الامر الفاصل في تحديد هويتها ، بل ان ما تقوم به من وظائف وما تقدمه من خدمات هو الذى يشكل هذه الهوية ، كما ان هناك مرونة كبيرة بين هذه المؤسسات تسمح باختلاطها لاتفاقاتها في الوظائف الأساسية ، وأبرز مثال على ذلك مكتبة الكونجرس بالولايات المتحدة التي تحتوى على انماط متعددة من الاوعية وتخدم كل انواع المستفيدين وتقدم كل انواع الخدمات ، الا ان مثل هذه المكتبات عادة ما تتمتع بإمكانات مادية وبشرية كبيرة تمكنها من الاستجابة لكل انواع المستفيدين والتعامل مع كل اشكال واوعية المعلومات ، وعلى هذا فإن المؤسسات الاختزانية المتعلقة بالقراءات والبحوث لا يمكن اعتبارها جزراً منفصلة بحال من الأحوال او ان كل منها يختص بفرع من التخصص على أساس أن المكتبات تختص بالقارئ غير المتخصص ومراكز التوثيق والمعلومات تختص بالمستفيد المتخصص ، فالحقيقة ان هذه المؤسسات كلها تعمل من أجل نفس الهدف ، وعلى أساس نفس المعايير ولكن بدرجات تطبيق مختلفة .

وعد حددت الجمعية الأمريكية للمكتبات ، باعتبارها الجهة التي تعتمد البرامج الدراسية في المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة المفاهيم السابقة بشكل قاطع منذ ان بدأت تشتد حدة الانقسامات في التخصص خاصة مع بداية عقد السبعينيات فنصت في مقدمة دليل التقييم والاعتماد (٢٩) الذى تمارس عملها بناء على ما جاء فيه على ان « المكتبات Librarianship تشمل ايضا المفاهيم القريبة Relevant Concepts مثل علم المعلومات والتوثيق وكذلك وحدة المفهوم المأخوذ من الكلمات مكتبه Library ومركز الأوعية Media Center ومركز الوسائل التعليمية Educational Resources Center ومركز التوجيه مؤسسات المعلومات Referral Center وان خدمات المكتبات والمعلومات هي التي تهتم بالمعرفة المسجلة Recordable Knowledge والمعلومات المسجلة بها مهما كان شكلها فتقوم بالتعرف على المعرفة المسجلة والتزود بها وحفظها وتنظيمها وبحثها والاتصال بها وتفسيرها والمساعدة على استخدامها .

ولا اعتقد ان هناك اوضح أو أقوى من مفهوم الترابط بين مكونات التخصص ومؤسساته ، ولا اوضح أو أقوى من المفاهيم الخاصة بوظائف واهداف التخصص مما جاء في الفقرة السابقة .

رابعاً : العلاقات الخارجية للتخصص والتمائه

١ - علاقات التخصص

ان تأكيد ذاتية أى تخصص أو مجال أو علم تعتمد بالدرجة الأولى على تحديد علاقاته بالتخصصات والمجالات والعلوم الأخرى ومعرفة درجة التداخل والتشابك بينه وبينها ، ومع التقدم العلمى المستمر ، سواء فى المكتشفات الجديدة داخل اطار كل تخصص ، أو بظهور تخصصات جديدة تمتلئ بها بعض الفواصل والفراغات التى كانت موجودة بين بعض الكيانات أو التخصصات أو العلوم ، ومن الواضح أن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأخيرة شهدت حركة مد وجزر وجذب شديدة بين كثير من التخصصات الموجودة تم على أثرها إعادة تشكيل كثير من العلاقات الموضوعية بين التخصصات المختلفة ، خاصة وان كل تخصص لم يعد كجزيرة منعزلة عن باقى التخصصات أو العلوم .

وتخصص المكتبات والمعلومات من التخصصات العلمية التى تأثرت الى حد بعيد بكل تيارات المد والجزر ، لاشتراكه مع كثير من التخصصات الأخرى فى التعرض للمعرفة البشرية بالدراسة ، كل منها تعرض لهذه المعرفة من أحد جوانبها المتعددة . وقد تعرض تخصص المكتبات والمعلومات لهذا المد والجزر لحدائثة عهد التخصص ولتأخر المخصصين فى المكتبات والمعلومات فى تحديد هذه العلاقات الا بعد فترة من ظهور تداخلات جديدة ولتأثير الحركات الانقسامية التى ظهرت على التخصص فى خلال هذا القرن ، وهى التى ساعدت ، بل دفعت ، الى عدم وضوح هذه العلاقات الموضوعية .

وتحديد العلاقات الموضوعية لتخصص المكتبات والمعلومات كان من نقاط التى توفرت لها معالجة أفضل وأدق مقارنة ببعض النقاط النظرية الأخرى ، وهناك أكثر من طريقة يمكن اتباعها للوصول الى التخصصات الأخرى التى تربطها بتخصص المكتبات والمعلومات علاقات موضوعية أو تداخلات .

فلو تتبعنا شكل شبكة الذاكرة الخارجية (٣٠) ، وحاولنا تتبع علاقات هذه الشبكة ، فسنجد انها تبدأ بعمليات الخبرة والبحث وهى

مرحلة لها علاقات بمناهج وطرق البحث في كل تخصصات المعرفة ، ثم مرحلة للتكوين والتأليف حيث يلتقى في هذا الموقع من شبكة الذاكرة الخارجية تخصص المكتبات والمعلومات مع كل التخصصات الأخرى حيث تقوم هذه التخصصات بإنتاج المؤلفات والأدب الخاص بها في شكل أوعية معلومات ، ثم تأتي مرحلة تحميل هذه الأفكار على أوعية معلومات والعمل على نشرها فتتداخل تخصصات التسويق وصناعة أوعية المعلومات والحاسبات الالكترونية والمصبرات الفيلمية والقانون معا في هذه المرحلة ، ثم تأتي مراحل انضمام تخصص المكتبات والمعلومات المباشر حيث يبدأ في ضبط وحصر هذه الأوعية لعمليات الاختيار والاقتناء التي يستعين فيها التخصص ببعض أساليب الإدارة والمداخلة تليها مرحلة التحليل والتنظيم وهي مرحلة يقوم بها تخصص المكتبات والمعلومات مستعينا بأساليب اللغويات لبناء المكنز وقوائم رؤوس الموضوعات والمنطق لوضع خطط التصنيف ، نليها مرحلة الخدمة والاسترجاع التي لها علاقاتها هي الأخرى بأدوات وأساليب الاسترجاع الآلية في الحاسبات الالكترونية تم مجموعة العلوم الاجتماعية والنفسية التي تساعد في تحليل وفهم جمهور المستفدين وخدمتهم كل حسب طلبه .

وعلى هذا فإن تتبع مسار شبكة الذاكرة الخارجية التي يحتل التخصص مكان القلب منها بضبطه لحركتها وتأثيره المباشر في كل مراحلها سوف يكشف لنا عن وجود علاقات وتداخلات واهتمامات مشتركة بين التخصص وبين علوم وتخصصات الدراسات الاجتماعية والنفسية والتربوية والتسويق وصناعات أوعية المعلومات والقانون واللغويات والرياضيات والاحصاء والمنطق .

ونفس هذه العلاقات يمكن أن نصل إليها لو فحصنا أدوات الضبط الببليوجرافي في التخصص مع كشافات ومستخلصات وببليوجرافيات — سنذكر في الفصل الرابع من الكتاب — وسنجد أن الانتاج الفكري للتخصص والدرج في هذه الببليوجرافيات قد تطرق أو نشر في دوريات التخصصات والعلوم السابق ذكرها ، ولهذا فإن تصنيف ديوى العشري في طبعته التاسعة عشر ، قد ربط في كشافه النسبي بين تخصصات المكتبات والمعلومات وبين موضوعات في تخصصات الإدارة والقانون والدراسات الاجتماعية والاتصال والحاسبات الالكترونية . ولعل تعدد العلاقات بهذا الشكل هو أحد الأسباب التي تجعل من المعلومات موضوعا

تتنازعه عدة تخصصات كل منها ينظر اليها بمفهوم هلامى يدخل فى مجال اهتمامه .

والمتتبع للبرامج والمقررات الموجودة فى المؤسسات الاكاديمية فى التخصص ، سيجد أنها تضم مقررات ، أو أن هناك مقررات فى برامجها يتعرض للتخصصات والعلوم التى سبق ذكرها — مستثيت تحليل المقررات الدراسية الذى أجراه الطالب وسيتضمنه الكتاب فى فصله الثالث صحة ودقة هذه العلاقات أيضا — وأبرز دليل على ذلك هو معايير معهد علماء المعلومات
Institute of Information Scientist

فى بريطانيا ، وهى التى أظهرت علاقات لتخصص المكتبات والمعلومات بتخصصات الرياضيات واللغويات والحاسبات الالكترونية والادارة ، والتسويق والمصفرات الفيلمية والطباعة والقانون والاتصال (٣١) ، وهذه المعايير قد نشرها المعهد للاسترشاد بها فى بناء البرامج والمقررات الدراسية .

وهناك وجهة نظر يابانية فيما يتعلق بتحديد العلاقات الموضوعية رغم انغماس اليابانيين فى العاده بالتطبيقات اكثر من الجهد النظرى فى التخصص وقد تتبع (٣٢) معهد أبحاث علم المعلومات فى اليابان
Information Science Research Institute

أى قطعة معلومات منذ ابتكارها وحتى تقادها واستيعادها فحدد علاقات موضوعية بالنوعية وعلم النفس فى مرحلة الابتكار ، وعلاقات موضوعية بالنشر وصناعة الاوعية فى مرحلة تجسيد المعلومات فى وعاء ثم علوم النظم والرياضيات والمنطق واللغويات والحاسبات الالكترونية فى مرحلة التنظيم والتحليل ثم علاقات بالادارة والقانون خاصة فى مرحلة نقل المعلومات من مكان الى آخر .

ومن الواضح انه مهما حاولنا أن نصل الى العلاقات بأى من الطرق السابقة فإن هناك اتفاق كاف حولها ، ولعل مصطلح « عائلة علوم المعلومات » (٣٣) يعبر عن تعدد هذه العلاقات وتشابكها وتأثيرها المتبادل فى العلوم والتخصصات التى تجمعها ، ومع هذا فإن هناك تأكيدات متعددة وكافية بأن هناك علاقات قوية ومتميزة بتخصصات الادارة والحاسبات الالكترونية والتربية وعلم النفس دون باقى العلاقات والارتباطات (٣٤) .

٢٠ - إلتواء التخصص :

هناك اتفاق كاف على أن تخصص المكتبات والمعلومات يقع داخل إطار التخصصات والعلوم التي تدرس ظاهرة الاتصال وعلى أن الاتصال — وإذا استبعدنا الجوانب الميكانيكية فيه — هو اتصال المعرفة بين البشر في المجتمع أساسا ، وهو أيضا منحور لكل العمليات الاجتماعية تقريبا ويخضع للجانب الأكبر من اهتمام الدراسات والعلوم الاجتماعية ، وبالتالي فإن التخصص يقع داخل نطاق هذه العلوم .

ويعد رانجانا تان هو أوضح من عالج قضية إلتواء التخصص حين أكد على أن المؤسسات الاختزانية لأوعية المعلومات هي ظاهرة اجتماعية أساسا سواء في علاقاتها بالمستفيدين أو بوضعها في المجتمع من ناحية الدور والأهداف ، أو بدراسات متخصصيها التي تركز على تحليل دورها الاجتماعي والنقائي ثم بالعلاقات المتبادلة بين أوعية المعلومات وبين مستخدميها وبين المجتمع ككل ، علاوة على أن كل الدراسات النظرية في التخصص تستخدم أساليب ومناهج العلوم الاجتماعية (٣٥) .

وتناول جيس شيرا (٣٦) علاقة التخصص بالعلوم الاجتماعية باستفاضة وفي عدد من كتاباته ، ووجهة نظره أن المكتبة أو مركز المعلومات هي جزء من نظام الاتصال في المجتمع الذي توجد فيه ، وأن خدماتها وعلاقاتها بمستفيديها هي علاقات انسانية واجتماعية وليست علاقات ميكانيكية لأن المعلومات والمعرفة ينتجها الانسان ، وينظمها الانسان ومن أجل الانسان وبالتالي فإن المعلومات والمعرفة هي ظاهرة اجتماعية وانسانية أساسا ، ولكنه نوه بوجود علاقات أخرى أساسية بالتكنولوجيا لتأثير الأجهزة الحديثة في تقديم خدمات التخصص ، كما أنه استبعد من ناحية أخرى أن تكون للتخصص علاقات قروية أو حتى باحتمال أن ينضم في المستقبل إلى العلوم الطبيعية أو التطبيقية لاختلاف الظواهر محل الدراسة واختلاف أساليب البحث .

ومن الملاحظ أن وجهة نظر الدول الاشتراكية أوضح فيما يتعلق بإلتواء المجال إلى العلوم الاجتماعية ويرجع ذلك إلى عدم السماح بتعدد وجهات النظر لطبيعية النظم السياسية هناك ، وعلى سبيل المثال فإن

المنتبغ لنشاط « معهد كل الأمم للمعلومات العلمية والفنية » والمعروف اختصاراً باسم VINITI في الاتحاد السوفيتي ، يلاحظ اهتمامه بتنظيم دورات متعددة عن التأثيرات الاجتماعية للمعلومات ، ولعل التعريف الروسى لعلم المعلومات يوضح أيضاً بطريقة أكثر دقة وجهة النظر في علاقة التخصص بالعلوم ، هذا التعريف الذى صدر فى وثيقة رسمية عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى وهى أعلى سلطة فى الاتحاد السوفيتي قد ربط بين علم المعلومات وبين العلوم الاجتماعية ، وأشار إلى أن محور دراسته إنما هى سبل الاتصال بالمعرفة للأغراض الاجتماعية (٣٣) .

وقد ربط بعض الكتاب (٢٨) بين تخصص المكتبات والمعلومات ، وبين العلوم الاجتماعية باستخدام طريقة استبعاد انتماء التخصص إلى قطاع آخر من المعرفة غير العلوم الاجتماعية ، فهناك بعض جوائب التخصص النظرية غير محددة بدقة حتى الآن ، وهو يشبه فى ذلك اختلاف وجهات النظر فى بعض جوائب العلوم الاجتماعية التى تتشابه مع تخصص المكتبات والمعلومات بعلاقات وفى هذا أكبر دليل على ابتعاد التخصص عن أهم ملامح العلوم الطبيعية أو البحث لأن الأخيرة علوم « صلبة » تعتمد على قوانين ونظريات ثابتة تحسم بتجريبها وأخبارها أى اختلافات فى وجهات النظر .

ومع هذا فإن للمؤلف وجهة نظر يسوقها هنا ، وهى أن تخصص المكتبات والمعلومات مثله مثل الإحصاء والحاسبات الالكترونية والإدارة وعلم النفس — وكلها بالمناسبة ترتبط بعلاقات وثيقة مع التخصص — عبارة عن مجموعة من الأساليب والتطبيقات التى تستخدم وتفيد علوماً أخرى ، ومتخصصين فى كل التخصصات الأخرى ، ولهذا فهم على علم بمساعدة بحكم أساليبها واستخدام التخصصات الأخرى لها ، ويمكن أن تتطور فيها بعد خاصة بعد أن تستقر مفاهيمها النظرية وحركات الشد والجذب بينها ، وتكون قطاع جديد من قطاعات المعرفة يمكن أن يطلق عليه قطاع العلوم المساندة أو المساعدة .

إلا أنه ، وبالوضع القائم للتخصص ، فإنه يقع داخل إطار الدراسات والعلوم الاجتماعية ، ويتشابه مع تخصصات علوم ودراسات الإدارة وعلم النفس والاجتماع واللغويات والتربية والقانون والحاسبات الالكترونية والمنطق والإحصاء بعلاقات موضوعية واضحة .

خامسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين العلمية والمهنية

لكى نطلق على أى جزء من المعرفة مجموعة دراسات كانت أو تخصص أو مهنة كلمة علم — سريستخد المؤلف فى سياق هذا الكتاب أبسط وأشهر تعريفات كلمة علم Science وهو أن العلم جزء مسق ومحدد ومنظم من المعرفة ويعتمد على قوانين ثابتة ومختبرة — فإنه لابد من أن يتوفر له الشروط التالية (٣٩) :

١ — أن يحدد الظاهرة أو الموضوع أو مجموعة المشاكل الأساسية التى يدرسها ، وعلى أن يكون هذا التحديد متبيزا عن باقى التخصصات والعلوم لا يشترك فيه غيره .

٢ — أن تكون هناك نظريات أو مجموعة قوانين أساسية قد اختبرت عدة مرات حتى ثبتت دقتها وصحتها ويمكن من هذه النظريات والقوانين أن يشكل هذا العلم منهج بحثه الذى يكفيه لحل أى مشكلة تعترضه . والنظريات والقوانين يمكن اعتبارها بمثابة « قواعد عام قوثابتة مهما تغيرت ظروف تطبيقها ، وتم تكوينها بشكل منهجى يمكن أن يقود البحث العلمى فى نقطة معينة لحل أحد المشاكل أو لاكتشاف قانون أو نظرية جديدة (٤٠) .

٣ — أن يحدد علاقانه وتداخلاته مع العلوم الأخرى بدقة وأن يبنى لفته الخاصة وقائمة مصطلحاته .

٤ — أن يكون هناك العدد الكافى من المتخصصين ليمارس هذا العلم نشاطه فى البحث والتطبيق .

٥ — أن يكون لهذا العلم نظاما أكاديمى معترف به .

٦ — أن تتواجد له جميعات مهذبة ترعى مصالح المتخصصين فيه ، وتنمى الاحساس بأهميته ، وتيسر سبل الاتصال بين هؤلاء المتخصصين ، وتضع أو تشارك فى وضع المعايير الخاصة به .

٧ - أن يثمر النشاط البحثي والأكاديمي والمهني في هذا العلم عن انتاج فكري له قيمته العلمية ، ويمكن حصره وضبطه وأتاحته بـبليوجرافيا .

وقد أضاف بعض الكتاب (٤١) شرطا آخر وهو ضرورة وجود نظام انصال رسمي بين المتخصصين في أي علم ، الا أن ذلك متضمنا في وجود ونشاط واهداف الجمعيات المهنية وأيضا في المؤسسات الأكاديمية التي تنظم حلقات ومؤتمرات وتيسير سبيل هذا الاتصال ، كما أن الانتاج الفكري المكتوب هو وسيلة اتصال بين هؤلاء المتخصصين أيضا ، وهناك إضافة أخرى (٤٢) لهذه الشروط وهي ضرورة وجود هدف للعلم ومجموعة قواعد أخلاقية تحكم المتخصصين فيه الا أن الطالب يعتقد أن الهدف والقواعد الأخلاقية هما نتاج مجموعة الأسس النظرية العامة التي يتركز عليها هذا العلم .

والحقيقة أن الشروط السبعة الأولى تمثل المعايير المتفق عليها والتي يمكن أن نحكم بها على أي كيان بما إذا كان علما أم لا . ويحسن إذن أن نطبقها على تخصص المكتبات والمعلومات لنكتشف مقدار ما وصل اليه من رقى وثبات ليصل الى مرتبة العلم .

فيما يتعلق بوجود موضوع أساسي يدرسه تخصص المكتبات والمعلومات فمن الواضح أن هذا الموضوع هو أوعية المعلومات ، ذلك أن كل النشاط الذي يتم في التخصص يتعلق بأوعية المعلومات وما تحويه من الأفكار والمعلومات ، ويعمل التخصص على ضبطها وتسهيل الاستفادة بها عن طريق اختيارها واقتنائها وتنظيمها وحفظها واسترجاعها لخدمة المستخدمين .

ولا شك أيضا أن التخصص وبسبب أن أوعية المعلومات موضوع تتناوله عدة تخصصات أخرى ، ل بعض الدراسات النفسية والاجتماعية التي تتناول ابتكار المعلومات ، وصناعات النشر ولا لباعة وصناعة الأوعية التي تتناول اعدادها ماديا ، الا أن تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد الزاوية التي تخصه ويهتم فيها بهذه الأوعية ، وهي زاوية الضبط وتسهيل الاستخدام . وعلى هذا فإن المؤلف يرى أن تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد موضوع اهتمامه ولهذا توفر له أول الشروط لكي يصبح علما قائما بذاته .

أما إذا انتقلنا إلى البحث عن وجود نظريات وقوانين أساسية وثابتة دقيقة ومختبرة ، وما يتبعها من تثبيت دعائم مذاهب بحث قوية ، فلا بد من الاعتراف بأن وجود مثل هذه النظريات أو القوانين في تخصص المكتبات والمعلومات أمر نادر الوجود ، ولعل هذا الغياب هو نقطة الضعف الرئيسية في لبنات ودعائم التخصص وأساسه النظرية .

إن القانون الوحيد الثابت الذي ظهر في المجال هو قانون « برادفورد Bradford » المستخدم بنجاح في الدراسات البيبليومترية وتكوين المجموعات وتبنيها ، هذا على الرغم من بعض التحفظات عليه بشأن استقرار وتبني نتائجها حتى من أشد المتحمسين له (٤٣) ، أما باقى القوانين الموجودة فعددها لا يزيد على أصابع اليد الواحدة . كقانون « شانون / ويفر Shanon & Weaver » في مجال نقل الرسائل في مجال الفيزياء ، ولم يصمد أمام أى هجوم عليه ، فهذا القانون حدد ثلاثة مستويات للاتصال ، مستوى فنى أو هندسى يتعلق بطرق نقل الرموز المكونة للرسالة ، ومستوى لغوى يتعلق بدقة النقل المطلوبة لهذه الرموز ، ومستوى سلوكى عن تأثير الرسالة المنقولة في الشخص الذى يلقاها ، والقانون بهذا الشكل وضع ليلائم الآلات أساساً كما أعلن ذلك من وضعه أنفسهم وكان هدفهم منه تقليل ومنع التشويش Noise أثناء نقل أى رسالة (٤٤) ، وهى بهذا غير ملائمة للتخصص لأنها تعرضت للرسالة بدون أن تتعلق بمحتوياتها بينما المحتوى هو أساس عمل كل المؤسسات الاختزانية في التخصص (٤٥) ، أما عن محاولات تطويع الجبر البولينى لى يصبح قانون لعمليات الاسترجاع فإن هذه المحاولات لم تصادف أى توفيق يذكر لأن الجبر البولينى ما هو الا وسيلة وأسلوب يستخدم في عدة فروع كالحاسبات الالكترونية والرياضيات والاحصاء . كما أن قانون زيف Ziph الذى يربط عدد تكرار الكلمات في نص معين بأهميتها والمستخدم حالياً في عمليات « التكتيف الآلى » بالذات لا يعدو أن يكون محاولات تطبيقية لم تختبر بدقة أو تتحدد درجة نجاتها (٤٦) ، أما قوانين رانجاناثان الخمسة الشهيرة فهى ليست قوانين تجريبية Emperical باعتراف رانجاناثان نفسه (٤٧) الذى وصفها بأنها مبادئ معيارية للعمل في المكتبات Normative

Principles of Library work

ان المؤلف يرى ويسانده كثير من المتخصصين في المكتبات والمعلومات، ان هناك غيابا لمجموعة قوانين تكفى لقيام دعام علم قوى وصلد لتخصص المكتبات والمعلومات ، ولهذا الغياب اثره على ضعف بنائه النظرى كما كان الغياب منار انتقاد شديد للتخصص فى الفترة الماضية .

وقد ناقش المؤلف فى الجزء السابق من هذا الفصل العلاقات الموضوعية لتخصص المكتبات والمعلومات وتبين من هذه المناقشة ان العلاقات الموضوعية قد تحددت بشكل مرضى حتى الآن .

ننتقل بعد ذلك الى مجموعة الشروط الخاصة بوجود المتخصصين والنظام الاكاديمى لاعدادهم ، تم الجمعيات المهنية التى تجمعهم والانتاج الفكرى الناتج من هذا النشاط كله . ومن الاشياء المتفق عليها وجود هذه المقومات كمياً ونوعياً فى التخصص ، وان كان لابد من الاعتراف بأن اهتزاز بعض مفاهيمه الاساسية يؤثر بها لا يدع مجالاً للشك فى برامج ومقررات المؤسسات الاكاديمية كما انه انعكس ايضا على انغماس الانتاج الفكرى فى معالجة مشاكله التطبيقية ، ومبتعدا عن تحديد مفاهيمه النظرية ويمكن ايضا الاحساس بتضارب الآراء والاتجاهات داخل مؤسساته وجمعياته المهنية .

ومن العرض السابق يتضح ان تخصص المكتبات والمعلومات قد حدد موضوعه الاساسى وعلاقاته الموضوعية وان كانت الاخيرة لم تستقر الاستقرار الاكمل بعد ، ولكن لا توجد له نظريات أو قوانين اساسية ، والشروط الثلاثة تشكل الاساس النظرى لاي علم ، كما توفرت له والى درجة كبيرة اعداد وفيرة من المتخصصين والمؤسسات المهنية ، كما ان له مؤسساته الاكاديمية التى تتولى اعداد المهارات البشرية فيه كما ان له انتاجا فكرياً موجوداً وهذه هى مقومات النشاط المهنى لاي علم .

والحقيقة ان قصور الجوانب النظرية فى تخصص المكتبات والمعلومات ظل اتهاماً يواجه التخصص منذ بداية القرن العشرين وتنبه عدد من المتخصصين لذلك بل ان بروكس(٨) أنكر وجود أى أسس للتخصص لا ضمناً ولا صراحة .

Hardly yet exists, explicit of implicit

ومما يؤسف له أن غياب الأسس النظرية الصلدة قد أدى إلى عدد من السلبيات على مدار تاريخه الحديث ، أهمها أن عدم الاستقرار في علاقاته الداخلية والخارجية أدى إلى محاولات متعددة للاعتداء على حدوده مثلما حدث الآن ممن يحاولون فصل علم المعلومات عن تخصص المكتبات والمعلومات ، كما أدى إلى فقدان بعض المكانة والتقدير الاجتماعي للمتخصصين على اعتبار أنه ينظر إليهم على أنهم ليسوا علماء أو متخصصون ، بل أنهم أقرب إلى المهنيين .

ومع اعتراف المؤلف بضعف هذا الأساس النظري ، وانصراف المتخصصين عن الاهتمام به ونهيته ، إلا أن الأمر يستحق وقفة متأنية تقارن بين تخصص المكتبات والمعلومات في مرحلة تطوره الزمنية الحالية ، وبين باقى العلوم والتخصصات الأخرى حتى لا يصبح الأمر مجرد توجيه اتهامات أو محاولات لانقاص قدر المتخصصين مما أصابهم ويصيبهم بالاحباط ، فرغم أن موضوع التخصص قديم منذ ظهور الحاجة إلى أوعية معلومات يحتفظ الإنسان عليها بخبراته ، إلا أن بلورة الممارسات إلى تخصص لا يعود إلى الوراء لأكثر من قرن من الزمان بسنوات قليلة ، بل أن محاولات التأسيس للنظري لهذا التخصص لم تبدأ إلا بعد ذلك وخاصة بعد ظهور التوثيق ، لمحاولة المتخصصين في المكتبات في ذلك الوقت لمنع الاعتداء على التخصص وانقسامه ولتحديد علاقاته ، أى أن العمر الزمني لمحاولات التأسيس لا يتعدى نصف قرن من الزمان على أكثر تقدير ، وبالتالي فإنه من الظلم للبين تطبيق معايير وشروط ومقومات أى علم آخر مثل الفيزياء أو الكيمياء مثلا وتعود محاولات البحث العلمى فيها إلى خمسة قرون على أقل تقدير . وقد لاحظ الباحثون في معهد جورجيا للتكنولوجيا Georgia Institute of Technology أن تخصص المكتبات والمعلومات يسير بصورة طبيعية نحو استكمال مقوماته وأسس النظرية والعملية ولكنه غير مطالب باستكمالها كلها في المرحلة الزمنية الحالية وأن تطوره مماثل لمراحل التطورات التى مرت عليها علوم أخرى مثل الفيزياء فى القرن الثامن عشر ، وبعد ثلاثة قرون من البحث النظرى فى الفيزياء (٤٩) .

كما أن المؤلف لفت الانتباه إلى أن هناك عدد كبير من التخصصات الأخرى التى قد لا تكون محاولات تأسيسها نظريا موجودة على الإطلاق ، مثل الحاسبات الالكترونية والعلوم العسكرية ومع هذا تستخدم كلمة علم

Science لوصفها مع انها اقرب الى التطبيقات والاساليب ، وبالتالي فإن استخدام كلمة « علم » أحيانا للدلالة على تخصص المكتبات والمعلومات قد لا يكون مجافيا لواقع بعض العلوم الأخرى ولكن لو طبقت شروط قيام علم متكامل — خاصة في العلوم الطبيعية على هذه التخصصات، ومنها تخصص المكتبات والمعلومات فإنه ، لم يستكملها بعد .

ومما هو جدير بالذكر انه يوجد تيار معارض للمحاولات المبذولة للتأصيل النظرى فى تخصص المكتبات والمعلومات وبالذات فى انجلترا التى ظهر فيها عدد من الآراء تعترض على اضاءة الوقت فى وضع الأسس النظرية للتخصص وتعتبره مهنة يمارسها متخصصون لهدف محدد ، وطالما أن أى مهنة تحقق هدفها وتنمى نظامها التعليمى لإعداد المتخصصين فيها ، فهذا هو المطلوب منها وأن على المتخصصين أن يستغلوا وقتهم فى خدمة المستفيدين وتطوير مجموعة الأساليب التى ترشد المستفيدين الى المعلومات (٥٠) ، وهى وجهة نظر وان كانت موجودة الا انها غير مقبولة — من جانب المؤلف على الأقل — لأنها أدت الى افتقاد التخصص لكثير من جوانبه وكبدته متاعب فى علاقاته الداخلية والخارجية .

ولا يجد المؤلف خيراً مما قاله الدكتور زكى نجيب محمود (٥١) لكى يدلل على أهمية التأصيل النظرى فى أى كيان ، فقد ذهب الدكتور زكى نجيب الى أن أى نشاط انسانى لابد له من ثلاثة جوانب أساسية :

موضوع أو ظاهرة .

متخصصين فى هذا الموضوع .

علم يحكم الممارسات والأنشطة فى هذا الموضوع .

وقد ضرب مثالا بعلوم الدين وعلوم اللغة ، فهناك الدين واللغة كموضوع أو ظاهرة ، وهناك المتخصصون من علماء الدين أو اللغويين ، ثم هناك علوم الدين واللغة تحكم نشاطه كله وبالمثل فإننا يمكن أن نقول أن هناك أوعية الذاكرة الخارجية وهناك متخصصون فى نشاطها الخاص بالضبط والاختير والاقتناء والتنظيم والتحليل والخدمة والاسترجاع ، وبالتالي لابد من وجود علم يحكم هذا النشاط ويقوده والا أصبحت

ممارسات التخصص عشوائية وغير محكومة ، بل ومعرضة للاندثار اذا فتر حماس المتخصصين فيها او معرضة لاستيعابها واستقطابها داخل اطار علم او تخصص آخر .

اننا لو نظرنا الى تاريخ العلوم — خاصة العلوم الطبيعية — وحللنا مراحل تطورها ، سنجد انها تمر عادة بخمسة مراحل من مراحل التطور هي (٥٢) :

١ — يبدأ في تحديد موضوع او ظاهرة تكون جوهر اهتمامه ويستطيع استقطاب عدد من المتخصصين من علوم أخرى للاهتمام بها .

٢ — يبدأ في تحديد مفاهيمه الأساسية وعلاقاته بالعلوم الأخرى ويكون لغته ومصطلحاته ، ثم يبدأ في تقديم سلعة او مجموعة خدمات تشعر المجتمع بأهميته وذاتيته .

٣ — تبدأ محاولات التاصيل النظرى ووضع قوانين أساسية واختبارها .

٤ — مرحلة الدراسات النظرية البحتة وخاصة في اصول العلم وقوانينه وعلاقاته ووضع كل ذلك في اطار منهج متكامل .

٥ — يستكمل العلم جوانبه النظرية ويستمر في تقديم خدماته والتي أصبحت محكومة بالقوانين التى وضعت ، ويصبح لهذا العلم الاعتراف الكامل له ولعلمائه والمتخصصين فيه .

وقد تم تقدير المراحل الزمنية اللازمة لكل مرحلة فيما بين عشرين الى خمسين عاما حسب درجة نشاط علمائه ومتخصصيه .

ومما لا شك فيه ان تخصص المكتبات والمعلومات قد قطع اكثر من نصف الطريق للوصول الى اطار علمى متكامل ، بل ان الحاجة وثمار تكوين هذا الاطار قد دفعت محاولات تأصيله نظريا الى الامام شوطا بعيدا في السنوات الأخيرة ، لهذا يعتقد المؤلف ان التخصص في مسيله لاستكمال ما ينقصه من دعائم نظرية في غضون سنوات قليلة ، ولكنه حتى الآن ، بالنظر الى كل مقوماته الموجودة والمتوفرة له ، اقرب الى التخصص او المجال الذى توجد ته مجموعة أنشطة وخدمات ووظائف ومؤسسات ومتخصصين .

ساسا : تخصص المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية

أوضحت أجزاء هذا الفصل السابقة حيوية الدور الذى يلعبه التخصص فى أى مجتمع حديث ، واحتلاله لمركز النشاط وبؤثرته وعدم انفصاله عن أى متغيرات بيئية ، ولهذا فإنه من الطبيعى أن يتأثر التخصص بدرجة كبيرة بمجموعة الظروف الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية الموجودة فى البيئة التى يعمل بها كما أنه من الطبيعى أن تؤثر هذه الظروف أيضا فى البيئة الأساسية لاطار هذا التخصص فى أى دولة من أسس ومكونات نظرية أو مؤسسات مهنية وتجارية واخترازية وأكاديمية أو انتاج فكرى .

وبوجه عام فإن للعناصر المكونة لهذه البنية الأساسية أضعف بكثير فى أى دولة نامية بالمقارنة لأى دولة متقدمة حتى لو بحث هناك مجموعة صغيرة من المؤسسات والمتخصصين فى أى دولة نامية تحاول أن تسير ما يجرى فى الدول المتقدمة ، فهذه الصقوة « تشكل قمة هرم قاعدته هشة وغير صلبة لأن البنية أساسية أضعف بكثير من الدول المتقدمة » (٥٣) ونظرة واحدة على عدد المؤسسات الاخترازية والأكاديمية والمهنية فى دولة واحدة متقدمة وأخرى نامية ، وعلى كمية الانتاج الفكرى فى دولة من هنا ودولة من هناك ، وعلى أعداد المتخصصين ومصادر المعلومات المتاحة ونشاط القطاع التجارى فى التخصص كافية على تصديق مقدار قوة ومتانة البنية الأساسية فى الدول المتقدمة ، وضعفها فى الدول النامية .

وأول أسباب هذا الضعف هو العوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى الدول النامية ، فهناك أمية هجائية وثقافية لأعداد كبيرة من السكان وقصور فى الخدمات التعليمية مما يقلل من عدد المستفيدين أو المحتاجين للمعلومات ، خاصة مع ندرة جهود وتسويق خدمات المعلومات القليلة والضعيفة الموجودة ، كما أن هناك ضعفا اقتصاديا شاملا على مستوى الدول النامية مما يؤدى الى قصور الامكانيات الموجهة نحو النهوض بالتخصص ومؤسساته بوجه عام ، ويزيد هذا الضعف المتمركز أساسا فى تكوين مجموعات قوية ومخططة ، عدم وجود الوعى بأهمية التعاون بين المؤسسات الاخترازية ، أو الاقتناع بأهمية اقتسام المصادر القليلة المتاحة.

أما ثانى أسباب الضعف فى الدول النامية ، فهو التخلف التكنولوجى وبؤثر هذا تأثيرا سلبيا فى تقديم خدمات معلومات قوية وفعالة وبشكل

اقتصادي ، لان ذلك يعتمد الى درجة كبيرة على وجود اجهزة تكنولوجية قد لا تكون متوفرة اساسا في الدول النامية ، او ان المتوفر منها غير حديث ومتخلف عن الاجهزة الماثلة في الدول المتقدمة .

اما ثالث الصعوبات في سبيل تدعيم البنية الأساسية للتخصص في الدول النامية ، فهو قلة عدد المتخصصين والدارسين والذين يملكون الخبرة والمهارة في وظائف التخصص ومؤسساته ، مما يترك الكثير من هذه المؤسسات عرضة لادارات غير واعية ، خاصة مع الرغبة المعروفة الموجودة في الدول النامية لان تساير ما يجرى في الدول المتقدمة حتى لو لم تكن هناك حاجات حقيقية لتطبيق بعض النظم والاساليب المطبقة في الدول المتقدمة وهي سمة قديمة ومأصلة في الدول النامية ، منذ ظهور التوثيق ، ثم زادت وانتشرت مع ظهور حركة علم المعلومات ، ونبه رانجانا شان الى انها تخلق صعوبات لا داعي لها (٥٤) ، لانها تصرف انتباه المتخصصين في الدول النامية عن مزاولة النشاط الصحيح والواقعي للمحاق بركب التقدم في الدول المتقدمة ، كما انه للأسف فإن التقليد الأعمى يتناسى كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الدول النامية ، ويتناسى حلقات التطور المختلفة التي مر بها التخصص في الدول المتقدمة حتى وصل الى مرحلته الحالية ، حتى انه يبدو ان بعض المؤسسات والمتخصصين في الدول النامية يريدون ان يقفـزوا قفـزا متخطين الظروف والحلقات في كثير من الأحيان .

الا ان هناك بعض المؤشرات التي تدل على ان صيحات التحذير قد اتت ثمارها كما ان درجة نمو التخصص ووعي المتخصصين في الدول النامية في زيادة مضطردة تعادل معدل الزيادة في الدول المتقدمة ان لم تكن تزيد .

واول هذه المؤشرات واهمها ان درجة التمسك لكل حركات الانقسام الموجودة داخل التخصص في الدول المتقدمة غير موجودة الا فيما ندر في الدول النامية ، وحتى اشد المتحمسين للتوثيق في العقود الماضية ، لم تاتل حركة علم المعلومات الآن الا بكثير من التحفظ — قارن بين اعتراف الدكتور حشمت قاسم بالتوثيق علماً (٥) ، وتحفظه في قبول علم المعلومات في اقل من عشر سنوات (٥٦) — وليس هذا الا مثالا واحداً ومن دولة

واحدة ، يمكن ان نجعله صدئ في الهند التي حسنت قضية العلاقات الداخلية للمجال مع بداية السبعينات فذهبت الى ان « درجة التحليل الموضوعى واستخدام تكنولوجيا المعلومات تصدد نوع من المؤسسة الاختزانية ، وما اذا كانت مكتبة أم مركز توثيق او معلومات وانه ليس هناك اى فارق بينهما لا فى الوظائف او الاهداف ولا فى الرتبة الاجتماعية او العلمية ، مثلما لا يوجد اى فارق بين التعامل مع الوثيقة والتعامل مع محتوياتها ، فكل منهما عمل اخصائى المكتبات والمعلومات (٥٧) . ثم انصرفت بعد ذلك بكل جهودها الى محاولات تأصيل التخصص والنمو بمصادر وخدمات المعلومات حتى وصلت الى الدرجة التى وصلت اليها الآن فى الارتفاع بمستوى التخصص ومؤسساته وأفراده .

* * *

سابعاً : عوامل التغيير ومستقبل التخصص

١ - عامل التغيير

يبر تخصص المكتبات والمعلومات خاليا بحقبة تغيير كبيرة ، بدأت منذ أوائل الستينيات ولا تزال مستمرة حتى الآن ، ورغم كثرة الحديث ووفرته عن هذه المتغيرات ، وغزارة الكتابات التي تتوقع وتنبأ بنتائجها وتأثيرها على المجتمع والانسان وكل فروع المعرفة ، حتى ان حجم هذه الكتابات والمتخصصين شجع المؤسسات الأكاديمية على تنظيم مقررات وبرامج وافتتاح أقسام تسمى « علم المستقبل » الا انه يمكن حصر وتحديد عوامل التغيير على الوجه التالي :

١ - التقدم التكنولوجي

أحدثت التكنولوجيا المعاصرة تأثيرا كبيرا في تخصص المكتبات والمعلومات وبشكل لم يحدثه أى عامل آخر منفرد ، فاعتباراً من ظهور الآلات الكاتبة العادية والتي كانت المكتبات أول المؤسسات التي استخدمتها ، ثم الى تكنولوجيا المصغرات الفيلمية التي اظهرت وعاء جديد تماماً للمعلومات غير الأوعية الورقية . ووصولاً الى تكنولوجيا الالكترونيات ليس فقط في مجال استخدام الحاسبات الالكترونية في حفظ واسترجاع المعلومات بل مجالات استخدامها في كل انشطة المعلومات في المجتمع حفظاً وخبزناً ونقلها للمعلومات وابتداعها لأوعية الكترونية مسموعة ومرئية بحمل المعرفة ، وانشائها لشبكات المكتبات والمعلومات على مستوى المدينة والدولة والتجارة وحتى مستوى العالم كله مما استقل الحدود المكانية التي كانت تقف حائلاً في سبيل تداول المعلومات على أوسع وأشمل نطاق (٥٨) .

وقد أجرت الجمعية الأمريكية لمدارس المكتبات American Association
For Library Schools دراسة (٥٩) في نهاية العقد

الماضى ، جمعت فيها مجموعة من كبار المتخصصين وطلبت منهم اعتماداً على قراءاتهم للانتاج الفكرى اختبار ٨٠ عنصراً يمكن أن تؤثر على مستقبل تخصص المكتبات والمعلومات ثم وزعت استقصاء على كل عمداء المكتبات والمعلومات الاعضاء في الجمعية لاختيار أهم العناصر من وجهة

نظرهم قتيبن ان اكثر من نصف التوقعات هي التي تعتمد على تاخير التكنولوجيا على التخصص وكانت التوقعات حسب الأولوية ، هي انشاء شبكة لكل انواع المكتبات ومراكز المعلومات تعتمد على مرصد معلومات شامل لكل انواع الأوعية في كل التخصصات وان ٩٠٪ من المتخصصين في المؤسسات الاختزانية سيجدون أنفسهم جزء من هذه الشبكة ويمارسون عملهم من خلال هذا المرصد ، مع تطوير في البرامج للجهاز البسيطة التي تمكن المواطن العادي من الحصول على أى معلومات يطلبها دون الحاجة الى انتقاله الى أى مكان .

لقد احدث هذا العامل التكنولوجي في صناعة الأوعية بكافة اشكالها وفي الحاسبات الالكترونية وفي وسائل الاتصال عن بعد تأثيرات جوهرية هزت أركان التخصص من كافة النواحي وأهم ما أحدثه هو التغيير الذي يحدث رويداً في دور المؤسسات الاختزانية من مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات قد أصبحت في أحيان غير قليلة مجرد وسيلة أو ممر أو طريق بين المستفيدين وبين المعلومات المطلوبة ، كما غيرت من وسائل ومعايير وتقييمات التخصص لكي تتلاءم مع الأوعية الحديثة ومع المتطلبات الالكترونية في تخزين واسترجاع المعلومات وأحدثت تغييرات شديدة في برامج ومقررات المؤسسات الأكاديمية لاعداد المتخصصين للقادرين على التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة .

ب - شدة الطلب على المعلومات في المجتمع المعاصر

ان تخصص المكتبات والمعلومات في جوهره تخصص خدمات يقدم سلعة تعد واحدة من أهم السلع المطلوبة لكل مواطن أو مؤسسة أو دولة في العصر الحديث ، وهي سلعة المعلومات ، ان للربط بين قيمة وتأثير المعلومات وبين أى نشاط في أى مجتمع أصبح من المعطيات الأساسية ، وهو حديث مكرر في تخصصات المكتبات والمعلومات ، والحاسبات الالكترونية والإدارة معا . ان كل الدراسات التي ظهرت في السبعينيات والثمانينيات ودرست قيمة وتأثير المعلومات قد ربطت بين المعلومات وبين النمو القومي اقتصادياً وعلمياً وثقافياً في أى دولة ، ذلك ان المعلومات هي عصب البحث العلمي ، كما انها عصب اتخاذ القرارات والتخطيط ، ويؤدي هذا الى البحث والتطوير والإدارة الجيدة التي تؤدي بدورها الى زيادة الانتاج وتحقيق نمو اقتصادي . وهناك عدد كبير من

الدراسات السابقة (٦٠) التي قارنت بين درجة الاتفاق على المعلومات
جهاً وتنظيماً وتقديمياً وبين زيادة الانتاج وتحقيق الأرباح الأمر الذي
أدى الى تقليل نسبة البطالة بين العاملين في التخصص وإلى قلة حدة
تضخم وزيادة أسعار خدماته ، وهما مؤشران يدلان على رواجه وشدة
الطلب على سلعته من ناحية ، واعتماد كل النشاط الاقتصادي عليه من
ناحية أخرى حتى تحول المجتمع كله الى مجتمع قائم على المعلومات
Information based Society ولهذا فقد ظهر قطاع حيوى في
اقتصاديات كل دولة خاصة الدول المتقدمة هو « قطاع المعلومات
"Information sector" » وهو قطاع يضم كل الأنشطة
الخاصة بجمع وتحليل وحفظ واسترجاع ونقل المعلومات من مكان الى
آخر ومن نمط الى نمط ، كما يضم أيضاً كل صناعات واستثمارات
تكنولوجيا المعلومات .

ان هذا الطلب الشديد قد وضع التخصص بين أطراف متعددة أهمها
زيادة عدد المستفيدين (يقدر عددهم في الدول المتقدمة ما بين ١٠ ، ١٠
عدد السكان الإجمالي (٦١) عن الطاقات المتاحة للمؤسسات الاختزانية
خاصة مع اقتطاع جزء لا يستهان به من الميزانيات بسبب الظروف
الاقتصادية العالمية ، ثم ان حاجات هؤلاء المستفيدين رغم كثرتها عددياً
فهى أيضاً متنوعة موضوعياً ولفوياً وتشمل مختلف أنواع الأوعية .

٢ - مستقبل التخصص

لقد كان عاملاً التغيير حول التخصص من صنع التغيير الاجتماعى ،
وفى بيئة عمل مؤسسات التخصص ، وطالما كان التخصص ومؤسساته
ومتخصصيه فى بؤرة النشاط فى أى مجتمع ، فإنه لا يستطيع الانعزال عن
هذه التأثيرات ، ولعل أبرز التطورات المستقبلية المحتملة هى :

١ - تغيير فى بعض وظائف المؤسسات الاختزانية

لم تعد المؤسسات الاختزانية (مكتبات ومراكز توثيق ومعلومات
والمحفوظات والأرشيفات) هى فقط التى تستحوذ على المعلومات فى أى
مجتمع ، أو تقدم خدمات المعلومات فيه ، فهناك مؤسسات أخرى دخلت
الى هذا المجال ، ولم يعد الوضع كما كان عليه سابقاً ، ذلك ان شدة

الطلب على المعلومات واتاحة التقدم التكنولوجى لأجهزة الاتصال من بعد ، قد جعلت من مؤسسات أخرى كثيرة منافسة لهذه المؤسسات الاختزانية من أهمها بنوك المعلومات غير الببليوجرافية التى تقدم المعلومات مباشرة الى المستفيدين مما شجع الكثير منهم على الاستغناء عن خدمات المراجع المقدمة فى المكتبات ومراكز النوتيق والمعلومات ، ومرافق المعلومات الببليوجرافية التى تقدم لهم المعلومات عن أوعية المعلومات ، والمكاتب الاستشارية التى تبحث لهم عن المعلومات وتقدمها فى أى صورة .

ومن الطبيعى ان هذا قد ادى وسوف يؤدى الى تقليل عدد المتعاملين مع المؤسسات الاختزانية من جهة ، كما ان وظيفة تقديم الخدمات سوف يغلب عليها فى احيان غير قليلة توجيه المستفيد الى المكان الذى توجد به المعلومات فى المجتمع .

وهناك وظيفة أخرى سوف تتغير أيضا وهى وظيفة الاختيار والاقتناء ، فهذه الوظيفة اعتمدت لفترات طويلة على مبدأ « أن المجتمع فقير فى المعلومات وبالتالي كانت تعمل على جمع كل أوعية المعلومات الموجودة ، أما الآن فإن المجتمع يملك من المعلومات ما يزيد عن حاجته وبالتالي فإن هذه الوظيفة ستكون أكثر « انتقائية Selective » (٦٢) وسيؤدى هذا الى تقليل حجم المجموعات وبالتالي عدد الأسئلة والاستفسارات والطلبات التى تستطيع المؤسسات الاختزانية أن تجيب عليها .

ان الخوف الذى يسيطر على المتخصصين حالياً من فقد المستفيدين ومن مشاركة مؤسسات أخرى فى تقديم خدمات المعلومات ليس له ما يبرره فى كثير من الأحيان ، فكل هذه المؤسسات الأخرى ستقدم خدماتها اعتماداً على مجموعات المؤسسات الاختزانية ، كما أنه من غير المتوقع أن يمتلك كل مستفيد حاسباً الكترونى يتيح له الاتصال بمراصد وبنوك المعلومات حتى فى أكثر الدول المتقدمة فى المستقبل المنظور ، فلا يزال للقراءة وحجرات الاطلاع بريقها الشديد لكثير من المستفيدين .

ولهذا فإن التوقع (٦٣) بأن المؤسسات الاختزانية ستصبح مركز توجيه لبعض المستفيدين Referral Center ومركز اتصال مباشر

بمرأى وبنوك المعلومات للمستفيدين الذين لا يملكون الاتصال من مكان آخر ، ثم تستمر في تقديم الخدمات العادية والمألوفة لجانب لا يستهان به من المستفيدين ، وهو توقع ضئيل في كثير من جوانبه .

ب - زيادة الأهمية والطلب على المتخصصين في المعلومات

مما لا شك فيه ان الطلب على المتخصصين في المكتبات والمعلومات سيزيد باستمرار مع زيادة نشاط المعلومات في المجتمع ، ومع زيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات المعلومات ، ذلك لأن المتخصصين في هذا التخصص يملكون ثلاثة مهارات أساسية مطلوبة من أى متخصص يعمل في قطاع المعلومات يختلف انشطته ومؤسساته (٦٤) :

١ - أنهم أكثر الناس تعليمًا وتدريبًا للتعامل مع المستفيدين والمحتاجين للمعلومات ، فهذا جزء من تعليمهم وتدريبهم ، وليسوا كالتكنولوجيين يتدربون على الآلات ، ويتعاملون معها .

٢ - أنهم أكثر الناس تدريبًا وخبرة في استخدام الأدوات الأساسية لتنظيم وتحليل المعلومات ، وهذا هو مفتاح عملهم كله ، من تقنيات فهرسة ونظم تصنيف وقوائم رؤوس موضوعات ومكانز وأدوات الكشف .

٣ - أنهم أكثر الناس معرفة بكل مصادر المعلومات في أى مجتمع يمارسون عملهم فيه والقدرة على الوصول الى هذه المصادر أو توجيه المستفيدين اليها وعلى استخدام الأجهزة التكنولوجية في ذلك .

لهذه الأسباب مجتمعة فإنه من غير المنتظر أن تقل أهمية اخصائى المعلومات أو تقل شدة الطلب عليهم ، خاصة وأن مهاراتهم تتطور باستمرار لتتلاءم مع كل المتغيرات المحيطة بمؤسساتهم .

ج - رآب الصدع وقلة حدة الانقسامات في التخصص

ان المتبع لاتجاهات الرأى في الانتاج الفكرى للتخصص ، ومن خلال مناقشات متخصصيه في المؤتمرات التى عقدت فى السنوات الأخيرة يلاحظ ان حدة الانقسامات بين المتخصصين فى تخصص المكتبات والمعلومات قد

خفت الى حد كبير لاقتناعهم بوحدة الجذور والوظائف والأهداف ،
ولشعورهم بالخطر الشديد من جراء دخول اخصائى الحاسبات الالكترونية
فى مؤسساتهم واحتلالهم لكثير من المقاعد فيها مما ادى الى نبد الخلافات
والعمل لمواجهة للواقف الجديد ، ومهما كانت خلفيات اخصائى المعلومات
العلمية ، انسانية كانت أو اجتماعية أو علمية — والأخيرة لم تعد تعطى
امتيازاً لأخصائى على آخر كما كان الوضع فى العقود الماضية — فليس
هناك أى فرق الآن فى الوظيفة أو فى المرتب أو للوضع الأدبى أو الاجتماعى
أو العلمى بين مفرس لكتب الاطفال فى مكتبة عامة صغيرة وبين اخصائى
خدمات الاحاطة الجارية فى مركز معلومات الفيزياء النووية ، فكل منهم
حلقته من حلقات دورة حياة أوعية المعلومات .

علاوة على ذلك فإن كثير من المتخصصين أصبحوا أكثر حذراً فى
الاعتراف بوجود علم للمعلومات ، أو بانفصاله عن الاطار العام لتخصص
المكتبات والمعلومات ، لفشل المتحيزين لهذه الحركة فى امتلاك قوة اقناع
كافية ، ولأن أصوات الوحدة أصبحت أكثر تردداً ، وعلى سبيل المثال
فقد اصدرت الحكومة الفيدرالية قانوناً ، وبناء على توصيات بعض أعضاء
الكونجرس الأمريكى ، يقضى بإنشاء لجنة قومية لعلم المكتبات والمعلومات
تعمل على جمع شمل العاملين فى هذا التخصص ، والتخطيط لتنمية وتقييم
مصادر المعلومات الموجودة والاحتياجات المتوقعة منها (٦٥) ، كما أن
المؤلف فى زيارته لانجلترا قد حضر مستمعا فى جلسة فى ابريل ١٩٨٣ ،

Library Association

مكونة من ممثلين لجمعية المكتبات

Institute of Information Scientists

ومعهد علماء المعلومات

وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات

Association of Special Libraries and Information bureaux

وهم اكبر ثلاثة جمعيات علمية فى المجال فى انجلترا ، وكان عمل اللجنة هو
معالجة الخلافات بين نظرة المؤسسات الثلاثة للتخصص ووضع برنامج
وأبحاث ونشاط موحد .

مصادر ومراجع الفصل الاول

- 1 — Greer. Roger. Information Transfer ; a conceptual model for librarianship, information science and information management with implications for library education. California. University of Southern California, 1979, P. 1.
- ٢ — سعد محمد الهجرسي . الاطار العام للمكتبات والمعلومات أو نظرية الذاكرة للخارجية . القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، ١٩٨٠ . ص ١٦ .
- 3 — Introduction to information science compiled and edited by Tefko saracevic N.Y. Bowker, 1970, P. XX.
- 4 — Hayes, Robert. Information science education in; World Encyclopedia of Library and information services. Chicago, ALA, 1980. PP. 248-251.
- 5 — Meadow, Charles. The information World, an overview in ; Spirack, Jane. Carers in information, N.Y. knowledge industry publications, 1982, PP. 7-23.
- 6 — Introduction to information science, Ibid.
- 7 — Dean, John. Planning library education programmes. London Andre Deutsch, 1972. P. 17-18.
- 8 — Palmer, Richard. Introduction to information science ; course 487. Boston, Simmons College, School of Library science, 1983. P. 3.

9 — Garer, Roger. OP. Cit., P. 2+ 3.

١. — سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٣١ .

11 — Ranganthan, S.R. (ed.) Documentation and its facets. Bombay, Asia Publishing House, 1963. PP. 43-47.

12 — Ranganthan, S.R. Op. Cit. P. 46.

13 Grosh, Audrey and Hendrich, Constance. The development of a profession; information science. ST. Paul, University of Minesota library system, 1981. P. 1.

14 — Shera, J. and Cleveland D., History and foundation of information science in : Wittiams, M. (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 12, 1977. PP. 249-275.

15 — Heilprin, Laurence. Education for information science Review and orientation in : Proceedings of the symposium on education for information science. Virginia, September 7-10, 1965. Washington D.C. Spartan books, 1965. PP. VII-XVI.

3 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.

١٦ — هناك عدد كبير من المصادر التي تتبعت تعريفات علم المعلومات ،
لعل أفضلها :

١ — حشمت محمد علي قاسم . علم المعلومات في رحلة البحث عن هوية .
المجلة العربية للمكتبات والمعلومات ، مج ١ ، ع ٢٤ ، يناير ١٩٨١ .
ص ٥ — ٣٦ .

٢ — محمد فتحي عبدالهادي . مقدمة في علم المعلومات . القاهرة .
مكتبة غريب ، ١٩٨٣ . ص ٦٣ — ٦٤ .

3 — SHERA, J. and Cleveland, D. Ibid.

17 — Borko, H. Information science, What is it. American Documentation, Jan., 1968. PP. 3-5.

18 — Mikhailov, A and others. Structure and main properties of scientific information ; approach to the scope of informatics in : Information science, its scope, objects of research and problems; collection of papers, Mosco, 1974. PP. 63-73. (FID study committee in research on theoretical basis of information, Mosco 24-26 April, 1974.)

١٩ — سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٣٨ .

20 — O'Nil, E. 1981 student paper content and doctor forum. Washington D.C. ASIS, March 1981. P. 6.

21 — ASIS membership profiles. ASIS bulletin, Vol. 6, No. 6. August, 1980.

22 — Brooks, B.C. The fundemental equation of information science in : Information science its scope, objects of research and Problems... Op. Cit. PP. 115-130.

23 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.

24 — Grosh, Audrey and Hendrich. Constance Op. Cit., P. 7-8.

٢٥ — على سبيل المثال :

١ — احمد بدر . دراسات في المكتبة والثقافتين . القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ . ص ٧٣ .

2 — Borko, H. Ibid.

3 — Shera, J. The foundation of education for librarianship N.Y.. N.Y., Becker and Hayes, 1972. P. 293.

٢٦- الأصول الحديثة في علم الكتاب . عالم للكتاب ، ع ٤ ، أكتوبر /
نوفمبر / ديسمبر ١٩٨٤ . ص ص ١٨ - ١٩ .

٢٧- سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٣١ .

٢٨- سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٣٢ .

29 — The council of American library . Association Standards for
accreditation, 1972. Chicago, ALA, 1972, P. 2-3.

٣٠- سعد محمد الهجرسي . المصدر السابق . ص ٣٨ .

31 — Oppenheim, Charles. The Institute's new critria for information
science. Journal of information science, No. 4, 1982, PP.
229-234.

32 — Hermon, Glyn. On the evolution of information science. Journal
of ASIS. July-August, 1971, PP. 235-240.

٣٣- حشمت محمد علي قاسم . المصدر السابق .

34 — Palmer, Richard Op. Cit., P. 51.

٣٥- أحمد بدر . المصدر السابق . ص ٥٠ .

36 — Shera, Jesse. Education for librarianship, an assessment and
perspective ; a review article. Library quarterly, Vol. 49, No.
3, 1979. PP. 310-316.

37 — Shera, Jesse Documentation into information science. Ameri-
can libraries, Vol. 3, July, 1972, PP. 855-316.

38 — Griffith, Belver. What kind of science should information
science be ? paper presented to the information research forum
in information science, London, 29-31 July 1975. P. 2.

٣٩- هناك اتفاق شبه اجماعى على هذه الشروط فى الانتاج الفكرى
للتخصص كأمثلة :

- A. Brooks, B.C. The fundamental equation of information science. Ibid.
 - B. Houser, L. and Schroder, Alvin. The search of a scientific profession. Matuchen (N.J.) Scarecrow, 1978. P. 155-156.
 - C. Yovits, M. Information science; towards the development of true scientific discipline. American documentation, Vol. 24, No. October, 1969, PP. 369-376.
 - D. Zunde Pranas and Gehl, John. The Empirical foundations of information science in : Williams, Martha (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 14, 1979, PP. 67-92.
- 40 — Williams, James and Kin, Chain. Opinion paper on the theory development in information science. Journal of ASIS Vol. 26, Jan. 1975, PP. 3-8.
- {١} — حشمت محمد قاسم . المصدر السابق .
- {٢} — محمد فتحي عبدالهادى . المصدر السابق . ص ٢٧٩ .
- 43 — Brooks, B.C. Theory of Bradford Law. Journal of Documentation, Vol. 33, No. 3, 1977 PP. 138-146.
- 44 — Gaffiran, Williams, on the dynamics of communication in : Weis Edward (ed.) Two many faces of information science. Colorado, Westview pres, 1977. PP. 7-17.
- 45 — Yovits, M. A theoretical framework for the development of information science in : Information science, its scope, objects of research and problems... Op. Cit., PP. 90-114.

- 46 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.
- 47 — Ranganathan, S.R. Library manual. Bombay, Asia Publishing House, 1966. P. 24.
- 48 — Broks, Bertran. The foundations of information science ; Part 1 philosophical aspects. Journal of information science, Vol. 2, 1980, PP. 125-133.
- 49 — Slamecka, V. and Persons, C. The partents of sign and symbols in : Weiss, Edward (ed.) The many faces of information science. Op Cit., PP. 105-128.
- 50 — Dean, John. Op. Cit., P. 19+20.

وانظر ايضا :

Griffith, Belve. R. Ibid.

٥١ — زكى نجيب محمود . الدين والتدين وعلم الدين . الاهرام ، ٢٦ يونيو ١٩٨٣ . ص ١٣ .

- 52 — Heilprin, Laurence. Ibid.
- 53 — Rodriquez, G. Forecasting the Curricula for education and training for information and documentation in developing countries in : New trends in documentation and information ; Proceedings of the 39th FID congres, University of Edinburgh 25-28 september, 1978., PP.è 348-474.
- 54 — Ranganthan, S.R. Documentation and its facets. Op. Cit., P. 45.

٥٥ — حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى ودوره فى خدمة البحث العلمى فى الجمهورية العربية المتحدة ، اشراف احمد انور عمر ١٩٧١ .

ص ٤١ . « اطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كلية
الآداب — جامعة القاهرة » .

٥٦ — حشمت محمد على قاسم . علم المعلومات في رحلة البحث عن هوية.
المصدر السابق .

57 — Issac, K.A Need for new directions in library education. Jour-
nal of library and information science (Delhi), Vol. 1, June
1976. PP. 21-32.

58 — Taylor, Robert. Reminiscing about the future, library Jour-
nal, September 15, 1979. PP. 1871-1875.

59 — Boaz, Martha. The future of library and information Science
education. Journal of education for librarianship, Vol. 18,
No. 4, Spring 1978. PP. 315-323.

٦٠ — أفضل من تعرض لهذه العلاقة ، وحصر كل الدراسات التي ناقشتها
هو :

Slamecka, Valadimir. The Egyptian National system for
scientific and technical information ; design study. Atlanta,
Georgia Institute of Technology, 1981. P. 1+2.

61 — Boaz, Martha. Ibid.

62 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information
science. N.Y. Suracuse University 1973. P. 2 "Educational &
curriculu series, No. 1".

63 — Dowlin, Kenneth. The electronic elective library. Library
Journal, November, 1980. PP. 2265-2270.

64 — Koenig, Michael. Librarians the Untapped resources. Data
Mation, September, 1983, PP. 243-244.

65 Wasserman, Paul. The new librarianship, a challange for change
N.Y., Bowker, 1972, P. 175.

الفصل الثاني

المؤسسات الإختزانية والمهنية والتجارية في

تخصّص المكتبات والمعلومات

تمهيد

ان تحديد الاطار النظرى لتخصص المكتبات والمعلومات مهما كان اكتماله لا يعطى صورة شاملة لما هو عليه حال التخصص ، فهناك المؤسسات الاختزانية بأنماطها المختلفة التى تقسوم بالهدف الأساسى للتخصص وهو ضبط أوعية المعلومات ، كما أن هناك جوانب تتمثل فى جمعيات واتحادات حولية وإقليمية وقومية تجمع شمل مؤسسات التخصص ومتخصصيه ، وهناك أيضا نشاط تجارى يعتمد اعتماداً كلياً على قضية المعلومات فى استثماراته ومؤسساته وأرباحه .

وسوف يخصص هذا الفصل للتعرف على المؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية فى تخصص المكتبات والمعلومات حتى يمكن تحديد وظائفها وأهدافها ووضعها داخل الاطار العام للتخصص ، مع التعرف على بعض النماذج التى تمثل هذه المؤسسات فى الدول المتقدمة والدول النامية واستعراض نشاطها بشيء من التفصيل .

اولا : المؤسسات الاخترازية :

تعتبر المؤسسات الاخترازية هي للامود الفكرى لنشاط تخصص المكتبات والمعلومات ، فعلاوة على انها اقدم المؤسسات الموجودة فى التخصص ويتزامن تاريخها مع تاريخ ظهور الحاجة الى الذاكرة الخارجية نفسها ، فهي تعد اكثر المؤسسات من حيث العدد واوسعها نشاطا ، كما يرتبط بوجودها للعدد الاكبر من المتخصصين والعاملين فى التخصص . والمؤسسات الاخترازية تعد بمثابة السلطة للتنفيذ داخل الاطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، بجانب المؤسسات المهنية التى تمثل السلطة التشريعية والمؤسسات الاكاديمية التى تمثل السلطة القضائية فهي تتولى تنفيذ المهام والمناشط الخاصة بضبط اوعية الانتاج ، مستخدمة مجموعة التقنيات والمعايير التى تشارك فى وضعها بالنصيب الاكبر المؤسسات المهنية ، ومستفيدة من الابحاث والحراسات التى تشارك فى معظمها المؤسسات الاكاديمية .

وقد سبق للمؤلف أن تعرض فى أجزاء من الفصل السابق لاهداف ووظائف وانواع المؤسسات الاخترازية ، وانتهى الى أن الهدف العام لهذه المؤسسات هو ضبط اوعية المعلومات ، وأنه فى سبيل تحقيق هذا الهدف لابد من اداء عدة وظائف فنية تتمثل فى اختيار واقتناء اوعية الانتاج حسب سياسة مرسومة تتلاءم مع احتياجات جمهور المستفيدين وامكانات المؤسسة الاخترازية ثم تحليل هذه الاوعية فنيا ، واختزانها واسترجاعها طبقا لرغبات المستفيدين .

وقد تعددت فى السنوات الأخيرة انواع المؤسسات الاخترازية ويمكن أن نميز بين نمطين أساسيين منها ، وهما المؤسسات الاخترازية الاقتنائية أى التى تتولى اختيار واقتناء وتحليل وحفظ واسترجاع اوعية المعلومات وأهمها المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات والأرشيفات الادارية ، ومؤسسات اخترازية غير اقتنائية تتولى ضبط واختزان المعلومات الببليوجرافية ، أو محتويات اوعية المعلومات ودون أن تحتفظ بهذه الاوعية ، وأهمها بنوك المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية والمرافق الببليوجرافية وبعض المؤسسات التجارية التى تقدم خدمات الضبط الببليوجرافى فى موضوعات متخصصة وأهمها شركة « بوكسر Bowker » « وولسون Wilson » ، وهذا النوع الثانى يمكن أن

يكون داخل مؤسسة اخترازية افتراضية مثل مكتبة الكونجرس التي تحتفظ بأوعية المعلومات وفهرس محسب تتبل فيه كل المعلومات للبليوجرافية لهذه الأوعية ، ويكون هذا الفهرس بذك معلومات بليوجرافي .

١ - المؤسسات الاخترازية في الدول المتقدمة

يزخر تخصص المكتبات والمعلومات بعشرات الآلاف من المؤسسات الاخترازية مختلفة الأنواع والقدرات والتخصصات والخدمات في الدول المتقدمة ، وبعضها وصل الى درجة كبيرة من الحجم في عدد المقتنيات وعدد العاملين وعدد المستفيدين التي تقدم اليهم مختلف اللوان الخدمات وايضا وصلت الى درجة كبيرة من التأثير على مسارات التخصص في الدول التي توجد بها ، ثم على مستوى العالم كله ، وليست مكتبات الكونجرس في الولايات المتحدة او المكتبة البريطانية او المكتبة القومية الفرنسية او مكتبة لينين في الاتحاد السوفيتي الا امثلة واضحة على مثل هذه المؤسسات في الدول المتقدمة . الا ان مكتبة الكونجرس تعد دون منازع اكبر هذه المكتبات واكثرها تأثيرا في التخصص ولهذا يحسن ان نتناولها بشيء من التفصيل كنموذج لمؤسسات الاخترازية في هذه الدول .

١ - مكتبة الكونجرس Library of Congress

وصف الدكتور رانجانا شان مكتبة الكونجرس بأنها « اكثر المكتبات القومية تأثيرا على مستوى العالم كله » (١) ولم يات وصف رانجانا شان من فراغ ، كما انه لم يتجاوز الحقيقة فتاريخ مكتبة الكونجرس حافلا بالأحداث والمؤشرات التي يمكن استنتاجها والتي اثرت على تطور المكتبة ، وعلى تخصص المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة وفي العالم كله ، وهناك تاريخ كامل لهذه الأحداث سجلته المكتبة بمناسبة مرور ١٧٥ سنة على افتتاحها في عام ١٨٠٠ (٢) ، كما ان التقارير السنوية التي تصدرها المكتبة بانتظام هي الأخرى كخيلة بالقاء الضوء على تطور المكتبة خلال هذه الفترة وحتى الآن ، ولا شك ان تاريخ المكتبة قد يكون موضوعا لكتاب منفصل ، بل قد يتعدى ذلك ليكون موضوعا لمعدة كتب بما يحتويه هذا التاريخ من ملامح ومؤشرات .

وهناك عدة سمات تجعل من المكتبة مؤسسة اخترازية فريدة Unique على مستوى الدول المتقدمة ، بل على مستوى العالم كله ، وأول

تلك السمات هو حجم المكتبة من المقتنيات ، فقد بلغ عدد الأوعية الإجمالية ٨١.٩ مليون وعاء منهم ١٣ مليون كتاب (٣) في منتصف عام ١٩٨٤ ، وهي تزيد بمعدل ٧ آلاف وعاء في اليوم الواحد (٤) ، وثاني تلك السمات هو أن المكتبة لا تقتصر بهذا الرصيد الذي يعد واحد من أكبر أرصدة الحضارة البشرية من المعلومات أن لم يكن أكثرها جميعاً من حيث كميته فقط بل من حيث استخدامها له في تقديم خدمات لكل أنواع المستفيدين ولاى مستوى ثقافى أو علمى منهم بداية من أعضاء الكونجرس الأمريكى والهيئات الحكومية والبيدرالية والعضائية والسياسية والأكاديمية الى رجل الشارع العادى ، ويكفى أن نذكر أن المكتبة في خلال عام واحد أجابت على ٤٤٢ ألف استفسار لأعضاء الكونجرس منها استفسارات اقتضت تكوين فرق بحث كاملة من أخصائى المعلومات للإجابة عليها وأجابت على ٩٣١ ألف استفسار مرجعى وأعارت داخليا ٣١ مليون وعاء وأعدت ٨٠٧ بيلوجرافية لأغراض مختلفة (٥) ، وهي تقدم كافة أنواع خدمات المعلومات المعروفة لآى مستوى أو طائفة من المؤسسات الاخترازية من اجابة أو استفسارات وإرشاد داخل المكتبة أو تليفونيا أو برقىا ، وإعارة داخلية وخارجية لمن لهم هذا الحق ، وأعداد قوائم بيلوجرافية حسب الطلب ، والبحث الراجع فى الفهارس والبيلوجرافيات ، وخدمات الإحاطة الجارية والبث الانتقائى للمعلومات والتصوير والاستنساخ وأعداد تقارير بالمعلومات حول موضوع محدد ، ويساعدها على ذلك قوة عمل مديرية وخبرة تبلغ أكثر من ٥٣٠٠ أخصائى معلومات من مختلف التخصصات والمؤهلات ، وميزانية كبيرة بلغت ٢٢٨ مليون دولار فى العام المالى ١٩٨٤/٨٣ ثم مجموعة فهارس قوية ومنظمة متاحة ورقياً والكرونيا تبلغ نحو ٢٥ مليون بطاقة تتيح لها تقديم كل هذه الخدمات والبحث عن أى وعاء معلومات مطلوب (٦) . وبالتالى فإن السمة الأساسية للمكتبة هى اتباعها للمعتقدات الحديثة فى تخصص المكتبات والمعلومات التى تنادى بأنه مهما كان حجم المقتنيات فى المؤسسات الاخترازية فإن الأهم هو كيفية تحليله وتنظيمه ، ثم ما هى الخدمات المقدمة للاستفادة من هذه المقتنيات.

وبالإضافة الى سمة الحجم فى المقتنيات والخدمات والميزات والعمالة ، فمكتبة الكونجرس ورغم أن هدفها الأساسى هو خدمة أعضاء الكونجرس والحكومة الأمريكية ومؤسساتها المتعددة ثم المجتمع الأمريكى بعد ذلك ، فهى أيضا الجهة التى تتولى إثبات حقوق التأليف فى الولايات

المتحدة ، كما انها المصدر اساسى والاول لتوزيع المعلومات الببليوجرافية عن كل انواع اوعية المعلومات لنحو ٨٧٪ من المؤسسات الاختزانية فى الولايات المتحدة (٧) وقامت بتوزيع هذه المعلومات على اكثر من ٣٠ ألف مشترك فى الولايات المتحدة وخارجها ولاكثر من ٦ ملايين عنوان ، ووزعت اكثر من ١٦٣ مليون بطاقة منذ بداية هذا القرن وحتى عام ١٩٧٦ (٨) . وعن طريق هذه المعلومات التى يمكن الحصول عليها اما مطبوعة او محسبة او على مصغرات فيلمية ، تقوم المؤسسات الاختزانية التى تحصل عليها ببناء نظم معلوماتها الببليوجرافية معتمدة اساساً على منتجات مكتبة الكونجرس الببليوجرافية ، ولعل هذا من اكثر العناصر التى تجعل من مكتبة الكونجرس مؤسسة مؤثرة على تخصص المكتبات والمعلومات .

والمكتبة لها مشاركة فعالة فى وضع التقنيات والمعايير الموحدة التى تمارس المؤسسات الاختزانية عملها على هديها ، والمتتبع لتاريخ مكتبة الكونجرس ، وتاريخ تطور التقنيات والمعايير الموجودة سيجد ان المكتبة كانت المصدر الاول ، والعنصر المشارك الاساسى فى اهم التقنيات الموجودة فى التخصص ، وما التقنين الانجلو أمريكى للقهرسة بطبعاته المختلفة ، وتصنيف ديوى العشرى ، وقائمة مكتبة الكونجرس لرؤوس الموضوعات ، والأشكال الببليوجرافية المحسبة للاختزان الالكترونى الا امثلة قليلة على مقدار الاسهام والمشاركة . وعن طريق توزيع المعلومات الببليوجرافية ، والمساهمة فى اعداد التقنيات والمعايير الموجودة أصبح لمكتبة الكونجرس دوراً حيويًا ولا غنى عنه فى كل أنشطة الاتحادات والجمعيات المهنية الدولية وأبرزها الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها International Federation of Library Associations and Institutes American Library Association والجمعية الأمريكية للمكتبات

وهما اكثر المؤسسات المهنية نشاطاً ومشاركة فى وضع وتبنى المعايير الموحدة فى تاريخ التخصص ، كما ان نشاط مكتبة الكونجرس يمتد الى المشاركة فى تنظيم المؤتمرات التى تعقدها هذه المؤسسات وتدعيها مالياً .

ومكتبة الكونجرس احد اهم المؤسسات التى تشارك بنصيب وافر فى النشر فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فعلاوة على انها تقوم بنشر وتوزيع الببليوجرافيات والفهارس المطبوعة والبطاقات وادلة العمل

والتقنيات والمعايير الموحدة على وسائل ورقية أو ميكروفيلمية أو الكترونية ،
لقد نشرت مجموعة من التقارير عن التجارب الرائدة التي خاضتها
كما أنها تنشر دوريات جارية في المجال ، أحداها وهي « للنشرة الاعلامية
Library of Congress Information Bulletin » مكتبة الكونجرس
تعد واحدة من أهم عشرة دوريات جارية في التخصص يتم اكتشاف
ما ينشر بها في أدوات الضبط الببليوجرافي في تخصص المكتبات
والمعلومات (٩) .

ومكتبة الكونجرس مكتبة سباقة الى الأخذ بكل اساليب التكنولوجيا
المتوفرة ، فقد كانت من اول المؤسسات الاختزانية في العالم التي تستخدم
المصغرات الفيلمية ، كما أن دراساتها للتصويب ووسائل استخدامه في
المكتبات ومشروعاتها في الفهرسة المقروءة آليا تعد من أهم المشروعات في
تصويب المكتبات في تاريخه القصير حتى الآن ، كما أن المكتبة قد تنبعت
الى استخدامات ومستقبل تكنولوجيا « الأقراص البصرية »
Optical Disks منذ عدة سنوات بمشروع بدأت منذ ١٩٨٣
ويستغرق ٣٠ عاما لنقل للصفحات المكتوبة على الورق الى هذه الأقراص
لتكون اول المؤسسات الاختزانية التي تستخدم هذه الطريقة في اختزان
محتوياتها (١٠) ، والمكتبة لها نظرة واقعية في استخدام هذه التكنولوجيات
فهي لا تقدم على استخدام أحد هذه الوسائل الا بعد دراسة جدوى
ومشروع تجريبي لاختيار هذه الوسيلة ثم التخطيط للتطبيق في ضوء
مصادرها البشرية والتجهيزية والمالية المتوفرة .

أما آخر السمات التي تجعل من المكتبة مؤسسة مؤثرة على مسارات
التخصص في الولايات المتحدة وخارجها ، فهو دورها القيادي في الشبكة
القومية للمكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة ، فقد أسند اليها التنسيق
بين أطراف هذه الشبكة خاصة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الاتصالات
الالكترونية ، وتوزيع الخصاصات المالية ، وانتاج وتوزيع المعلومات
الببليوجرافية ، والمعايير الموحدة وقوائم الاستناد وانشاء مرصد معلومات
ببليوجرافي قومي يكون متاحا مباشرة On-line بالتعاون والتنسيق
مع مركز التحصيل المباشر للمكتبات On line Computer Library Center
في أوهايو ، ثم أن توسع من دورها التدريبي
لأخصائي المعلومات المشاركين في هذه الشبكة (١١) .

وبالإضافة الى السمات السابقة والتي يعتقد المؤلف انها كافية للدلالة على أهمية وتأثير مكتبة الكونجرس ، فإن هذه المكتبة بجانب عملها البيبليوجرافى تعد مركز اشعاع ثقافى متكامل فى الولايات المتحدة بما تقدمه من حلقات مناقشة حول موضوعات وقضايا وحفلات موسيقية ومعارض للفنون وندوات للأدب والشعر ، ويشترك فى هذا النشاط بدعوة من المكتبة أشهر العلماء والفنانين والأدباء من العالم كله .

ان مكتبة الكونجرس بحق نموذج فريد للمؤسسات الاختزانة فهى بما توفر لها من امكانيات بشرية ومادية وتجهيزية ، وبما استطاعت تكوينه واقتنائه من مجموعات واستغلال لامكانياتها ومجموعاتها فى تقديم الخدمات على أوسع نطاق ، ومشاركتها الفعالة وعلاقتها مع كل المؤسسات الأمريكية والعالمية فى التخصص عن طريق الندوات والمؤتمرات والمعايير الموحدة وايضا عن طريق مكاتبها الاقليمية المنتشرة فى العالم ، وفى تطبيقها للتكنولوجيات الحديثة فى الأنشطة البيبليوجرافية ، وهى كلها سمات تجعل من امر مكتبة الكونجرس ذات وضع متميز ليس فى الدول المتقدمة فقط ، بل على مستوى العالم كله .

٢ — المؤسسات الاختزانة فى الدول النامية

من الصعب مقارنة مكانة المؤسسات الاختزانة فى المجتمعات المتقدمة بالمكانة التى تحتلها هذه المؤسسات فى الدول النامية ، فهناك عدة عناصر تجعل من المؤسسات الاختزانة فى الدول النامية أقل تأثيرا من مثيلاتها فى الدول الأخرى ، وأهم هذه العناصر هو حجم هذه المؤسسات من حيث المقتنيات والميزانيات والكوادر البشرية المؤهلة ، ثم ما يتوفر لها من تشريعات تحدد وتبرز دورها فى المجتمع الذى توجد به ، والخدمات التى تقدمها ، ناهيك عن الظروف المعاكسة التى تجدها امامها مثل حداثة التخصص فى المجتمعات النامية وبالتالى عدم اكتسابه لدرجة النضج والثقة والمكانة الاجتماعية المرجوة، وعدم وضوح دور التخصص كله بمؤسساته، ثم دور المعلومات نفسها لدى قطاعات عريضة من المسؤولين ومن الشعب ، والامية الهجائية والثقافية الموجودة وسيطرة النظم البيروقراطية على ادارتها والتخلف التكنولوجى العام الموجود والذى لا يساعد على اقامة خدمات معلومات حديثة ، وضعف البنية الأساسية لوسائل الاتصال بين الدول النامية والدول المتقدمة التى تستحوذ على اكبر كمية من المعلومات حاليا .

ومع هذا فهناك عدد ليس بالقليل من المؤسسات الاختزانية التي تمارس دورها بشكل فعال في الدول النامية وليس من الصعب أن نجد مثل هذه المؤسسات في كثير من الدول النامية حالياً ، وبالأذات في الهند والصين والبرازيل على سبيل المثال ، وهناك نهضة واضحة في انشاء مؤسسات اختزانية جديدة في الدول النامية ، وفي التحسن في أوضاع مكونات وامكانات المؤسسات الموجودة بالفعل الا أنه وبوجه عام ستظل المؤسسات الاختزانية أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة .

وليس من السهل اختيار مؤسسة أو عدة مؤسسات اختزانية من الدول النامية كما فعل المؤلف بالنسبة لاختيار مكتبة الكونجرس كنموذج من الدول المتقدمة وذلك لأن هذه المكتبة تتمتع وكما سبق أن ذكر المؤلف بوضع فريد و متميز ومؤثر في التخصص كله من الصعب إنكاره أو تجاهله ، ومع هذا فإن المؤلف قد اختار نموذجين مختلفين في البيئة وفي الامكانات وفي النوع ونوعية الخدمات المقدمة وفي النشاط العام ، وبحيث يؤدي استعراض نشاطهما الى التعرف على أوضاع المؤسسات الاختزانية في الدول النامية وما تقابله من تحديات وما تقوم به من وظائف وأهداف .

١ - معهد المعلومات العلمية والفنية للصين

Institute of Scientific and Technical Information of China

شهدت الصين فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي في هذا القرن وحتى قيام الثورة الاشتراكية في نهاية الأربعينات ولم يكن انشاء المكتبات ومراكز المعلومات من أولويات الحكومات المتتالية قبل هذه الثورة . وافتتح معهد المعلومات العلمية والفنية للصين في عام ١٩٥٦ تحت اشراف « لجنة العلوم والتكنولوجيا Commisison of Science and Technology » ويعتبر هذا المعهد حالياً بمثابة المركز القومى والمكتبة القومية للمعلومات العلمية في الصين كلها ويخدم كل الباحثين العلميين والمؤسسات الأكاديمية والجامعات في الصين الشعبية ، ويتوم حالياً بالوظائف الآتية (١٢) :

١ - تجميع اوعية المعلومات الصينية والأجنبية في كل مجالات العلوم والتكنولوجيا مع التركيز على الدوريات والتقارير العلمية وأعمال المؤتمرات وأدوات التكشيف والاستخلاص .

٢ - تقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة للباحثين والهيئات الصينية في كل أنحاء البلاد ، ويقوم المعهد بخدمات المراجع والتصوير والاستنساخ والرد على الاستفسارات بالبريد وتبادل المعلومات العلمية بين الباحثين والترجمة والتكثيف والاستخلاص .

وعلاوة على ذلك فإن المعهد يعمل كمركز للأبحاث في تخصص المكتبات والمعلومات في الصين (١٣) بمحاولة تأصيل نظريات ودراسات أساسية للمعلومات العلمية والتكنولوجية ، وبالبحث عن الوسائل والتجارب التي تطور من أساليب العمل لخدمة التطور الصيني في كافة المجالات .

واستطاع المعهد أن يحقق أهدافه خلال الفترة القصيرة التي أعقبت انشائه إلى حد بعيد ، خاصة بتقديم الخدمات على المستوى القومي ، وأصبح أحد المؤسسات المؤثرة في التخصص في الصين وقد استطاع أيضاً أن يقنن مجموعة قوية من مصادر وأوعية المعلومات (أكثر من ٧ آلاف عنوان لدوريات جارية ، ٦٠٠ ألف رسالة جامعية وتقارير وأعمال مؤتمرات ، ونحو ٦ ملايين براءة اختراع ، ونحو ٦٠ ألف من المواصفات التياسية) (١٤) ، وأعد المعهد عدداً كبيراً من القوائم البليوجرافية المتخصصة لمختلف أنواع الأوعية وقام بنشرها كما أنه يقوم بصفة منتظمة بخدمات الاحاطة الجارية والبحث الانتقائي للمعلومات واستنساخ وتسليم الوثائق لمختلف الباحثين والهيئات الأكاديمية بالصين . وزيادة على ما سبق فقد اهتم هذا المعهد في السنوات الأخيرة اهتماماً بالغا ببحث أساليب استخدام الحاسبات الالكترونية في أعمال التكثيف والترجمة ، وأعد نظام تصنيف خاص للإنتاج الفكري الصيني ، ولعب الدور الرئيسى في انشاء واستضافة « جمعية المعلومات العلمية والفنية الصينية » (١٥) Chinese Scientific and Technical Information Society (10)

ولم يقتصر الدور القومى للمعهد على اقتناء المواد أو الخدمات أو الأبحاث ، بل امتد ليكون مركزاً للمؤتمرات الدولية في التخصص والتي تعقد في الصين ، ومركزاً للتدريب الراقى لأخصائى المعلومات الصينيين خاصة في تلك الدورات التي تعقد على مستوى قومى وتشارك فيها مؤسسات دولية واجنبية حيث يتولى المعهد اختيار العناصر الصالحة لهذه الدورات وتنظيم البرامج واختيار المحاضرين الأجانب وتوفير القاعات وأجهزة التعليم والتدريب والمواد المطبوعة المساندة لهذا البرنامج (١٦) .

ان تأثير معهد المعلومات العلمية والفنية للصين على المستوى القومى قد أصبح واسع النطاق بمقتنياته وخدماته وابحاثه وعلاقاته الداخلية والخارجية مع المؤسسات الأخرى في التخصص ، وبحيث أصبح بالفعل رغم مرور نحو ثلاثة عقود فقط على افتتاحه ، بمثابة مكتبة قومية علمية للصين .

Gambia National Library

ب - المكتبة القومية في جامبيا

جامبيا من دول غرب أفريقيا التي تعد من اصغر الدول الافريقية مساحة وعددًا للسكان ، ومن اقلها في الموارد الطبيعية والبشرية معا ، ولم تعرف أى نوع من انواع المكتبات او مراكز المعلومات الا منذ اقل من نصف قرن فيها عدا بعض مكتبات الافراد الأجانب من السلك السياسى ، وبعض كبار الأغنياء وكانت أول مكتبة عامة مقامة للشعب في مدينة « بانثورست Bathurst » التي تحولت بعد الاستقلال الى « بانجولا Bangola » قد افتتحت بعد الحرب العالمية الثانية بواسطة احد للتساوسة الأجانب(١٧) .

وظل للتقدم في عدد وانواع المكتبات بطيئا لغاية حتى استقلال الدولة في عام ١٩٦٥ واقتصر على عدد محدود من المكتبات في المصالح الحكومية والشركات والمراكز الثقافية الأجنبية والسفارات ، الا ان التوسع في حركة التعليم في السبعينات وظهور الحاجة الى وجود عدد من المكتبات في المدارس والمعاهد العليا ، ثم مطالبة بعض فئات الشعب وخاصة من الذين تلقوا تعليمهم بالخارج بوجود مكتبة قومية والتوسع في خدمات المعلومات التي تساهم في رفع المستوى الثقافى والعلمى والاجتماعى لشعب ، فقد تم انشاء « مجلس المكتبات في جامبيا Gambia Library Council » في عام ١٩٧٦ ، وحددت اهدافه بأن اهمها إنشاء مكتبة قومية(١٨) وكانت ارهاصات التفكير في هذه المكتبة قد بدأت قبل ذلك بعدة سنوات حيث مول المجلس البريطانى انشاء المكتبة حتى تم افتتاحها بالفعل في عام ١٩٧٦ وبلغ حجمها في عام ١٩٨١ ، ٦٢ ألف مجلد للكتب والتقارير والطبوعات الحكومية وحوالى ٦٠٠ مجلد لنوريات التي تصدر في جامبيا ودول غرب افريقيا اساسا ، ثم التي ترد هدايا من المجلس البريطانى(١٩) .

والمكتبة تقدم خدماتها أساساً للطلبة في المراحل الدراسية المختلفة ، وأبرز خدماتها هي إعارة الكتب داخلياً وخارجياً ، وتقديم نوع بسيط من الخدمات المرجعية لمن يطلبها من المستفيدين داخل المكتبة ، كما أنها تتولى الإشراف على نوعين من المكتبات العامة الصغيرة للذين افتتحتا في عام ١٩٧٩ في أحياء العاصمة ، وهذه الفرعيات تعمل كمركزاً لإمداد المواطنين بالكتب الدراسية والثقافية وتتولى أيضاً عقد ندوات وبرامج لمحو الأمية ولزيادة الوعي الصحي لدى المواطنين (٢٠) .

وهناك عدد من الظروف البيئية التي تتفجر حجرة في سبيل أدائها لعملها على الوجه الأكمل وهي :

١ — عدد العاملين المؤهلين فليس هناك نظام أكاديمي أو حتى دورات تدريبية لاعداد المكتبيين في جامبيا ، وتعتمد على المنح المقدمة من بريطانيا أو إرسال بعض الأفراد الى دورات تدريبية سريعة الى نيجيريا المجاورة ، ولا يزيد عدد العاملين المؤهلين في المكتبة عن ثلاثة أفراد بالإضافة الى عشرة من الكتبة والمساعدين (٢١) .

٢ — قلة الموارد المالية المخصصة للمكتبة من قبل الحكومة لضعف اقتصاد الدولة ولهذا فإن ميزانية المكتبة تعتمد بشكل شبه كامل على اشتراكات الأعضاء وهبات الأغنياء والمساعدات اجنبية (٢٢) .

٣ — عدم وضوح الدور الذي تلعبه المكتبة ، فهي تقوم بعملها كمكتبة مدرسية ومكتبة عامة ومكتبة قومية ، وكل منها مؤسسة اختزانية مختلفة الدور . ومن الواضح أن دورها كمكتبة مدرسية يغلب على باقي الأدوار لهذا فهي لا تقوم بأى من وظائف المكتبات القومية التي من أهمها الإيداع القانوني أو متابعة حقوق التأليف أو تبادل المعلومات مع أى من المؤسسات الدولية و تمثيل الدولة في الخارج .

٤ — ضعف الإطار العام للتخصص في الدولة فلا توجد أى مؤسسات أكاديمية للتخصص ، وعدد المؤسسات الاختزانية قليل للغاية ، وتوجد جمعية للمكتبيين لا تمارس أى نشاط فعال ، ويقتصر الانتاج الفكرى على وضع تقارير حكومية بشأن ميزانيات أو الإشراف أو توجيه المكتبة القومية، ثم ضعف سوق النشر الناتج عن ضعف النشاط الأكاديمي والثقافي مما لا يتيح لها تكوين أى مجموعات وطنية أو اجنبية خاصة مع قلة اعتمادات التزويد .

ثانياً : المؤسسات المهنية

١ - الأهداف العامة

يعد وجود المؤسسات المهنية - الجمعيات والاتحادات والمنظمات - أحد الركائز الهامة في تكوين البنية الأساسية لأي تخصص أو مهنة ، خاصة إذا كان عدد العاملين والمتخصصين فيها كبيراً ومختلف من حيث نوعية وتباين الخلفيات العلمية أو الوظائف التي يؤديها وإذا كانت طبيعة هذا التخصص يغلب عليه طابع الممارسات والتطبيقات مثلما هو عليه الحال في تخصص المكتبات والمعلومات .

وتأخذ أهداف الجمعيات والاتحادات والمنظمات المهنية أربعة اتجاهات رئيسية :

الأول : هدف اجتماعي ومهني وهو جمع شمل المعلومات والمتخصصين والمهتمين بمجال عمل الجمعية وتوحيد جهودهم وآرائهم وتعريف بعضهم لبعض والدفاع عن أهمية وجود التخصص أمام المجتمع ، وهي في سبيل ذلك تعقد المؤتمرات والحلقات والندوات وتسعى باستمرار إلى اكتساب عناصر جديدة للتخصص ، وإيجاد فرص عمل أفضل للأعضاء وتحسين أوضاعهم الحالية (٢٣) .

الثاني : هدف تعليمي ، وذلك بتنمية قدرات ومهارات الأعضاء بها باستمرار وتعريفهم بالتطورات الحديثة في التخصص بعقد الدورات التدريبية وبرامج التعليم المستمر . وهناك بعض المؤسسات المهنية التي تأخذ على عاتقها منح شهادات دراسية واعتماد وتقييم البرامج الأكاديمية الموجهة لكوادر البشرية في التخصص .

الثالث : من هذه الأهداف من يتعلق بإجراء البحوث وتطوير الممارسات في التخصص وعادة ما يكون هذا في مجال تقييم واعداد وتطوير التقنيات والمعايير ونشر واقتناع المتخصصين والمؤسسات باستخدامها . وهناك بعض المؤسسات التي تجرى أو تحول أجزاء أبحاث لحل أحد المشاكل التي تظهر عند التطبيق وتعطى بعض الأبحاث الممتازة منها جوائز وتقوم بنشرها .

الرابع : يتعلق بتقديم الاستشارات لمؤسسات التخصص أو المؤسسات الأخرى في المجتمع التي تحتاج الى مشورة في مجال عمل الجمعية ، وغالباً ما تستفيد الجمعية من الخبرات البشرية الموجودة في صفوف أعضائها في تقديم هذه الاستشارات .
وهناك بعض الأهداف الأخرى التي تنفرد بها بعض الجمعيات

بجانب الأهداف الأربعة الأساسية الأساسية السابقة مثل ضم كبار المسؤولين الى الجمعية لاكتساب تأييدهم ، وإقامة مشروعات تجريبية لاختيار أحد المعايير أو اساليب الجديدة واعداد مكتبة أو مركز لإمداد الأعضاء بالمعلومات عن المجال ومراقبة التشريعات التي تصدرها الهيئات الأخرى ويمتد تأثيرها الى نشاطها أو نشاط التخصص (٢٤) ، وتمثيل المتخصصين والتخصص أمام المنظمات والاتحادات الدولية .

وتختلف التقديرات حول عدد المؤسسات المهنية في تخصص المكتبات والمعلومات على المستويات القومية والإقليمية والدولية في العالم ، ولكن أكثر التقديرات تحفظاً أشارت الى وجود ٥٠٠ جمعية على الأقل لها نشاط جارى منها نحو ٣٠٠ في الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا فقط (٢٥) ، ويندر أن توجد دولة في العالم حالياً مهما كان مقدار تخلفها في التخصص ، إلا وبها جمعية واحدة على الأقل ، كما أن هناك عدد لا يستهان به من الجمعيات في علوم وتخصصات أخرى يوجد بها لجان وأقسام لخدمات المعلومات مثل الجمعية الكيميائية الأمريكية American Chemical Society وجمعية الناشرين الأمريكيين

Association of the American Academic Publishers

ورغم هذا العدد الكبير من المؤسسات المهنية ، فإن هناك عدداً قليلاً منها لعب — ولا يزال — دوراً ملحوساً في تطور التخصص وفي قدرات العاملين فيه ، وسوف يعرض المؤلف لبعض هذه المؤسسات لالقاء الضوء على تاريخها وتكوينها ونشاطها ، ذلك لأن كثيراً من هذه الجوانب يصلح كنموذج يحتذى لباقى المؤسسات المهنية في التخصص في الدول النامية .

٢ — الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية

يعتبر التعاون الدولي في اعداد وتطوير ونشر المعايير الموحدة وترتيب وعقد المؤتمرات العالمية وتسهيل حركة تبادل المعلومات والمتخصصين في

النظم التعاونية هو أبرز وظائف وأهداف الجمعيات والاتحادات والمنظمات الدولية . وإذا كنا في سياق الحديث عنها فلا بد من التنويه بالدور الذى لعبته ولا تزال تلعبه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة « اليونسكو » التى شاركت مشاركة ايجابية وفعالة منذ انشائها فى عقد كثير من اللقاءات الدولية وتنظيم الدورات التدريبية واعداد ونشر والمشاركة فى وضع المعايير الدولية وتشجيع الدراسة والبحث فى مجالات التخصص والعمل على نشره فى سلاسل منتظمة من الدوريات والتقارير والكتب ، والمساهمة الفعالة فى تقديم الاستشارات لعدد كبير من مؤسسات التخصص فى الدول النامية بتوفير الخبراء لها ، وأخيراً المشاركة فى تنظيم الشبكات التعاونية لنقل المعلومات عبر الدول والقارات .

والحقيقة اذا كان لنا ان نضع ترتيباً لاهمية المنظمات الدولية فى التخصص فإن هذه المنظمة تاتى فى المرتبة الاولى بلا جدال رغم انها لا تقصد اهتمامها على أنشطة التخصص وحده بل يمتد هذا النشاط الى كثير من المجالات الأخرى .

أما اذا انتقلنا الى الجمعيات والاتحادات المتخصصة فى المكتبات والمعلومات على المستوى الدولى ، فلنأخذ سنجد ان أكثرها تميزاً من حيث النشاط هما :

١ - الاتحاد الدولى للتوثيق

Federation Internationale de Documentation

يعتبر الاتحاد الدولى للتوثيق من أقدم المنظمات الدولية فى التخصص، ويعود تاريخ انشائه الى عام ١٨٩٥ ، فى فترة واكبت محاولات مجموعة من العلماء فى تأسيس التوثيق كنسرع منفصل عن تخصص المكتبات والمعلومات ، ولهذا فقد ارتبط الاتحاد طوال عمره بالتوثيق فكان هذا من عوامل قوته وضعفه فى نفس الوقت حسب تطور التوثيق قوة وضعفا حتى الآن ، وقد تغير اسمه عدة مرات حتى الآن ، فقد كان فى بداية حياته « المعهد الدولى للبليوجرافيا
Bibliographie
Institute International de Documentation »
وكان محور اهتمامه اعداد بليوجرافية شاملة لكل الانتاج الفكرى على مستوى العالم ، ثم تغير اسمه بعد ذلك الى المعهد الدولى للتوثيق
Institute International de Documentation

في عام ١٩٢١ ، بعد أن زاد اهتمامه بالخدمات المكتبية المتخصصة وبوسائل الاستنساخ الحديثة وصرف للنظر عن فكرة البيبليوجرافية العالية ، ثم استقر في عام ١٩٢٨ على اسمه الحالي بعد أن حدث تغيير كبير في قيادته ورات توجيه أنشطته وأهدافه نحو تشجيع التعاون الدولي ودفع للجمعيات انقلبية والوطنية على العمل لتحسين الممارسات في التخصص .

وقد أصبح هدف الاتحاد الآن هو (٢٦) « تشجيع البحث في التوثيق وهو المجال الذي — في مفهوم المعهد — يغطي تنظيم المعلومات بكل أشكالها وطرق تسجيلها واختزان المعلومات واسترجاعها وبنها وتقييمها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والفنون والإنسانيات » وهو هدف واسع عريض يعمل الاتحاد على تحقيقه عن طريق الارتفاع بمستوى فعالية خدمات التوثيق وتطوير أساليبه وابتكار أساليب جديدة لخزن واسترجاع المعلومات . أما أهم ما يحققه فعلا فهو عمله المستمر على إرساء قواعد وانتشار للنظم والشبكات للوطنية والاقليمية والدولية وتسهيل حركة تبادل المعلومات على المستوى الدولي .

وتدل الاحصائيات الحديثة المنشورة عن الاتحاد وأعضائه (٢٧) على أن به ٦٨ عضوا في عام ١٩٨٢ ، منهم ٢٠ دولة من آسيا وأفريقيا (٤٤٪) وهي نسبة لا بأس بها لمشاركة للقارتين في عضوية الاتحاد ، وإن كان هذا لا ينبغي أن يصرفنا عن حقيقة أن أكثر الأعضاء مساهمة وتأثرا على أنشطته هي الدول الأوربية الغربية . وهناك ٤ اتسواع من الأعضاء في الاتحاد وهم أعضاء وطنيون (ممثل واحد لكل دولة) ودوليون (المنظمات الدولية أو الاقليمية) ومنتسبون (هيئات وأفراد لم يستكملوا أحد شروط العضوية) ومشاركون (نوع مرحلى من العضوية تمهيدا لوضعهم في الفئات الثلاثة الأولى) .

ويعد تطوير نظام التصنيف العشري العالمى هو أبرز أعمال الاتحاد الدولي للتوثيق ، علاوة على مؤتمره العام الذى يعقد كل عامين وهي مؤتمرات يقدم فيها عدد كبير من الأبحاث الهامة . ومن المعلوم أن الاتحاد يلقى معارضة شديدة لبعض اتجاهاته بشأن مناصرة للتوثيق وقصره في نشاطه على المفهوم الأوربي منه ، وبالذات متابعة اصدار وتطوير التصنيف العشري العالمى ، الأمر الذى جعل بعض الجمعيات في أمريكا الشمالية

لا تهتم بنشاطه أو بمؤازرته ، كما ان للاتحاد علاقات قوية بفرنسا التي تساهم بالجزء الأكبر من ميزانيته ، وبلجيكا التي تعد أبرز المؤسسين له مما يعرضه لبعض النقد من دول اوربا الاشتراكية أيضا .

ب — الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها International Federation of Library Association and Intitutes

ترجع الارهاصات الاولى للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها الى عام ١٨٧٧ حينما تم أول مؤتمر دولي مشترك لأمناء المكتبات نظمته الجمعية الأمريكية للمكتبات American Library Association وجمعية المكتبات Library Association في بريطانيا ، وأعقب ذلك عدة اجتماعات أخرى مشتركة ساهم فيها بصفة أساسية المتخصصين والمؤسسات من الولايات المتحدة وانجلترا والدول الاسكندنافية حتى تم تأسيس اللجنة الدولية للمكتبات والبيبلوجرافيا التي كانت مقدمة لافتتاح المعهد في عام ١٩٢٩ (٢٨) .

وعضوية الاتحاد مقصورة على الجمعيات الوطنية أو المؤسسات الكبرى في التخصص في كل دولة ويمكن ان تشترك من الدولة الواحدة أكثر من جمعية أو مؤسسة كما يمكن للأفراد ان ينضموا الى عضوية الاتحاد كأعضاء مراقبين لهم حق حضور مؤتمراتهم والحصول على مطبوعاته ، دون حق حضور اجتماعاته الداخلية أو المشاركة في القرارات .

ويعد الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها أفضل الاتحادات الدولية في التخصص — ولعه يتفوق بوضوح على الاتحاد الدولي للتوثيق في هذا — التي عملت منذ انشائها على تشجيع وتنسيق التعاون الدولي بين المكتبات ومراكز المعلومات والجمعيات المهنية في كل الدول الأعضاء وأبرز انشطته وأهمها في مجال المعايير الموحدة بداية من مشاركته الفعالة في المؤتمر الدولي لمبادئ الفهرسة الذي عقد في عام ١٩٦١ ، وتم فيه وضع اللبنيات الاولى للاتفاق الدولي في هذا المجال ، والتي تطورت بعد ذلك بدفعات قوية من الاتحاد الى اعداد التقنين الدولي للوصف البيبلوجرافي في عام ١٩٧١ ، ثم مساهمة الاتحاد الكبيرة في قضية الضبط البيبلوجرافي العالمي (٢٩) .

ويبتد نشاط الاتحاد خلاف ما سبق الى مجال التدريب والبحث خاصة في مجال التحصيل وبالذات في اعداد الاشكال البيولوجرافية للاختزان كما تعد مؤتمراته السنوية من ابرز الأحداث تخصص المكتبات والمعلومات ويحرص على عقده في دول وقارات متباينة ومختلفة عاما بعد علم تفاديا لاي حسابيات سياسية بين الاعضاء ، وللإتحاد دورية هامة IFLA News Letter علاوة على دوريته الاخبارية IFLA Journal التي تنشر أخبار نشاطات لجانته المختلفة والمتعددة .

٣ - الجمعيات المهنية في الدول المتقدمة

هناك علاقة مؤكدة بين قوة ونفوذ الجمعيات المهنية في اى دولة ، وقوة ورسومخ للبنية الأساسية للتخصص في هذه الدولة ، وأبرز الأمثلة على ذلك قوة ونفوذ الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وانجلترا التي ثبت فيها التخصص اقدمه خلال قرن ماضى بأكمله وتزايحت الجمعيات المهنية عبر هذا التاريخ مع كل التطورات التي حدثت هناك واكتسبت قوة ونفوذاً لدرجة أن هذه الجمعيات أصبحت المتحدث الرسمي للتخصص أمام السلطات ، ولا يمكن أن يصدر تشريع يختص بالمكتبات أو المعلومات دون الرجوع اليها ، كما امتد نفوذها الى تقييم المؤسسات الأكاديمية أو منح شهادات أو إجازات لمزاولة المهنة . ولعل قوة ونفوذ الجمعيات المهنية في الدول المتقدمة لم تتمثل كما تمثلت في طلب للرئيس الأمريكى نفسه من الجمعية الأمريكية للمكتبات أن تتولى تنظيم ودعوة المؤسسات والمتخصصين بالولايات لمؤتمر موسع لبحث مستقبل خدمات المكتبات والمتخصصين بالولايات المتحدة لمؤتمر موسع لبحث مستقبل خدمات المكتبات والمعلومات

White House Conference For Library and Information Services

والذى عقد في نوفمبر عام ١٩٧٩ ، وذلك على اعتبار أن الرئيس الأمريكى لم يجد في التخصص أفضل من الجمعية على مستوى الولايات المتحدة كلها للاعداد للمؤتمر .

وليس هذا الوضع المتميز للجمعيات سائدا على الجمعيات الأمريكية أو البريطانية فقط ، بل موجوداً في كل الدول التي وصل فيها التخصص الى مستوى عال من حيث الممارسة وعدد المتخصصين والنفوذ وقيمة الخدمات التي يقدمها ، ففي فرنسا مثلاً تقوم الجمعية الفرنسية للموثقين والبيولوجرافيين

Associations Francais des Documentalistes et des Bibliothecaires

بتنظيم عدد كبير من الدورات التدريبية للمتخصصين والمساعدين لتحسين مستواهم العلمى والعلمى ، كما أنها تساهم فى ايجاد الوظائف لهم ، وفى ألمانيا الغربية تقوم الجمعية الألمانية للموثقين Urein Deutscher Dohumentare بتنظيم اخصائى المعلومات فى ألمانيا الغربية ، وتوظيف مسئولياتهم فى المكتبات ومراكز المعلومات بتحديد المسئولية المنوطة بكل كادر من الأخصائيين . وتتولى الدفاع عنهم أمام ادارات أعمالهم لحل أى مشاكل يتعرضون لها وتعمل على زيادة مرتباتهم ، وقد حصلت على كل هذه السلطات بموافقة الهيئات الفيدرالية الألمانية ، ولا يقتصر هذا النموذج على جمعيات الدول الغربية فقط ، ففى اليابان تقوم الجمعية اليابانية للموثقين Japanese Association For Documetalists بقيادة البحث العلمى وعمليات التطوير فى التخصص فى اليابان ، وترجم كل أبحاثها الى الإنجليزية فى الولايات المتحدة (٣٠) ، وتتمتع الجمعيات فى الدول الاسكندنافية وفى الاتحاد السوفيتى وبولندا بنفس المكانة رغم التأثيرات السياسية للحكومات فى الدول الاشتراكية على الجمعيات المهنية هناك وسيطرتها عليها .

ولعله من الأفضل أن يختار المؤلف لبعض النماذج القوية من الجمعيات المهنية فى الدول المتقدمة ويعرض لها من حيث التاريخ والتكوين والوظائف وكما عرض لبعض نماذج الجمعيات والاتحادات الدولية .

American Library Association

١ - الجمعية الأمريكية للمكتبات

هى أقدم الجمعيات المهنية الموجودة بعد أن تأسست فى عام ١٩٧٦ ، كما أنها أكثر الجمعيات تنظيماً وتأثيراً فى اطار تخصص المكتبات والمعلومات فى الولايات المتحدة وخارجها . لعب « ملفل ديوى Melvil Dewery » دوراً رائداً فى تأسيسها ونمت نمواً كبيراً خلال القرن الأول من عمرها من حيث التنظيم والنشاط وعدد الأعضاء الذين كانوا نحو ٧٠ عند افتتاحها وبلغوا نحو ٣٥ ألف عضواً فى بداية الثمانينيات (٣١) .

يشكل نظام الجمعية وتركيبها الإدارى نظاماً فريداً يتيح لها المشاركة فى كافة جوانب التخصص واحتواء العاملين فيه ، فهى تتشكل (٣٢) من ١١

تسعى إلى كل منها بمثابة جمعية فرعية تهتم بنوع معين من أنواع المؤسسات الاختصاصية أو أحد أنشطة فيها مثل الجمعية الأمريكية لأمعاء مكتبات المدارس ، وجمعية المكتبات العامة ، وجمعية مكتبات الكليات والبحوث وجمعية إدارة المكتبات وهكذا . وكل قسم من هذه الأقسام ينقسم إلى عدة لجان فرعية ، تقسم الموارد والخدمات مثلاً إلى عدة فروع في الفهرسة والتصنيف والدوريات وكل فرع منها له عدة لجان وبجانب الأقسام الأساسية توجد أيضاً ١١ مائدة مستديرة أو جماعة اهتمام بتضية معينة مثل المعارض وتاريخ المكتبات والعلاقات الدولية وغيرها .

لعبت الجمعية دوراً حاسماً في العودة للثلاثة الماضية في « تنمية المجتمع الأمريكي لأهمية المكتبات كمصدر للمعلومات وفي وضع أسس ولوائح المهنة وفي دفع ورعاية البرامج للتعاونية بين المكتبات وفي وضع سياسة ثابتة لدخول المكتبات الأمريكية إلى عصر تكنولوجيا المعلومات » (٣٣) .

تتركز قوة ونفوذ الجمعية في ثلاثة عناصر أساسية :

الأول : هو المطبوعات التي تنشرها والتي يحصل عليها الأعضاء مجاناً ويكفي أن نشير إلى أن الجمعية هي أكبر جهة واحدة ناشرة في تخصص المكتبات والمعلومات في العالم كله ، وهي تنشر أكثر من ٣٠ دورية غير التقارير والكتب والنشرات والتقنيات وغيرها .

الثاني : هو مشاركتها الفعالة في إعداد ونشر وتطوير المعايير الموحدة وبالذات في مجال الفهرسة والبيبلوجرافيا والأشكال البيبلوجرافية للاختزان الإلكتروني .

أما الثالث : والأكثر أهمية فهو عملية التقييم والاعتماد Accreditation

وبمقتضاه تقوم لجنة خاصة من الجمعية بتقديم دورى لكل برامج تعليم المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة وكندا من حيث المقررات الدراسية والأساتذة وشروط القبول والإمكانات المتاحة لكل مؤسسة أكاديمية وبدون هذا التقييم يستحيل على أي برنامج أن يكتب له نجاح يذكر لعدم إقبال الطلبة على الكلية التي تعتمد في سمعتها العلمية والأكاديمية

والمهنية على اعتماد وتقييم الجمعية ، وسيتناول المؤلف عملية التقييم بشيء من التفصيل في الفصل القادم .

ومن الملاحظ ان الجمعية الأمريكية للمكتبات أصبحت بعدد أعضائها ونفوذها تجمعا مسيطرا على كافة الجمعيات الأخرى التابعة لها فمن بين أعضائها هناك ٨٥٪ منضمون الى جمعية المكتبات المتخصصة
Special Library Association
والجمعية الأمريكية لعلم
American society For Information Science المعلومات

بصفة خاصة ، وإلى عدة جمعيات أخرى في التخصص بصفة عامة ، وبالتالي فإن الجمعية تلعب دورا موحها للجمعيات المهنية الأخرى عن طريق التزام الأعضاء بسياسات الجمعية الأم وأهدافها .

ب - الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات
American Society For Information Science

إذا كانت الجمعية الأمريكية للمكتبات هي أكثر الجمعيات المهنية في التخصص في الولايات المتحدة وخارجها نشاطا وتنظيمات وتأثيرا ونفوذا ، فإن الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات هي أكثر الجمعيات الموجودة دعاية وحركة وضجيجا . ترجع البدايات الحقيقية لهذه الجمعية الى عام ١٩٣٦ ، ومن كنف الجمعية الأمريكية للمكتبات ، ففى اثناء انعقاد مؤتمرها السنوى تجمع عدد من المهتمين بوسائل الاستنساخ الميكروفيلمية التى كانت قد بدأت فى الظهور فى ذلك الوقت ، وشكلوا جماعة اهتمت داخل الجمعية الأمريكية للمكتبات ومن الطبيعى أن ذلك قد جاء على وفاق مع الشركات المنتجة لهذه الآلات فشجعت هؤلاء الأعضاء ، وبدأت فى الدعاية لأجهزتها عن طريقهم وسرعان ما أفلحت هذه المجموعة المنظمة والدعومة فى تأسيس « معهد التوثيق الأمريكى American Documentation Institute » عام ١٩٣٧ (٣٤) وكانت بداية هذا المعهد متواضعة للغاية واقتصرت عضويته على الهيئات فقط ولم تكن تزيد عن ٥٠ هيئة كلها مهتمة أو متخصصة فى المصغرات الفيلمية وكان اهتمامه موحها نحو زيادة استخدام المكتبات لهذه الأوعية والتكنولوجيات وتكوين مكتبة ميكروفيلمية فى مكتبة الكونجرس عن طريق الإيداع ، ثم تسهيل عمليات الاعارة التعاونية وتبادل المصادر عن طريق النسخ المتاحة ميكروفيلميا (٣٥) ، ولم ينشط هذا المعهد الا فى السنوات القليلة التى

سبقت الحرب العالمية الثانية ثم توقف نشاطه تقريباً خلالها . ومن المثير أن معهد التوثيق الأمريكى كان سيفلق أبوابه تماماً لعجزه عن اكتساب أعضاء أو أموال لمواجهة نشاطه لولا أن أمين مكتبة الكونجرس « لوثر ايفنز Lauther Evans » أصبح رئيساً للمعهد فى عام ١٩٥٠ فعمل بكل جهده على إعادة رسم سياسة المعهد وتخليصه من تأثير رجال وشركات المصغرات الفيلمية ، وعمل على مزيد من التعاون مع الجمعية الأمريكية للمكتبات ثم على إنهاء عزلة الولايات المتحدة عن النشاط الدولى للتخصص ، فانضم المعهد الى الاتحاد الدولى للتوثيق ممثلاً للولايات المتحدة .

وكان يمكن لهذه الجمعية أن تأخذ مسارها الصحيح بعد ذلك لولا ظهور الحاسبات الالكترونية وشركاتها وانتشارها داخل المؤسسات الاختزانية فى الولايات المتحدة ، ودخول التكنولوجيا الى المعهد فبدأ مع هذا عهداً جديداً فغير اسمه عام ١٩٦٨ الى « الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات » وغير استراتيجيته وهدفه الأساسى لتكون « القيادة والاسراع بالتقدم الذى يحدث فى مجال علم المعلومات والتكنولوجيا » وكما جاء فى الميثاق الأساسى للجمعية « (٣٦) .

وتعكس الجمعية حالياً اصدق انعكاس لوضع علم المعلومات من حيث الضجيج وعدم الوضوح وخلط المفاهيم ، فلو فحصنا تعريفها لعلم المعلومات — سبق ذكره فى الفصل الأول — لوجدنا أنه ينطبق أيضاً على تخصص المكتبات والمعلومات ، ولو فحصنا اهتمامات أعضائها الأقل من أربعة آلاف فى الوقت الحالى لوجدنا أنهم خليط من تخصصات وعلوم واهتمامات مختلفة فى تخصصات وعلوم الادارة والاستنساخ والطباعة والاستخلاص والتكثيف وتحليل النظم وبنوك المعلومات والاتصالات عن بعد والترجمة الآلية والنشر وحقوق التأليف والمصغرات الفيلمية والتصنيف والمكتبات المتخصصة وبحوث العمليات الرياضية وأجهزة ولفات الحاسبات الالكترونية والسكرتارية الحديثة والمسيبرنطيقا وعلم النفس وهى كلها اهتمامات تحولت الى جماعات اهتمام تمارس نشاطها فى اطار الجمعية (٣٧) : ، ونفس هذا التشتت يمكن ملاحظته بسهولة من النظر الى وظائف الأعضاء وخلفياتهم العلمية ولتى ذكرت أيضاً فى الفصل الأول .

ورغم النشاط والحركة الدائبة والاجتماعات والمعارض والمنشورات والمؤتمرات التى تعتمدها الجمعية الا ان تلك الواجهة الاعلامية لم تخفى حقيقة سيطرة شركات الحاسبات الالكترونية عليه فى التمويل والاعلانات المدفوعة فى الدوريات التى تصدرها او المعارض التى تنظيها او فى دفع قيمة الجوائز المتعددة التى تمنحها كل عام ، وهناك اعتراف كاف فى الولايات المتحدة بان اعضاء الجمعية هم مجموعة من الافراد الذين لا تربطهم رابطة حقيقية او هدف واحد ، وان الجمعية لا تمثل القاعدة الحقيقية لاجتمع المكتبات والمعلومات والمعلومات فى الولايات المتحدة (٣٨) ، وانها تشترك مع جمعية المكتبات المتخصصة Special Library Association فى الاهتمام بالأجهزة التكنولوجية والجوانب الآلية والميكانيكية فى نظم واساليب المعلومات أكثر مما تهتم بخدمة أعضائها أو بالصالح العام للتخصص ، أو بإرساء مجموعة من الجوانب النظرية والأكاديمية والأخلاقية له (٣٩) .

وهناك تغيير كبير تشهده الجمعية حالياً ومنذ عام ١٩٨٠ لا بد أن ننوه به على سبيل الانصاف ، فقد بدأت فى تبني أهدافاً جديدة أكثر وضوحاً حيث تعمل على أن تكون ملتقى للمهتمين بقضية المعلومات وأن تؤثر لهم سبيل الالتقاء ، وأن تسقى سبيل الدعاية التى تملكها فى زيادة وعى وإحساس المجتمع الأمريكى بأهمية وقيمة التخصص والعاملين فيه (٤٠) ، كما أن هناك جسوراً تمتد بأيدٍ مخلصه مع الجمعية الأمريكية للمكتبات خاصة فى اللجان التى تشكلها الهيئات القومية فى الولايات المتحدة من أجل توجيه موارد وخدمات مؤسسات المكتبات والمعلومات والتخطيط لها بشكل أكثر فعالية ، كما يلاحظ أن تيارات الانفصال والحساسية الشديدة والتنافس مع الجمعيات المهنية الأخرى قد خفت حدتها الى حد كبير من مطبوعات الجمعية ومؤتمراتها .

The Library Association

ج - جمعية المكتبات

جمعية المكتبات فى بريطانيا هى ثانى الجمعيات المهنية على مستوى العالم بعد الجمعية الأمريكية للمكتبات من حيث عدد الأعضاء - نحو ٢٥ ألف عضو - ومن حيث تاريخ التأسيس الذى يرجع الى عام ١٨٧٧ ، وأيضاً من حيث النفوذ والتأثير والمشاركة فى وضع التقنيات والمعايير وحجم المنشورات (٤١) .

وتستحوذ الجمعية على نصيب كبير من التأثير على التخصص في إنجلترا بسببين ، أولهما إنها أهم المؤسسات هناك في إعداد وتطوير المعايير والتقنيات وهى تتعاون في هذا المجال تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ومعاهدها والجمعية الأمريكية للمكتبات ومكتبة الكونجرس والمكتبة البريطانية ، والثانى هو مشاركتها الفعالة في مجال الإعداد المهنى في إنجلترا عن طريق تنظيم الدورات التدريبية وبرامج مواصلة التعليم ، ثم منح الشهادات التى تمنح حاملها وضعاً مرموقاً في إنجلترا والدول الناطقة بالانجليزية وبالذات شهادة زمالة الجمعية - Fellow Association وهى أعلى من درجة الماجستير ، وأقل من دكتوراه الفلسفة ، وللحصول عليها يجب اجتياز امتحان نظام لجنة من الجمعية بجانب ضرورة أن يتمرس المتقدم بالخبرة العملية لسنوات طويلة قبل تقدمه ولكلها تؤهله لوظائف مرموقة داخل وخارج إنجلترا وبالذات وظائف هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية في التخصص (٤٢) .

د - جمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات

Association of Special Libraries and Information Bureaux

أنشأت في إنجلترا عام ١٩٢٤ ، وهى مقشابهة مع جمعية المكتبات المتخصصة في أمريكا في ظروف النشأة في الفترة التى ظهر فيها التوثيق ومحاولته تكوين مؤسساته الخاصة ، كان مؤسسوها من علماء الفيزياء البريطانيين غير الراضين عن خدمات المكتبات التى كانت موجودة وعن سلوك واتجاهات جمعية المكتبات .

تأخذ هذه الجمعية في أهدافها باتجاهين أساسيين ، الأول اجتماعى ويهدف الى توفير سبل التقاء المتخصصين في المكتبات المتخصصة ومراكز المعلومات في إنجلترا وخارجها ، والثانى مهنى ، ويهدف الى تقديم خدمات اعلامية متكاملة ودورية الى الاعضاء كوسيلة لزيادة قدراتهم المهنية . علاوة على استخدام الدورات التدريبية مختلفة المستويات لاعادة تأهيل اخصائى المعلومات وتعريفهم بالتطورات الحديثة في التخصص .

تشهد الجمعية تغييراً جذرياً في السنوات الثلاثة الأخيرة لتولى قيادات جديدة لها ، وتركز الجمعية نشاطها حالياً على « ادارة نظم

ومصادر المعلومات كهدف اساسى لها ولأعضائها لإعتقاد مجلس الإدارة الجديد بأن المشكلة الأساسية التى تواجه التخصص حالياً هو كيفية « إدارة مصادر المعلومات المتاحة وتقديم خدمات معلومات فى أفضل شكل وبطريقة علمية (٤٣) » وبناء على ذلك فقد تم تغيير الهيكل الإدارى للجمعية لتكون من ثلاثة مجموعات أساسية الأولى تعمل كمركز استشارات للهيئات الأخرى ومجموعة ثانية للتدريب وتطوير قدرات الأعضاء ومجموعة للنشر ، كما أن اسمها قد تغير ليصبح « جمعية إدارة المعلومات » Association For Information Management

ونشاط الجمعية كله موجه الى التطبيقات والنشاطات المهنية والتدريب والنشر ، وإسهاماتها قليلة فيما يتعلق بالناصيل النظرى أو وضع المعايير ، وادى هذا الى قلة تأثيرها على مسارات المهنة داخل وخارج إنجلترا كما انها تواجه حالياً حركة انفصالية من مجموعة أعضاء شكلوا جمعية أخرى باسم « معهد علماء المعلومات Institute of Information Scientists » ويركز جهوده على النواحي النظرية ووضع معايير للتخصص ورسم حدوده وعلاقاته وتحديد مقرراته وبرامجه الأكاديمية الأساسية (٤٤) .

ولابد من الإشارة هنا الى أن البنية الأساسية للتخصص فى إنجلترا مختلفة عن البنية الأساسية للتخصص فى الولايات المتحدة فى امكانيات ومصادر ومجموعات المؤسسات الاختزانية وفى أجهزة وشركات وتطبيقات تكنولوجيا الحاسب فى المكتبات ، كما أن الثقافة البريطانية بطبيعتها يغلب عليها طابع الرسوم وصعوبة وبطء التغيير وكلها عوامل ساعدت التخصص على التماسك وساعدت مؤسساته على العمل بوخدة ، وهناك لجنة دائمة مكونة من أعضاء من جمعية المكتبات وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات ، ومعهد علماء المعلومات ، مهمتها التنسيق بين عمل ونشاطات وأهداف ومؤتمرات ومنشورات المؤسسات الثلاثة والعمل على تكاتف جهودها لصالح التخصص كله فى إنجلترا بدلا من تنافسها وتنازعها كما هو الحال بين بعض الجمعيات فى الولايات المتحدة .

٤ - الجمعيات المهنية فى الدول النامية

من الطبيعى أن يتأثر وضع الجمعيات المهنية فى الدول النامية بالظروف والملايسات المحيطة بالتخصص فى هذه الدول والتى تحد من

انطلاقة ومن صلاية 'بتيته' الأساسية ومع هذا فهناك انتشار محسوس للجمعيات المهنية في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وسجل تقرير للونسكر ١٢٩ جمعية في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مع مطلع السبعينيات (٤٥) ، ولعل نظرة على عدد الجمعيات المهنية في العالم العربي وكله من الدول النامية ، والتي دخلت حديثا الى دائرة الاهتمام بتخصص المكتبات والمعلومات بمفاهيمه المعاصرة ، سوف يؤكد لنا أيضا ظاهرة انتشار الجمعيات المهنية في الدول النامية فهناك حاليا جمعيات في العراق والأردن ولبنان والمغرب والسودان وسوريا وتونس وأخرى تحت الإنشاء في مصر (٤٦) ، مع أن عددها منذ أقل من خمسة عشر سنة لم يكن يزيد عن أصابع اليد الواحدة ، ولو نظرنا الى التطور الكمي لانتشار هذه الجمعيات في النصف قرن الماضي ومنذ افتتاح أول جمعية مهنية في دولة نامية عام ١٩٢٨ في الهند وهي جمعية « ميدراس للمكتبات Medras Library Association » (٤٧) لوجدنا أن الانتشار كان بطيئا للغاية قبل الحرب العالمية الثانية ، ثم بدا في الزيادة الطفيفة بعدها حتى وصلت الى أقصى معدل لها في الستينيات خاصة مع استقلال الدول الأفريقية .

وهن الطبيعي أن الدور والوظائف الأساسية للجمعيات والتنظيمات المهنية لا يختلف بين الدول المتقدمة والنامية ، ولكنه يأخذ في تحقيق أهدافه أساليب مختلفة طبقا للظروف والملازمات السائدة في الدول النامية ، فمشاركة الجمعيات في التعليم يأخذ شكل اعتماد وتقييم ومنح الشهادات الدراسية ، بينما يأخذ شكل دورات تدريبية قصيرة للعاملين الجدد في الدول النامية ، وقد يأخذ شكل تطبيق هذه المعايير واتناع الأعضاء بها في الدول النامية .

وتواجه الجمعيات المهنية في الدول النامية بعض المعوقات التي تؤثر على فعالية عملها أهمها أن التخصص عادة ما يجيء في مؤخرة الأولويات التي تهتم بها الدولة أو المؤسسات الأخرى المهيمنة على مؤسسات التخصص وبالتالي فإن الاعتمادات المالية وإقبال الكوادر البشرية والوضع الأدبي والاجتماعي والمالي للمتخصصين يكون متواضعا (٤٨) ، علاوة على ذلك فإن عدم التعدد النوعي للجمعيات في كل دولة حيث يوجد عادة جمعية واحدة فقط لكل أنواع المكتبات ومراكز المعلومات لا يعطى

للمهنة. أو يوفر الدافع للمختصين لكي يمارسوا نشاطهم بالطريقة التي ترضيهم ، على العكس من الدول المتقدمة التي عادة ما يكون بها جمعيات لكل أنواع المؤسسات وكل أنواع أخصائي المعلومات (جمعية مكتبات مدرسية — عامة — أطفال — جامعية أو جمعية المكتشفين أو جمعية مكتبات الفنون وهكذا) وقد أدى هذا إلى ابتعاد بعض المختصين من الدول النامية عن ممارسة نشاطهم المهني من خلال هذه الجمعيات لشعورهم بعدم التمثيل الدقيق لنشاطهم ومؤهلاتهم وظائفهم ، ويمكن استثناء الهند والبرازيل والأرجنتين من النقطة الأخيرة لتعدد الجمعيات المهنية بها .

ويعد نشر الدوريات والبحوث هو أبرز أدوار الجمعيات المهنية في الدول النامية وهو دور كان متظرا لعدم إقبال قطاع النشر التجاري على المغامرة بنشر الإنتاج الفكري في تخصص المكتبات والمعلومات لقلة توزيعه وقلة الأرباح الناتجة عنه . ولو نظرنا إلى أدوات الضبط الببليوجرافي في التخصص — سيتم ذكرها في الفصل الرابع من الكتاب — لوجدنا أن الجمعيات المهنية هي مصدر النشر الأساسي للدوريات في البرازيل والأرجنتين وهندوراس وجامايكا والهند وباكستان واندونيسيا وماليزيا والأردن وغانا والسنغال وسيراليون وزامبيا ونيجيريا ومدغشقر ومالوي وأوغندا .

ويلاحظ أن عدد الجمعيات المهنية التي تنتمي إلى الدول النامية ، والمنظمة إلى الجمعيات والاتحادات الدولية لا تمثل النسبة الغالبة ، مع أن عدد الدول النامية قد يصل إلى أكثر من ضعف عدد الدول المتقدمة ، ويبدو أن الجمعيات في الدول النامية لم تدرك بعد أهمية الانضمام إلى الجمعيات الدولية في المشاركة في وضع المعايير أو الاشتراك في مصادر المعلومات الدولية وتسهيل نقل المعلومات إليها .

ويحسن أن نتعرض لبعض النماذج من الجمعيات في الدول النامية كما تعرضنا لمثل هذه النماذج من الدول المتقدمة ولعل الاختيار هنا يشكل صعوبة إلى حد ما لكثرة عدد الجمعيات من جهة ولندرة ما ينشر عنها من جهة أخرى ، ومع ذلك نلن حضور المؤلف لبعض المؤتمرات التي نظمتها جمعيات مهنية بمصر وبالأرجنتين ، وبحثه عن القلة المنشورة من الإنتاج الفكري حول هذا الموضوع ، قد أدنا به إلى اختيار نموذجين من هذه

الجمعية من الصين الشعبية خاصة وان الجمعية الموجودة بها من أحدث الجمعيات وأكثرها نشاطاً رغم عمرها القصير ، ثم من نيجيريا التي بها واحدة من أكبر وأقدم الجمعيات وأكثرها تنظيماً في أفريقيا والدول النامية.

Chinese Library Association

١ — الجمعية الصينية للمكتبات

كان للمكتبات دور بارز على مدار الحضارة الصينية ، إلا أن الصين لم تعرف أى جمعية مهنية قوية خلال القرن الحالى ، كما ظل النظام السياسى القائم لا يرحب بوجود أى هيئات أو نقابات أو جمعيات غير الحزب الحاكم ، إلا أن انتهاء فترة التزمت الفكرى والفوضى التى صاحبت أحداث الثورة الثقافية أدت لتأسيس أول جمعية مهنية فى الصين فى سبتمبر عام ١٩٧٨ ، وكان للدولة دور بارز فى تأسيسها وتمويلها ، وقد عملت الجمعية على تحقيق ما يلى (٤٩) :

- ١ — إعداد سلسلة بحوث تهدف الى تحديث المكتبات الصينية .
- ٢ — تنظيم التبادل الثقافى بشأن تخصص المكتبات والمعلومات بين الصين والعالم .
- ٣ — تشجيع انضمام الشباب الى التخصص .
- ٤ — توجيه وتشجيع المؤسسات الاكاديمية الصينية على انشاء أقسام لتعليم المكتبات والمعلومات .

ونجحت الجمعية نجاحاً ملحوظاً فى تحقيق ذلك فى السنوات السابقة، فاصبح لها وفود نائبة فى المؤتمرات الدولية ، وعقدت مؤتمر مشترك مع الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات عقد بالتناوب فى واشنطن وبكين عام ١٩٨١ ، وأقنعت المسؤولين الحكوميين والاكاديميين بجامعة « وهان Wuhan » على افتتاح قسم حديث للمكتبات عام ١٩٧٩ ، وساهمت فى إعداد مقرراته الدراسية ، وتقوم بنشر أهم دورية صينية فى التخصص

وهي Library Science Reports ويدات فى توسيع نطاق عملها والخروج الى الأقاليم والمقاطعات الكبيرة وتقوم بتنظيم دورات سريعة ومبسطة للأشخاص الذين يتولون مهام العمل كأمناء مكتبات عامة ومدرسية ، وتعمل أيضاً على تنظيم دورات لمحو أمية المواطنين فى هذه الأقاليم (٥٠) .

إن الجمعية الصينية للمكتبات نموذج ممتاز لمقدرة الجمعيات المهنية في الدول النامية على التعامل مع البيئة التي تعمل بها ، وخدمتها لصالح الإرتقاء بالتخصص وممارساته ولعلها المهام المطلوبة من أى جمعية مهنية في الدول النامية ذات المشاكل والمعوقات في البيئة التي تعمل بها .

ب - جمعية المكتبيين النيجيريين . Association of the Nigerian Librarians.

تعد هذه الجمعية من أقدم المكتبات في أفريقيا بوجه عام ، فقد بدأت محاولات انشائها في عام ١٩٥١ ، وبدأت نشاطها في عام ١٩٦٢ ، وكانت تعمل على جمع شمل ابناء المكتبات في نيجيريا خاصة العاملين في المكتبات العامة والجامعية ، ونشر الأبحاث لتطوير العمل ، وإيجاد فرص عمل لأخصائي المعلومات وتنظيم دورات أولية للعاملين الجدد ، ومتقدمة لتوعية القدامى منهم بالتطورات والقضايا الحديثة .

، وتأثرت الجمعية بشدة بكل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في نيجيريا خلال الربع قرن الماضى بعد الاستقلال بالانقلابات العسكرية المتتالية التي أعقبته ، وزيادة الدخل القومى نتيجة لاكتشاف البترول الذى انعكس على زيادة الانفاق على التعليم والبحث العلمى وأدى الى زيادة الطلب على المعلومات ، وبالتالي انتعاش التخصص مما أدى إلى زيادة نشاط الجمعية وزيادة مواردها وعدد أعضائها ، وإن كان المتوقع أن ذلك قد تأثر الآن بالأزمة المالية التي انتابت البلاد .

والجمعية لها نشاط ملحوظ في نشر الدوريات فلها دوريتين من أكثر الدوريات الأفريقية انتظاما كما أن لها نشاط في عقد دورات تدريبية بعضها مشترك مع جمعيات المكتبات المجاورة في النيجر وغانا وملاوى ، وقد بدأت منذ عام ١٩٨٠ في وضع أسس نظام تعاونى لتبادل المصادر والمجموعات المتاحة لدى المؤسسات الاختزانية في هذه الدول (٥٢) .

ولعله من الواضح الآن أن نشاط الجمعية الصينية والجمعية النيجيرية قد تأثر بالظروف السياسية التي سادت للدولتين - الثورة الثقافية والاستقلال والانقلابات والبترول والأزمة الاقتصادية - كما أنهما ركزنا على مجالات النشر والتدريب وانفتاح للتخصص مع الدول المتقدمة والدول المجاورة ، كما أنه من الواضح أن النشاط يقل إلى حد كبير عن نشاطات الجمعيات في الدول المتقدمة .

ثالثاً - المؤسسات التجارية

المؤسسات التجارية أو التي تعمل من أجل الربح المسمى **For Profit** هي المؤسسات التي تأخذ أى فكرة أو قضية أو سلعة موجودة ، وتطورها وتعمل على استغلالها وتسويقها لسد حاجة موجودة بالفعل ، ومن أجل الكسب . وهناك عدد كبير من المؤسسات التجارية في تخصص المكتبات والمعلومات من حيث العدد ومن حيث النوع بداية من المطابع والناشرين ومنتجات أوعية المعلومات بكافة أنماطها ، وشركات تصنيع وصيانة وتسويق كل أجهزة تكنولوجيا المعلومات من آلات تصوير المستندات والمصغرات الفيلمية ، والحاسبات الالكترونية ، وهناك أيضاً المكاتب الاستشارية التي تحلل وتقيم وتنفذ نظم المعلومات أو تدرب العاملين بها ، ومراصد وبنوك المعلومات التي تعمل كشركات تجارية لحزن واسترجاع ونقل المعلومات من مكان إلى آخر ، وهو كما نرى قطاع غريص من النشاط تضخم بعد الحرب العالمية الثانية إلى درجة كبيرة بحيث أصبح من القطاعات المشاركة في الهيكل الاقتصادي لأي دولة بجانب القطاعات الزراعية والتجارية والتمويلية والصناعية والخدمات والنقل وقد أدت زيادة نمو هذا القطاع في الاستثمارات والأرباح وعدد العاملين خلال السنوات العشرة الأخيرة إلى الاقتناع بأن المجتمع الانساني المعاصر يعيش فترة ما بعد الثورة الصناعية وان أفضل سمة لهذا المجتمع هو **المجتمع القائم على المعلومات** **Information Based Society**

وهناك اعتقاد خاطيء بأن النشاط التجارى ومؤسساته هو ظاهره حديثة في التخصص ، رغم انها قديمة وترجع الى ما قبل يلورته في شكله الحديث ، فتجار الكتب والناشرون والمطابع مؤسسات معروفة وتمارس نشاطها منذ عدة قرون ، الا ان سرعة تطور النشاط التجارى ونموه ، زاد جدا مع التقدم التكنولوجى وخصوصا تكنولوجيا الالكترونيات التي كوفت معها نشاطا استثماريا وتجاريا كبيرا يعمل على اختزان المعلومات واسترجاعها ونقلها باستخدام هذه الأجهزة ، ثم الاعتماد الكامل لعمليات التنمية على مصادر معلومات قوية ومنظمة ومتاحة ، وادى هذا الى رواج المعلومات كسلعة مطلوبة ، ولا يمكن اغفال « القدرة الفائقة للمتخصصين فيما يطلق عليه الآن صناعة المعلومات **Information Industry** » في استغلال الحاجة الى المعلومات ، واستغلال التكنولوجيا المتاحة لبناء أنظمة معلومات قوية وربطها باحتياجات المستخدمين (٥٣) . وقد تضمنت

هذه الصناعة ومقررت أرباحها على مستوى للعالم كله قفزات سريعة الى
الامام ، وبلغت أرباحها السنوية مؤخراً ٧٢ بليون دولار ، الجزء الأكبر
منها يعود الى قطاع النشر والطباعة الذي يستحوذ على ٦٤٪ من
الاستثمارات والأرباح ثم لنظم الاتصالات الفورية والمباشرة التي تساهم
بنحو ١٧٪ (٥٤) .

ولابد من الإشارة الى أن جانباً كبيراً من هذه الأرباح إنما يتفق على
الدعايات المستمرة التي تشنها المؤسسات التجارية ، وتسخر لها الدوريات
والمؤتمرات والنشرات والمعارض والمتخصصين وحتى المؤسسات
الأكاديمية . وهذه الدعايات كثيراً ما تأتي ثمارها اعتماداً على الدراسات
التي أثبتت أن إقامة نظم المعلومات هو بمثابة استثمار ذو عائد مؤكد
مهما كانت تكلفته على المستفيدين ولكن لابد من التنويه بأن كثيراً من
الممارسات التي يقوم بها هذا القطاع إنما تهدف الى الربح بصرف النظر
من جودة الخدمات أو الحاجة الحقيقية لها .

١ - المؤسسات التجارية في الدول المتقدمة

تعود النشاطات التجارية في تخصص المكتبات والمعلومات الى فكرة
« بول Poole » وكان طالباً أمريكياً في نهاية النصف الأول من القرن
الماضى في تنظيم جهود تطوعية لإعداد مشروع لاسترجاع محتويات
الدوريات حتى « أتت مشروعات ويلسون Wilson » منذ ١٩٠٠
التي أنهت مشروع « بول » وأخذت مكانه « لإيمان الأخير » بفطرته
التجارية للعقبات المالية التي واجهت مشروع « بول » في أيامه الأخيرة
ورأى أن تذليلها يمكن أن يتم على أسس اقتصادية ومن هنا بدأ في الخط
التجاري (٥) بإعداد الكشافات والمستخلصات الموضوعية المتخصصة
وتوزيعها على المكتبات مقابل أجر ، وكان من الممكن أن يقتصر النشاط
التجاري في التخصص على هذه الأعمال علاوة على الطباعة والنشر
وصناعة الورق لولا ظهور تكنولوجيا المصغرات الفيلمية في الثلاثينيات من
هذا القرن والتي كونت معها إطاراً من المؤسسات المستفيدة منها ، ثم
كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتسابق الدول لبناء خطط طموحة
في كافة المجالات وبالتالي أصبحت مصادر المعلومات الموجودة في كل دولة
هى أحد المصادر القومية للثروة وبدأت المكاتب الاستشارية في الاتجاه
لبناء هذه المصادر وتنظيمها واتاحتها على استحياء في أول الأمر ، ثم

بتوسيع غندها وجدت سوقاً رائجة ومتعطشة للسلعة التي تعمل بها وهي المعلومات .

وكان لدخول الحكومة الأمريكية كممول ومشجع للمؤسسات الأمريكية المختلفة في التخصص وهو الذي بدأ مع بداية الحرب الباردة والحرب العلمية بينها وبين الاتحاد السوفيتي ، هو الذي فتح الباب على مصراعيه امام الاستثمارات في هذا المجال فبدأت تظهر الشركات الكبيرة بتدعيم مباشر من الحكومة وكان أهمها المشروع التجاري الذي بدأه « يوجين جارفيلد

Eugene Garfield تحت اسم « معهد المعلومات العلمية
Institute of Scientific Information لضبط الانتاج العلمي

في قطاعات العلوم والتكنولوجيا ونشر نتائج هذا الضبط للبليوجرافى في سلسلة كشافات ومستخلصات .

ثم لعبت تكنولوجيا الالكترونيات دورها الحاسم في تدعيم هذا القطاع بما اتاحته من اجهزة حاسبة للكترونية ونظم مباشرة للاتصال ثم الاتصال عن بعد والحاسبات الصغيرة واستغلال اجهزة التليفزيون المنزلية في استقبال المعلومات وكان لهذا كله اثره في تدعيم اركان هذا القطاع التجارى خاصة في الولايات المتحدة لتقدمها الكبير عن باقى دول العالم في مجال الالكترونيات حتى ان هذا القطاع قد حقق وحده ١٣ بليون دولار كعائد في عام ١٩٨٣ ، وهو يمثل ١٨٪ من حجم العائد الاجمالى من النشاط التجارى للمعلومات في العالم كله (٥٦) .

ومن المسلم به ان العمل من اجل الربح هو شعار وهدف أى مؤسسة تجارية ومع هذا فإن هذه المؤسسات قد أدت ولا تزال تؤدي دوراً ليس من العدل والانصاف التقليل من شأنه في الدول المتقدمة ، ويعود ذلك بصنة أساسية الى طبيعة النظم السياسية والاقتصادية في المجتمعات المتقدمة ، فتدخل الدولة معدوم او قليل واذا تدخلت فبشكل محسوب في أى نشاط استثمارى ، وطبيعة النشاط الاستثنائى هو للربح ، وعندها يوجد التنافس الشديد بين المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل واحد ، تعمل كل مؤسسة على تقديم افضل ما عندها ، والا ستضطر الى الابتعاد سريعاً عن مجال العمل . وكان من نتيجة هذا ان ساهمت المؤسسات التجارية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان بدور بارز في اقامة نظم معلومات قوية وفي نشاط تدريب ملحوظ ، علاوة على تقديم الاجهزة

والمعدات وصيانتها وتطويرها باستمرار ، بالإضافة إلى مشاركتها الفعالة في مرحلة التطوير والبحث في التخصص والعمل على حل مشاكله التي تظهر عند تطبيق أحد التقنيات أو الأساليب الجديدة إما بالاتفاق مع مؤسسات البحث الأكاديمية وتمويلها لحل مشكلة معينة ، وإما بتكوين فرق بحث خاصة بها .

وهناك عدة أنواع من المؤسسات التجارية تمارس نشاطها في الدول المتقدمة حالياً يمكن وضعها في الفئات التالية (٥٧) :

١ - مؤسسات تجارية تقدم المعلومات مباشرة إلى المستخدمين وهناك عدة أنواع من المؤسسات تفعل ذلك أهمها المرافق وبنوك المعلومات الجبليوجرافية التي تمتلكها شركات تجارية وتدار على هذا الأساس ومنها مركز التحصيل المباشر للمكتبات On line Computer Library Center والناشرين الذين يعدون الأدلة والكشافات والمستخلصات مثل شركتي بوكسر Bowker وولسون Wilson ومؤسسات هذه الفئة كلها هي أقوى المؤسسات وأكثرها نفوذاً وتأثيراً وأرباحاً ويمكن أن نعلم أن « مركز التحصيل المباشر للمكتبات قد حقق ٤٧٨ مليون دولار كدخل في عام ١٩٨٣ ، وأن هذا الدخل يزيد ٢٤٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٢ (٥٨) .

٢ - مؤسسات خدمات الحاسبات الالكترونية والمصنرات الفيلمية وهي شركات لا تقدم معلومات مباشرة إلى المستخدمين أو حتى تتعامل مع هذه المعلومات مباشرة ولكنها تقوم ببناء النظم الحسية أو الميكروفيلمية وتوريد الأجهزة الخاصة بها وصيانتها وأعداد مجموعة برامج ونظم لهذه الأجهزة تلائم مؤسسات المعلومات ، والشركات من هذه الفئة غالباً شركات صغيرة الحجم ولكنها تجتذب إليها مجموعة من الخبراء المهرة لهذه الأجهزة أو في أعداد برامجها ونظمها وصيانتها . ورغم أن أعمال الشركات من هذا النوع تكون صغيرة بمقياس التعاقد الواحد إلا أن كثرة التعاقدات تؤدي في النهاية إلى زيادة الأرباح ولعل « مجموعة تكنولوجيا المعلومات

Information Technology Group وهي شركة في كليفلاند في أوهايو متخصصة في مساعدة المكتبات ومراكز المعلومات في اختيار الأجهزة التي تحتاج إليها وبناء النظم للبرامج الخاصة بها ، هي أبرز نموذج لهذه الفئة .

٣ - مؤسسات تجارية جزئية ، وهى من المؤسسات التى تعمل كحلقة وصل Broker ما بين شركات المجموعة الأولى - التى تقدم المعلومات مباشرة لمستخدمين - وما بين المستخدمين الذين لا يملكون إمكانيات الأجهزة أو العاملين المدربين على الاتصال أو الحصول على المعلومات من مخزنيها بطريقة مباشرة ومنها شركة « المعلومات Informatics » فى ميرلاند بالولايات المتحدة التى تشترك فى شرائط مشروعات الفهرسة المقروءة آليا بمكتبة الكونجرس وتقوم بتوجيه التسجيلات التى تلائم كل مكتبة صغيرة فى الولاية إليها بطباعتها وإرسالها بالبريد وتطلق على هذا المشروع اسم « مارك المصفر Mini MARC » وكان لدى هذه الشركة حوالى ٣٢٠ مشترك فى عام ١٩٨١ .

٤ - المؤسسات الاستشارية للصغيرة ، وهى مؤسسات عددها كبير جداً وتصف بأنها قليلة الاستثمارات وعدد العاملين وعادة ما ينشئها متخصصون ذو خبرة طويلة واتصالات تسويقية واسعة وهى تعمل فى مجالات مثل تكوين مجموعات متخصصة وبناء سياسات تزويد للمؤسسات الاختزانية ، أو تنظيم هذه المجموعات أو تدريب العاملين بها . وعملها مختلف عن مؤسسات الفئة الثانية فى أنه لا يعتمد على أجهزة تكنولوجيا المعلومات فقط بل يمتد الى الأنشطة الجيوجرافية وبالذات الاختيار والافتاء والتحليل ، ومن هذه المؤسسات ما يقوم أيضا بعمليات اعداد قوائم ببيوجرافية أو البحث عن معلومات فى موضوع معين لأحد المستخدمين نظير أجر . ومن الأمثلة الجديرة بالذكر فى هذه الفئة شركة « العلم الدولية المتضامنة Science Associates International » فى نيويورك التى تعد ملفات سمات لكل مكتبة أو مركز معلومات متخصص فى العلوم والتكنولوجيا فى الولاية أساسا ، والولايات المجاورة فى شرق الولايات المتحدة ، وتقوم بتجميع الاعلانات التى تصدر عن الأوعية الجديدة وترسلها لها ، وتقوم أيضا بطباعة التسجيلات البيوجرافية من المرافق البيوجرافية وإرسالها الى المكتبة الصغيرة التى لا تملك تجهزه اتصالات .

٥ - موردى أوعية المعلومات وهم الناشرين أو من يقومون بتقديم خدمات امداد المؤسسات الاختزانية الاقتنائية بالأوعية طبقا لسياسات تزويدها أو موردى أوعية وناشرين معا ، ومنهم من يقدم الأوعية مع بطاقات الوصف البيوجرافى والتحليل الموضوعى لها وأبرز المؤسسات التجارية فى هذه الفئة هى « فاكسون FAXON » التى تعمل فى مجال الدوريات

اشناسا والشركة البريطانية « Blackwell » التي تجعل كناشر ومورد ومعد
بيلوجرافى أيضا كما تمتد مؤسسات هذه الفئة لتشمل موردي الأدوات
الكتابية والتجهيزية للمكتبات ومراكز المعلومات ومن أبرزهم شركة
« جايلورد Gaylord » .

وقد بدأت المؤسسات الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات تضع
في اعتبارها فرص العمل التي يتيحها هذا القطاع ، بإدخال بعض المقررات
عن التسويق والإدارة المالية وإدارة الأفراد وما إلى ذلك ، على اعتبار
أن عددا لا يستهان به من الخريجين يعمل حاليا في المؤسسات التجارية
أو يتعامل معها من خلال مؤسسات أخرى كما بدأت تظهر بعض المؤسسات
المهنية التي تضم شركات القطاع التجارى والعاملين به ولعل أهمها وأكثرها
نفوذاً الآن هي جمعية صناعة المعلومات Information Industry
Association التي انشئت عام ١٩٧٦ وتعمل على توسيع دائرة
خدمات للمعلومات في المجتمع وتقوية المؤسسات التي تعمل من أجل الربح
وإتاحة فرص عمل أفضل للعاملين في هذه المؤسسات (٥٩) .

ورغم أن هذه الجمعية والجمعيات الأخرى المشابهة لها ، وكذلك كل
مؤسسات القطاع التجارى تتميز بكثافة النشاط والدعايات ووفرة
الامكانيات إلا أن دوافعها التجارية واضحة ، كما أن هذه المؤسسات قد
اجتذبت كثيرا من العاملين ورؤوس الأموال البعيدة عن الدراسات الواعية
للقضايا الأساسية في تخصص المكتبات والمعلومات وهم إما مؤسسات وإما
أفراد مستثمرون في هذا التخصص مثلما يمكن أن يستثمروا أموالهم في أى
تخصص أو مجال لا من أجل صالغ التخصص وتحسين ممارساته ، بل من
أجل الأرباح المادية أساسا .

٢ - المؤسسات التجارية في الدول النامية

تبين مما سبق أن هناك عدة عوامل ساعدت المؤسسات التجارية في
الدول المتقدمة على العمل والازدهار في الفترة الماضية ، وإن أبرز هذه
الأسباب هي شدة الطلب على المعلومات ، وبالتالي توفر سلعة مطلوبة
تستطيع هذه المؤسسات أن تستغلها وتنوع هذه المؤسسات وتعدد
الخدمات التي تقدمها وهو الأمر الذي ساعدها على تسويق خدماتها خاصة
مع اتصالاتها التسويقية الكبيرة ، وأخيرا التقدم التكنولوجي الذي سهل
لها إمكانية إقامة نظم معلومات حديثة متعددة الخدمات .

ولو نظرنا الى هذه العوامل لوجدنا أن بعضها موجود في الدول النامية مثل شدة الطلب على المعلومات لدفع خطط التنمية الى الأمام ، وبعضها غير موجود مثل التقدم التكنولوجى . وبالقالى فقدت المؤسسات التجارية أهم وسائلها علاوة على تأثير أوضاع الدول للنامية الاقتصادية والاجتماعية على هذه المؤسسات فحدثت هذه العوامل كلها على انطلاق واستثمارات المؤسسات التجارية في الدول النامية . والحقيقة أن هناك اتفاقاً كامياً بين المتخصصين الذين تعرضوا للنشاط التجارى في الدول النامية رغم قلتهم ، على أن هذا النشاط « هش للغاية ومصطنع Artificial » ويفلب عليه طابع الزيف وقوائم على استثمارات محددة وعدد العاملين في مؤسساته قليل ، ويدار بواسطة خلاء في الغالب ، وعدد تعاقداته محدودة وتتم بالصلات الشخصية بين أصحاب المؤسسات التجارية والمؤسسات المستفيدة (٦٠) ، ولا شك أن ارضية التخصص وبنيتها الأساسية في الدول النامية لا تعطى الفرص ولا تساعد المؤسسات التجارية على العمل أو على النشاط الكثيف .

الا أن هناك عدداً من المؤشرات التى تدل على أن هذه المؤسسات قد بدأت تشهد بعض النهضة خلال السنوات القليلة الماضية ، وقد ساعد على ذلك دخول عدد غير قليل من الدول للنامية الى شبكات المعلومات الدولية وبالقالى اتاحة مصادر المعلومات الخرجية أهم المؤسسات التجارية لكى تعيد توزيعها على المؤسسات الاختزائية في دولها ، والرخص المتزايد في أسعار تكنولوجيا المعلومات وأجهزتها ومعداتنا فأصبحت تناسب امكانيات الاستثمارات الضعيفة للمؤسسات التجارية في الدول النامية ، ومع هذا فلا يزال النشاط الاقتصادى لهذه المؤسسات قليل ولا يتعدى ١/٤ الاستثمارات الدولية التى تحظى بأغلبها استثمارات الدول المتقدمة (٦١) .

وهناك تحذيرات قوية موجهة من المسئولين (٦٢) حالياً للنشاط التجارى في تخصص المكتبات والمعلومات في الدول النامية الذى يحاول تطبيق بعض النظم والممارسات التى تعمل بها المؤسسات التجارية في الدول المتقدمة وتنبه هذه التحذيرات الى أن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في الدول النامية فقيرة ، ولم تمر بكافة مراحل التطور في الدول المتقدمة وهناك كثير من الخطوط ومراحل التطور والمفاهيم والحلقات غير المرئية في الدول المتقدمة من الصعب جداً تطبيقها أو استيعابها أو العمل محاكاة لها في الدول النامية .

وهناك عدد من فئات المؤسسات التجارية في الدول النامية يمكن ان نذكرها كما يلي :

١ - مؤسسات المعلومات الجزئية وهي فئة بدأت من الانتشار الكثيف في الدول النامية ، وخاصة في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا للصلات القوية لدول هذه المناطق بالولايات المتحدة ، وهذه المؤسسات تعمل على امداد المؤسسات الاختزانية بالمعلومات بنقلها من بنوك ومراصد المعلومات في الولايات المتحدة عبر شبكات الاتصالات الدولية وهذه المؤسسات تمتلك تسهيلات للاتصالات الدولية ، كما تملك أجهزة الكترونية لاستقبال المعلومات التي تحصل عليها وتعيد إرسالها الى المستفيدين بالتليفون أو البرقيات أو البريد أو باليد .

٢ - الشركات ومكاتب الخبرة الاستشارية وهي شركات كثيرة العدد في معظم الدول النامية ، وتركز جهودها في أنشطة الدورات التدريبية السريعة والاعداد الببليوجرافية لبعض المكتبات ومراكز المعلومات التي تفتقد الكوادر البشرية المدربة لهذا النشاط .

٣ - مؤسسات وخدمات أجهزة تكنولوجيا المعلومات ، وهي شركات تعمل عادة كمثلة أو كوكيلة لأحد الشركات الدولية الكبيرة في مجال أجهزة تكنولوجيا المعلومات ويقتصر دورها على امداد المؤسسات الاختزانية بالأجهزة وصيانتها وتدريب العاملين عليها ، وبدأت معظمها في انشاء أقسام صغيرة لإعداد البرامج للأجهزة التي تبيعها خاصة وان جزءاً كبيراً من البرامج الجاهزة التي تباع مع الأجهزة يحتاج الى تعديل طبقاً لاحتياجات المؤسسات الاختزانية في الدول النامية .

٤ - موردو أوعية المعلومات وهم مجموعة الناشرين ووكلاء دور النشر الدولية ولهم نشاط واسع في الدول النامية كقنوات اتصال بين مصادر الانتاج الفكري الدولي ، وبين المؤسسات الاختزانية التي تعاني دائماً من البعد المكاني وصعوبة الاتصالات وصعوبات تدبير العملة والنقل والجمارك وما الى ذلك ، وتعمل هذه الفئة من الشركات على تسهيل مهمة المؤسسات الاختزانية الاقتنائية في الحصول على أوعية المعلومات بإتاحة أدوات الاختيار وتسهيل عمليات الاتصال وتدبير العملة .

نستخلص من هذا أن فئات المؤسسات التجارية الموجودة في الدول المتقدمة هي نفسها الموجودة في الدول النامية باستثناء شركات الفئة الأولى التي تقدم المعلومات نفسها للمستفيدين ، والتي تقوم ببناء بنوك ومرصد معلومات يستطيع المستفيدين الاتصال بها من أى مكان مباشرة ، وهذه الفئة رغم أنها الأكثر ربحاً ونشاطاً في الدول المتقدمة إلا أن عدم وجودها حالياً في الدول النامية منطقي لضخامة رأس المال المطلوب لتأسيس هذه الشركات وضخامة تكاليف تشغيلها وتطويرها — على سبيل المثال ستبلغ تكاليف الاحلال والتجديد للحاسبات الالكترونية لمركز التحصيل المباشر للمكتبات بأوهايو ٤٠ مليون دولار في الفترة من ١٩٨٤ — ١٩٨٦ (٦٣) — وهى مبالغ لا تستطيع مؤسسة واحدة أو حتى دولة واحدة نامية أن توفره بسهولة ولا شك أن ضعف شبكات الاتصال في الدول النامية يحد أيضاً من ظهور هذه الفئة من المؤسسات التجارية .

ان الصورة ليست براقية بالنسبة للنشاط التجارى في الدول النامية حتى الآن ، ومع هذا فهناك مؤشرات وتوقعات (٦٤) تشير الى تقدم ملموس في هذه المؤسسات لعدة اسباب اهمها حركة النمو التي تشهدها الدول النامية ، والوفرة النسبية في الكوادر البشرية والامكانيات المتاحة للتخصص ومؤسساته ، والتغيير في النظرة التقليدية التي كانت موجودة عند المسؤولين في الدول النامية بسيطرة الدولة على كل النشاط الاقتصادى وعدم السماح بالنشاط الخاص أو الفردى . ومع هذا فإن الضعف التكنولوجى وعدم صلاحية البنية الأساسية للتخصص وضعف استثمارات المؤسسات التجارية في الدول النامية ستحد من انطلاقه ونشاطه . ومهما كانت توقعات نموه وازدهاره فإنه بالتأكيد لن يصل بأى حال من الأحوال الى ما وصلت اليه المؤسسات التجارية في التخصص في الدول المتقدمة .

« مصادر ومراجع الفصل الثاني »

- 1 — Cole, John, Y. for congress and Nations; a chronological History of the library of congress, Washington, D.C., Library of congress, 1979, P. VII.
- 2 — Cole, John. Op. Cit., 196 P.
- 3 — The library of congress, 1984 a brief summary of the major activities of the fiscal year ending September 30, 1984. Washington D.C., L.C., 1985, P. 5.
- 4 — Rohboch, Peter T. find, automation at the library of congress. Washington D.C. L.C. 1985, P. 5.
- 5 — The Library of congress, 1984. Op. Cit., P. 2+14.
- 6 — The Library of congress 1984. Op. Cit., Varies Pagnination.
- 7 — Close the card catalog. College & Research libraries, Vol. 41, No. 4 Feb. 1980, PP. 25-27.
- 8 — Edbund, Paul. A monster and a mircle. Quarterly Journal of library of congres, Vol. 33, No. 4 October, 1976. PP. 383-421.
- 9 — Saracevic T. and Laurence, P. Asiertaining activities in subject area through bibliomateric analysis. Journal of ASIS, March/ April, 1973. PP. 120-134.
- 10 — Rohbach, Peter. Op. Cit., P. 24.

- 11 — The Role of the library of congress in the evolving national network. Washington D.C. L.C., 1978. P. 4.
- 12 — Chen, Ching Chih. Recent developments in library and information science in China. Bulletin of ASIS, Vbl. 6, Uo. 4, April, 1980. PP. 10-11.
- ١٢ — شو، رونج نى، الاعلام العلمى والتكنولوجيا فى الصين، الحالة الحاضرة وثقعات المستقبل، ترجمة عبدالمنعم محمد موسى، مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف، س١١، ع٤٢، فبراير/أبريل ١٩٨١، ص ٤ — ٨.
- ١٤ — شو، رونج نى، المصدر السابق.
- 15 — Chen, Ching Chih Ibid.
- 16 — Chartrand, Robert Lee. our China adventure. Bulletin of ASIS. Vol. 6, No. 4 April, 1980. PP. 12-14.
- 17 — Neadom, Mado. The National Library of Gambia, its collection and services. Wales, College of Librarianship Wales. 1982. P. 2. Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements.
- ١٨ — نجى، سالى، التطورات المكتبية فى غامبيا، ترجمة ماري عيسى، مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف، س١١، ع٤١، نوفمبر ١٩٨٠ / يناير ١٩٨١، ص ٦٨ — ٧٣.
- 19 — Neadom, Mado; Op. Cit, P. 4+5.
- 20 — Neadom, Mado. Op. Cit. P. 16.
- ٢١ — نجى، سالى، المصدر السابق.
- 22 — Neadom, Mado. Op. Cit., P. 11.
- 23 — Atherton, Pauline, Education and training for the world of information work. Cairo, 1975. P. 13+14. Paper presented

... at the U.S.-Egyptian Workshop on Planning a National STI
... system, Cairo, 9 November 1975.

٢٤- ماكليين ، هـ ، ويلبي ، د. جمعيات المكتبات ومسئولياتها تجاه
المكتبيين . ترجمة محمد المهدي . مجلة اليونسكو للمكتبات ،
نـ ١ ، ع ٤ ، أغسطس ١٩٧١ : ص ص ٥٤ - ٦٥ ح

25 Smith, Mona. Professional association in the information pro-
fession; opening address in a Joint seminar on professional
associations, ASIS and Egyptian Association for information
Technology. Washington D.C., The Catholic University of Ame-
rica, 21 Feb. 1981.

٢٦- حشمت محمد علي قاسم ، الاتحاد الدولي للتوثيق والدور العربي
في نشاطه . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، نـ ٤ ، ع ١ ، يناير
١٩٨٤ . ص ص ٥ - ٣٤ .

٢٧- حشمت محمد علي قاسم . المصنر السابق .

٢٨- ويليمز ، هافارد ، تاريخ الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات
المكتبات ترجمة ماري عزمي ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، نـ ٨ ،
ع ٣١ ، مايو ١٩٧٨ ، ص ص ٢٨ - ٣٧ .

٢٩- سعد محمد الهجرسي ، الجمعية العادية والأربعون للاتحاد الدولي
لجمعيات المكتبات ، أوسلو ١١ - ١٦ أغسطس ١٩٧٥ ، الثقافة
العربية ، ع ٤ ، ١٩٧٦ . ص ص ٢٩٧ - ٣٠٢

30 — Grosh, Audrey and Hendrich, Constance. The development
of a profession; Information science. Mineosta, University
of Minnesota library system, 1981. P. 18-19.

31. The American Library Association. Start a new decade with
a new direction. Chicago, ALA, 1981, P. 1.

٣٢- سعد محمد الهجرسي ، المؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للمكتبات ،
سان فرانسيسكو من ٢٩ يونيو إلى ٤ يوليو ١٩٧٥ ، الثقافة العربية ،
ع ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٨٤ - ٢٩٦ .

- 33 — Galvin, Thomas. Libraries to serve the information society. Library Journal, September 15, 1979. PP. 1847-1857.
- 34 — Grosh, Audrey and Hendrich, Constance Op. Cit., P. 3.
- 35 — Shera, J. and Cleveland, D. Ibid.
- 36 — ASIS adopts mission and goals. ASIS new, Vol. 1, No. 1, 1981. P. 1.
- 37 — The American Society of Information Science. About ASIS. Washington D.C., 1981. P. 1+7.
- 38 — White, Herbert. Defining basic competencies. American Libraries, September, 1983. PP. 519-525.
- 39 — Wasserman, Paul. The new librarianship ; a challenge for change. N.Y. Bowker, 1972. P. 111.
- 40 — ASIS adopts mission and goals. Ibid.
- 41 — Important and necessary tasks. Library Association record, Vol. 82, No. 3 March, 1980, P. 98.
- 42 — Whitebeck, George. Education for library and information science in Great Britain. Journal of Library and information science (Taiwan) Vol. 8 No. 2, October, 1982. PP. 131-158.
- 43 — Levis, Dennis. Big changes at ASLIB. London, ASLIB, 1982. P. 2.
- 44 — Simpson, I.S. Education for information science in the United Kingdom. Journal of information science, Vol. 1 No. 1, April, 1979. PP. 49-57.

- 45 — Sharif, Abdulla M. Education for librarianship in the Arab Countries. Tripoli, University of Al-Fatah, 1980. P. 11.
- ٤٦ — عبدالباقى الدالى ، مدارس علم المكتبات والمعلومات فى العالم العربى ، تونس ١٩٨١ ، ص ٣٣ ، بحث مقدم الى ندوة تدريس علم المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، نوفمبر ١٩٨١ .
- 47 — Mangala, P. and Vashishth, C. Library and education science education in India. Journal of library and information science (Delhi) Vol. 1 No. 2 December, 1976. PP. 127-160.
- ٤٨ — شابان ، ١. التنظيمات الخاصة بيهنة المكتبات ، ترجمة فريحات بهجت توما ، مجلة الليونسكو للمكتبات ، ص ٣ ، ١٤ ، فبراير ١٩٧٣ . ص ٦ — ١٥ .
- 49 — Chen, Ching Chih. Ibid.
- 50 — Chen, Ching Chih. Ibid.
- 51 — Dunko, Donald. Library Associations in West and South West Africa. Wales College of librarianship Wales, 1981. P. 5.
"Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements.
- 52 — Dunko Donald. Op. Cit., P. 19+20.
- 53 — Kent, A. The information industry in the year 2000. Information services & use, Vol. 1, No., 1 March 1981. PP. 11-15.
- 54 — Network advisory committee meets to discuss the information economy, a summary report. Library of congress information bulletin, Vol. 44, No. 4, Feb. 4, 1985. PP. 21-24.
- ٥٥ — سعد محمد الهجرسى : دراسات بيبليوجرافية لادعية الفكر العربى ،

الاطروحات والدوريات ، القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ،
١٩٧٥ ، ص ٥٤ + ٦٢ .

56 — Network advisory committee. Ibid.

57 — Starch, Helena. Entrepreneurship in the information industry
in : Spirack, Jane. Careers in information. N.Y., Knowledge
Industry Publication, 1982. PP. 73-101.

58 — OCLC Issues 1982-1983 Annual report. OCLC Newsletter, No.
150, Feb., 1984. P. 12.

59 — JWasserman, Paul. Op. Cit. P. 176.

60 — Radriguze, G. Forecasting the Curricula for education and train-
ing for information in developing countries in : New trends in
documentation and information ; Proceedings of the 39th FID
congress, Edinburgh, University of Edinburgh, 25-28 Septem-
ber 1978. PP. 438-475.

61 — Strach, Helena. Ibid.

٦٢ — عوض مختار هلوذة ، قضية مراكز البحوث والتطوير ، القاهرة ،
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٨٣ ، ص ٢ .

63 — OCLC Issues 1982-1983 Annual Report. Ibid.

64 — Salmecka, V. The Egyptian National System for Scientific and
Technical Information, Design study. Atlanta, Georgia Institute
of Technology, 1981., P. 2.

الفصل الثالث

المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين

في تخصص المكتبات والمعلومات

تمهيد

تعرض هذا الكتاب في فصليه السابقين الى الإطار النظري العام لتخصص المكتبات والمعلومات ، ثم للمؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية التي تمارس نشاطها في التخصص .

ويتعرض هذا الفصل لواحد من أهم مكونات تخصص المكتبات والمعلومات وهو نظامه الأكاديمي وتدريب كوادره البشرية وإعدادها ، والتعرف على المؤسسات التي تتولى هذا التدريب والاعداد من حيث التاريخ والتطور والوضع القائم للشهادات التي تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل منها ، وأسمائها وهويتها وتبعيتها الادارية ثم المقررات والبرامج التي تنظمها لاعداد المتخصصين ، وسيكون التعرف على هذه العناصر عن طريق اختيار عينة ممثلة للمؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة والدول النامية .

وسيسير المؤلف في تحديده للمؤسسات الأكاديمية على مفهوم الجمعية الأمريكية للمكتبات في أن المؤسسة الأكاديمية في المكتبات والمعلومات هي « الوحدة المهنية التي تدار أو تتبع أو يشرف عليها معهد للتعليم العالي وتؤدي الدراسة بها الى منح درجة علمية أو مهنية في المكتبات والمعلومات (١) .

وأهداف هذه الوحدة هي « اكساب الدارس بعض المهارات الفعلية والمهنية المتصلة بدور المكتبة أو مركز المعلومات في عمليات الاتصال في المجتمع وتطورها التاريخي كمؤسسة ، وفهم النظريات الأساسية لتنظيم أوعية المعلومات واستخدامها ، والمبادئ الأساسية في الإدارة ، وبعض مناهج وطرق البحث لحل أي مشكلة تقابله ، مع قدر كاف من المهارات العملية التي تمكنه من العمل في أي نظام معلومات (٢) ، ولا تزال هذه الأهداف التي صاغها « شيرا Shera » متفق عليها الى حد بعيد ، وإن كان يمكن أن يضاف إليها « المقدرة والمهارة في اختيار الأجهزة والأدوات التكنولوجية واستخدامها » (٣) .

اولا - تطور المؤسسات الاكاديمية واعداد المتخصصين

١ - الدول المتقدمة

يرتبط ظهور المؤسسات الاكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات ببلورة هذا التخصص لكي يتخذ شكله واطاره الحديث ، فكل منهما لا يعود الى الوراء لأكثر من قرن واحد ، كما أن ظهور المؤسسات الاكاديمية كان ولا شك أحد أهم العوامل التي ساعدت على بلورة التخصص . وكان من المعتاد حتى الربع الأخير من القرن الماضي أن يعمل الختفين في مؤسسات التخصص للقراءة ومساعدة الآخرين ، وكانت المكتبات الكبيرة وخاصة في الكنائس والاديرة في أوربا تتولى اعداد دورات تدريبية سريعة للعاملين الجدد لا تستغرق سوى ساعات أو أيام على المهارات الأساسية لحفظ وتنظيم وترتيب اوعية المعلومات الموجودة ، وقد ساعدت المكتبات العامة والمكتبات المتخصصة بعد الثورة الصناعية في عقد مثل هذه الدورات .

الا أن تحويل النظرة في تعليم المكتبات والمعلومات من تعليم مهني الى تعليم اكاديمي بدأت في المانيا الغربية بجامعة « فرايبورج » Freiburg حيث استغرق ائناع المسؤولين بالجامعة لاعداد برنامج لأمناء المكتبات فترة ١٢ عاما حتى افتتح برنامجا يستغرق ثلاثة سنوات في عام ١٨٨٦ ، وسرعان ما اسفرت جهود المتخصصين الأمريكيين عن افتتاح أول مدرسة كاملة للمكتبات في جامعة كولومبيا عام ١٨٨٧ (٤) ، وذلك على إثر اللحات التي قامت بها الجمعية الأمريكية للمكتبات فور قيامها ، والتي سرعان ما امتدت الى باقى دول العالم . ومن الواضح أن تتبع مسارات إعداد أخصائى المعلومات يؤكد حقيقة أن التعليم في التخصص يبدأ عادة من المكتبات الكبيرة والتجمعات المهنية وينتقل الى الدراسات الاكاديمية ثم الى مستوى الدراسات العليا في معاهد وكليات مستقلة (٥) وذلك انه يلاحظ أن للتعليم يسير مترددا بالفعل لبعض الوقت بين أن يكون على مستوى الدرجة الجامعية الأولى أو على مستوى الدراسات العليا حتى يستقر على مستوى الدراسات العليا في معظم الدول المتقدمة .

وظلت دراسة المكتبات وبرامج المؤسسات الاكاديمية تضم عددا قليلا من المقررات الوظيفية مثل للتزويد والفهرسة والتصنيف والادارة ، كما ظل للتطور في حركة تعليم المكتبات وانتشار المؤسسات الاكاديمية

بطيئة في أوروبا الغربية ، حتى ظلت انجلترا بكلية واحدة حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية بقليل ، بينما كان التطور وانتشار التعليم أسرع في الولايات المتحدة ، ولكنه لم يسير على سياسة مدروسة فكان التوسع العددي عشوائى لهذا أنفقت مؤسسة كارنيجى Carnegie Corporation على اعداد دراسة — تشتهر هذه الدراسة باسم المؤسسة — استغرق العمل فيها ٥ سنوات ونشرت عام ١٩٢٣ وكانت بمثابة خطة عمل لكل المؤسسات الأكاديمية في التخصص في الولايات المتحدة ، فقد وضعت فلسفة ومجموعة من المبادئ للنشاط التعليمى تم فيها التمييز بين نوعين من العاملين في المؤسسات الاختزانية في التخصص في الولايات المتحدة وهما الاختصاصيون المفروض اعدادهم في المؤسسات الأكاديمية ، ومساعدوهم ولا بد من أن تتولى المؤسسات الاختزانية نفسها اعدادهم داخلها ، كما قامت الدراسة بتحديد دور المؤسسات المهنية في الاعداد المهنى على أنه تقييم هذه العملية ومؤسساتها كما طالبت بضرورة توفير الحد الأدنى من التوحيد والتنسيق بين البرامج والمقررات الأكاديمية (٦) .

وكان لهذا التقرير استجابة كبيرة من قبل كل المسؤولين عن المؤسسات الأكاديمية وأيضا من الجمعية الأمريكية للمكتبات ، وتشكلت على إثره لجنة خاصة من الجمعية لوضع معايير يتم بمقتضاها تقييم كل مدارس وكليات المكتبات الموجودة وأصبحت هذه اللجنة التى كان اسمها منذ بداية عملها عام ١٩٢٤ « مجلس التعليم للمكتبات » حتى عام ١٩٥٦ ثم تغير اسمها الى لجنة الاعتماد Board of Education For Librarianship

committee on Accreditation مسؤولة تماما عن كل ما يختص بالتعليم في تخصص المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة ، ثم كندا أيضا بموافقة السلطات الأكاديمية في البلدين (٧) . وهناك شروط محددة يتم بمقتضاها التقييم والاعتماد لاي مؤسسة أكاديمية تنظم برامج في التخصص ، فهناك أنواع محددة من هذه البرامج على مستوى الماجستير أو الدكتوراه هى التى تعتمدها الجمعية ، كما أن هناك نوع من الدراسات الصيفية ، ويشترط أن تكون الوحدة الأكاديمية تابعة لمعهد عال أو جامعة . وهناك شروط كمية للحد الأدنى من هيئة التدريس الواجب توافرها ومؤهلاتهم وخبراتهم ، وشروط تتعلق بعدد الطلبة وقبولهم ، ومدة الدراسة وعدد المقررات والساعات الدراسية وأنواع المقررات ومحتوياتها ، والمواد الإجبارية التى ظلت لفترة طويلة اختيار الكتب وأدب الأطفال والمراجع

والبيبلوجرافيات والفهرسة والتصنيف وتاريخ وإدارة المكتبات والتدريب العملي ، ثم عدلتها اللجنة وسبحت بأن يكون بعضها اختياريا لتعطي الفرص المطلوبة لاختيار مواد أخرى ليتمكنوا من أعداد انفسهم لنوع معين من أنواع المكتبات . ولا يستطيع أى منصف مهما كان مقدار ضيقه أو تخوفه من عملية الاعتماد التي تقوم بها اللجنة أن ينكر دور هذه العملية في الارتقاء بمستوى المؤسسات الأكاديمية الأمريكية باستمرار حتى أصبحت بلا جدال أرقى المؤسسات الأكاديمية في التخصص على المستوى الدولي .

وحدث تطور كبير في الأعداد المهني بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن بدأت مفاهيم التوثيق تتبلور في شكل مقررات دراسية واشتدت الحاجة لى ادخالها ضمن المقررات خاصة مع ظهور النظم الميكانيكية واستخدامها ، ويلاحظ أن معايير الاعتماد والتقييم ظلت تتطور بشكل موازى للتطور في المفاهيم الأساسية للتخصص ، ولتطور البرامج الأكاديمية معها ، فقد تعدلت معايير الاعتماد عدة مرات أبرزها كان في عام ١٩٥١ حيث اقتصر اعتراف الجمعية الأمريكية للمكتبات على البرامج الأكاديمية لدرجة الماجستير والدكتوراه وأصبحت هناك معايير كمية للميزات المطلوبة لكل مؤسسة بالإضافة لى الحد الأدنى من المعامل والمكتبات وقاعات المحاضرات (٨) . كما أنه تواكب في نفس الفترة الزمنية أن بدأت جمعية المكتبات في بريطانيا ، وبعد أن أصبح هناك أكثر من برنامج أكاديمي ، في أعداد نماذج معيارية لامتحانات للخريجين من مدارس المكتبات في بريطانيا لمنحهم شهادات العضوية ومزاولة المهنة في داخل وخارج البلاد من دول الكومنولث . كما يلاحظ أن الفترة التي اعتبت الحرب العالمية الأخيرة شهدت توسعا في المؤسسات والبرامج الأكاديمية في فرنسا والدانمرك وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبولندا واليابان وغيرها من الدول المتقدمة وكماؤثر لزيادة الطلب على أخصائى المعلومات لتعجز المعلومات وزيادتها وانتشار المؤسسات الاختزانية .

الا أن هذا الانتشار قد حدث مع تضارب الآراء والمفاهيم حول التوثيق ووضعه ومكانه داخل الإطار العام للتخصص وانعكس هذا على مفاهيم المؤسسات والبرامج الأكاديمية نفسها من حيث الأسماء ، الذى بدأ في التنوع ما بين مدارس أو كليات للمكتبات ، ومدارس أو كليات للتوثيق ، وعلى المقررات الدراسية وعلاقة التوثيق بالمكتبات وحجم ونوعية المقررات داخل البرامج الأكاديمية وبدأت المؤسسات الأكاديمية في اخلال مقررات جديدة حول للنظم الميكانيكية ثم النظم الحسبة وبدأت في التقليل من

المقررات المتعلقة بالإجراءات والعمليات الفنية ، وساعد على ذلك ظهور التيار المؤيد لعلم المعلومات ومجاولات فصله من النهر الأساسي لتخصص المكتبات والمعلومات ، وايضا ساعد على هذه المتغيرات الزيادة الكبيرة في استخدام الحاسبات الالكترونية في المؤسسات الاختزانية ، ولهذا فإن المستفيدين والاسبغينيات هما اكثر العقود التي شهدت مؤتمرات وندوات لمناقشة قضايا التعليم في التخصص بعد ان اهتزت مفاهيمه الأساسية والنظرية بفعل التوثيق وعلم المعلومات وتأثر المؤسسات والبرامج الأكاديمية بهذا بشدة ، وفي نفس الوقت ظهرت مؤسسات أكاديمية في تخصصات أخرى في اذخال مقررات حول التخصص ، أو منح شهادات دراسية تحمل اسم المكتبات والمعلومات وخاصة في الولايات المتحدة ، وكانت هذه المؤسسات في تخصصات الادارة والحاسبات الالكترونية والهندسة (٩) .

استشعاراً من الجمعية الأمريكية للمكتبات بالخطر من التضارب في الآراء فقد وضعت سياسة للاعتماد والتقييم منذ عام ١٩٧٢ ، نصت بوضوح على ان « هناك مجالات متداخلة — كمال المعلومات — له علاقات حتمية مع المكتبات وبالتالي فهو جزء اساسي لا يمكن فصله عن مقررات ومواد مدارس المكتبات ، وان هناك اتساع شديد في التخصص نتج عن متغيرات بيئية وظهور تكنولوجيات حديثة وينبغي مراعاة ذلك في اعداد البرامج وفي خلفيات الاساتذة والدارسين وتشجيع التعليم المستمر والمتجدد للندامى من الخريجين والاستعانة باجهزة تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا المعلومات في تدريب الدارسين » (١٠) .

واثمرت مفاهيم الجمعية ثمارها فحدث تغيير تدريجي في نظرة المسؤولين عن المؤسسات الأكاديمية في بناء المقررات وذلك بإذخال مقررات عن التكنولوجيا ودراسات المستفيدين والخدمات الحديثة للمعلومات ، وبتأاحة فرص اختيار أوسع أمام الدارسين لإعداد أنفسهم إما لأداء وظيفة محددة في المؤسسات الاختزانية أو للعمل في أحد أنواعها .

وهناك زيادة عديدة ملحوظة في عدد المؤسسات الأكاديمية في التخصص في العقود الثلاثة الماضية ، ويرجع ذلك بصفة أساسية الى شدة الحاجة الى اخصائى معلومات في الدول المتقدمة وتعدد العمل أمامهم في كل مؤسسات المجتمع ، ففقر عدد مدارس المكتبات المعتمدة من الجمعية الأمريكية للمكتبات في الولايات المتحدة وكندا من ٣٩ عام ١٩٦٧ (١١) ، الى

٦٤ مدرسة عام ١٩٧٥ (١٢) ، إلى ٦٧ مدرسة عام ١٩٧٩ ثم إلى ٦٦ مدرسة عام ١٩٨٢ (١٣) . والمتتبع للتقارير الأخيرة التى قامت بها منظمة « اليونيسكو » عن تعليمهم المكتبات والمعلومات يلاحظ ان نفس الفترة قد شهدت زيادة معادلة في اوربا الغربية وبالذات في انجلترا ودول شمال اوربا ، واليابان واستراليا ، وزيادة اعلى في كل دول اوربا الشرقية (١٤) .

٢ - الدول النامية

لم تتأخر بداية التعليم الأكاديمي في الدول النامية سنوات طويلة عن الدول المتقدمة ، فالهند مثلا بدأ فيها التعليم للرسمى منذ عام ١٩١١ (١٥) أى قبل كثير من الدول المتقدمة ، بل ان هناك بعض الدول النامية يوجد بها حاليا عدد أكبر من المؤسسات الأكاديمية عن الدول المتقدمة ايضا ، كالبرازيل - ٢١ مؤسسة (١٦) - والصين - ١٢ مؤسسة (١٧) ، بل ان هناك احصائيات تذكر ان عدد المؤسسات الأكاديمية في تخصص المكتبات والمعلومات في الهند وحدها بلغت ٣٤ مؤسسة (١٨) ، وان كان لابد من مراعاة ان الدول الثلاثة السابقة بالذات تتمتع بكثافة سكانية عالية جدا ، ومساحات جغرافية كبيرة تجعل من امر تعدد المؤسسات الأكاديمية أمرا منطقيا .

وليس هناك خلاف على ان المسئولية الاولى للمؤسسات الأكاديمية في أى مكان هي اعداد المهارات البشرية المؤهلة للعمل في مؤسسات التخصص ، الا ان هناك بعض المسئوليات الخاصة التى تلقى بشكل اضافى على المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية ، خاصة مع قلة دور المؤسسات المهنية والمؤسسات التجارية في المشاركة في اعداد المهارات البشرية الواعية بممارسات وقضايا التخصص . وأهم هذه الواجبات الإضافية هي : (١٩)

١ - تقديم الاستشارات الفنية لنظم ومؤسسات ومشروعات المعلومات وتقييمها باستمرار ، ويسودى هذا الى هدفين أولهما زيادة فعالية هذه المشروعات والمؤسسات ، وثانيهما زيادة الخبرة العملية لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الأكاديمية .

٢ - ان تكون المؤسسة الأكاديمية مركزا للبحث والتطوير وحل

المشاكل الموجودة في التخصص ، وان تعمل على التخطيط لمساراته في المستقبل والقيام بمشروعات تجريبية تطبق فيها نتائج البحوث .

٣ - نشر الأبحاث التي تقوم بها خاصة مع ياب قطاع النشر التجاري وإحجائه عن المشاركة في نشر أبحاث المكتبات والمعلومات في الدول النامية لقلة توزيعها .

٤ - تنظيم لقاءات مستمرة بين المتخصصين في الدولة ، وبين المتخصصين في الدول النامية الأخرى والدول المتقدمة لتبادل الخبرات وتفاعلها .

٥ - العمل على تطوير الظروف البيئية لصالح التخصص مثل المشاركة في مشروعات لمحو الأمية الهجائية ، أو لزيادة وعي المجتمع بأهمية المعلومات .

علاوة على هذه المسؤوليات التي حددتها منظمة اليونسكو فإن بعض المؤتمرات الأخرى قد أوصت بأن تقوم المؤسسات الأكاديمية بتكوين مركز نمونجي للمعلومات المتوفرة عن التخصص ، يزود الباحثين والدارسين بما يحتاجونه ويكون بمثابة معمل اختبار للنظم والممارسات والتطبيقات والتقنيات الجديدة في التخصص ، ثم ان تساهم في اعادة تدريب الاخصائيين القدامى على التطورات الحديثة في التخصص (٢٠) .

ويخطئ من يظن أن هذه المسؤوليات يمكن أن تقوم بها المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية بسهولة أو بيسر ، فهذه المسؤوليات يحول دون تحقيقها على اكمل وجه ، عدد كبير من المصوقات التي تواجه هذه المؤسسات ، فهناك عجز كبير في الكوادر البشرية المؤهلة للتدريس أو للبحث لقلة عددهم اساساً ، ثم لتعرضهم المستمر لاغراءات شديدة لترك الدول النامية الفقيرة الى دول أكثر غنى ، وهناك جهود شديدة في النظم الأكاديمية في الدول النامية . بحيث يصبح تعديل القرارات أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد ، أو حتى السماح بفرص اختيار الدارسين لما يناسبهم من المقررات ، وهناك عدد كبير من المقررات المفروضة على مستوى الدولة أو الجامعة وهي مقررات مكملة واجبارية تبتلع عدد كبير من الساعات المخصصة لتأهيل الدارسين في التخصص ، كما ان هناك نقص في

التخطيط القومى الشامل للكوادر البشرية واعدادها بحيث يكون قبول الدارسين وتخريجهم يخضع لوجهات نظر متعددة ينفقها التنسيق ، علاوة على وجود عدم ادراك لقيمة التخصص ودوره لدى قطاعات متعددة من الشعوب النامية مما ينعكس بالتالى على اقبال العناصر الجيدة على المؤسسات الأكاديمية للتخصص ، ويضاف الى ذلك عدم وجود مؤسسات اخترازية قوية تصلح كحقل تدريب للدارسين أثناء فترة اعدادهم ، وضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الأكاديمية فى الدول النامية والاخرى فى الدول المتقدمة ، وبالتالى تحرم نفسها من الاستفادة بنتائج وخبرات المؤسسات الأكاديمية فى الدول المتقدمة ، كما انها يقطع هذه القنوات تحرم متخصصيها من مصادر معلومات قوية تساعد على تحسين اساليب عملهم وابحاثهم . والتخلف التكنولوجى الذى يحرم المؤسسات الأكاديمية من استخدام تكنولوجيا التعليم ، واعدد الدارسين على مختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات (٢١) .

ومع كل المعوقات السابقة فهناك نماذج رائدة من المؤسسات الأكاديمية فى الدول النامية التى استطاعت أن تتغلب على كثير من المعوقات التى اعترضتها ، والمؤسسات الأكاديمية الهندية مثال على ذلك بتاريخها الطويل ووفرة عدد الكوادر البشرية التى اعدتها لمؤسسات التخصص وايضا لى اعدتها للعمل فى المؤسسات الأكاديمية تدريسا وبحثا ، وهناك نماذج أخرى جيدة فى اوغندا التى توجد بها مدرسة المكتبات بشرق افريقيا بجامعة « ماكيريرى »
Makerere Univ. East

African School of Librarianship

لتي تقوم بإعداد المتخصصين لأكثر من عشرة دول افريقية مجاورة ، ومؤسسات أخرى فى البرازيل والأرجنتين وغيرها .

ان العدد الكبير من المؤسسات الأكاديمية ، وجهودها الواضحة فى توفير المتخصصين لمؤسسات التخصص ، ومساهمتها الفعالة فى دعم البنية الأساسية للتخصص فى الدول النامية تجعلها — فى اعتقاد المؤلف — ابرز جزئيات التخصص نموًا وتقدمًا فى الدول النامية فى الوقت الحاضر مقارنة بباقي الجزئيات .

ثانيا - الواقع الحالى للمؤسسات الأكاديمية واعداد المتخصصين

بعد الاستعراض السريع لمراحل تطور المؤسسات والنشاط الأكاديمي، كان لابد من التعرض للواقع الحالى لهذا النشاط ، وكانت أفضل طريقة لذلك هى اختيار مجموعة فعلية من هذه المؤسسات فى الدول المتقدمة والدول النامية والتعرف من خلالها على كل مظاهر النشاط الأكاديمي .

١ - عناصر اختيار المؤسسات الأكاديمية

عند اختبار مجموعة المؤسسات الأكاديمية والتعليمية كان على المؤلف ان يحرص على التمثيل الدقيق لكافة المؤسسات التعليمية الأكاديمية او الاختزائية فى بعض الدول كالهند والبرازيل والمكسيك والتي تشترك مع مؤسسات أكاديمية هناك فى الاعداد المهني ، كما كان يريد تمثيل كل الاتجاهات الموجودة فى هذا النشاط ، ولهذا فقد عمد المؤلف الى الاختيار المقصود للمؤسسات دون العشوائى على ان تتوفر فى عينته العناصر التالية :

١ - الشمول الجغرافى فاختر المؤلف مؤسسات أكاديمية وتعليمية من أمريكا الشمالية وأوربا الشرقية والغربية وآسيا من الدول المتقدمة ومن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من الدول النامية واستبعد المؤسسات الاسترالية والنيوزيلندية لتأثيرها الشديد بالنمط البريطانى الى حد التطاق ، بجانب التغطية الجغرافية ، فقد حرص المؤلف على ان تتباين الثقافات داخل القارة الواحدة ، فهناك مثلا السعودية والكويت فى آسيا وهى تمثل الثقافة العربية السلفية ، واليابان والصين من آسيا أيضا ولكنها تمثل ثقافة الشرق الأقصى ، وهناك المغرب من شمال أفريقيا والسنغال من غربها وأوغندا من وسطها وجنوب أفريقيا من جنوبها وهولندا لتمثل شمال أوربا والاتحاد السوفيتى وبولندا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا من شرق أوربا وفرنسا وبريطانيا من غربها ثم المكسيك والبرازيل والأرجنتين من أمريكا الجنوبية والوسطى والولايات المتحدة وكندا من أمريكا الشمالية .

٢ - الخبرة والحدثة فى المؤسسات ، فهناك مؤسسات عريقة فى هذا النشاط فى الولايات المتحدة وبريطانيا والهند والبرازيل ومؤسسات حديثة فى فلسطين المحتلة ويوغسلافيا والصين الشعبية والكويت والسعودية والسنغال وأوغندا حتى يتبين تأثير الخبرة والتطور على النشاط التعليمى والأكاديمي .

٣ - تعدد وتباين المؤسسات داخل كل دولة نظراً لأن بعض الدول تحتوي على عدد غير قليل من المؤسسات الأكاديمية والتعليمية ، وقد يمثل كل منها اتجاهها أو رؤية تجاه التخصص فقد حرص المؤلف في عينته على تمثيل كل الأنواع ، فعلى سبيل المثال هناك ٧ مؤسسات تعليمية وأكاديمية في الولايات المتحدة جاءت في تقييم واعتماد الجمعية الأمريكية للمكتبات من أفضل ١٦ مؤسسة أكاديمية في التخصص في الولايات المتحدة وكندا وهناك ٨ مؤسسات أخرى جاء ترتيبها متأخراً في نفس الاعتماد (٢٢) ، كما أن المؤسسات المختارة في كندا وإنجلترا تمثل تجمعات جغرافية وثقافات متباينة ، وهناك مؤسسات غير أكاديمية تنظم برامج بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية في الهند والبرازيل والاتحاد السوفيتي ، وهناك برامج موجهة الى نوع واحد من أخصائي المعلومات وهم العلماء في إنجلترا والهند والبرازيل ولدى الكيان الاسرائيلي وتشيكوسلوفاكيا ، وهناك برامج لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس وبرامج أخرى لمرحلة الماجستير، كما أن هناك برامج تحمل لافئة مكتبات ومعلومات وهي أبعد ما تكون من الفهم الصحيح للتخصص وعلاقاته في الولايات المتحدة واليابان وبولندا وبرامج تمثل اتجاهها فريداً في النشاط التعليمي مثل البرنامج المتعدد المجالات في جامعة بتسبرج ، وبرنامج جامعة جنوب كاليفورنيا .

٤ - توفر المعلومات الحديثة والدقيقة عن المؤسسات المختارة ، فاعتمد المؤلف بصفة أساسية على المصادر المباشرة بزيارته لبعض هذه المؤسسات في الولايات المتحدة وبريطانيا ، وعلى أدلة المؤسسات الأخرى، ولقاءاته مع الأساتذة في مؤسسات متعددة قابلهم في مؤتمرات أو حلقات مناقشة ، والمراسلات مع متخصصين في مؤسسات أخرى لم يتيسر له زيارتها ، أما ما تبقى من مؤسسات وأراد المؤلف ضمها الى عينته ، فقد اعتمد على ما نشر عنها من انتاج فكري في السنوات الأخيرة مثل فلسطين المحتلة (٢٣) ودول شرق أوروبا والأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا والسنگال (٢٤) ، وهولندا (٢٥) ، وإيران (٢٦) ، وتركيا (٢٧) ، والصين الشعبية (٢٨) والكويت (٢٩) .

وعلى ضوء عناصر الاختيار السابقة كانت المؤسسات المختارة في العينة كما يلي :

٢ - طريقة العرض ومنهجه :

بعد اختيار الدول والمؤسسات والبرامج الأكاديمية والتعليمية حسب عناصر الاختيار السابقة ، كان على المؤلف أن يجد الطريقة المثالية لعرض نتائج تحليلاته على العناصر المكونة للنشاط الأكاديمي بشكل يبرز تنوع هذه الأنشطة من جهة يمكنه من الحصول على كل المؤثرات المطلوبة من جهة أخرى . وكان من الواضح منذ البداية أن هناك مؤسسات تقبّل باعداد أخصائي معلومات للعمل في أي مؤسسة اخترازية بصرف النظر عن مجال عملها أو نوعية المستفيدين منها وهذه المؤسسات منها ما ينظم برامج لمرحلة البكالوريوس ومنها ما ينظم برامج لمرحلة الماجستير أو دبلومات الدراسات العليا ، وكان هناك مؤسسات تانية تقصر برامجها على اعداد أخصائي معلومات من خلفيات دراسية علمية تؤهلهم للعمل في المؤسسات الاخترازية المتخصصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا ، وهذه المؤسسات منها أيضا ما ينظم برامج لمرحلة البكالوريوس ومعظمها ينظم برامج للدبلومات وللماجستير لمرحلة الدراسات العليا ، ثم مؤسسات أخرى تدعى أن برامجها تعد أخصائي معلومات ، إلا أن حقيقة برامجها تبعدها كل البعد عن الفهم الصحيح لآطار التخصص ووظائفه وعلاقاتها معها ادعت هذه المؤسسات من أسماء أو تمثيل اتجاهات جديدة .

وهناك عدة خطوط متشابهة كان من المفروض مراعاتها عند عرض العينة ونتائج التحليلات التي أجريت عليها ، أولها نوع الدولة وما اذا كانت نامية أم متقدمة ثم فئة المؤسسة من الفئات الثلاثة الموجودة من المؤسسات الأكاديمية (الشاملة الموجهة للعلميين وخارج إطار التخصص) أو نوع البرامج وهل هو لمرحلة الدرجة الجامعية الأولى أم الدراسات العليا ، ثم البرامج والمقررات الدراسية التي تنظمها كل مؤسسة وهذه تشكل صعوبة بالغة في التعامل معها لأن عرض هذه المقررات يتطلب وجود خطة منهجية لعرضها في فئات متجانسة تتيح مقارنتها ، ورغم تعدد وجهات النظر في فئات وتنظيم هذه المقررات داخل الفئات إلا أن المؤلف رأى أن أفضل خطة تنظيم يمكن استخدامها لتحقيق غرضه ، هي التي وضعها الدكتور سعد الهجرسي وشملت المقررات الدراسية التي خطط لها في برنامج حديث بجامعة الكويت (٣٠) ، وكان يزكى استخدام هذه الخطة حداتها واستيعابها لكل المقررات الموجودة ، وإبراز علاقات هذه المقررات بعضها ببعض ،

ورغم ان هذه المقررات لم تنفذ بعد ان تأجل افتتاح القسم الذى كان من المفروض أن تبدأ الدراسة به فى بداية العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ .

وبناء على هذه العناصر التى حددت طريقة العرض للعينة والتحليلات والمؤشرات التى ظهرت منها ، جاءت نتيجة التحليلات على الوجه التالى :

٣ - الشهادات والدرجات العلمية فى تخصص المكتبات والعلوم :

١ - الدول المتقدمة :

هناك برامج أكاديمية منظمة للحصول على كل الدرجات العلمية المعروفة فهناك برامج ليكالوريوس أو الليسانس فى المؤسسات الأكاديمية فى بريطانيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ، وبرامج للحصول على دبلوم الدراسات العليا فى كل المؤسسات البريطانية وفى مؤسسات فرنسا وهولندا وفلسطين المحتلة والاتحاد السوفيتى . ويلاحظ أن بعض هذه المؤسسات يطلق على الدبلوم مسميات أخرى كالدكتوراه فى جامعة امستردام بهولندا مع أن الدراسة تشبه الى حد كبير دبلوم الدراسات العليا فى المكتبات والتوثيق بجامعة القاهرة حيث يدرس الطالب ١٢ مقرراً دراسياً فى عامين دراسيين بعد الدرجة الجامعية الأولى ، وتعد درجة الماجستير هى أكثر الدرجات شيوعاً فى مؤسسات العينة ، وتمنحها كل المؤسسات فى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وهى تعد الدرجة الأولى فى التخصص فى أمريكا الشمالية باصرار الجمعية الأمريكية للمكتبات على عدم اعتماد برامج البكالوريوس والليسانس - رغم تعددها حالياً - حتى الآن (٣١) ، وهناك درجة ماجستير فى شيفلد ولوفبرة تؤهل الدارسين للعمل فى سلك التدريس فى المؤسسات الأكاديمية للتخصص (٣٢) وهى لا توجد فى أى مؤسسة أخرى ، واستمرار درجة الماجستير فى الانتشار بهذا الشكل يؤكد ما استنتجته الدراسات السابقة ، والتى أشارت الى أن ٤٥٪ من مؤسسات التخصص الأكاديمية تمنح درجة الماجستير ، ١٣٪ فقط تمنح درجة البكالوريوس ، ١٢٪ تمنح درجة الدكتوراه فى فلسفة التخصص (٣٣) . وفيما يختص بدرجة الدكتوراه فى فلسفة المكتبات والمعلومات فإن كل المؤسسات الأكاديمية الأمريكية والكندية والبريطانية فى العينة بها برامج منظمة للحصول عليها . وهناك برنامج للحصول على دكتوراه الفن Doctor of Art فى جامعة كولومبيا وكلية سيمونز وهى

درجة أعلى من الماجستير وأقل من الدكتوراه ، أما درجة الدكتوراه التي تمنحها مؤسسات العينة من المجر ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا فهي تتساوى مع درجة الدبلوم في مدة الدراسة وعدد المقررات الدراسية وشروط القبول وكذلك درجة الدكتوراه من هولندا .

وعلى هذا فاننا يمكن أن نقول ان هناك برامج منظمة للحصول على كل الدرجات الأكاديمية المعروفة من بكالوريوس أو ليسانس ودبلوم وماجستير خاص في تدريس المكتبات ودكتوراه الفلسفة ودكتوراه الفن في المؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة .

ب - الدول النامية :

يختلف ترتيب الدرجات الجامعية من حيث الانتشار في الدول النامية عما كان عليه في الدول المتقدمة فالدرجة الجامعية الأولى من حيث انتشار البرامج هي درجة البكالوريوس والليسانس ، وهناك برامج لها في جامعات اسطنبول ووهان والملك عبدالعزيز ودلهي وجنوب افريقيا والكويت ومن الطبيعي أن الاعداد هنا يكون مركزا على اخصائي المعلومات العام والأكثر ملاءمة لامكانيات وطبيعة خدمات المستفيدين والمؤسسات الاختزانية بالدول النامية أما درجة الماجستير فهي موجودة في المؤسسات الأكاديمية بالبرازيل والأرجنتين ، والمكسيك والسعودية على غرار النظام الأمريكي في الحصول عليها بعد دراسة عدد ساعات مقررة ، وهناك أيضا ماجستير في الهند وإيران بعد دراسة واعداد بحث . يلي درجة الماجستير من حيث الانتشار درجة دكتوراه الفلسفة وهي قليلة للغاية ، ولا شك ان قلة البرامج والدارسين لهذه الدرجة هو أهم الأسباب في قلة عدد أعضاء هيئة التدريس الصالحين لتدريس علوم التخصص في الدول النامية لأن حملة الدكتوراه هم الذين يعتمد عليهم في هذا .

وتبين التحليلات من عينة المؤسسات الأكاديمية في الدول النامية ان درجة الدبلوم أكثر انتشارا فيها من الدول المتقدمة وهناك عدد من مستويات الدبلومات ، فمدرسة شرق افريقيا في أوغندا بها ٣ دبلومات الأول دبلوم للدراسات العليا بعد للدرجة الجامعية الأولى ، والثاني دبلوم متوسط بعد للثانوية العامة لمدة عامين ، والثالث ٦ شهور فقط بعد

الثانوية العامة (٣٥) وهناك دبلوم عامين بعد الثانوية العامة في السنغال ، ٣ سنوات في المغرب وفي المعهد القومي للتوثيق في البرازيل ، والمعهد الفني في البنجاب في الهند . ومن الواضح أن هذه الدبلومات لا يمكن اعتبارها درجة جامعية ثانية ، بل هي تعادل درجة البكالوريوس أو الليسانس أو حتى أقل من ذلك فهناك اختلافات كثيرة في شروط القبول ونوعية الدارسين وعدد المقررات الدراسية في كل منها مما يعكس معه عدم وضوح الرؤية في القدرات والوظائف المطلوبة في إحصائى المعلومات الحديث الذى يمكن الاعتماد عليه والذي لابد أن يقضى في الدراسة فترة لا تقل عن ٨٠٠ - ٩٠٠ ساعة دراسية كاملة ، ويفضل أن يتخللها تدريب عملى في بعض المؤسسات الاختزانية .

وهناك اثنتان من الدرجات العلمية في الهند لا تمنح في غيرها (٣٤) ، الأولى هي درجة عضوية التوثيق Associateship in Documentation ويمكنها مركز أبحاث وتدريب التوثيق بالمعهد الهندى للإحصاء Documentation Research and Training Centre, Indian Statistical Institute.

وتمنح بعد ٢٠ شهرا من الدراسة وإعداد الأبحاث ، وهي بمقرراتها الدراسية وشروط القبول تعد أعلى قليلا من درجة الماجستير والدرجة الثانية هي درجة ماجستير الزمالة Master fellowship وهي أيضا تعتمد على مثررات دراسية وإعداد أبحاث ولكن لمدة ١٨ شهرا .

والظاهرة التى تنفرد بها الدول النامية في الدرجات العلمية هي مشاركة المؤسسات الاختزانية في تنظيم البرامج وتوفير المحاضرين وتسهيلات التدريب وهي ظاهرة موجودة في المكسيك « المجلس القومى للعلوم والتكنولوجيا » والهند «مركز أبحاث وتدريب التوثيق» ، والبرازيل «المعهد القومى للتوثيق العلمى» إلا أن هذه المؤسسات تخضع للإشراف العلمى والأكاديمى للمؤسسات أكاديمية كما أن الأخيرة هي التى تخطط للبرامج وتمنح الشهادات .

بهذا يمكننا القول أن هناك برامج للحصول على كل الدرجات العلمية موجودة في الدول النامية أيضا ، إلا أن أكثرها هي البكالوريوس ثم الدبلوم فالماجستير ثم الدكتوراه ، وهناك درجتان للعضوية والزمالة في بعض المؤسسات الهندية .

٤ - مدة الدراسة :

أ - الدول المتقدمة :

من الطبيعي أن مدة الدراسة للحصول على أى درجة علمية انها تعتمد على الدرجة نفسها ، كما تعتمد على نوع النظام الدراسى ، ففى أمريكا الشمالية هناك نظام الساعات الدراسية Credit Hours ويشترط للحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس ٩٠ ساعة دراسية لا يستطيع الطالب أن يحصل عليها الا بدراسة لمدة تتراوح بين ٣ سنوات كحد أدنى ، ٤ سنوات فى المتوسط ، ولدرجة الماجستير ٣٦ ساعة دراسية فى معظم المؤسسات الأكاديمية ، ٤٠ ساعة دراسية فى مدرسة المكتبات بجامعة جنوب كاليفورنيا ، وهناك تفكير فى هذه المدرسة لأن تكون ٤٢ ساعة (٣٦) ليتسنى للطالب دراسة كل ما يؤهله للعمل فى أى مؤسسة معلومات وفى أى وظيفة ، ويعنى هذا الا يستطيع الطالب أن ينهى الماجستير فى خلال عام واحد كما جرت العادة فى أمريكا الشمالية .

وتعد اطالة مدة الدراسة من أبرز القضايا المطروحة بالنسبة ل مجال الاعداد المهنى حاليا ، من جهة هناك ترحيب بالفكرة على أساس انها ستمكن المؤسسات الأكاديمية من ادخال مقررات جديدة عن التكنولوجيا والاتصال وأوعية المعلومات غير المطبوعة ، ويؤدى ذلك الى تحسين مستوى الخريجين ، ومن جهة أخرى هناك تخوف شديد من اطالة مدة الدراسة لأنها ستؤدى الى تقليل اقبال الطلاب لزيادة مصروفات الدراسة ، الا أن الاتجاه لاطالة مدة دراسة الماجستير قد انتشر فى أمريكا الشمالية فكل مدارس المكتبات فى كندا (٧ مدارس) جعلت هذه الدراسة من ٢٠ - ٤٠ شهرا ، و ٥ مدارس أمريكية زادت عدد المقررات التى يدرسها الطالب الى ١٥ مقرا على الأقل (٣٧) .

وقد ظهرت مؤخرا محاولات للتوفيق بين مميزات وعيوب اطالة مدة الدراسة للماجستير بتنظيم برامج للماجستير فى التخصص بالاشتراك مع مؤسسات أكاديمية أخرى لها علاقات قوية بالتخصص وبحيث يدرس الطالب من ٦٠٪ الى ٧٠٪ من المقررات فى المكتبات المعلومات ، ويكمل باقى الساعات المطلوبة ليدرس مقررات فى تخصصات للتربية أو القانون أو

الفنون أو الإدارة أو علم النفس أو الحاسبات الالكترونية وأحيانا في الطب أو الاتصالات أو الرياضيات أو الآداب ، ويطلق على هذه البرامج « برامج الماجستير المشترك Dual/OR/Joint Master Program (٣٨) » ودلت تحقيقات العينة على وجود ملموس لهذه البرامج في المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة وكندا وإنجلترا .

إذا انتقلنا إلى درجة الدكتوراه في فلسفة التخصص فإن المؤسسات الأمريكية والكندية تمنحها بعد دراسة تستغرق في العادة ما بين ٣ - ٥ سنوات حسب مجهود الطالب ، وللحصول عليها يدرس الطالب مجموعة مقررات دراسية - ١٢ مادة في العادة - بعد الماجستير ، ثم يعد بحثا يحصل به على ١٨ نقطة دراسية ليحصل على ٩٠ نقطة دراسية بعد الدرجة الجامعية الأولى (٣٦ للماجستير + ٣٦ للمقررات أثناء الدكتوراه + ١٨ للبحث) وتطبق جميع مؤسسات العينة في أمريكا الشمالية هذا النظام . أما درجة دكتوراه الفن الموجودة في « جامعة كولومبيا وكلية سيمونز » فتمنح بعد دراسة لمدة عامين بعد الماجستير، يقوم الدارس بحضور مقررات الفلسفة .

ونعتمد الدول الأوروبية في نظامها الأكاديمي على نظام العام الدراسي الكامل أو العام الميلادي الذي تتخلله عطلات قصيرة في أوربا الاشتراكية ويعتمد حصول الطالب على أي درجة علمية على نجاحه في جميع المقررات خلال فترة الدراسة ، ويستغرق الحصول على درجة البكالوريوس في إنجلترا ٣ سنوات دراسية ، و ٤ سنوات في المجر وتشيكوسلوفاكيا ، ويدرس الطالب من ٨ إلى ١٢ مقرا في العام الدراسي الواحد ، أما درجة الدبلوم فإن مدة الحصول عليها متفاوتة وتتراوح بين عام دراسي إنجلترا وفرنسا ، وعام ميلادي في فلسطين المحتلة ، وعامين دراسيين في هولندا ، إلا أن عدد المقررات الدراسية التي يدرسها الطالب تتساوى في النهاية مع تفاوت المدة الزمنية .

أما درجة الماجستير في أوربا فإنها تستغرق ما بين ١٣ إلى ١٥ شهرا في إنجلترا وويلز ، وتمتد إلى ٢٤ شهرا في يوغسلافيا ، وتتساوى درجة الماجستير الخاص في بريطانيا مع الماجستير العادية في المدة الزمنية .

أما درجة دكتوراه الفلسفة فلا تمنحها الا المؤسسات البريطانية ومنذ بداية السبعينيات فقط ، وتعتمد على اعداد بحث بعد الماجستير يستغرق اعداده ما بين ٣ الى ٥ سنوات في العادة .

والجدول التالي يوضح مدة الدراسة اللازمة للحصول على كل درجة علمية في الدول المتقدمة :

الدرجة	الحد الأدنى للحصول عليها	الحد الأقصى للحصول عليها	المدة المعتادة
البكالوريوس	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٤٨ شهرا
الدبلوم	٨ شهور	٢٠ شهرا	١٢ شهرا
الماجستير	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٢-١٥ شهرا
الماجستير الخاص	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٥-١٨ شهرا
دكتوراه الفلسفة	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٣٦ شهرا
دكتوراه الفن	٢٤ شهرا	٣٠ شهرا	٢٤ شهرا

ب - الدول النامية :

تأثرت النظم الأكاديمية في مؤسسات الدول النامية بنظام الساعات الدراسية المقررة في الولايات المتحدة ، أو بالنظام البريطاني في قضاء أعوام دراسية للحصول على أى درجة علمية ، ويلاحظ استغراق الطالب لفترات زمنية أطول للحصول على أى درجة علمية مقارنة بالدول المتقدمة ، فدرجة الماجستير تستغرق عامين في البرازيل والأرجنتين والمكسيك وإيران ، الأول لدراسة المقررات الدراسية والثاني لاعداد بحث وتقديمه، بينما يستغرق الحصول على هذه الدرجة عاما ميلاديا واحدا في المملكة العربية السعودية بعد اتمام المقررات الدراسية ، وعاما دراسيا واحدا في الهند بشرط أن يسبقتها درجة جامعية أولى في التخصص .

وتختلف مدة الحصول على الدبلوم في الدول النامية طبقا لمستوى هذا الدبلوم ومستوى الدارسين ، فقد تنخفض الى ٦ شهور فقط في أوغندا ، وقد ترتفع الى عامين في المغرب . أما درجة ماجستير الزمالة وعضوية

التوثيق في الهند فيشترط لمن يتقدم لها ان يحصل على درجة الماجستير العادية ، ثم ان يعمل في اى مؤسسة اخترازية لمدة عام على الأقل ، ثم يدرس مجموعة مقررات لمدة عام دراسى ، وعقب نجاحه يعد بحثا تقبله الجامعة في فترة لا تقل عن ٦ شهور اخرى . وتمنح درجة الدكتوراه في فلسفة التخصص على نطاق ضيق للغاية في الدول النامية وبالأذات في الهند ، وبدأت المملكة العربية السعودية تنظيم برامج وان كان لم يصل اى طالب بعد الى هذه الدرجة .

وقد سبق الذكر ان درجة البالوريوس او الليسانس هى اكثر الدرجات شيوعا في الدول النامية ، ولحسن الحظ ان لهذه الدرجة تقاليد راسخة لا تختلف عن الدول المتقدمة وهى ٣ سنوات في تركيا ، و ٤ سنوات في الصين والسعودية والهند وجنوب افريقيا وكذلك في برنامج جامعة الكويت الذى تأجل افتتاحه .

والجدول الآتى يوضح مدة الدراسة اللازمة للحصول على كل درجة علمية من مؤسسات الدول النامية :

الدرجة العلمية	الحد الأدنى للحصول عليها	الحد الأقصى للحصول عليها	المدة المعتادة
البكالوريوس	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا	٤٨ شهرا
الدبلوم	٦ شهور	٢٤ شهرا	١٢ شهرا
الماجستير	٩ شهور	٢٤ شهرا	١٨ شهرا
ماجستير الزمالة	١٢ شهرا	٢٤ شهرا	١٨ شهرا
عضوية التوثيق	١٨ شهرا	٢٤ شهرا	٢٠ شهرا
دكتوراه الفلسفة	٣٦ شهرا	٤٨ شهرا

نستنتج مما سبق ان لا توجد فروق كثيرة في مدة الدراسة اللازمة للحصول على الدرجات العلمية في تخصص المكتبات والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وان كانت المدة الزمنية للحصول على درجة الماجستير بالذات اطول قليلا في الدول المتقدمة ، وهى نتيجة متمشية مع نتائج دراسات سابقة (١٣٩) ، استخلصت ان الفترات الزمنية للحصول على

الدرجات العلمية اطول قليلا في الدول النامية من الدول المتقدمة ، وتبلغ في المتوسط للبيكالوريوس والليسانس ٤٨ شهرا والماجستير من ١٢ الى ٢٤ شهرا ودكتوراه الفلسفة من ٣٦ الى ٦٠ شهرا ، وتفاوت مدة الحصول على الدبلوم .

والنتائج السابقة تؤكد من ناحية اخرى قوة ورسوخ التقاليد الاكاديمية في مؤسسات التخصص وعدم التغيير في نظم ولوائح هذه المؤسسات في الفترة الماضية ما بين هذه الدراسة ، والدراسة السابقة المشار اليها والتي جرت في منتصف السبعينيات ، كما تؤكد سلامة ودقة عناصر اختيار العينة وسلامة النتائج في هذا العنصر من حيث التمثيل والدقة .

٥ - اسم المؤسسة الاكاديمية ووضعها الادارى :

١ - الدول المتقدمة :

من الاشياء المألوفة ان يعكس اسم المؤسسة الاكاديمية رؤيتها وفلسفتها في التخصص ، والمثال الملموس على ذلك هو احتفاظ مدرسة مكاتب جامعة كولمبيا في الولايات المتحدة بنفس الاسم منذ افتتاحها في القرن الماضى وهو « مدرسة خدمات المكتبات » لايمانها الراسخ بان التخصص في جوهره هو مجموعة خدمات يقوم بها متخصصون لخدمة المستفيدين ، ولا شك ايضا ان الوضع الاكاديمى للوحدة التى تتولى اعداد المتخصصين للعمل في مؤسسات التخصص يعكس نظرة المؤسسة الام التى تنتمى اليها الوحدة من حيث تقييمها لحجم ودور التخصص .

وباستعراض أسماء المؤسسات الاكاديمية المختارة في العينة نجد ان اسمائها مختلفة ومتباينة حسب الجدول الآتى :

عدد	الأمثلة التي تستخدمه	الاسم
	كيس وسترن - ميتشجان - ويسكونسن - ماجيسل - ٧ امستردام - جينا - لورند الكاثوليكية - دركسيل - سميونز ٥ - انريو - كيو	Library Services علم المكتبات Library and Information Science علم المكتبات والمعلومات Librarianship المكتبيات
٣	بريتش كولبيا - ويلز - المعهد الذي يشمل لندن	Scientific and Technical Information المعلومات العلمية والفنية
٣	جرينبول - معهد كل الأمم - وايزمان	Library Science خدمات المكتبات
٢	الإباما - كولبيا	Library and Information Science خدمات المكتبات والمعلومات
٢	مزلاند - بيسبرج	

عدد الدراسات التي تستفيد منه

الأسم

٢	جورجيا - أوهايو	Computer and Information Science	علم الحاسب والمعلومات
١	جامعة لندن	Archives Libraries and Information Studies	دراسات الأرشيف والمكتبات والمعلومات
١	وارسو	Library Science and Scientific Technical Information Services	علم المكتبات والمعلومات
١	شفيلد	Information Studies	العلمية والفنية
١	ليهاييت	Information Science	دراسات المعلومات
١	هواي	Library Studies	دراسات المكتبات
١	كارل	Libraries, Scientific and Technical Information Studies	دراسات المكتبات والمعلومات العلمية والفنية
١	جنوب كاليفورنيا	Library and Information Management	إدارة المكتبات والمعلومات
١	لوفيسر	Library and Information Studies	دراسات المكتبات والمعلومات
١	زغرب	Bibliography, Documentation and Information Studies	دراسات الببليوجرافيا والتوثيق والمعلومات

ومن هذا الجدول يمكننا أن نستنتج ما يلي :

١ - هناك اعترافا واسما بأن التخصص لم يصل بعد الى مرتبة أن يصبح علما . بدليل أن ١٧ مؤسسة أكاديمية (٥١٥٪ من العينة) لم تستخدم هذه الكلمة ، بل وضعت أسماء أخرى مثل خدمات أو دراسات أو ادارة ، أو لم تضع أى اسم لوصف التخصص .

٢ - ان كلمة « معلومات » قد وردت في أسماء ٢٠ مؤسسة (٦٠٦٪ من أسماء العينة) وكان هذا متوقعا بسبب انتشار هذه الكلمة في السنوات العشرة الأخيرة وكانت نسبة المؤسسات التي استخدمت كلمة معلومات ٥٢٨٪ على مستوى كل المؤسسات الأكاديمية في التخصص في عام ١٩٨٢ في الولايات المتحدة وكندا (٤٠) ولكنها قفزت الى الأمام بعد ذلك لحرص المؤسسات الأكاديمية على وجود الكلمة في اسمائها ، لما لها من بريق اعلامى من جهة ولجذب الدارسين اليها من جهة ثانية ، ولتأكيد تداخلها وأحقيتها على المجال الذى تنافسها عليه مؤسسات أكاديمية أخرى في تخصصات الادارة والحاسبات الالكترونية .

٣ - هناك ٥ مؤسسات فقط فضلت استخدام كلمة « المعلومات العلمية والفنية » في فرنسا وأوروبا الشرقية (١٥٪ من مؤسسات العينة) مما يرجع انحصار هذا الاتجاه .

٤ - هناك مؤسستان استخدمتا اسم « الحاسبات الالكترونية والمعلومات » وهى وجهة نظر سنرى في الفصل القادم كيف أدت الى وضع مقررات بعيدة عن جوهر وعلاقات ووظائف التخصص .

٥ - هناك ٢٥ مؤسسة أكاديمية (٧٥٨٪ من مؤسسات العينة) استخدمت كلمة « مكاتب » في اسمائها مما يدل على استمرار سيطرة المكاتب على التخصص مهما كان تطوره بعد ذلك .

٦ - هناك مؤسسة واحدة استخدمت كلمة « أرشيف » (وهى وجهة نظر بريطانية معروفة في ضم كل جزئيات ومؤسسات التخصص) ، ونفس هذا المفهوم الشمولى سنجد له لدى المؤسسات التى استخدمت كلمة

« مكتبيات » وايضا عند المؤسسة التي استخدمت بيلوجرافيا وتوثيق ومعلومات .

٧ - مؤسسة واحدة حرصت على ذكر كلمة « ادارة » في الاسم ، وهي وجهة نظر لم تكن موجودة من قبل ، وتعتمد على ان اخصائى المعلومات ما هو الا « مدير Moderator » لنظام المعلومات ، وبالتالي فكل المهارات المطلوبة له ادارية اساسا .

ننتقل الآن الى الوضع الاكاديمى لوحدة التخصص داخل المؤسسة الام وسنجد ان كلا من جامعات الاباما وكيس ويسترن ريزيرف والكاثوليكية وكولبيا ودركيل وهاواي ، وميتشجان وميرلاند ، وسيونز وجنوب كاليفورنيا وويسكنسون وجورجيا ويتسبرج ويريتش كولبيا وماكجريل واونتريو وكير وشمال لندن للفنى وويلز وحيقا وجامعة لندن ، خصصت للدراسات الاكاديمية في التخصص وحدات منفصلة « كليات او مدارس ومعاهد » على قدم وساق مع التخصصات الاخرى وينعكس هذا بالتالى على استقلال الوحدة وتوفر الامكانات الادارية والتجهيزية والمالية والبشرية بها .

وهناك مؤسسات اخرى رأت ان يكون للوحدة الاكاديمية للتخصص وضعاً اصغر « قسم » وذلك في لوفيرة واوهايو ، او « مكتب » في جرينبول او « كرسي » في امستردام ولورند ، او حتى مجرد دراسات او برنامج يتبع الجامعة مباشرة كما في مؤسسات تشيكوسلوفاكيا وفلسطين المحتلة وبولندا .

اما الطائفة الثالثة من المؤسسات فهي غير الاكاديمية اصلا ولكنها تشارك مع المؤسسات الاكاديمية في الاعداد في الاتحاد السوفيتى وبوغسلافيا ، ويكون بناء هذه البرامج والاشراف عليها خاضعا لمؤسسة اكاديمية ، وعموما فهي مؤسسات قليلة للغاية في الدول المتقدمة .

ومن الواضح من الاستعراض السابق ان الوضع الاكثر انتشارا في مؤسسات الدول المتقدمة هو ان تكون الوحدة الاكاديمية للتخصص مدرسة او كلية مستقلة .

ب - الدول النامية :

يوضح الجدول الآتى أسماء المؤسسات الأكاديمية التي تم اختيارها من الدول النامية :

الاسم	المؤسسات التي تستخدمها	عدد
علم المكتبات والمعلومات	المملك عبدالعزيز ، الكويت ، Library and Information Science	5
علم المكتبات	Library Science	2
علم المعلومات	Information Science	2
الببليوجرافيا والتوثيق	بيونس ايرس ، مدرسة Bibliography and Documentation	2
برنامج المكتبات	ريودي جانيرو	1
المكتبات	المجلس القومى للمكسيك	1
تعليم المكتبات	Libraries	1
برنامج التوثيق	Library Education	1
المكتبيات	اسطنبول	1
المكتبيين والارشيفيين والموثقين	مركز تدريب الموثقين بالهند	1
Librarians, Documentalists	Librarianship	1
and Archivests	مدرسة شرق افريقيا	1
التوثيق العلمى	داكار	1
Scientific Documentation	معهد التوثيق بالبرازيل	1

ومن الجدول السابق يمكننا ان نستنتج ما يلى :

١ - على العكس من الدول المتقدمة ، فان النصف الاكبر (٥٣ %) من مؤسسات العينة تميل الى استخدام كلمة علم فى اسمائها ، مع ان البحث النظرى لتأصل التخصص فى مؤسسات الدول النامية اقل جهدا فيها من الدول المتقدمة .

٢٠ - ان استخدام كلمة « معلومات » غير منتشر في أسماء مؤسسات الدول النامية كما كان الوضع في الدول المتقدمة (٤١٪ مقابل ٦١٪ على التوالي) لان المفاهيم الحديثة للتخصص لم تنتشر في الدول النامية الا مؤخرا .

٣ - لم تصف ٨ مؤسسات او ما يقترب من نصف مؤسسات العينة للتخصص باى صفة ، واكتفت باستخدام كلمات مثل برنامج او تعليم او لم تستخدم اى صفة . ويعكس هذا التردد في تحديد هوية التخصص وعدم وضوح جوهره وعلاقاته وذاتيته امام كثير من مؤسسات الدول النامية .

٤ - لم تستخدم اى مؤسسة كلمة للحاسبات الالكترونية في عنوانها ، ولم تستخدم الا مؤسسة واحدة (معهد التوثيق بالبرازيل) صفة « علمى » .

٥ - استخدمت ١٢ مؤسسة من مؤسسات العينة (٧١٪) كلمة مكاتب في اسمائها وهو يؤيد المؤشر الذى ظهر من أسماء المؤسسات في الدول المتقدمة من ان المكاتب هى أقدم مؤسسات التخصص وأكثرها نشاطا .

٦ - المعهد السنغالى استخدم أسماء اخصائى المعلومات للدلالة على شمول نشاط المعهد لكل مؤسسات وأنشطة التخصص .

ولو انتقلنا الى الوضع الأكاديمى للوحدات التى تتولى الاعداد المهني، من الطبيعى ان نشأة التخصص الحديثة نسبيا في الدول النامية ستؤثر على مؤسسات الأكاديمية من حيث الاستقلال ، لهذا فان اغلب الوحدات تشكل اقساما او وحدات اصغر في الوضع الأكاديمى عن الدول المتقدمة (٦٥٪ من مؤسسات عينة الدول النامية هى اقسام او اقل) وكان هذا متوقعا لقلّة امكانات هذه الوحدات فيما يختص بهيئة التدريس .

اما الظاهرة الواضحة بشأن مؤسسات الدول النامية فهى ان ثلاثة مؤسسات (١٨٪) لا تتبع او تنتمى الى المؤسسات الأكاديمية بل هى مؤسسات اختزانية (مركز التوثيق القومى بالبرازيل) او حكومية كوزارة التخطيط في المغرب ، او مجالس قومية (المجلس القومى للعلوم في المكسيك) مما يؤكد ان مشاركة المؤسسات غير الأكاديمية في اعداد اخصائى المعلومات في الدول النامية اعلى منها في الدول المتقدمة .

ننتهى من هذا العنصر الى أن نؤكد أن معظم الاعداد المهني للمتخصصين في الدول المتقدمة والنامية تتولاها المؤسسات الأكاديمية ، مع مشاركة قليلة من مؤسسات اخرى غير أكاديمية وان النسبة الكبيرة من الوحدات الأكاديمية في التخصص قد نمت واستقلت وأصبحت وحدات مستقلة لها وضعها الأكاديمي المساوي لأى تخصص آخر ، وان هناك عشرات الأسماء التى تطلقها المؤسسات الأكاديمية في التخصص على نفسها ، لكن الاسم الغالب هو « علم المكتبات والمعلومات » (٢٩٤٪ من مؤسسات العرنة) ثم علم المكتبات (٢٦٥٪) ثم المكتبات (١١٨٪) ثم علم المعلومات (٨٨٪) .

٦ - المقررات الدراسية :

ان التعرف على المقررات الدراسية الموجوده في برامج المؤسسات الأكاديمية خطوة لها بريقها الشديد الذى اجتذب عددا من الدراسات السابقة ، الا أن وهج هذا البريق يخفى صعوبات جمة في منطقة تمتلىء بالرمال المتحركة ، الأمر الذى دعا من تعرضوا لها في دراسات سابقة الى اما التحذير من أن تحليل هذه المقررات لن يؤدى الى مؤشرات متعددة لأنها مختلفة أشد الاختلاف من حيث المحتويات ، والأسماء ومدة دراسة كل مقرر (٤١) ، أو لتأثرها الشديد بالظروف البيئية الموجودة في كل دولة وبالذات في الدول النامية (٤٢) ، ومع هذا فانا نلاقرب وتحليل هذه المقررات والتعامل معها عن قرب كان امرا حنيا ، كما كان تحديا بالنسبة للمؤلف لأن الناتج من هذه التحليلات ، ومحلولات المؤشرات التى يمكن استخراجها قد تكون واحدة من أهم الثمرات والنتائج التى يمكن أن تخرج بها الدراسة ، وبزبد من أهمية ذلك ، تلك التغيرات سريعة الايقاع التى حدثت ولا تزال تحدث في مناهج ومقررات وبرامج المؤسسات الأكاديمية للتخصص في مصر، والتى ينتمى الى احداها المؤلف وبأمل في أن يشارك في عملها باقى سنوات عمره .

١ - المواد الإلجارية :

الدول المتقدمة :

من الامور المسلم بها ان كل المواد التى تفرضها المؤسسات الأكاديمية هى المواد التى تفترض هذه المؤسسات أهميتها وأولويتها المطلقة لكل

الدارسين ومن الطبيعي أن تحليل المقررات الاجبارية سينطبق فقط على على المؤسسات الأكاديمية التي تسمح بنظام الاختيار في برامجها وهي على وجه التحديد ١٥ برنامجا في الولايات المتحدة ، ٣ في كندا ، ٦ في بريطانيا ، ٢ في فلسطين المحتلة ، وواحد في بولندا وفي اليابان ليصبح المجموع ٢٨ برنامجا في ٢٥ مؤسسة أكاديمية ومنهم ٥ برامج لمرحلة الدرجة الجامعية الأولى في جامعات وكليات ويلز ولوفيرة والفنى بشمال لندن ولورند في المجر وكارل في تشيكوسلوفاكيا سيتم معالجة المقررات الاجبارية بها ايضا .

وموضوع المقررات الاجبارية من ابرز القضايا التي نعالج في الانتاج الفكرى للتخصص حاليا لوجود عدة جهات نظر حولها ، بعد أن كان مستقرا في النصف الاول من القرن العشرين على المقررات الخاصة باختيار للكتب والمراجع والبيبلوجرافيا وتاريخ وادارة المكتبات والفهرسة والتصنيف وادب الاطفال والتدريب العملى ، الا ان هذه المقررات ظلت تنساقط ولم يبق منها الا المقررات الاربعة الاولى ، ثم اضيفت اليها مع بداية الستينيات مقرر عن الحاسبات الالكترونية واستخدامه في المؤسسات الاختزانية ، وهناك بعض المؤسسات الأكاديمية التي حذفت اى مقررات اجبارية من برامجها وتركت الحرية كاملة للدارسين في الاختيار وان كانت معظم المؤسسات قد ابقت على مقررات المدخل الى المكتبات ، والمعلومات والادارة والحاسبات الالكترونية(٤٣) .

وباستعراض برامج المؤسسات الأكاديمية في العينة ، سنجد ان المقررات الاجبارية هي كما يلى مرتبة حسب خطة تقسيم الفئات التي اختارها الطالب :

صفحة	عنوان المقرر	فترة المقرر	صفحة	عنوان المقرر	فترة المقرر
١	الكتب العامة	مقررات	١٢	الدخل وأسس التخصص	مقررات
١	الكتب الدراسية	المؤسسات	٧	طرق ومناهج البحث و الكتب والمطبوعات	امبارية
١	الكتب المتعمقة		٥	تاريخ الكتب	
١	الكتب الأكاديمية		٣	الدور الاجتماعي للتخصص ومؤسساته	
١	مراكز الرسائل البحثية		٢	المعلومات والمعرفة	
٦	دراسة وتحليل احتياجات المستفيدين	مقررات	٢	التدريب العملي	
٢	سلوك المستفيدين	المستفيدين	٢	تعليم الكتب	
١	سيكولوجية القراءة		١	الكتب المتكاملة	
٨	تحسين الكتب	مقررات	١	الكتب المتكاملة	
٥	النظم والقضايا البرمجية				
٤	المكتبات	المقررات			
٤	علم وقنوات الاتصال	المكتبات	١٥	اصناف والمراجع الأساسية	مقررات
٢	الاتصال و المعلومات والتكنولوجيا	المكتبات	٣	مصادر ومراجع العلوم	الوعية
٢	الحاسبات والاتصال		١	اوعية المطبوعات	
١	نظم المطبوعات		١	آلي الاطفال	
١	التأجير الكتاب		١	الوعية السمعية والبصرية	
١	الإحصاء		١	آلي العلوم والتكنولوجيا	
١	الحاسبات والتفحص				

المحاور	الدرجات	أحياى وتقييم المنظم :المنامة	٢
الدراسية	١٦	الرياضيات	٢
ادارة المكتبات ومراكز المعلومات	١٣	مصفحات المعلوم	١
التصنيف وتطبيقاته	٧	علم النفس	١
تدنية المجموعات	٧	علم الاجتماع	١
الكشاف	٤	نظريات المعلومات (رياضيات + لغويات)	١
خدمات المكتبات والمعلومات	٢	التاريخ الانجليزى	١
المهاسسة	٢	الادب الانجليزى	١
التحليل الموضوعى للاتلاخ العلمى	١	المطسق	١
التوليف	١	مقدمة فى اعداد البرامج	١
الحاسبات والمهاسسة	١	مقدم فى اعداد البرامج	١
		النماذج الرياضيه لاعداد البرامج	١

ومن الجدول السابق نستخلص ما يلي :

١ — هناك ٥٤ مقرر مختلف تعتقد المؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة انها هامة وضرورية للدارسين وهو عدد كبير على تعدد وجهات النظر حول الموضوع .

٢ — نصف عدد المقررات الاجبارية توجد في مؤسسة واحدة فقط من مؤسسات العينة ولا تشاركها اى مؤسسة اخرى في فرض هذا المقرر .

٣ — احتلت مقررات أساسية في التخصص مراكز متقدمة في عدد المؤسسات التي تفرضها ، فمقررات الاجراءات الفنية المكتملة فرضتها ١٦ مؤسسة والمصادر والمراجع الأساسية (١٥ مؤسسة) وادارة المكتبات ومراكز المعلومات (١٣ مؤسسة) والمدخل وأسس التخصص (١٢ مؤسسة) وتحسيب المكتبات (٨ مؤسسات) هي المقررات الخمسة الأولى في عدد المؤسسات التي تفرضها .

٤ — هناك عدد كبير من المقررات الاجبارية التي تقع في اطار المقررات التنقيقة والمقررات من خارج التخصص ، وتبلغ ٣٧٪ من جملة عدد المقررات الاجبارية .

٥ — تتراوح عدد المقررات الاجبارية في كل مؤسسة تراوحا كبيرا والجدول الآتى يوضح كل مؤسسة والبرامج التي بها والنسبة المئوية للمقررات الاجبارية للعدد الاجمالى للمقررات التي يفبغى ان يدرسها الطالب للحصول على الدرجة :

النسبة المئوية	عدد المقررات	عدد المقررات	اسم المؤسسة
المئوية	على الدرجة	على المقررات	للإجباري
٢٧٥	١٢	٩	ويلينج
٢٧٠	١٠	٧	جامعة لندن عامة
٢٥٠	١٢	٦	ماجستير علوم
٢٥٠	١٠	٥	لوايزة ماجستير عامة
٢٥٠	١٠	٥	ماجستير خاصة
٢٥٠	١٠	٥	شيفيلد
٢٧٥	١٦	١٢	وايزهسان
٢٢٥	١٢	٣	لنيسايت
٢٥٠	١٢	٦	أوهايو
٢٤٠	١٠	٤	فيسبرج ماجستير
٢٣٣	١٨	٦	نكسوراه
٢٥٠	١٢	٦	جيفيسا
٢٧٨	١٨	١٤	واريسو
٢٥٠	١٢	٦	كيسو

النسبة المئوية	عدد المقررات	عدد المقررات	اسم المؤسسة
المئوية	على الدرجة	على المقررات	للإجباري
٢٤٢	١٢	٥	الوياما
٢١٧	١٢	٢	كيس ويستون
٢٥٨	١٢	٧	الكاليفورنيا
٢٠٨	١٢	١	كولومبيا
٢٢٥	١٢	٣	دركسميل
٢٣٣	١٢	٤	هساواي
٢٢٥	١٢	٣	ميريلاند
٢٢٥	١٢	٢	ميشيغان
٢٢٥	١٢	٣	سيميونز
٢١٥	٢٠	١٣	جنوب كاليفورنيا
٢٤٢	١٢	٥	ويسكونسن
٢٧٥	٢٠	٥	بريكن كوليدج
٢٣٠	٢٠	٦	ماكجيل
٢٤٠	٢٠	٨	أوتوريو

ومن الواضح التفاوت الكبير بين نسبة المقررات الاجبارية التي تراوحت بين ٨٪ (كوليبيا) الى ٧٨٪ (وارسو) ، بل في داخل الدولة الواحدة ما بين ٨٪ (كوليبيا) الى ٦٥٪ (جامعة جنوب كاليفورنيا) . ولو اردنا معرفة متوسط عدد المقررات الاجبارية في البرنامج الواحد في مؤسسات الدول المتقدمة سيكون حسب الجدول السابق ٤٣٪ وهي نسبة عالية .

اما اذا انتقلنا الى برامج الحصول على البكالوريوس أو الليسانس في المكتبات والمعلومات ، فسنجد ان هناك ه برامج موجودة لهذه الدرجة في مؤسسات معينة وهي في كلية ويلز للمكتبيات ومعهد لوفبرة للتكنولوجيا والمعهد الفنى بشمال لندن وكلية لورند بالمجر وجامعة كارل بتشيكوسلوفاكيا، والجدول التالي يوضح كل برنامج ومؤسسة والنسبة المئوية للمقررات الاجبارية بالنسبة للمقررات التي يدرسها الطالب للحصول على الدرجة :

اسم المؤسسة	عدد مقررات الاجبارى	عدد المقررات التى يدرسها الطالب	النسبة المئوية للاجبارى	ملاحظات
ويلز	٣٢	٣٢	١٠٠٪	من هذه المقررات ١٣ مقرر ، مقررات شتيقة واخرى
لوفبرة	٢٩	٣٢	٩٠٫٦٪	منها ١١ مقرر مقررات شتيقة واخرى
الفنى بشمال لندن	١٩	٣٢	٥٩٫٣٪	منها ٣ مقررات شتيقة واخرى
لورند	٤٠	٤٠	١٠٠٪	منهم ١٥ مقرر فى التربية
كارل	٤٠	٤٠	١٠٠٪	منهم ١٥ مقرر فى سياسة والاقتصاد والاجتماع .

وواضح ان نسبة المقررات الاجبارية عالية جدا في برامج هذه المرحلة (٩٠ ٪ فى المتوسط) كما انه من الواضح ان جزء لا يستهان به من هذه المقررات من خارج الفئات الرئيسية لدراسات المكتبات والمعلومات فهي لم تقل عن الثلث الا في المعهد الفنى بشمال لندن .

الدول النامية :

يمكن القول بوجه عام ان معظم النظم الأكاديمية في مؤسسات الدول النامية لا تسمح بقدر كبير من الحرية للدارسين في اختيار المقررات الدراسية ، وهو وضع طبيعي مع نقص هيئات التدريس الكافية للقيام بمسؤوليات تعدد المقررات في البرنامج الواحد ، ولانتماء الوحدات الأكاديمية في التخصص الى وحدات أكاديمية أكبر تتبع نظمها ولا تسمح بحرية الاختيار للدارسين . والمقررات الإجبارية للدول النامية يمكن ترتيبها حسب خطة مئات المقررات كما يلي :

عدد الملاحظات	عنوان المقرر	فترة المقرر	عدد الملاحظات	عنوان المقرر	فترة المقرر
٤	مقدمة في الحاسبات الإحصاء	المقررات الشقيقة	٥	المدخل وأساس التخصص	مقررات
٢	التشخيص		٣	تاريخ المكتبات	إطارية
١	اللغويات		٢	طرق ومناهج البحث في المكتبات	
١	علوم الاتصال		٢	التدريب العملي	
١			٢	المكتبة والمراجع	
٢	اللغة الإنجليزية	المقررات	١	تاريخ المكتبات الإسلامية	
٣	تاريخ الثقافة المحلية	الإذني	١	المصوح والترجمة	
٢	اللغة القومية		٤	الراجع والمصادر الأساسية	مقررات
١	الفلسفة		١	أوعية المعلومات	أوعية
١	الاقتصاد السياسي		١	مصادر العلوم الاجتماعية	
١	الوثائقيات		١	مصادر الأدب المحلي	
١	تعليم لين في المكتبات		٧	إدارة المكتبات ومراكز المعلومات	المقررات
١	التربية البدنية		٧	المصنيف	أوطيفية
١	دراسات القرآن والحديث		٦	المفهرسة	
١	بنوك المعلومات		٥	الإجراءات مكتملة	
١	العين البرلماني		٤	الخدمات	
١	الجس المتقدم		٤	تقنية المجموعات	
١	التقنيات		٢	المصنف العملي	
١	برامج الحاسبات		٢	التجربة العملية	
١	نظم تشغيل الحاسبات		١	التكليف والإستقلال	

١	التحليل الموضوعي	
١	التصنيف العميق	
١	الدراسة متقدمة	
١	الدراسة متقدمة على	
١	التوثيق	
١	تحليل آداب العلوم	
<hr/>		
١	الكتابات العامة	مقالات
١	الكتابات الأكاديمية	المؤتمرات
١	الكتابات المتخصصة	
١	الأرشيف	
<hr/>		
-		مقالات
		الاستفتاءات
<hr/>		
٤	تحسين الكتابات	مقالات
٤	البيانات الفيا	النظم
١	مشروع بيلوجرافى على	والقضايا

ومن الجدول السابق يمكننا أن نستنتج ما يلى :

١ — هناك ٥٤ مقرر دراسى أيضا — للمصادفة للبحثة — ، تعتقد المؤسسات الأكاديمية فى الدول النامية انها هامة وأساسية وهو عدد كبير للغاية ويدل كما دل فى مؤسسات الدول المتقدمة على الفوضى التى تشهدها هذه المنطقة من الاعداد المهنى .

٢ — أكثر من نصف عدد المقررات الاجبارية لا تفرضها أكثر من مؤسسة واحدة فقط من مؤسسات العينة ، ولا تشاركها أى مؤسسة أخرى فى فرض هذا المقرر .

٣ — تظهر بصورة واضحة فى الجدول السابق تأثير البيئة والثقافة والنظام السياسى المحلى فى فرض مقررات بعيدة كل البعد عن مجال التخصص فى التاريخ والأديان واللغات والنظم السياسية .

٤ — عدد المقررات التى تتناول الاعداد البليوجرافى أكبر من عددها فى الدول المتقدمة لحرص المؤسسات فى الدول النامية على الاعداد السليم للكوادر البشرية المؤهلة على العمليات البليوجرافية مع عدم وجود أى مصادر مركزية للحصول منها على الاعداد البليوجرافية فى الدول النامية .

٥ — هناك تشابه شديد بين المقررات الاجبارية تدريساً فى مؤسسات الدول النامية ، ومؤسسات الدول المتقدمة ، وهذه المقررات فى الادارة والتصنيف والفهرسة والاجراءات وأسس ومدخل التخصص ، ويؤكد هذا دون جدال على انها أكثر المقررات أهمية فى المؤسسات الأكاديمية .

٦ — تراوح عدد المقررات الاجبارية فى مؤسسات الدول النامية تراوحا كبيرا وكما كان الوضع فى الدول المتقدمة وحسب ما يوضحه للجدول الآتى لبرامج الدراسات العليا :

الاسم الشخصية	عدد القسرات الاجمالي	عدد القسرات الاجمالي	اسم المؤسسة	الاسم الشخصية	عدد القسرات الاجمالي	عدد القسرات الاجمالي	اسم المؤسسة
٢٥٠	١٣	٨	مؤسسة الإحصاء الهندسي	٢١٣	٨	٥	المعهد اللبناني للطب
٧٥٨	٣٩	١١	مؤسسة الصليب	٢١٧	١٢	٨	المجلس القومي بالكمبيوتر
				٢١٢	١٣	١٢	مؤسسة الصليب

ومن الواضح ان حرية الدارسين - نطلبة الدراسات العليا في السّجول
النامية اقل من حريتهم في الدول المتقدمة في اختيار المقررات ، فهي لم تقل
عن ٥٠٪ - بمتوسط ٦٦٪ - مقابل ٤٣٪ فقط في الدول المتقدمة ، ولا ننسى
هنا ان ٩ مؤسسات فقط من ١٧ مؤسسة في العينة هي التي سمّحت
بالاختبار اصلا وبنسبة ٥٣٪ بينها كانت المؤسسات التي سمحت بالاختبار
في الدول المتقدمة ٧٦٪ .

٧ - اذا انتقلنا الى برامج البكالوريوس او الليسانس ، وهي ٦ برامج
في تركيا وجامعة وهان بالصين وجدة والكويت ودهلي وجنوب افريقيا فسنجد
ان نسبة المقررات الاجبارية كما يوضحها الجدول الآتي :

المؤسسة	عدد مقررات الاجباري	عدد المقررات الاجمالي	النسبة المئوية	ملاحظات
اسطنبول - تركيا	١٨	١٨	١٠٠٪	منهم ٧ مقررات اخرى
وهان - الصين	١٧	٣٠	٥٦٫٧٪	
جدة - السعودية	٢٤	٣٢	٧٥٪	منهم ١٢ مقرر شقيقة واخرى
جامعة الكويت	٢٩	٤٤	٦٦٪	
دهلي - الهند	١٤	٢٢	٦٣٫٦٪	كله مقررات في التخصص
جنوب افريقيا	٢٤	٢٤	١٠٠٪	مقرر فقط شقيق

وبهذا يكون المتوسط ٧٦٫٩٪ وهو اقل من متوسط مؤسسات الدول
المتقدمة ويرجع هذا بصورة اساسية الى حسن اعداد وتصميم برنامجي جدة
والكويت في اناحة اكبر فرصة للطلاب لاختيار المقررات ، وبالتالي أدى
انخفاض نسبة المقررات الاجبارية بها الى انخفاض متوسط النسبة .

ب - توزيع المقررات على اطار التخصص :

تسميت الخطة التي استقر عليها المؤلف (٤٤) المقررات الدراسية في برامج المؤسسات الأكاديمية إلى ٧ فئات هي :

١- المقررات الاطارية : وهي المقررات التي تتناول الاطار العام للتخصص .

٢- مقررات الأوعية : وهي التي تختص بدراسة نوع واحد أو أكثر من أوعية المعلومات .

٣- المقررات الوظيفية : وهي المقررات التي تعتمد المتخصصين لاداء أحد الوظائف الموجودة في المؤسسات الاختزانية .

٤- مقررات المؤسسات : وهي المقررات التي تتعامل مع نوع معين من المؤسسات الاختزانية وتتناول كل انشطته .

٥- مقررات المستفيدين : وهي التي تتناول فئة من المستفيدين بداية من الأوعية التي يطلبونها إلى المؤسسات والخدمات التي تقدم اليهم .

٦- مقررات النظم والقضايا : وهي المقررات التي تتعامل مع المؤسسات الاختزانية كنظام معلومات متكامل ونظرا لأن طبيعة هذه المقررات تتناول في كثير من جوانبها التكنولوجيا الحديثة فان هذه الفئة تضم أيضا كل قضايا استخدام هذه التكنولوجيا في التخصص .

٧- المقررات الشقيقة : وهي المقررات المساندة للتخصص الأصلي وتبرز علاقاته .

وقد اضاف المؤلف فئسة ثمانية للمقررات التى لم تستوعبها خطة التصنيف السابقة ، وهى بطبيعتها مقررات خارج اطار التخصص وعلاقاته التى حددها المؤلف فى الفصل الاول من الكتاب .

ويود المؤلف فى هذا السياق ان ينبه الى مخاطر التعامل مع المقررات الدراسية ومحاولة ترتيبها فى فئات بعد ذلك ، فمهما كانت خطة التصنيف المتبعة فسوف تختلف حولها وجهات للنظر كما ان عددا لا يستهان به من المقررات قد يشتمل على موضوعات يمكن ان تدخل فى عدة فئات مختلفة ، وهناك مقررات أخرى مرواغة من حيث اختلاف العنوان عن محتويات المقرر الفعلية ، ولهذا فقد بذل جهدا كبيرا فى التأكد من محتويات كل برنامج من ادلة المؤسسات الأكاديمية ، ومن مقابلاته مع أساتذة فى هذه المؤسسات فى مناسبات مختلفة ، واضطر فى بعض الأحيان الى تغليب فئة على فئة أخرى بالنسبة لادخال المقررات التى تحتل ادخالها فى أكثر من فئة ، وكان هذا للتغليب بناء على اعتبارات الجانب الأكبر من محتويات المقرر ووجهة نظر المحاضر فى بناء مقرره اذا تيسر للمؤلف ذلك . وقد جاءت نتائج تحليل المقررات كما يلى :

الجدول المتقدمة :

المقررات الإطارية :

بلغت نسبة هذه المقررات فى المتوسط ١١.٩٪ بالنسبة لمقررات برامج الدراسات العليا فى البرامج الشاملة لكل أنواع اخصائى المعلومات ، وانخفضت الى ١.٣٪ فى المتوسط لمرحلة البكالوريوس او الليسانس ، بينما بلغت ٧.٣٪ لمرحلة الدراسات العليا فى البرامج الموجهة لأخصائى المعلومات العلمية و ٧.٥٪ لمرحلة البكالوريوس وانخفضت الى ٤.٩٪ لبرامج المؤسسات التى تدعى انها تعد اخصائى معلومات سواء باسم المؤسسة او بدعايات من يعملون بها .

وهناك ١٠ مقررات دراسية تضمها هذه الفئة هى المدخل الى المكتبات والمعلومات ومناهج وطرق البحث فى المكتبات والمعلومات وتاريخ المكتبات والتعليم فى المكتبات والمكتبات المقارنة والمكتبة والمجتمع وبناء سياسات المعلومات والمكتبة والتغيير الثقافى والمؤسسات الدولية ، وأكثرها

تواجدوا في البرامج المقررات الثلاثة الأولى ، ويلاحظ ان مقرر مناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات لا يوجد في أى برنامج في المؤسسات الخمس لمرحلة البكالوريوس أو الليسانس للاعتقاد لطلبة الدراسات العليا وهو اهم الأسباب لانخفاض متوسط نسبة المقررات الاطارية في هذه البرامج .

مقررات الأوعية :

ارتفعت نسبة متوسط مقررات هذه الفئة الى ٢١٤٪ لمؤسسات البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ثم انخفضت الى ١٤١٪ لمرحلة البكالوريوس والى ١١٩٪ لمرحلة الدراسات العليا في البرامج التى تعد أخصائى المعلومات العلمية ، ٧٥٪ لمرحلة البكالوريوس ، ثم الى أدنى نسبة لها في مؤسسات الطائفة الأخيرة التى تنظم برامج خارج اطار التخصص تحت تسميات مختلفة ولم تبلغ الا ٣٧٪ فقط ولعل هذا أول المؤشرات التى تؤكد عدم شمول هذه البرامج لكل الاطار العام للتخصص ، وعدم دقة توزيع المقررات وشمولها .

وهناك ٢٨ مقرا في هذه الفئة هى مصادر المعلومات الأساسية والوسائل التعليمية ومصادر الانسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم والطبوعات الحكومية والدوريات والمخطوطات وحفظ وصيانة الأوعية والمواد السمعية والبصرية والمصغرات ومطبوعات الأمم المتحدة ومصادر الطب وإدارة الأعمال والشباب والأطفال والقوميات المختلفة والموسيقى وتنمية المجموعات المرجعية ومصادر القانون وتقييم واعداد الأوعية وتاريخ المكتبات والخرائط والمواد الأرشيفية ومصادر الهندسة والزراعة والحاسبات الالكترونية والبيبلوجرافيات القومية والانتاج الفكرى في العلوم الاجتماعية.

وهذا العدد من المقررات هو أكبر عدد مقررات داخل فئة واحدة من فئات مقررات التخصص ، وأكثر المقررات تدريساً في كل أنواع البرامج الخمسة هو مقرر المصادر والمراجع الأساسية يليه مقرر مصادر العلوم ، ويلاحظ زيادة نسبة المقررات للمصادر والمراجع المتخصصة في موضوع ، في البرامج الموجهة لطلبة الدراسات العليا وللمعلمين عنها في برامج مرحلة البكالوريوس أو الليسانس .

المقررات الوظيفية :

تمثل مقررات هذه الفئة اعلى نسبة مقررات في برامج الدراسات العليا الشاملة حيث بلغت ٢٢.٤٪ وكما كان للوضع عليه في الفئات السابقة انخفضت على التوالي في البرامج التالية لتبلغ ٢٠.٦٪ لمرحلة البكالوريوس، ثم ارتفعت لتبلغ ٣٠.١٪ للبرامج العلمية على مستوى الدراسات العليا و ٢٠٪ على مستوى البكالوريوس وانخفضت الى ١٣.٤٪ في برامج المؤسسات خارج اطار التخصص ليؤكد مرة اخرى ابتعاد هذه البرامج عن أنشطة ووظائف التخصص الأساسية بإبعادها الرئيسية من اختيار واقتناء وتحليل وخدمات ومعايير الإدارة . وهناك ٢٦ مقرا دراسيا يتم تدريسها في هذه الفئة هي الإدارة التي جاءت في المرتبة الأولى في كل انواع البرامج الخمسة ثم التصنيف فالعمليات الفنية المتكاملة (فهرسة وتصنيف وتحليل موضوعي) ثم للتكثيف والاستخلاص ثم للفهرسة وتنمية المجموعات وخدمات المعلومات والتسويق والإدارة المالية وإدارة مراكز الوسائل للتعليمية وإدارة الأفراد والتدريبات العملية على أحد الوظائف الأساسية وتقييم وعمارة المكتبات ورواية القصة للأطفال (انفردت بها المؤسسات الأمريكية) وإدارة أحد المؤسسات الاختزانية (مكتبات متخصصة — عامة وهكذا) والخدمات في نوع واحد من انواع المؤسسات وتدريب المستفيدين .

وليس هناك اختلاف في المقررات بين برامج الدراسات العليا وبرامج البكالوريوس او الليسانس في النظر الى هذه المقررات فهي موجودة بشكل متوازن فيها جميعا ، ولكن اكثر ما يلفت النظر ان هناك برامج كاملة في مؤسسات للطائفة الأخيرة لم تضم مقررات أساسية في التخصص مثل تنمية المجموعات والفهرسة والوصف البيبليوجرافي مما يخل بأعداد اخصائي المعلومات المؤهل المنتظر ان يتلقى تعليمه في هذه البرامج .

مقررات المؤسسات :

تمثل نسبة متوسطة هذه المقررات حلقة وسط بين باقي الفئات الأخرى فقد بلغت ١٤.٤٪ في البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، ١٠.١٪ على مستوى البكالوريوس وتنخفض الى ٨.٢٪ في برامج المعلمين على مستوى الدراسات العليا ، ٢.٥٪ لمرحلة البكالوريوس ، ثم الى ٢.٢٪ فقط في البرامج خارج اطار التخصص .

وهناك ١٩ مقرر دراسي في هذه الفئة أكثرها تواجدا في البرامج هو مقرر المكتبات العامة ثم الارشيفات ونظم المعلومات الادارية والمكتبات المتخصصة والاكاديمية والعلمية وهناك مقررات دراسية نظرية وعملية لكل انواع المؤسسات الاختزائية الاقتنائية وتدريب عملي عليها ، وبلغت الانتباه في هذه الفئة خلو بعض مؤسسات الاعداد الشامل من مقررات بها وذلك في مؤسسات جامعة لندن وامستردام وجرينبول في فرنسا ، الا ان الفحص الدقيق لمحتويات البرامج الاخرى يلاحظ ان تناول المقررات للمؤسسات المختلفة قد تم توزيعه على المقررات الوظيفية وبالذات مقرري الادارة والخدمات حيث يتم تناول خدمات وادارة عند كثير من انواع المؤسسات الاختزائية الاقتنائية .

مقررات المستفيدين :

تشكل مقررات هذه الفئة اقل نسبة مئوية من بين الفئات الاخرى ، وهو استثمار لظاهرة طال دق اجراس التحذير لها بضرورة زيادة مقررات التعرف على احتياجات وسلوك المستفيدين ، ويرجع ذلك الى صعوبة بناء مناهج ومحتويات هذه المقررات لاحتوائها على كثير من اساليب الدراسات النفسية والسلوكية والاحصائية ولنسبة الحاضرين في هذه الشريحة من دراسات المكتبات والمعلومات .

وبلغت نسبة هذه المقررات في المتوسط ٧٣٪ في البرامج الشاملة للدراسات العليا ، ٤٠٪ على مستوى البكالوريوس ، ٤٧٪ في البرامج الموجهة للعلميين للدراسات العليا ، ٢٥٪ على مستوى البكالوريوس ، ١٤٪ فقط للبرامج خارج اطار التخصص ويلاحظ ارتفاع النسبة لمقررات المستفيدين على مستوى الدراسات العليا عنها في شريحة البكالوريوس او الليسانس للملازمة هذه المقررات للبرامج على مستوى الدراسات العليا . كما يلاحظ ان جامعة جنوب كاليفورنيا قد اهتمت بمقررات هذه الفئة اهتماما فوق العادة وبلغت نسبتها المئوية نحو ٦٠ عيبد المقررات الاخرى ، وجاء هذا التوزيع منطقيا من وجهة نظرها التي تركز على اهمية تلقى اخصائي المعلومات اكبر قدر ممكن من المقررات التي تؤهله للتعامل مع المستفيدين نفسيا واداريا ، كما يلاحظ ان عدد المؤسسات التي لم تضع في برامجها

مقررات في هذه الفئة كبير ، ويرجع ذلك بحصة أساسية الي تناول موضوعات مقررات هذه الفئة في المقررات الوظيفية - تدريب اجصاصي المعلومات علي التعامل او خدمة نوع واحد من المستفيدين - مثل مقرر رواية القصية للأطفال ، وكذلك في مقررات الأوعية مثل أجب الأطفال او الشباب او الإنتاج الفكري في العلوم .

وهناك ١٦ مقرر دراسي في هذه الفئة أكثرها هو التعامل مع الأطفال ثم الشباب والمراهقين ، ثم أعداد دراسات المستفيدين وقياس الاستخدام ، ثم التعامل مع الأقليات والمعوقين والمستفيدين في أحد فروع العلوم والتخصصات مثل المستفيدين في الطب او القانون ... الخ .

مقررات النظم والقضايا :

بداية من هذه الفئة بدأت تنعكس نسبة تمثيل المقررات بين الطوائف ، فيعد ان كانت طائفة المؤسسات التي تنظم برامج من خارج اطار التخصص تمثل اقل نسبة تمثيل وبالذات علي حساب الطائفة الأولى التي تمثل البرامج الشاملة لدراسات العليا بدأت تمثل نسبة اعلي من الطائفة الأولى فقد بلغ متوسط التمثيل للطائفة الأولى ٨٥٪ و لمرحلة البكالوريوس ١١٪ وفي برامج الدراسات العليا للعلميين ١٠٣٪ ، و ٧٥٪ لمرحلة الليسانس والبكالوريوس ثم ارتفعت الى ٩٦٪ في برامج فئة المؤسسات خارج التخصص ، لاهتمامها بعلوم النظم ومقررات تكنولوجيا المعلومات .

وهناك ١١ مقرر دراسي في هذه الفئة أكثرها تدريساً هو تصنيف المكتبات ثم تحليل وتصميم نظم المكتبات والمعلومات واسترجاع المعلومات الجيوجرافية وبراصد المعلومات وشبكاتها وبنوك المعلومات الرقمية ونظم الاتصال المباشرة والفورية .

المقررات البسيطة :

تظهر بصورة واضحة في هذه الفئة من المقررات مقدار إهتمام البرامج خارج اطار التخصص بالمقررات التي تربطها بالتخصص علاقات موضوعية ، وان كان هذا بالطبع علي حساب المقررات الاصلية كما يظهر زيادة متوسط النسبة في هذه البرامج بالمقارنة لبرامج الدراسات العليا في الفئتين الأولى

والثالثة ، وبلغت نسبة مقررات الدراسات العليا الشاملة ٨٢٪ ولمرحلة البكالوريوس والليسانس ٧٣٪ ولبرامج الدراسات العليا للعلميين ١٤٪ وللبكالوريوس ٧٥٪ ولبرامج الفئة الأخيرة ٢٠٪ .

ولو استعرضنا المقررات الدراسية الموجودة في هذه الفئة لوجدنا ان علوم الاتصال تجيء في المرتبة الأولى ، ثم الاجزاء ثم للنشر والمدخل الى الحاسبات الالكترونية وتحليل النظم العامة ، والابتساح والطباعة واللغويات ووسائل الاتصال للجماهيرى والادارة العامة واعداد المصادر لتعليمية وشبكات المعلومات وبفوكها الرقمية ولا شك ان كل هذه المقررات ترتبط بعلاقات قوية بالتخصص الاصلى ، مما يدل مرة اخرى على تحديد العلاقات بين التخصص والتخصصات الاخرى ، والذي قام به الطالب في الفصل الاول من هذه الرسالة ، ثم على وضوح هذه العلاقات والاتساق عليها الى حد بعيد في كل جزئيات التخصص .

المقررات الدراسية من خارج اطار التخصص :

وهى المقررات التى لم تضحها خطة للتصنيف الخاصة بتقسيم المقررات الى الفئات السابقة ، ولم ير المؤلف مكانا لها داخل الاطار العام للتخصص او اى علاقات تربطها به ، وهذه المقررات عبارة عن خليط كبير من اهتمامات وتخصصات مختلفة اغلبها جاء في برامج المؤسسات التى تنظم برامج لمرحلة البكالوريوس او الليسانس وهى مقررات اجبارية على مستوى الجامعة او الدولة ، او جاء في برامج المؤسسات من الفئة الأخيرة التى تبتعد عن الاطار الصحيح للتخصص . وقد بلغت في مؤسسات الاعداد الشامل على مستوى الدراسات العليا ٦٪ فقط لتركيز هذه البرامج على المقررات الاساسية للتخصص وارتفعت على مستوى الدرجة الجامعية الاولى (بكالوريوس او ليسانس) الى ٢٢٪ وبلغت ١٣٪ في برامج الدراسات العليا للمعلمين ، و ٤٥٪ على مستوى البكالوريوس ، ثم الى ٤٤٪ في البرامج خارج اطار التخصص .

وهناك ٥٣ مقرر دراسى في هذه الفئة ، ولعل اكثر الدولات من هذا المبدد الكبير اهمية ، هو عدد المقررات الذى يدخل في برامج ما يسمى علم المعلومات بشكله المنفصل عن الاطار الصحيح لتخصص المكتبات .

والمعلومات ، ثم تضارب وتشتت هذه المقررات داخل عدة علوم وتخصصات أخرى ، وهو يعكس استمرار الواقع الذي عاش فيه هذا التيار طوال العشرين عامًا الماضية دون تغيير يفكر ، مهما حاول مؤيدوه أن يدعوا أن هذا العلم قد تكون وحد جوهرة وعلاقاته ، وهناك دراسة مسحية لعدد مقررات علم المعلومات في ٦٠ مؤسسة أكاديمية في الولايات المتحدة فقط جرت في عام ١٩٧٢/١٩٧٣ ، وتبين منها أن عدد هذه المقررات قد بلغ ٥٦٠ مقررًا (٤٥) ، وأنها متداخلة في كل الفروع والتخصصات والعلوم تقريبا ، ولا يعتقد المؤلف أن هذا الوضع قد تغير كثيرا بعد أكثر من عشر سنوات . وهناك عدة مجموعات من مقررات هذه الفئة يمكن تجميعها معا كما يلي :

١ — مجموعة الانسانيات ، وهي مركزة في برامج مرحلة البكالوريوس للسانس وتشمل مقررات اللغات والآداب والفلسفة والدراما والموسيقى والمنطق وتاريخ الفن والتاريخ والجغرافيا .

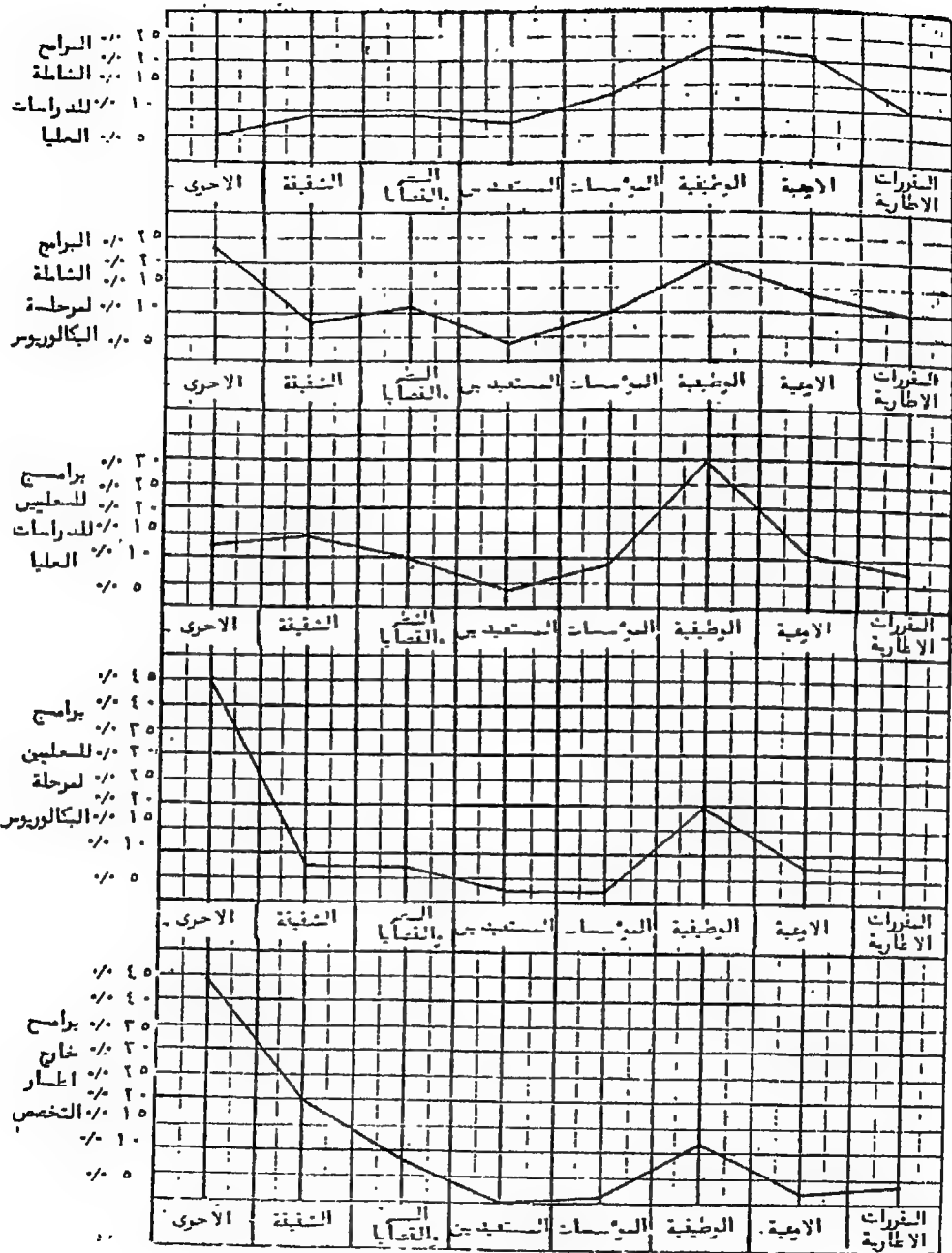
٢ — مجموعة العلوم الاجتماعية وتشمل التربية وعلم النفس والحرية الثقافية والاجتماع والتعليم العالي والصحافة والاقتصاد والسياسة الدولية ومعظمها أيضا في برامج البكالوريوس والليسانس .

٣ — مجموعة علوم الحاسب وهي مركزة في البرامج خارج اطار التخصص وتشمل على المكونات التنظيمية والتجهيزية والاتصال عن بعد والبرمة والحاسبات المصغرة وإدارة الحاسبات واساليب التشغيل .

٤ — مجموعة الرياضيات : وتشمل التحليل للعددي والجبر وبحوث العمليات والبرمجة الخطية .

٥ — مجموعة العلوم والتكنولوجيا : وهي كلها مقررات إجبارية في برامج البكالوريوس والليسانس وتشمل على النبات والحيوان والفيزياء والكيمياء وتاريخ العلوم وتاريخ الطب .

ولعل وضع متوسطات النسب المثوية في الفئات السابقة في صورة رسوم بيانية يمثل كل منها نوع من البرامج الخمسة يكشف لنا عن شكل المنحنيات التي تمثل قوة التمثيل النسبي لمقررات كل فئة ، والتوزيع السليم لهذه الفئات : وابتعاد بناء برامج الفئة الأخيرة عن جوهر التخصص وعلاقاته .



التنفيذ النسبي لنشاطات المقررات الدراعية في برامج الدول المتقدمة

بالنظر الى سير المنحنيات السابطة يتبين تشابه المنحنيات في برامج الدراسات العليا (١ ، ٣) وبرامج البكالوريوس (٢ ، ٤) في أن قصة المنحنى تمثل المقررات الوظيفية وقاعدته في مقررات المستقيدين ، وارتفاع المنحنى عند المقررات الخارجية في برامج البكالوريوس أو لليسانس يبين سير المنحنيات الخمس التغير الكبير في شكل البرنامج الأخير مما يؤكد مرة أخرى عدم إلمامه بجوهر التخصص ووظائفه الأساسية .

ولعل التوزيع الدقيق للمقررات هو الذى يخصص أكبر عدد من المقررات لبناء المقررات الأساسية في الدارسين ، وتمكينهم من أداء الوظائف الثلاثة الأساسية في المؤسسات الاخترازية مع عدد كاف من المقررات من الأوعية لتسهيل التعامل معها ومن مقررات المؤسسات لتهيئة الدارس عن أنواعها والفروق بينها ، وقدر معتول من المقررات الاطارية التى تمكنه من استيعاب كل المفاهيم النظرية حول التخصص ، ومن المقررات الشقيقة لادراك علاقاته ومن مقررات المستقيدين لتدريبه على التعامل معهم ، ثم تجيء المقررات الأخرى من خارج الفئات السبعة الأساسية خاصة في برامج للدرجة الجامعية الأولى والتي تكون في الغالب تلبية للمتطلبات الجامعية الأساسية ولبناء للخلفيات الثقافية العامة لدى الدارسين ولا شك أن توزيع المقررات في المنحنيات (١ ، ٣) في الرسم السابق بالنسبة لمرحلة الدراسات العليا ومرحلة البكالوريوس على التوالي انما تمثل التوزيع الأمثل لهذه المقررات :

الدول النامية :

المقررات الاطارية :

بلغت نسبة هذه المقررات في المتوسط ١٣.٩٪ في البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، و ١١.١٪ لمرحلة البكالوريوس ، و ١١.٣٪ للبرامج الخاصة بالعلميين على مستوى الدراسات العليا ، ولم تشمل مؤسسات العينة على أى برنامج لهذه الطائفة على مستوى البكالوريوس ، وانخفضت النسبة الى ٤.٥٪ في برنامج المؤسسة خارج اطار التخصص وهذه النسبة متمشية مع نسب الطوائف المشابهة لها في الدول المتقدمة .

وهناك ١١ مقرر دراسى في هذه الفئة أكثرها وجودا هي المنخل الى المكتبات والمعلومات ثم مناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات ثم

مناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات ثم تاريخ المكتبات وتنفيذ مؤسسات الدول النامية بوجود مقررين عن النصوص والترجمة وعن المعايير الموحدة وهو وضع طبيعي لأنها ليست للدول التي يكتب الانتاج الفكرى فى التخصص بلغاتها ، كما انها تستورد هذه المعايير .

مقررات الاعوية :

بلغت نسبة مقررات الاعوية ١٥٨٪ فى البرامج الشاملة للدراسات العليا وثمن النسبة لبكالوريوس ، و ١٦٣٪ لبرامج الدراسات العليا للعلميين ، وانخفضت الى ٤٥٪ فى البرنامج خارج التخصص . والأرقام أيضا متمشية مع النسب الموجودة فى الدول المتقدمة ولكنها جاءت اقل من النسبة فى الفئة الاولى فقط (١٥٨٪ للدول النامية مقابل ٢١٨٪ للدول المتقدمة) لوجود عدد كبير من المقررات عن المصادر فى موضوع متخصص فى الدول المتقدمة ولا يوجد فى برامج الدول النامية مثل مقررات مصادر الزراعة او الحاسبات الالكترونية مثلا ، علاوة على مقررات اخرى عن اوعية محددة من المعلومات كالخرائط مثلا .

وهناك ١٥ مقرا دراسيا فى هذه الفئة اكثرها تواجدا هى المصادر الأساسية ثم مصادر الانسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم ، مطابق لما كان الوضع عليه فى الدول المتقدمة ويلاحظ ان عدد مقررات المواد السبعية والبصرية اقل من الدول المتقدمة وان كانت جامعة الكويت تنفرد بوجود مقرر عن الأقراص البصرية يمكن أن يضم الى فئة اوعية المعلومات الا ان المؤلف فضل وضعه فى فئة النظم والقضايا لأن استخدامه حاليا كوعاء قليل للغاية لا يزال يمثل فى اعتقاد الطالب قضية أكثر مما يمثل الاستخدام الكامل خاصة فى الدول النامية .

وتوجد أيضا فى هذه الفئة للدول النامية مقررات تائثرت بالبيئة المحيطة مثل الكتب الشيوعية فى الصين ومصادر التاريخ والأدب القومى فى ايران وتركيا والسعودية والكويت والصين .

المقررات الوظيفية :

جاءت نسبة المقررات الوظيفية عالية فى برامج الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة فى البرامج الشاملة للدراسات العليا ولمرحلة البكالوريوس

(أ ٣١٠ / مقابل ٢٢٤٪ ، أ ٢٩٠ / مقابل ٢٠٦٪ على التوالي) بينما انخفضت في برامج العلميين إلى ٢٨٨٪ وانخفضت أيضا في البرنامج من الطائفة الأخيرة إلى ٩١٪ فقط . وترجع ارتفاع النسبة إلى وجود عدد كبير من مقررات الاعداد البيليوجرافي في البرامج الشاملة في كل مؤسسة ، وإلى وجود مقرر أو أكثر للتدريب العملي عليها ، والسبب معروف وسبق الإشارة إليه وهو عدم توفر المصادر الجاهزة لهذا الاعداد مثلها عليه الحال في الدول المتقدمة ، ثم لقلة عدد المتخصصين في هذه الوظائف مما يستدعى اعدادهم بشكل أكثر كثافة .

وأكثر المقررات تواجد هي الإدارة ثم التصنيف ثم تنمية المجموعات ثم الفهرسة وهو مطابق لأكثر المقررات في برامج الدول المتقدمة أيضا ويخلو برنامج جامعة بكين — وهو خارج إطار التخصص — من أى مقرر عن الفهرسة أو التصنيف أو الإدارة مما يؤكد أيضا ابتعاده عن جوهر ووظائف التخصص الأساسية .

مقررات المؤسسات :

انخفضت نسبة هذه المقررات إلى ١١٢٪ في البرامج الشاملة للدراسات العليا مقابل ١٤٤٪ في الدول المتقدمة ، وانخفضت أيضا في برامج البكالوريوس إلى ٩٥٪ مقابل ١٠٠٪ في الدول المتقدمة ، بينما ارتفعت في برامج العلميين إلى ١١٣٪ مقابل ٨٢٪ في الدول المتقدمة ، ولم يشمل برنامج الطائفة الأخيرة أى مقرر في الفئة كما ان موضوعات هذه المقررات غير موجودة في أى فئة أخرى .

وهناك ١١ مقرر دراسي في هذه الفئة في برامج الدول النامية أكثرها هو المكتبات الأكاديمية ثم المكتبات العامة والمدرسية ثم مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات المتخصصة والارشيف ، وتنفرد هذه البرامج بوجود مقررات عملية للتدريب في أحد هذه المؤسسات ولكنها تخلو من مقررات عن المراكز التعليمية والمكتبات النوعية في الموسيقى أو الفنون أو القانون وان كان المقرر الأول تغطي بعض محتوياته في مقرر المكتبات المدرسية .

مقررات المستفيدين :

وتمثل أيضا أقل نسبة مقررات في الدول النامية كما كان عليه الوضع في الدول المتقدمة الا ان الانخفاض هنا وصل الى درجة مخلة ، فلا توجد الا ٣ برامج فقط من ١٧ برنامجا بها مقررات عن المستفيدين . ولهذا جاءت متوسطات النسب منخفضة للغاية وصلت الى ٧٪ في البرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا ، ٥٪ على مستوى البكالوريوس ولا توجد اى مقررات في البرامج الموجهة للعلميين او التى خارج اطار التخصص .

ولا يوجد الا ٦ مقررات فقط في هذه الفئة اكثرها التعامل مع الأطفال ثم المعوقين . وتخلو البرامج من مقررات عن التعامل مع متخصصين من المستفيدين في تخصصات الطب او الصناعة او العلوم الاجتماعية ، ويلاحظ ايضا ان بعض محتويات مقررات المستفيدين موزعة على مقررات للخدمات والمقررات الوظيفية ومقررات المؤسسات ، فمقرر المكتبات العامة يتناول في احد موضوعاته للتعامل مع المستفيدين في العلوم والتكنولوجيا في السنغال مثلا ، ومقرر المكتبات المدرسية في السنغال وجنوب افريقيا يتناول للتعامل مع الأطفال والشباب .

مقررات النظم والقضايا :

تنعكس نسبة المتوسطات المثوية في هذه الفئة لتصبح تنازلية في الفئات الأربع بدلا من ان كانت تصاعدت ، فهي في البرامج الشاملة للدراسات العليا ٧٣٪ وترتفع الى ٨٥٪ في مرحلة البكالوريوس ثم الى ١١٣٪ في برامج العلميين ثم ١٨٢٪ في برنامج خارج التخصص .

واكثر المقررات تدريسها هو الببليوجرافيا ثم تحصيل المكتبات مثلما هو الحال عليه في الدول المتقدمة بينما تقل مقررات تحليل النظم ومراسد وشبكات وبنوك المعلومات عن الدول المتقدمة ، وتوجد عدة مقررات عن استرجاع المعلومات والشبكات والمراسد الببليوجرافية العامة في البرازيل والأرجنتين والصين على قدم وساق مع برامج الدول المتقدمة رغم ان هناك فرق كبير بين درجة تقدم التكنولوجيا في هذه الدول ووسائل الاتصال المتاحة وبين التقدم ، ووسائل الاتصال في الدول المتقدمة .

المقررات الشقيقة :

هناك تشابه نسبي بين متوسطات النسب المئوية لمقررات هذه الفئة بين الطوائف الأربعة في الدول المتقدمة والدول النامية ، فقد بلغت ٩٦٪ في برامج الدراسات العليا الشاملة ، وانخفضت إلى ٢٩٪ ليكاليوريوس وهو انخفاض حاد عما كان عليه الانخفاض بين الطائفتين في الدول المتقدمة ، ثم عادت النسبة إلى الارتفاع في برامج الدراسات العليا للعلميين إلى ١٦٣٪ وانخفضت قليلاً إلى ١٣٦٪ في برنامج جامعة بكين خارج إطار التخصص.

وهناك ٩ مقررات دراسية في هذه الفئة أكثرها انتشاراً هما النشر والإحصاء ، ولا تمثل مقررات الاتصال عدداً كبيراً في الدول النامية عكس الدول المتقدمة لحدثة أخال هذه المقررات وعدم ثبات محتوياتها حتى الآن في الدول المتقدمة ، كذلك تقل عدد مقررات الاستفساخ والطباعة واللغويات في الدول النامية ، ويوجد مقرر عن علم الأرشفة مع أنه غير موجود في الدول المتقدمة ، ولا توجد على الإطلاق مقررات عن أعداد المصادر التعليمية وأعداد برامج الحاسبات للمكتبات ووسائل الاتصال للجماهيرى . إلا أنه ويوجه عام هناك تشابه في الجانب الأكبر من المقررات الشقيقة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وهى كما سبق للذكر المقررات التى تعبر عن العلاقات الموضوعية للتخصص ، ولا شك أن هذا الاستقرار هو أحد عناصر الاستقرار في التخصص واحد الجوانب الهامة التى تؤكد منيرته نحو تحقيق هدفه وذاتيته ومفاهيمه الأساسية .

المقررات الدراسية من خارج التخصص :

تذبذبت نسبة هذه المقررات صعوداً وهبوطاً في برامج الدول النامية مثلما كان عليه الوضع في الدول المتقدمة ، مع تشابه في الهبوط للبرامج الشاملة على مستوى الدراسات العليا والعلميين ، والارتفاع في برامج مرحلة البكالوريوس والبرامج خارج التخصص وبلغت نسبة هذه المقررات ١٠٢٪ في البرامج الشاملة لمرحلة الدراسات العليا ، وارتفعت إلى ٢٠٦٪ في البكالوريوس ثم انخفضت إلى ٥٪ فقط في برامج العلميين وارتفعت إلى أقصى نسبة في البرامج خارج التخصص حتى أعلى نسبة ارتداعها في الدول المتقدمة وبلغت ٥٠٪ .

وهناك عدة مجموعات فى هذه الفئة هى :

١ - مجموعة الانسانيات : وتضم اللغات الأجنبية (الانجليزية على وجه الخصوص) ثم اللغات القومية والتاريخ القومى والمنطق والثقافات التوحيمة وتزيد هذه المقررات فى الدول النامية ، وبالأذات فى برامج مرحلة البكالوريوس كجزء من المقررات الجامعية الاجبارية .

٢ - مجموعة العلوم الاجتماعية : مثل علم النفس والاقتصاد والقانون والاجتماع وهى ايضا مقررات اجبارية على مستوى الجامعة لمرحلة البكالوريوس .

٣ - مجموعة علوم الحاسبات : مثل البرمجة والبرمجة الخطية والمكونات التجهيزية والمادية والتنظيمية والحاسبات المصغرة ، وهى مركزة فى البرنامج خارج اطار التخصص .

٤ - مجموعة الرياضيات : للرياضيات العامة وبحوث العمليات والجبر ، وهى أكثر انتشارا فى برامج العلميين وبرامج مرحلة البكالوريوس .

٥ - مجموعة العلوم والتكنولوجيا مثل تاريخ العلوم والفيزياء والحيوان . ومن الغريب وجود مقرر عن التربية البدنية والرياضية فى جامعة بكين ومن المرجح انه مقرر على مستوى الدولة فى كل التخصصات .

والرسم البيانى التالى يوضح مسارات النسب المئوية للبرامج الأربعة الموجودة حتى يمكن اكتشاف القوة النسبية للفئات ، واختلاف المنحنيات وسيرهما بين الطوائف الأربعة .

من سير المنحنيات السابقة يلاحظ وجود نقاط تشابه بين برامج الدول المتقدمة والدول النامية الشاملة الموجهة للدراسات العليا ولمرحلة البكالوريوس في أن قمة المنحنى عند المقررات الوظيفية ثم مقررات الأوعية وإن قاعدته عند مقررات المستفيدين وإن سير المنحنى يرتفع مرة أخرى في برامج البكالوريوس عند الأخرى ، ويستمر هذا التشابه في برامج العلميين الموجهة للدراسات العليا وإن كان ارتفاع المنحنى عند المقررات الوظيفية وانخفاضه عند مقررات المستفيدين بدرجة أكبر ، بينما اختلف خط سير المنحنيات في البرامج خارج إطار التخصص إلى حد ما ، نتيجة اهتمام برامج الدول النامية بالمقررات الخاصة بالنظم والقضايا .

ج - أكثر المقررات تدريساً :

كان من السهل والمفيد بعد التحليل السابق معرفة العدد الإجمالي للمقررات الذى يتم تدريسه داخل جميع أنواع المؤسسات الأكاديمية السابقة وحسب ما يوضحه الجدول الآتى المرتب حسب فئات المقررات :

فئة المقررات	العدد الإجمالي لمقررات الفئة	النسبة المئوية لمقررات الفئة للعدد الإجمالي
المقررات الاطارية	١٢	٦٣%
مقررات الأوعية	٣١	١٦٣%
المقررات الوظيفية	٢٧	١٤٢%
مقررات المؤسسات	٢١	١١١%
مقررات المستفيدين	١٧	٨٩%
مقررات النظم والقضايا	١٢	٦٣%
المقررات الشقة	١٤	٧٤%
المقررات من خارج التخصص	٥٦	٢٩٥%
مجموع المقررات	١٩٠	١٠٠%

ونستطيع أن نستخرج أكثر المقررات تدريساً في كل الفئات حسب ما يوضحه الجدول التالى :

سلسلة	عنوان المكون	العدد	عدد البرامج		النسبة المئوية
			الاجمعي	ناتجة	لعدد البرامج الذي تقرره من كل البرامج
١	الإدارة	٢٨	١٦	١٦	٨٣.٨٠%
٢	التصنيف	٢٤	١٦	١٦	٦٧.٥٠%
٣	المحل للمجبات والمعلومات	٢١	١٤	١٤	٦٦.٦٠%
٤	المساند والمراجع	٢٠	١٤	١٤	٦٦.٦٠%
٥	تصنيف المكتبات	٢١	١١	١١	٦٦.٠٠%
٦	العمليات والإجراءات الفنية	٢٣	٨	٨	٥٨.٨٥%
٧	مصادر العلوم	١٨	١٢	١٢	٥٩.٦١%
٨	المترسمة	١٧	١٣	١٣	٥٩.٦١%
٩	مناهج البحث في المكتبات والمعلومات	١٨	١٠	١٠	٥٥.٥٨%
١٠	تتمية المجموعات والنازول	١٤	١٢	١٢	٨٦.٤١%
١١	التشويق والإستغلال	٢١	٤	٤	١٩.٠٥%
١٢	مصادر الإستشارات	١٥	٩	٩	٦٠.٠٠%
١٣	مصادر العلوم الاجتماعية	١٥	٩	٩	٦٠.٠٠%
١٤	البنائوجن الفيسا	١١	١٣	١٣	١١٨.١٨%
١٥	علوم الاتصال	٢٠	٤	٤	٢٠.٠٠%
١٦	تاريخ المكتبات	١٧	٦	٦	٣٥.٢٩%
١٧	الإحصاء	١٤	٩	٩	٦٤.٣٨%
١٨	المكتبات المساندة	١٥	٧	٧	٤٦.٦٦%

وترتيب المقررات بالشكل السابق يعكس تغييرا كبيرا عما كان عليه الوضع في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ ، ذلك لأنه في هذه الفترة كانت أكثر المقررات تدريسياً — في الولايات المتحدة على سبيل المثال — هي العمليات والاجراءات الفنية ومصادر المعلومات الأساسية والادارة وبناء المجموعات، والمداخل الى المكتبات والمعلومات وطرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات والاجراءات الفنية ومصادر المعلومات الأساسية والادارة وبناء المجموعات ، والمداخل الى المكتبات والمعلومات وطرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات وتاريخ المكتبات (٤٦) ، ولكن يبدو في الثمانينيات ان العمليات والاجراءات الفنية ومصادر المعلومات وتاريخ المكتبات قد تراجعت على حساب الادارة والتصنيف وتحسين المكتبات وهي مقررات زادت اهميتها بالفعل في السنوات الماضية وتدل زيادتها في المؤسسات الاكاديمية على مسايرة التخصص واستجابته للمتغيرات المحيطة به .

المؤشرات الاجمالية لتحليل المقررات الدراسية

بالاضافة الى ما ظهر من مؤشرات من التحليلات السابقة فان هناك عدة مؤشرات اجمالية يمكن اكتشافها وخاصة بعد فحص المحتويات الدقيقة لكل مقرر وهذه المؤشرات هي :

١ — مقرر الادارة زادت اهميته الى اقصى حد ممكن لتضخم مؤسسات التخصص وتعقد علاقاتها الداخلية والخارجية وزيادة عدد العاملين بها مما أصبح معه من المطلوب أن يتم تدريب اخصائي المعلومات على ادارة هذه المؤسسات بل ان هذا المقرر بدأ ينقسم الى فروع الادارة المختلفة من ادارة افراد وادارة مالية في بعض المؤسسات الاكاديمية في الولايات المتحدة .

٢ — مقرر التصنيف لم يعد يقتصر في محتوياته على تصنيف ديوى او مكتبة الكونجرس في معظم الحالات بل أصبحت الفكرة المحورية من هذا المقرر هي استعراض نقاط القوة والضعف في أكبر عدد من التصنيفات الموجودة ، ثم تمكين الدارسين من الإلمام بالمبادئ الأساسية لوضع خطط التصنيف .

٣ - هناك تركيز عددي على مقررات التحليل الموضوعي وبناء واستخدام المكانز ، قد يكون على حساب مقرر التصنيف في احيان كثيرة ، بل ان مقررات التحليل الموضوعي قد تتضمن التصنيف في بعض الاحيان .

٤ - هناك طفرة كبيرة في مقررات التحسيب في المكتبات ، ويلاحظ ان هناك وجهتي نظر في ادخال هذه المقررات ضمن البرامج ، الاولى تخصص لمقررات التحسيب موقرا منفصلا او عدة مقررات وتتبع اغلب المؤسسات الاكاديمية هذا النمط ، والثانية تخصص جزء من كل مقرر ليتعرض لتطبيقات الحاسبات في هذا النشاط . والملاحظ ان هذه الطفرة قد حدثت اساسا بعد النجاح الكبير في مشروعات التحسيب التي قامت بها مكتبة الكونجرس في النصف الثاني من الستينيات (٥٠) اما قبل ذلك فلم تكن هذه المقررات منتشرة الا في مؤسسات قليلة وكانت في اول عهدها تتبع وجهة النظر الاولى ، الا ان وجهة النظر الثانية اخذت في الانتشار اخيرا على اعتبار ان التحسيب هو جزء متداخل في كل الأنشطة الاخرى .

٥ - حرصت المؤسسات الاكاديمية في الدول المتقدمة على اقامة افضل الفرص الممكنة للدارسين لاختيار دراسة نوع واحد من الخدمات او الوظائف او نوع واحد من المؤسسات الاختزانية ، وذلك اما بزيادة عدد المقررات الاختيارية التي تمكنه من تلبية ميوله او بالدخول في برامج مشتركة والاتفاق مع مؤسسات من تخصصات اخرى باقامة بعض مقرراتها للدارسين في تخصص المكتبات والمعلومات وهناك حاليا برامج مشتركة مع مؤسسات اكلاديمية في تخصصات الطب والقانون والادارة والموسيقى والفنون والحاسبات الالكترونية والتربية وعلم النفس في الولايات المتحدة وكندا (٤٨) ، وقد نجح هذا الاتجاه الى حد كبير ، لانه يمكن الدارس من اختيار المقررات التي يرغبها ويعفى المؤسسات الاكاديمية في التخصص من توفير مثل هذه المقررات المتخصصة باسائنتها وهو امر بالغ التكليف .

٦ - اثبتت تحليلات العينة احصائيا وكما هو واضح من الرسوم البيانية انجراف المؤسسات التي تخصص برامج منفصلة لعلم المعلومات - مهما كان اسم البرامج - عن النهر الاساسي للتخصص ، فمقرراتها خليط عشوائي من الحاسبات الالكترونية والرياضيات والادارة والمنطق

وعلم النفس والمكتبات والمعلومات ، وهناك اختلاف شديد بين هذه المؤسسات بعضها وبعض على تحديد المقررات الدراسية في كل برنامج ، ومقرراتها الحالية لا تغطي الوظائف والأنشطة الأساسية وأهداف التخصص ، بل تركز في أعدادها على تدريب متخصصين في الحاسبات الالكترونية ، وبالتالي فإن هذه المؤسسات كما في معهد جورجيا وجامعة أوهايو بدأت في السنوات الأخيرة تواجه متاعب شديدة كانت متوقعة من قبل ذلك بعدة سنوات ، فهناك نقص في اقبال الدارسين ، وهجوم قوى من المتخصصين وعدم استقرار في البرامج والمقررات وتعديلها سنويا ومحاولة ادخال مقررات تقليدية راسخة في أى برنامج سليم البناء في تخصص المكتبات والمعلومات تدريجيا ضمن مقرراتها (٤٩) مما يدل على أن الاقتناع البطيء بخطأ هذه المؤسسات قد أخذ يأخذ طريقه تدريجيا حتى داخلها .

٧ — أثبتت التحليلات السابقة أيضا التناقض بين طبيعة التخصص وجوهره ووظائفه وعلاقاته من الناحية النظرية أو التجريدية ، وبين نشاطات المؤسسات الأكاديمية فنقاط التركيز في البرامج على الوظائف الأساسية ، ونقاط التركيز في المقررات للشمولية على علاقاته بالتخصصات الأخرى .

٨ — هناك عدم اتفاق على مسميات المقررات الدراسية رغم الاتفاق على محتوياتها . أى أن هناك مقررات متشابهة العنوان ومختلفة المحتويات ، أو متشابهة المحتويات ومختلفة العنوان ، وهى من الملاحظات الخطيرة التى اكدتها هذه الدراسة لأن أى اقتراب من المقررات البرامج الأكاديمية بدون الاحتراس من اختلاف العناوين والمحتويات يؤدي الى نتائج مضللة . والمقررات الآتية تنطبق عليها هذه الملاحظة :

١ — مقررات اطارية : ١ — مدخل الى المكتبات والمعلومات يمكن أن يسمى أسس المكتبات — علم المعلومات — دور وفلسفة المكتبات — نظريات علم المعلومات — نظرية المعرفة — مهنة المكتبات — خدمات المعلومات — دورة حياة المعلومات — المكتبات المقارنة — تاريخ المكتبات — تسجيلات المعرفة عبر التاريخ .

ب — المكتبة والمجتمع يمكن أن يسمى
الدور الاجتماعي للمكتبة — المعلومات
وتغيير المواطن سياسيا — تأثير المعلومات .
ج — المكتبات والتغيير الثقافي — يمكن أن
يسمى المعلومات والمعرفة — المعلومات
والحضارة — المعلومات والاتصال .

٢ — مقررات الأوعية ١: — الببليوجرافيا المادية يمكن أن يسمى
أعداد وتصميم أوعية المعلومات — فن
للكتاب .

ب — المواد السمعية والبصرية يمكن أن
يسمى المصغرات الفيلمية .

ج — مصادر المعلومات يمكن أن يسمى
المراجع — المراجع الأساسية —
الببليوجرافيا .

٢ — المقررات الوظيفية ١: — تنمية المجموعات يمكن أن يسمى
التزويد الاختيار — بناء المجموعات .

ب — العمليات الفنية والإجراءات يمكن أن
يسمى الفهرسة والتصنيف — الضبط
الببليوجرافي — تنظيم المعرفة — خزن
واسترجاع المعلومات — التوثيق
معالجة للوثائق .

٤ — مقررات المؤسسات ١: — المكتبات العامة يمكن أن يسمى المكتبة
والبيئة .

ب — الأرشفة يمكن أن يسمى نظم
المعلومات الإدارية .

ج — المكتبات الأكاديمية يمكن أن يسمى
مكتبات للبحث — المكتبات الجامعية .

٥- مقررات النظم والقضايا : ١ - الببليوجرافيا يمكن ان يسمى نظم الببليوجرافيا .

ب - تحسيب المكتبات يمكن ان يسمى علم المعلومات .

ج - الببليوجرافيا يمكن ان تسمى قياس المعلومات .

د - بنوك ومراسد وشبكات المكتبات يمكن ان يسمى نظم المعلومات .

هـ - مقدمة في الحاسبات الالكترونية يمكن ان يسمى نظم استرجاع المعلومات .

٦- المقررات الشقيقة : ١ - اللغويات يمكن ان تسمى علم الدلالة .

ب - تحليل وتقييم نظم المعلومات غير الببليوجرافية يمكن ان يسمى بناء الملفات .

٩ - اثبتت التحليلات انه ليست هناك فروق تذكر بين بناء البرامج واعداد المتخصصين في الدول المتقدمة والدول النامية ، فهناك اتفاق على اولويات المقررات وتوزيعها على الاطار ، وان كانت مقررات العمليات الفنية اكثر عددا وشكلا في الدول النامية ، مقابل مقررات التحسيب والتكنولوجيا الاكثر عددا ونوعا في الدول المتقدمة ، كما ان المقررات الاطارية من خارج التخصص تتاثر بشكل شديد بالثقافات المحلية .

ثالثاً — مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات :

استعرض هذا الفصل تطورات الموقف التعليمي واعداد اخصائي المعلومات عبر تاريخه. منذ ان تبلور في شكل مؤسسات أكاديمية متخصصة في اعداد المتخصصين والى الواقع الحالي لهذه المؤسسات من حيث انواعها واسماؤها وانتاؤها الاداري والدرجات العلمية التي تمنحها ومدة الدراسة للحصول على كل درجة ثم البرامج والمقررات الدراسية وانواعها وفتاتها التي يدرسها المتخصصون في هذه المؤسسات . وهناك ضلع ثالث من اضلاع التخصص في كل جوانبه يحرص المؤلف على ضمه لكتابه ، وهو ضلع المستقبل او التطورات المنتظرة حدوثها في هذا الجانب ، والحقيقة ان محاولة استقراء تطورات هذا النشاط في المستقبل من نقاط البحث المطروحة امام الباحثين في تخصص المكتبات والمعلومات في الفترة الماضية ، كما ان نتائج عملهم منشورة في كثير من وحدات الانتاج الفكري في السنوات الأخيرة ، مما سيساعد المؤلف على استخلاص أبرز التطورات التي يمكن تحديدها كما يلي :

١ — ستختفي نمية الانشتاق الموجودة حالياً بين التعليم في المكتبات والمعلومات وبين التعليم فيما يطلق عليه الآن علم المعلومات ، للاخفاق الشديد الذي واجهته البرامج الأخيرة لعدم تحديدها لأهدافها او هوية خريجها او برامجها او محتويات هذه البرامج او علاقاتها بالعلوم الأخرى ، علاوة على ان الخريجين من هذه البرامج ينقصهم مهارات التعامل مع المستفيدين ولان برامج اعدادهم تؤهلهم للتعامل مع الآلات ، وتنقصهم اى دراية بوسائل تنظيم المعلومات وهى كلها مهارات أساسية يتعلمها اى دارس في المؤسسات الأكاديمية للمكتبات والمعلومات (٥٠) ، يضاف الى ذلك ان المؤسسات الأخيرة قد وسعت من برامجها فضمت كثير من المقررات الدراسية مما يدرس تحت اسم علم المعلومات مثل مقررات البحث الفوري والمباشر عن المعلومات والشبكات والبنوك والمراسد الببليوجرافية وغير الببليوجرافية واللغويات والاحصاء الادارة ، كما تم تعديل بعض مقررات الاعداد الببليوجرافي لتتلاءم مع التكنولوجيات الحديثة وبالتالي لم تعد هناك اى سمة اضافية في برامج المعلومات .

٢ — هناك توقعات (٥١) ، بدأت بالفعل في التحقق بان برامج المؤسسات الأكاديمية سوف تتغير لتتلاءم مع المتغيرات المحيطة بالتخصص في المجتمع نفسه وبرزها ظهور قطاع تجارى عريض يزداد نشاطا وبالتالي فان البرامج الأكاديمية ستحاول في المستقبل ان تعد اخصائي معلومات

يمكنه العمل في أى مؤسسة من مؤسسات قطاع المعلومات العريض في المجتمع .

٣ - ستهتم المؤسسات الأكاديمية في الفترة القادمة ببرامج إعادة التعليم والتدريب ، ذلك أن سرعة إيقاع الأحداث في التخصص سوف تجعل أخصائي المعلومات يحتاجون إلى الإحاطة المستمرة بهذه التطورات . وأن كان المتوقع أن المؤسسات التجارية ستنافس المؤسسات الأكاديمية منافسة شديدة في هذا الشأن ، وسوف تكون إعادة التدريب والتعليم في برامج قصيرة الأجل مركزة على موضوعات محددة لكي تساعد أخصائي المعلومات على التخصص في نشاط معين ، أو وظيفة محددة داخل مؤسسات التخصص ، لعدم كفاية المقررات العامة النطاق في أعدادهم بشكل كاف على وظيفة أو نشاط محدد ، وبرامج للتدريب المركزة على نشاط معين هي المثبتة في تدريب الأطباء والمحامين على سبيل المثال في المستشفيات والمعامل ومكاتب كبار المحامين فور تخرجهم ، وقبل ممارستهم أعمالهم الفعلية (٥٢) .

٤ - ستتبع تطور مسارات البرامج والمقررات في السنوات العشرين الماضية والمتغيرات الجارية حول التخصص خاصة للتقدم التكنولوجي ، فإن هناك توقعات بزيادة مقررات نظريات الاتصال ودور المكتبة الاجتماعية وتحليل أسئلة المستفيدين وخدمات المراجع وزيادة مقررات التحسيب ونظم المعلومات الإدارية وطرق ومناهج البحث في المكتبات والمعلومات والقياسات الببليوجرافية ، وفي نفس الوقت ستقل إلى حد ما مقررات تاريخ المكتبات والفهرسة والتصنيف على حساب التحليل الموضوعي (٥٣) .

٥ - ستتيح أجهزة تكنولوجيا التعليم آفاقاً جديدة في العمليات الخاصة بأعداد أخصائيين المعلومات ، وخاصة فيما يتعلق بتسجيل محاضرات ومقررات جاهزة وأتاحتها بنسخ متعددة لدارسين ، وستسفل المؤسسات الأكاديمية هذا في التقليل من عدد أعضاء هيئة التدريس والاستعانة ببعض المحاضرات المسجلة لأساتذة من خارج المؤسسة لزيادة عدد المقررات في كل برنامج دون زيادة التكاليف ، كما أن المؤسسات التجارية سوف تستغل هذه التكنولوجيات في أعداد حزم برامج جاهزة للمحاضرات وبيعها تجارياً (٥٤) .

٦ - سوف تزيد المؤسسات الأكاديمية من اهتمامها بإعداد الأبحاث النظرية في الدول المتقدمة والنامية معا لتتلافى الاتهام بانغماسها في الأعداد المهني فقط ولحاجة التخصص في مرحلته الراهنة إلى مثل هذه الأبحاث لتوطيد أركانها النظرية ، وسوف تكون المؤسسات الأكاديمية بطبيعة الحال هي المكان الأول المؤهل لهذا الدور لأنها تجمع أغلب الباحثين والأساتذة من جهة ، ولأنهم يمتلكون مهارات عالية في البحث لحصولهم على أعلى الدرجات العلمية من ناحية أخرى (٥٥) .

مصادر ومراجع الفصل الثالث

- 1 — The council of the American Library Association. Standards for accreditation 1972. Chicago, ALA, 1972. P. 3.
- 2 — Shera, J. Foundation of education for librarianship. N.Y. Paker & Flayes, 1972. PP. 362-363.
- 3 — Koenig, Michael. Librarian the untapped resources. Data Mation, September 1983. PP. 243-244.
- 4 — Nasri, William. Education in library and information Science in : Kent, A. (ed.) Encyclopedia of library and information science. N.Y. Marcell Decker, 1972. Vol. PP. 414-465.
- ٥ — سعد محمد الهجرسى — قضايا المكتبات والمعلومات في الجامعة المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٧ .
- 6 — Heliprin, Laurence. Education for information science review and orientation in : Proceeding of a symposium on education for information, Warrenton Viriagina, September 7-10, 1965 Washington D.C. Spartan books, 1965, PP. VII-XV.
- 7 — Tde Council of the American Library Association, Committee on Accreditation. Self study, a guide to the preparation of a report for the committee on Accreditation of the American Library Association, Chicago. ALA, 1979. P. 2.
- 8 — The Council of the American library Association. Committee on Accreditation. Op. Cit., P. 4.

- 9 — Artandi, Susan. The relevance of information science to library school curricula in : Belzer, Jack. (ed.) Information science education ; a conference organized by ASIS and University of Pittsburg, 25-28 September 1968. American Documentation, Vol. 20, October 1968. PP. 337-338.
- 10 — The Council of the American Library Association, Committee on Accreditation. Op. Cit., P. 14.
- 11 — Gleans, Edwin. Library education, Issues for the eghties. Journal of education for librarianship, Vol. 22, No. 4, Spring 1981. PP. 260-274.
- ١٢ — ماركو ، جوى ، الاتفاقيات التعاونية بين مدارس المكتبات في شمال أمريكا وفي ماكن أخرى ، ترجمة عايدة نصير ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س١١ ، ع٤٣ ، مايو/ يوليو ١٩٨١ ، ص٦٦ — ٧٤ .
- 13 — White, Herb ert. Education of information professionals in : Spirak. Jean. Careers in information. N.Y., Knowledge industry Publications, 1982. PP. 135-156.
- 14 — Foskett, D.J. Preliminary survey of education and training programs at University level in information and library science. Paris, Unesco, 1976. Varis Pages.
- 15 — Kaula, P.N. Education and training of Library Personnel, the Indian Programme in : Vilentchuk, Ludia (ed.) conference on information science, Tet Aviv, 29 August-3 Sept., 1971. Tel Aviv, the Israel society of Special Libraries and information Centers, 1971. PP. 491-509.
- ١٦ — سراسيفيك ، تفكو ، تدريب وتعليم علماء المكتبات في مجال المعلومات في أمريكا اللاتينية ، ترجمة درية على كرار ، مجلة اليونسكو للمكتبات والمعلومات والأرشيف ، س١١ ، ع٤٣ ، مايو/ يوليو ١٩٨١ ، ص٣٦ — ٥٠ .

17. — Chen, Ching Chich. Education and training in information science in the People's republic of China. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4. April 1980. PP. 16-18.
- 18 — Kaula, P.N. Ibid.
- 19 — Unesco. Designing of library and information science Curriculum. Paris, Unesco, 1976, PP. 1-5.
- 20 — Seminar on library and information Manpower development on National, Regional and International aspects. Bangalore, 6-10 Dec., 1976. Bangalore. The Documentation research and training Center, 1976. PP. 11-12.
- 21 — Seminar on library and information Manpower development on National, Regional and International aspects. Op. Cit., P. 8.
- 22 — White, Herbert. Ibid.
- 23 — Vilentcuk, Lydia. Training in librarianship and information science in Israel in : Her's Op. Cit., PP. 481-490.
- 24 — Fasket, D.J. Op. Cit., Varis Paginations.
- 25 — Schur, Herbert. Education and training of information specialists for the 1970's. Paris, OECD, 1972. P. 74-76.

٢٦ — مانجلا ، برامود ، دراسة من المكتبات في ايران ، ترجمة فرحان بهجت توما ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٤ ، ١٥ع ، مايو / يوليو ، ١٩٧٤ ، ص ١٢ — ٢١ .

٢٧ — جانكايا ، ليان ، تعليم من المكتبات في تركيا ، ترجمة فرحات بهجت توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٥ ، ١٩ع ، مايو / يوليو ، ١٩٧٥ ، ص ٤٦ — ٤٩ .

- 28 — Chen, Ching Chich. *Ibid.*
- ٢٩ — سعد محمد الهجرسي ، تقرير استاذ زائر ، جامعة الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٤ — ١٢ .
- ٣٠ — سعد محمد الهجرسي ، تقرير استاذ زائر . المصدر السابق .
- 31 — Barko, Harold. Trends in Library and information science education. *Journal of ASIS*, Vol. 35, No. 3, 1984. PP. 185-193.
- 32 — Whitbeck, George. Education for library and information science in Great Britain. *Journal of Library and Information science (Taiwan)* Vol. 8, No. 2, October, 1982; PP. 131-158.
- 33 — Faskett, D.J. *Op. Cit.* P. 75.
- 34 — Mangala, P. and Vaslishth, C. Library and information Science Education in India. *Journal of Library and information science (Delhi)*, Vol. 1, No. 2, December, 1976. PP. 127-160.
- ٣٥ — عبيدي ، س. تقويم البرامج التدريبية للمكتبات في شرق افريقيا ، ترجمة محمد جلال عباس ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س ١١ ، ٤٣ع ، مايو : يوليو ١٩٨١ ، ص ١٨ — ٣٥ .
- 36 — White, Herbert. *Ibid.*
- 37 — Dowell, Arlene. The two year Master's perspectives and prospects. *Journal of education for librarianship*; Vol. 18, No. 4, spring 1978. PP. 324-334.
- 38 — Murray, Kay. The Structure of MLS programs in American Library schools. *Journal of education for Librarianship*, Vol., 18, No., 4 Spring 1978. PP. 278-284.

39 — Foskett, D.J. Op. Cit., P. 12.

40 — Harter, Stephen. Information in every name. Bulletin of ASIS, Vol. 9, No. 1, October 1982, PP. 40-41.

41 — Foskett, D.J. Op. Cit., P. 12.

42 — Dean, John. Planning library education programmes. London, Andre Deutsch, 1972, P. 68.

٤٣ — ماركو ، جوى ، اتفاق جديدة في المقررات للدراسية في معاهد المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة حشمت محمد على قاسم ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٩ ، عدد ٣٤ ، فبراير ، أبريل ١٩٧٩ .
ص ص ٦ - ١٣ .

٤٤ — سعد محمد الهجرسى ، تقرير استاذ زائر ، المصدر للسابق .

45 — Belzer, Jack, and others. Curricula in information science ; four years programs report. Journal of ASIS, No. 29, Jan. 1975. PP. 17-23.

46 — Nassari, William. Ibid.

47 — Artandi, Susan. Ibid.

48 — Lenke, Antje. Alternative specialists in Library education. Journal of education for Librarianship, Vol. 18, No. 49 Spring 1978. PP. 285-294.

49 — Saracevic, Tefko. An essay on the past and the future of information science education. Information processing and management, Vol., 1, No. 1, 1979. PP. 1-15.

- 50 — Koenig, Michael. Ibid.
- 51 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information science N.Y. Syracuse University, 1973. P. 2. "Educational & curriculum series, No. 1".
- 52 — White, Herbert. Defining basic competencies. American libraries, September, 1983, PP. 519-525.
- 53 — Vance, Kenneth. future of library education. Journal of education for Librarianship, vol. 22, No 4, 1982, PP. 3-17.
- 54 — Boaz, Martha. The future of library and information science education. Journal of education for librarianship ; Vol. 18, No. 4, Spring 1978. PP. 315-323.
- 55 — Hershfield, Allan. Effecting change in library education N.Y. Syracuse University, 1973. P. 12. "Educational & Curriculum series, No. 1".

الفصل الرابع

سمات الإنتاج الفكرى فى تخصص المكتبات
والمعلومات

تمهيد :

تعرض الكتاب في الفصول السابقة لواقع تخصص المكتبات والمعلومات فيما يختص بأسسه ومقوماته النظرية ، ونشاط الجمعيات المهنية والمؤسسات التجارية ثم للمؤسسات الاختصاصية البارزة ، وللمؤسسات الأكاديمية التي تعد المتخصصين في انشطته ، ومن الطبيعي ان التخصص بمحاوره السابقة له انتاجه الفكرى الذى يسجل الخبرات والتجارب لكل المؤسسات والمتخصصين وليكون عوناً لدارسيه ومصدراً خصباً لهم وللمهتمين بالتخصص .

وقد بلغ الحجم والتنوع والخصوبة ثم الزيادة المستمرة في الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية ، امراً يجعل ضبط هذا الانتاج ودراسته مطلباً حتمياً ، خاصة وان هناك كثير من الأدوات والمصادر لضبطه ، وهذا لضبط البليوجرافى هو العمود الفقرى للتخصص ، فلا يمكن ان يتولى التخصص ضبط الانتاج الفكرى في كل التخصصات الأخرى ، ثم يغفل ضبط انتاجه هو خاصة وانه لم تجر دراسات كثيرة على هذا الانتاج تحليلاً وتقييماً ودراسته بل ان الدراسات الموجودة عن هذا الانتاج والمسجلة في مرادف المعلومات البليوجرافية لا تزيد على اصابع اليد الواحدة .

ولا بد هنا من الاعتراف بان الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات لابد ان يخصص له دراسة او عدة دراسات مستقلة ، الا ان هذه الدراسة وقد تعرضت للتخصص باطاره العام ومكوناته ونشاطه بكل محاور هذا النشاط ، لم يكن لها ان تغفل هذا الجانب ، ولعل المؤشرات التى تظهر من تحليلات المؤلف لهذا الانتاج تكون مصدر احياء لمزيد من الدراسات المقبلة لهذا الانتاج بأبعاده المختلفة الدولية للدول المتقدمة والنامية والعربية والمصرية .

وسيتناول هذا الفصل تطور الانتاج الفكرى في التخصص ومؤشرات الاحصائية بالنسبة للحجم الكلى والتوزيع الجغرافى واللغوى والنوعى والموضوعى وانتاجية المؤلف ومصادر نشر هذا الانتاج مع التركيز على الدوريات باعتبارها اكثر انواع اوعية المعلومات التى ينشر فيها الانتاج الفكرى وأهمها .

أولا — تطور الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات :

١ — الدول المتقدمة :

ان الانتاج الفكرى لآى تخصص يصاحب لآى نشاط ، وهو مرآة لدرجة للتقدم والاستقرار فى المفاهيم الموجودة فى اطاره وللنشاط التطبيقى فى مجاله . وكانت قضية الضبط الببليوجرافى للانتاج الفكرى تخصص المكتبات والمعلومات من أول القضايا التى شغلت بال العاملين فيه ، وأول ببليوجرافية فى التخصص يرجع تاريخها لى عام ١٨٧٢ ، وظلت حتى عام ١٨٢٠ تحصر الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وكندا وانجلترا باسم *Bibliography of Library Economy* (١) ، ومما هو جدير بالذكر ان هذه الببليوجرافية هى التى طورها الناشر للشهير ويلسون عندما بدا فى الاهتمام باصدار ادوات الضبط من كشفيات ومستخلصات وأصبح اسمها « أدب المكتبة *Library Literature* » منذ عام ١٩٣٤ ، وان كانت تحصر الانتاج من عام ١٩٢١ ، ولا شك ان الاهتمام بالقضية فى هذا الوقت المبكر من عمر التخصص فى الدول المتقدمة يعكس وجود حجم كبير من الانتاج يستحق ضبطه وتسجيله ورغبة المتخصصين فى الدول المتقدمة فى ضبطه كأحد العناصر الهامة لتأكيد ذاتية التخصص ومقوماته ، كما ان وجود ادوات للضبط فى هذا الوقت الذى يسبق وجود ادوات للضبط فى المجالات الأمريكية الحديثة فى تخصصات أخرى مثل الطب (١٨٧٩) والاقتصاد (١٨٨٦) وعلم النفس (١٨٩٤) والكيمياء (١٩٠٧) والقانون (١٩٠٨) والمسرح والدراما (١٩١٠) والزراعة (١٩١٩) ، وهى السنوات التى بدأت فيها محاولات الضبط الحديثة لهذه العلوم والتخصصات وكما هو مثبت فى « دليل الكتب المرجعية *Guid to Reference Books* » (٢) قد يكون دليلا على كثرة وتنوع الانتاج من ناحية ، وعلى المتخصصين بقضية ضبطه الاستفادة به من ناحية أخرى .

وهناك جدل قديم حول طبيعة الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات وقيمه العلمية ، فهناك اتهامات متعددة بأنه يغلب عليه السطحية والادعاء والتكرار (٣) ، وان هناك نسبة عالية منه (قدرت بحوالى الربع) عبارة عن اخبار أشخاص أو مؤتمرات وخطابات لى المحررين من صفحة واحدة أو اقل (٤) كما ان فحص الانتاج الفكرى فى الأعوام العشرين

الآخيرة ، وخاصة المقالات وأعمال المؤتمرات تدعو الى الشك والارتياب في أن دوافع جزء آخر لا يستهان به من هذا الانتاج موجه لخدمة أغراض تجارية واستثمارية في صناعة المعلومات . ومن ناحية أخرى ينبغي ألا ننفل أن الانتاج الفكرى في التخصص مثله مثل أى انتاج فكرى في أى تخصص آخر ، فيه النمط الجيد مثلما فيه النمط الرديء بل أن تحليل هذا الانتاج يبين أنه شديد الشبه بالانتاج الفكرى في كل العلوم الاجتماعية في تطوره المستمر وتجندد مفاهيمه وعدم ثبوتها وأسلوب استشهاده المرجعية(٥) .

ولو نظرنا الى الانتاج الفكرى الموجود في التخصص في الدول المتقدمة لوجدنا أنه يمثل ظاهرة في كل الدول ، ليس فقط في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا بل في أصغر الدول المتقدمة وأقلها حظا في التخصص مثل فنلندا وإيسلندا ورومانيا كما أن أدوات الضبط للانتاج الفكرى تحتوى على قدر لا يستهان به من الانتاج من دول أوروبا الشرقية كلها واليابان .

ولعل أهم الملامح العامة لهذا الانتاج هو هذه الزيادة السريعة والمنظمة في تسجيلها للمهام الذى تستعرضه من الانتاج الفكرى في التخصص تلك الزيادة التى تقربه من حجم الانتاج الفكرى في العلوم البحث والتطبيقية والذى يبلغ نحو ٧٪ سنويا(٦) ، لكن الانتاج في تخصص المكتبات والمعلومات قفز من عدة مئات سنويا قبل الحرب العالمية الثانية ، الى أكثر من ٦ آلاف مقالة في السنوات الأخيرة ، بل أن حوايه علم المعلومات والتكنولوجيا Annual Review of Information Science & Technology قد قفزت

في تسجيلها للمهام الذى تستعرضه من الانتاج الفكرى في التخصص من ٢٥١٧ في عام ١٩٦٦(٧) ، الى أكثر من خمسة آلاف في عام ١٩٨٣ وبالتالي فإن نسبة نمو هذا الانتاج أعلى من معدلاتها في العلوم الاجتماعية أو الانسانيات، بل قد تتفوق على العلوم البحث والتطبيقية في بعض أدوات الضبط .

٢ — الدول النامية :

بوجه عام ، لا توجد أى دولة نامية من دول العالم لا يصدر فيها حالبا أى انتاج فكرى في التخصص ، ونظرة سريعة على أدوات الضبط الببليوجرافى العالمية في التخصص — سيأتى ذكرها بعد قليل — يمكن معها اكتشاف أصغر الدول النامية ، وأكثرها تخلفا بها انتاج فكرى في تخصص المكتبات والمعلومات ، فهناك انتاج فكرى في ملاوى وبتسوانا وكينيا وزيمبابوى في

أفريقيا ، وفيجي وجايبانا وأرجواي وكوستاريكا في أمريكا الجنوبية
وبنجلاديش وفيتنام في آسيا .

وكما سبق أن نوه المؤلف في أكثر من مكان في هذه الدراسة فإن الاهتمام
بتخصص المكتبات والمعلومات يعد من أهم السمات الواضحة في الدول
النامية في العشرين عاما الماضية . وقد جاء هذا الاهتمام بعد حركات
الاستقلال عن الاستعمار ووضع خطط تنموية طموحة للنهوض بالمجتمعات
المتخلفة ، وأى خطة تنمية لابد من أن تساندها مصادر معلومات قوية ،
ومن هنا كان اهتمام الدول النامية بالتخصص ومؤسساته حتميا ، ومن
الطبعي أن هذا الاهتمام يولد نشاطا في جنبات هذا التخصص مما يزيد
من الانتاج الفكرى الموجود فيه .

ولا يعنى هذا أن الانتاج الفكرى في الدول النامية لم يكن موجودا قبل
هذا الوقت ، بل الصحيح أن هناك انتاجا فكريا منذ بدايات القرن العشرين
في الهند وباكستان والصين والبرازيل والأرجنتين وإيران وتركيا ، وذلك
لأن التخصص يعتنى بقضية حضارية في جوهرها وهى قضية ضبط أوعية
الانتاج التى تشكل الذاكرة الخارجية للإنسان وهذه الذاكرة تزيد وتتسع مع
وجود أى نشاط علمى أو ثقافى أو اجتماعى أو اقتصادى أو فنى في أى
مجتمع ، وبالتالي فإن ازدياد نشاط التخصص منذ بدايات القرن العشرين
في بعض الدول النامية التى لها تاريخ حضارى طويل قد أدى بالطبع لوجود
انتاج فكرى في تخصص المكتبات والمعلومات في هذه الدول .

ورغم التأكد من وجود هذا الانتاج إلا أن الوصول إليه يشكل تحديا
بالغا في إطار التخصص للأسباب الآتية (٨) :

١ - أن معظم الكتاب من الدول النامية يكتبون في دوريات الدول
المقدمة ويشتركون في مؤتمراتها لضيق مصادر النشر أمامهم في دولهم
ولرغبتهم في الشهرة على المستوى الدولى ، ويشكل هذا صعوبة في تتبع
أعمالهم وضبطها ، لأنه لو تم حصر وضبط الانتاج الفكرى في كل دولة نامية
فإن كثيرا من الأعمال تنشر خارجها رغم أن مؤلفيها من الدول النامية ، ومن
الصعب للغاية تحديد جنسيات المؤلفين وقصص من هم من الدول النامية في أى
من أدوات الضبط للبليوجرافى الدولية .

٢ — ان أدوات الضبط البليوجرافى الدولية لا تغطى الا بنسبة قليلة للغاية ما يصدر من انتاج فكرى فى الدول النامية لصعوبة الاتصال من جانب ، ولاعتقاد المتخصصين فى الدول المتقدمة بعدم جدوى قائمة معظم ما يصدر من انتاج فى الدول النامية .

٣ — صعوبات التعامل مع هذا الانتاج ببلليوجرافيا خاصة فيها يختص بتحديد المقطع من الاسم الذى يمكن اعتباره المخل ، لهذا مثلا لجأت مستخلصات علم المكتبات والمعلومات

Library and Information Science Abstracts

فى السنوات الأخيرة الى وضع كل مقطع من أسماء مؤلفى الدول النامية بالذات فى ترتيبه الهجائى فى كشاف الأسماء السنوى للتغلب على هذه الصعوبة .

وعلاوة على الأسباب السابقة فهناك سبب لا يقل أهمية وهو عدم وجود بليوجرافيات متخصصة على مستوى الدول النامية ، تعمل بمثابة أداة للضبط فى التخصص فى كل دولة ، أو على مستوى مجموعة من الدول المتجاورة ، وكان من الممكن عن طريق هذه البليوجرافيات — مثل البليوجرافيات التى أعدها الدكتور فتحى عبدالهادى لحصر الانتاج الفكرى العربى فى تخصص المكتبات والمعلومات وسمياتى ذكرها بالتفصيل فى الفصل القادم — الوصول الى الانتاج الفكرى لكل دولة نامية . الا ان المشكلة الأساسية فى التعامل مع الانتاج الفكرى فى التخصص فى الدول النامية هى استحالة فصله عن انتاج الدول المتقدمة فى أدوات الضبط العالمية وهى مشكلة أثرت بالتأكيد على مسار هذا الفصل من الكتاب اذ انها لم تمكن المؤلف من الحصول على مؤشرات دقيقة ومنفصلة لبعض سمات الانتاج الفكرى فى الدول النامية عن الانتاج الفكرى كاملا .

ثانياً - السمات الحالية للانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات :

١ - اختيار العينة :

لا شك أن أفضل الطرق للتعرف على سمات الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات فى سنواته الأخيرة هى اختيار عينة ممثلة من هذا الانتاج ، ثم دراستها وتحليلها للخروج بمؤشرات تقود الى الوصول الى هذه السمات ، وكما فعل المؤلف فى الفصل السابق من الرسالة عند تحديد مظاهر النشاط الاكاديمى فى التخصص .

وقد اختار المؤلف أن يدرس كل الانتاج الفكرى للتخصص فى الدول المتقدمة والدول النامية الذى سجلته أدوات الضبط الببليوجرافى لعام ١٩٨٢ ، وكان اختيار هذا العام بسبب وجود المؤلف فى منحة الى كلية ويلز للمكتبات فى بداية عام ١٩٨٣ ، وهى الكلية التى تتمتع بمكتبة ضخمة للغاية تتوفر فيها كل أدوات الضبط الببليوجرافى ، وبالتالي فقد كانت سنة ١٩٨٢ هى أحدث السنوات المتوافرة له لاجراء هذه الدراسة .

وقد تبين للمؤلف أن أبرز أدوات الضبط المتاحة للتخصص سواء من قراءاته أو من فحصه لها بالفعل هى :

Library Literature

١ - أدب المكتبة

٢ - مستخلصات علم المكتبات والمعلومات

Library and Information Science Abstracts

Informatics Abstracts

٣ - مستخلصات المعلوماتيات

Information Science Abstracts

٤ - مستخلصات علم المعلومات

الا ان لفحص الدقيق للأدوات السابقة ، قد بين للمؤلف أن الببليوجرافيتان الثالثة والرابعة بهما بعض السلبيات التى دفعتها الى استبعادهما فى اختيار عينة الانتاج الفكرى فى التخصص من خلالهما ، وهذه السلبيات هى :

١ — مجال التغطية : تركّز البيليوغرافيتان على العمليات المحسّبة في المكتبات ومراكز المعلومات وعلى العلاقات الموضوعية للتخصص أكثر مما تركّز على جوهره الأساسى الذى حدده المؤلف فى الفصل الأول .

٢ — حجم وشمول التغطية : كل منهما تغطى حوالى ٤ آلاف وعاء سنويا بينما تغطى « أدب المكتبة » ومستخلصات علم المكتبات والمعلومات أكثر من ٦ آلاف وعاء لكل منهما فى المتوسط فى السنة .

٣ — التغطية للدول النامية : « تركّز مستخلصات المعلومات » على الانتاج الفكرى السوفيتى ثم انتاج أوروبا الشرقية واليابان ، ثم باقى دول العالم ، وتركّز مستخلصات علم المعلومات على الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، وتمثيل الدول النامية نادر على العكس من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » التى تعد حسب الدراسات السابقة (٩) أكثر أدوات الضبط فى التخصص تغطية للانتاج الفكرى فى الدول النامية تليها « أدب المكتبة » .

ورغم تحديد المؤلف لعام ١٩٨٢ فى دراسة كل الانتاج الفكرى الذى غطته البيليوغرافيتان المختارتان ، إلا أنه سيعود الى سنوات سابقة فى عامى ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ لتتبع مسارات الانتاج فى تلك الفترة . وسيكون هناك تركيز فى هذا الفصل على الدوريات باعتبارها أهم وعاء للانتاج الفكرى فى التخصص ، وجاءت هذه الأهمية بناء على الدراسات السابقة المشار إليها (١ ، ٤ ، ٨) ومن تتبّع المؤلف لهذا الانتاج فحصا وتقييما من خلال زيارتين لأكبر مجموعتين تضمان هذا الانتاج وهما مكتبة كلية المكتبات والمعلومات بجامعة ميريلاند بالولايات المتحدة ومكتبة كلية ويلز للمكتبات ، مع التعرض لباقى انواع الأوعية لتحديد بعض السمات اذا سمح ترتيب اداتى الضبط بذلك ، هذا الترتيب أيضا لن يسمح للمؤلف بفصل الانتاج الفكرى لمؤلفى الدول النامية عن انتاج مؤلفى الدول المتقدمة .

ولابد ما دما فى سياق الحديث عن أدوات الضبط فى المجال أن نذكر أن افضلية « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و « أدب المكتبة » هى افضلية نسبية لأن هناك عددا من السلبات التى لا تصل بهما الى حد الكمال ، فكل منهما تهتم بتغطية الانتاج الفكرى فى الولايات المتحدة وانجلترا على حساب باقى الدول ، وهناك بعض الاحصائيات التى أكدت أنهما

لا تغطيان إلا ما يصدر بالفعل ، وتهتمان أساسا بالدوريات ومحتوياتها ، وهناك بعض الأوعية مثل المصغرات الفيلمية والسمعيات تكاد تكون غير مغطاة ، يضاف الى ذلك ان « ادب المكتبة » بالذات غير انتقائية للهام من الانتاج ، وتتأخر في التغطية للحديث منه ، وهناك تحيز شديد للانتاج باللغة الانجليزية على حساب الانتاج بباقي اللغات (١٠) ، ومع ذلك فإن الببليوجرافيتين افضل ادوات الضبط المتاحة والصالحة للخروج بمؤشرات وسمات الانتاج الفكرى في التخصص في سنواته الأخيرة .

٢ - فئات اوعية نشر الانتاج :

للتعرف على فئات اوعية نشر الانتاج اخذ المؤلف عينة عشوائية منتظمة من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » - بلغت ٥٪ ووصلت الى ٣٠٠ بطاقة من مجموع ٦٠٠٤ بطاقة هي مجموع ما نشر عام ١٩٨٢ - وكان ذلك سهلا للترتيب المصنف وترقيم المداخل . اما بالنسبة « لادب المكتبة » فإن اخذ أى عينة منها ينبغي أن يكون فى منتهى الحذر بسبب الترتيب التاموسى مما يجعل من امر معرفة العدد الحقيقى للمداخل امرا مستحيلا خاصة مع عدم وجود كشف اسماء . لهذا اخذ المؤلف عينة من ١٠٠ صفحة عشوائيا ووصل الى ان العدد التقريبى للمداخل فى الصفحة الواحدة هو ٤٢ مدخلا للتعرف على شكل الاوعية ، وقد جاءت النتائج كما يلى :

المستخلصات		ادب المكتبة		شكل الوعاء
العدد	النسبة	العدد	النسبة	
٢٢٩	٣٧٦٪	٣٣٠	٧٨٦٪	المقالات
٤٥	١٥٠٪	٠٤٣	١٠٢٪	الكتب
٦	٢٠٪	١٤	٣٣٪	اعمال المؤتمرات
١٣	٤٣٪	٢٠	٤٨٪	التقارير
٥	١٧٪	٥	١٢٪	الرسائل الجامعية
				اوعية اخرى (نشرات)
٢	٧٪	٨	١٩٪	استعراضات كتب مصغرات (الخ)

يتضح أن محتويات الدوريات هي أكثر اوعية للنشر ومن هنا جاءت أهمية التركيز عليها للتعرف على سمات الانتاج الفكرى ، كما يكشف لنا الجدول السابق عدم شمول التغطية الذى تحدثنا عنه ، فعدد الرسائل الجامعية للدكتوراه الموجودة فى الببليوجرافيتين لا يزيد عن ٤٠ رسالة فى عام ١٩٨٢ من الولايات المتحدة ، والمؤسسات الاكاديمية فى الولايات المتحدة تمنح سنويا ما بين ٥٠ الى ٦٠ رسالة (١١) مع سهولة تتبع هذه الرسائل نسبيا عن باقى الوعية .

٣ - عدد الدوريات التى تصدر فى تخصص المكتبات والمعلومات :

اختار المؤلف لمعرفة عدد الدوريات التى تصدر فى المجال ثلاثة قوائم هى :

(١) قائمة الدوريات فى « دليل أورلخ الدولى للدوريات ١٩٨٢
Ulrich's International Periodicals Directory 1932. — N.Y. :
Bowker, 1982.

وقد سجلت ٥١٠ عنوانا لسلاسل جارية ، الا ان الدليل يأخذ بمفهوم واسع غير مفهوم مستخلصات علم المكتبات والمعلومات « و « ادب المكتبة » لأنه يضم أدلة مكتبات وقوائم الاضافات والتقارير السنوية وكل المطبوعات التى تصدر بشكل مسلسل ، ولذلك جاءت اعداد الدوريات اكبر بكثير من القائمتين الثانية والثالثة كما ان اختلاف مجال التغطية والقائمتين التاليتين يجعل من الصعب مقارنتهما معا .

(٢) قائمة الدوريات المرفقة بمستخلصات علم المكتبات والمعلومات لعام ١٩٨٢ وبها ٤٤١ دورية .

(٣) قائمة الدوريات المرفقة فى « ادب المكتبة » وبها ٢٠٥ دورية لنفس العلم .

وبمقارنة القائمتين الثانية والثالثة وجد الطالب ان هناك ١٣٢ دورية موجودة فيهما معا ، و ٧٣ دورية موجودة فى « ادب المكتبة » وغير موجودة فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و ٣٠٩ دورية موجودة فى

« مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » وغير موجودة في « ادب المكتبة » وعلى ذلك يكون عدد الدوريات الاجمالي الذي يتم تغطيته في أهم وأشمل أدوات الضبط في التخصص هو ٥١٤ دورية .

وهذا العدد يقدم دليلا آخر على عدم شمول ودقة الضبط الببليوجرافي للانتاج للفكرى للتخصص ، ذلك ان مكتبة كلية ويلز للمكتبات كان بها أكثر من ٩٦٠ دورية جارية في نهاية عام ١٩٨١ (١٢) ، كما ان جمعية المكتبات في بريطانيا تتسلم كهذا في نفس الفترة نحو ٨٠٠ دورية جارية سنويا (١٣) ، وبناء على الأرقام السابقة ، فإن هناك ما بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ دورية جارية في التخصص حاليا ، يتم تغطية نحو نصفهم فقط في أدوات الضبط الببليوجرافي .

٤ - لغات الانتاج في دوريات التخصص :

الجدول التالي يوضح اللغات التي ينشر بها دوريات التخصص واعتمادا على القائمتين السابق تحديدها :

اللغة	المستخلصات العدد النسبة	ادب المكتبة العدد النسبة	المتوسط
الانجليزية	٣٢٧ ٧٤٪	١٦٥ ٨٠٪	٧٧٪
الروسية واللغات السلافية	٢٤ ٥٤٪	٦ ٢٩٪	٤١٪
الالمانية	٢٣ ٥٢٪	١٣ ٦٣٪	٥٨٪
الفرنسية	١٥ ٣٤٪	٦ ٢٩٪	٣٢٪
الاسبانية	١٢ ٢٨٪	٠٠ ..	١٤٪
الاطالية	٦ ١٤٪	٢ ١٪	١٢٪
لغات أخرى	٣٤ ٧٧٪	١٣ ٦٣٪	٧٪

ومن الإحصائيات السابقة نستطيع ان نستنتج ما يلى :

١ — اللغة لانجليزية هى اللغة السائدة — هى بلا منازع لغة التخصص الأولى من حيث الانتاج الفكرى — وتصدر بها دوريات فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا وفلسطين المحتلة ، والفلبين وبتسوانا وسنغافورة وغانا وجنوب افريقيا وزيمبابوى وسويسرا وايسلاندا وكينيا وجامايكا ونيجيريا ومالطا وبربادوس وتايوان وترينداد وماليزيا وزامبيا وأوغندا وملاوى ومريشيوس وروديسيا والجزر العذراء والهند وهونج كونج وباكستان وأندونيسيا واليابان ، علاوة على معظم الدوريات الدولية .

٢ — اللغة الألمانية فى المرتبة الثانية وهى اللغة التى يكتب بها فى دوريات المانيا الشرقية والغربية والنمسا وبعض دوريات سويسرا أيضا .

٣ — اللغة الروسية واللغات السلافية هى اللغة الثالثة من حيث الانتاج وتظهر بها دوريات فى الاتحاد السوفيتى وكل دول أوروبا الشرقية عدا المانيا الشرقية .

٤ — تاتى بعد ذلك اللغة للفرنسية وتظهر بها دوريات فى فرنسا وكندا وبلجيكا والسنغال .

٥ — اللغة الأسبانية تظهر بها دوريات فى اسبانيا والأرجنتين وكوستاريكا ونيكاراجوا وفنزويلا وبيرو وكولومبيا .

٦ — هناك عدد آخر من اللغات تاتى فى مقدمتها الإيطالية والبرتغالية والبرازيلية والهندية ، ثم بعدها العبرية والفنلندية واليابانية والكورية والفارسية والصينية والفيتنامية والعربية (دورية واحدة من الأردن) والهولندية والسويدية .

بهذا فهناك ٥ لغات أساسية تظهر بها دوريات التخصص هى الانجليزية والألمانية والفرنسية والروسية (ومعها اللغات السلافية) والأسبانية ، ثم هناك أكثر من ٢٠ لغة أخرى تظهر بها دوريات ، الا ان متوسط النسب فى الجدول السابق قد تغير عن متوسط النسب فى العشرين عاما الماضية بعد ان قام المؤلف بتحليل لغات الدوريات التى وردت فى

البيبلوجرافيتين في عامي ١٩٦٢ ، ١٩٧٢ فقد هبط متوسط الدوريات التي باللغة الانجليزية من ٨١٫٦٪ عام ١٩٦٢ الى ٧٩٫٢٪ عام ١٩٧٢ ، وارتفعت نسبة الدوريات التي باللغة الفرنسية من ٤٫٣٪ عام ١٩٦٢ الى ٤٫٨٪ عام ١٩٧٢ ، وايضا نسبة الدوريات التي باللغة الفرنسية زادت من ٢٫٣٪ عام ١٩٦٢ الى ٢٫٩٪ عام ١٩٧٢ بينما حافظت اللغات الأخرى على نفس المعدلات تقريبا .

٧ — اراد المؤلف ان يتأكد من تقارب الأرقام التي حصل عليها مع الواقع اللغوي الفعلي للانتاج الفكري للتخصص فاستخدم العينة التي سبق ان حصل منها على تحليلات اشكال وفئات الاعوية من « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » وهي ٥٪ من مجموع المداخل التي وردت في اصداره عام ١٩٨٢ وبمجموع ٣٠٠ بطاقة ، فجاءت نتيجة التحليل كما يلي :

اللغة	عدد المداخل	النسبة المئوية	اللغة	عدد المداخل	النسبة
الانجليزية	١٨٥	٦١٫٦٪	السويدية	٢	١٪
الفرنسية	٢٨	٩٫٣٪	البulgارية	٣	١٪
الالمانية	٢٥	٨٫٣٪	الاسبانية	٢	٧٫٠٪
الهولندية	٢١	٧٪	الاطالية	٢	٧٫٠٪
لروسية	١٤	٤٫٧٪			
الفنلندية	٩	٣٪			
للتشيكية	٨	٢٫٧٪			

وواضح ارتفاع نسبة مشاركة الفرنسية والهولندية والالمانية ، ودخول لغات أخرى حيز المشاركة مثل الفنلندية والسويدية ، وذلك على حساب

اللغة الانجليزية ، الا ان نسبة مشاركة اللغة الانجليزية لا تزال في موقع الصدارة وبمسافة كبيرة عن أى لغة أخرى .

٥ - جغرافية الانتاج ومشاركة الدول النامية :

الجدول الآتى يبين جغرافية انتاج الدوريات فى التخصص ، اعتمادا على قائمتى الدوريات فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » و « ادب المكتبة » لعام ١٩٨٢ .

مستخلصات	الدولة	مستخلصات	الدولة	مستخلصات	الدولة
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٣٠	٢٢٩	١٢٣	٢٦٠	١٢٣	٢٦٠
٧٧	١٧٤	٢٠	٩٧	٢٠	٩٧
٢٤	٥	٥	٢٤	٥	٢٤
٢٢	٥	٧	٢٤	٧	٢٤
٢٢	٥	٤	١٩	٤	١٩
١٧	٣٨	٩	٤	٩	٤
١٣	٢٩	٢	١	٢	١
٨	١٨	٤	١٩	٤	١٩
٧	١٦	١	٥	١	٥
٧	١٦	٠٠٠	٠٠	٠٠٠	٠٠
٦	١٤	٢	١	٢	١
٥	١١	٥	٢٤	٥	٢٤
٥	١١	١	٥	١	٥
٥	١١	٤	١٩	٤	١٩
٥	١١	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٤	٩	٢	١	٢	١
٤	٩	٢	١	٢	١
٤	٩	٣	١٥	٣	١٥
٤	٩	١	٥	١	٥
٤	٩	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٤	٩	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٤	٩	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٣	٧	١	٥	١	٥
٣	٧	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٣	٧	١	٥	١	٥
٣	٧	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٣	٧	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٢	٥	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٢	٥	١	٥	١	٥

مسلسل الدولة		المستخلصات		أدب المكتبة	
العدد		النسبة		العدد النسبية	
٣٠	بلجيكا	٢	٥٠ %	١	٥٠ %
٣١	سويسرا	٢	٥٠ %	١	٥٠ %
٣٢	سنغافورة	٢	٥٠ %	١	٥٠ %
٣٣	فلبندا	٢	٥٠ %	١	٥٠ %
٣٤	النمسا	٢	٥٠ %	١	٥٠ %
٣٥	ماليزيا	٢	٥٠ %
٣٦	البرتغال	٢	٥٠ %	١	٥٠ %
٣٧	زامبيا	٢	٥٠ %
٣٨	ملاو	٢	٥٠ %
٣٩	الطيين	٢	٥٠ %
٤٠	تاينوان	٢	٥٠ %
٤١	رومانيا	٢	٥٠ %
٤٢	كينيا	١	٢٠ %
٤٣	بوتسوانا	١	٢٠ %
٤٤	فيجي	١	٢٠ %
٤٥	اوغندا	١	٢٠ %
٤٦	ايران	١	٢٠ %
٤٧	اندونيسيا	١	٢٠ %
٤٨	كوستاريكا	١	٢٠ %
٤٩	سيراليون	١	٢٠ %
٥٠	فنزويلا	١	٢٠ %
٥١	هونغ كونج	١	٢٠ %
٥٢	باكستان	١	٢٠ %	١	٥٠ %
٥٣	الأردن	١	٢٠ %
٥٤	ليسوتو	١	٢٠ %
٥٥	الصين الشعبية	١	٢٠ %
٥٦	كوبا	١	٢٠ %
٥٧	زيمبابوي	١	٢٠ %
٥٨	سيرلانكا	١	٢٠ %
٥٩	اورجواي	١	٢٠ %

وبتحليل الأرقام التي وردت في الجدول السابق نخرج بما يلي :

١ - لا تزال الولايات المتحدة هي أكبر منتج للدوريات في التخصص ، وبغارق كبير. الضعف تقريبا - عن الدولة التي تليها وهي إنجلترا ، يليها استراليا ونيوزيلاندا وكندا والمانيا الغربية ثم الهند وفرنسا وجنوب أفريقيا بدرجات متفاوتة .

٢ - هناك فروق كبيرة بين إنتاج الدول المتقدمة من الدوريات وبين إنتاج الدول النامية ، وكما يوضحه الجدول الآتي :

مستخلصات علم المكتبات والمعلومات				
الدول	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الدول المتقدمة	٣٤٧	%٧٨٫٧	١٩٤	%٩٤٫٧
الدول النامية	٧٢	%١٦٫٣	٧	%٣٫٤
دوريات دولية	٢٢	%٥	٤	%١٫٩

ويؤكد الجدول السابق استمرار عدم مشاركة الدول النامية بالقدر الكافي أو المطلوب ، واغفال « أدب المكتبة » للجزء الأكبر من دوريات الدول النامية بدليل تغطيتها لـ ٧ دوريات فقط من ٧٢ دورية تغطيها الببليوجرافية الأخرى وحتى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » غطت ٧٢ دورية من حوالى ٩٠ دورية موجودة بالفعل في الدول النامية (١٤) ، ودليل آخر على عدم تغطية الببليوجرافيتين معا ، لم تغطيا سوى دورية واحدة من كل الدول العربية ، مع أن الذى كان يصدر من دوريات متخصصة في المكتبات والمعلومات في العالم العربى عام ١٩٨٢ ، كان نحو ١٥ دورية (١٥) .

٣ - إذا استعرضنا مشاركة الدول النامية في الانتاج الفكرى بالنسبة لاصدار الدوريات سوف نجد أن أهم الدول المنتجة هي :

مستخلصات علم المكتبات والمعلومات				الدولة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
٢٪	٢	٢٩٪	١٣	الهند
٥٪	١	١٦٪	٧	جنوب أفريقيا
—	—	١٦٪	٧	نيجيريا
١٪	٢	١٤٪	٦	البرازيل
—	—	٧٪	٣	الأرجنتين
—	—	٧٪	٣	كولمبيا
٥٪	١	١٥٪	٢	سنغافورة
—	—	٥٪	٢	ماليزيا

والأرقام السابقة تؤكد أن الأدب والانتاج الفكري هو مرة لمقدار تقدم التخصص في كل دولة نامية فلا شك أن الهند وجنوب أفريقيا ونيجيريا والبرازيل والأرجنتين أكثر الدول النامية تقدما ، كما يلاحظ للزيادة العددية للدول النامية المنتجة (٣١ دولة) عن الدول المتقدمة المنتجة (٢٨ دولة) ومع هذا فإن مشاركة الدول النامية لا تزيد عن ١/٧ عدد الدوريات التي تنتجها الدول المتقدمة ، فعلى الرغم من كثرة عدد الدول النامية إلا أن ما يصدر في كل دولة لا يتعدى دورية واحدة في معظم الأحيان بينما يزيد عدد الدوريات في الدول المتقدمة لتصل إلى العشرات في أحيان غير قليلة .

٤ — بتوزيع عدد الدوريات الموجودة في الببليوجرافيتين على القارات والمناطق الجغرافية ، يتضح الآتي :

المناطق الجغرافية	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات		ادب المكتبة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
امريكا الشمالية	١٥٢	٪٣٤ر٥	١٣٠	٪٦٣ر٤
اوربا الغربية	١٣٥	٪٣٠ر٦	٥٠	٪٢٤ر٤
اسيا	٣٣	٪٧ر٥	٥	٪٢ر٤
اوربا الشرقية	٣١	٪٧	٨	٪٣ر٩
استراليا ونيوزيلندا	٢٤	٪٥ر٤	٥	٪٢ر٤
افريقيا	٢٤	٪٥ر٤	١	٪٥
دوريات دولية	٢٢	٪٥	٤	٪٢
امريكا الجنوبية	٢٠	٪٤ر٦	٢	٪١

وواضح التباين الكبير في التوزيع الجغرافي على مستوى المناطق الجغرافية وسيطرة امريكا الشمالية واوربا الغربية على ثلثي الانتاج وتركيز « ادب المكتبة » على دوريات الولايات المتحدة وكندا وانجلترا بصفة اساسية تصل الى ٪٨٥ ، وضالة مشاركة الدول الافريقية بالمذات رغم كثرتها العبدية مقارنة بدول امريكا الجنوبية والدول الآسيوية .

٥ - رغم ان عدد الدوريات التي تصدر في الدول النامية قليل الى حد لا يدعو الى الرضا ، ولكنه يدعو الى التفاؤل لو وضعنا في الاعتبار زيادة عدد للدوريات المغطاة في الببليوجرافيتين في الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٢ وكما يوضحه الجدول الآتي :

القارة	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات		ادب المكتبة	
	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٧٢	١٩٨٢
الدول النامية في اسيا	٪٥	٪٧ر٥	٪١ر٨	٪٢ر٤
الدول النامية في افريقيا	٪٣	٪٥ر٤	٪٢ر٤	٪٥
الدول النامية في امريكا الجنوبية	٪٥	٪٤ر٦	٠٠٠٠	٪١
المجموع	٪٨ر٥	٪١٧ر٥	٪٤ر٢	٪٣ر٩

تضاعفت نسبة التغطية في الببليوجرافية الأولى ، وانخفضت بنسبة طغرفة في الثانية ليس بسبب هبوط عدد الدوريات في الدول النامية ، ولكن لعدم تغطيتها الكاملة لما يصدر وكما سبق الذكر .

٦ — وفيات الدوريات وتغيير العناوين :

بمقارنة قوائم الدوريات في الببليوجرافيتين لأعوام ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ لدراسة ظاهرة وفيات الدوريات في التخصص ، أم إخراجها من الضبط الذي تقوم به الأداة ، وجد المؤلف ما يلي :

الحالة	مستخلصات علم المكتبات والمعلومات	ادب المكتبة
دوريات لم تسجل عام ١٩٨٢	٢٨	١٤
تغيير عناوين	١١	٢
دوريات جديدة	٨٦	٤١

والدوريات التي لم تسجل في عام ١٩٨٢ هي :

- 1 — Dokumentesyon Kenkya. اليابان
- 2 — Igaku Toshakam اليابان
- 3 — National Diet Library Monthly Bulletin اليابان
- 4 — Library and Information Science اليابان
- 5 — Toshakan Zasshi اليابان
- 6 — Biblos اليابان
- 7 — Science and Technology Information Science اليابان
- 8 — ASLP للفلبين
- 9 — Eastern Librarians بنجالايش

تصدر في التخصص لا يقل عن ٥١٤ دورية (. ومن الواضح أن الدوريات التي تتوقف أغلبها من الدول النامية ، والمؤشر الهام الذي يمكن الخروج به هو أن عدم تغطية دوريه في أحد بيلوجرافيات الضبط للتخصص لا معنى توقفها بقدرها تعنى خروجها من نطاق أو اهتمام تغطية أداة الضبط التي تمصر في التغطية على ما تعتقد أنه للدوريات للهامه ، أو التي تصلها بانتظام من الدول النامية ، أما للدوريات التي نغير عنوانها في حلال نفس المسره فهي :

1 — California School Libraries

وأصبح اسمها

Californian Media and Library Educators Association Journal

2 — Library World

وأصبح اسمها

New Library World

3 — Journal of Library Automation

وأصبح اسمها

Information Technology and Libraries

4 — Art Library Society of North America

وأصبح اسمها

Art Documentation

5 — Interlending Review

وأصبح اسمها

Interlending & Documentation Supply

6 — International Journal of law libraries.

وأصبح اسمها

International Journal of Legal Information

7 — Microdoc and Micropublishing of Current Periodicals

وأصبح اسمها

International Journal of Micrographics and Video Technology

8 — Library Computer Equipment Review

وأصبح اسمها

Computer Equipment Review

واصبح اسمها

9 — Bulletin de la Bibliotheque Nationale

واصبح اسمها

Revue de la Bibliotheque Nationale.

10 — Library College Journal

واصبح اسمها

Learning Today

11 — Nothern Ireland Libraries

An Leabharlann

يتضح من هذا ان ظاهرة تغيير العناوين قليلة للغاية مثلها مثل ظاهرة توقفها عن الصدور ، وان معظم التغيير يتم اما باضافة مصطلحات حديثة نتجت عن مفاهيم حديثة في التخصص ، او لتغيير اسماء الهيئات المصدرة .

٧ — هيئات نشر الدوريات :

الجدول الآتي يبين هيئات نشر الدوريات في قائمتي الدوريات بالبيبلوجرافيتين المذكورتين لعام ١٩٨٢ :

هيئة النشر	مستخلصات علم المكتبات والاطومات		اسبب المكتبة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الجمعيات المهنية	١٤٣	٣٢.٤٪	٨٨	٤٢.٩٪
المؤسسات الاختزانية	٨٩	٢٠.٢٪	٣٧	١٨٪
النشر التجارى	٨٣	١٨.٨٪	٤٦	٢٢.٤٪
مؤسسات حكومية	٤٨	١٠.٩٪	٦	٢.٩٪
مؤسسات أكاديمية	٤٥	١٠.٢٪	١٢	٥.٩٪
مؤسسات دولية	٢٢	٥٪	٤	٢٪
اخرى (متاحف — اجهزة احصاء ... الخ)	١١	٢.٥٪	١٢	٥.٩٪

ومن هذا الجدول نخرج بالمؤشرات الآتية :

١ — أكدت هذه الاحصائيات ما ذهب المؤلف اليه في الفصل الثانى من الكتاب من ان الجمعيات المهنية هى اكبر مصدر للنشر فى التخصص ، خاصة فى الدول النامية حيث يحجم قطاع النشر للتجارى من المساهمة فى نشر انتاج التخصص لضآلة التوزيع المنتظر ، ولا تزال الجمعية الأمريكية للمكتبات تتمتع بمركز الصدارة المطلقة كأكبر ناشر فى التخصص .

٢ — انخفضت نسبة ما تنشره الجمعيات المهنية من الدوريات من ٥٦.٧% عام ١٩٧٢ الى ٤٢.٩% فى قائمة دوريات « ادب المكتبة » كما انخفضت النسبة فى الببليوجرافية الأخرى من ٣٨.١% الى ٣٢.٤% ويرجع ذلك بصفة اساسية الى ارتفاع مساهمة قطاع النشر للتجارى من ٩.٨% عام ١٩٦٢ الى ١٢.٢% عام ١٩٧٢ الى ٢٠.٦% عام ١٩٨٢ كمتوسط فى القائمتين الببليوجرافيتين وارتفاع هذه النسبة يرجع الى زيادة الطلب على دوريات التخصص وبالتالي زيادة المبيعات مما يشجع هذا القطاع على زيادة اسهامه .

٣ — هناك جهات متعددة دخلت مجال نشر الدوريات فى السنوات الأخيرة ولم يكن لها أى دور فى هذا الصدد من قبل ، أهمها بلا منازع قطاع المؤسسات التجارية وصناعة المعلومات وان كان جزء غير يسير من مقالات هذه الدوريات يوجهه الى الدعاية المباشرة او غير المباشرة لمنتجات هذه المؤسسات .

٤ — احتفظت المؤسسات الدولية بوجودها فى مجال النشر وبنفس النسبة تقريبا فى العقود الثلاثة الماضية لثبات عدد المؤسسات الدولية التى تصدر دوريات فى التخصص .

٥ — من الملاحظ وجود عدد كبير من الهيئات والمؤسسات التى لا تنتمى للتخصص ومع هذا دخلت كمصدر لدوريات فيه ، ومنها على سبيل المثال جمعية تقدم العلوم فى كندا والمعهد الهندى للبتروىل ، ومعهد أبحاث الصحة العامة فى المجر ، وجمعية الخرائط فى استراليا والمعهد الفيدرالى الأمريكى للجيولوجيا ، ومعهد تكساس للأبحاث الطبية ، وهيئة الاذاعة البريطانية ،

ومركز رعاية الاطفال الموقوفين في استراليا ، ومعهد ابحاث الزراعة في البرازيل ، وهيئة الفضاء الاوربية ولا شك أن لهذا دلالة على تشعب التخصص وتعدد علاقاته بالتخصصات الأخرى .

٦ — هناك مشاركة عربية متزايدة في الانتاج الفكري المسجل في أدوات الضبط عام ١٩٨٢ ، فهناك مداخل للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجامعة بغداد وجمعية المكتبات الأردنية ومكتبة جامعة الاردن ومكتبة جامعة الملك فيصل ، مع أن هذه الهيئات لم تكن ممثلة لا في عام ١٩٦٢ أو ١٩٧٢ .

٨ - التوزيع الموضوعى للانتاج الفكرى على اطار التخصص ومعاملات ارتباطه بالنشاط الأكاديمى :

ان التعرف على التوزيع الموضوعى للانتاج الفكرى على جزئيات تخصص المكتبات والمعلومات ، ونقاط تركيز هذا الانتاج على موضوعاته المختلفة يعد من أهم المؤشرات التى يمكن الحصول عليها من الدراسات البibliومترية كما أنه يفيد في معرفة لب التخصص وعلاقاته وحدوده . ونظراً لطبيعة اعداد « ادب المكتبة » فقد كان من الصعب الوصول الى التوزيع الموضوعى لمفردات واعبة الانتاج به لأنه مرتب ترتيباً قاموسياً بالمؤلف والموضوعات معاً ، ولعم وجود كشاف عنوان أو كشاف مؤلفين كان من الممكن عن طريقهما تتبع الوثيقة الواحدة ثم تشعبها الموضوعى ، ولهذا فقد اختار المؤلف « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » لقياس التشتت الموضوعى خاصة وأنه يتبع ترتيباً مصنفاً حسب خطة خاصة تتميز بقدرتها على الربط بين الموضوعات وإبراز العلاقات بينها ، علاوة على أن جميع المداخل مرقمة بأرقام متسلسلة مما يجعل من السهل جداً للوصول الى الرقم الدقيق لما يكتب من افتاج فكرى عن كل موضوع . والجدول التالى يمثل توزيع الانتاج الفكرى على موضوعات التخصص في عام ١٩٨٢ ، وكما ورد في خطة التصنيف الخاصة في « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » :

الموضوع	عدد المداخل	النسبة المئوية	الموضوع	عدد المداخل	النسبة المئوية
الخدمات	١١١٣	١٨.٥ %	المكتبات المدرسية	٢٥٨	٤.٣ %
التكثيف	٥٧٩	٩.٦ %	والمتخصصة	٢١٢	٣.٥ %
الاعوعية	٥٧٣	٩.٥ %	المكتبات العامة	٢١٢	٣.٤ %
أخرى (اتصال - علم نفس - لغويات - تعليم)	٥١٠	٨.٥ %	المكتبات العامة والقوية	٢٠٧	٣.٤ %
التزويد والاعداد	٤٩٤	٨.٢ %	الأسس النظرية	١٩١	٣.٢ %
المهنة ، التعليم والجمعيات ، والتراجم	٤٠٨	٦.٨ %	تحسين المكتبات	١٣٨	٢.٣ %
التنظيم والادارة	٣٦٣	٦.١ %	الموظفون	١٣٠	٢.٢ %
الفهرسة	٢٩٠	٤.٩ %	التحليل الموضوعى	٩٩	١.٧ %
التصنيف	٢٥٩	٤.٣ %	المكتبات الأكاديمية	٩٤	١.٦ %
			المباني	٨٦	١.٤ %
			المستفيدون		

ومن الجدول السابق يمكننا أن نخرج بالموثرات الآتية :

١ - أهم الموثرات أن الانتاج للكبرى في التخصص موجه أساسا الى اخصائى المكتبات والمعلومات لكي يساعده على اداء وظيفة محددة ، بحيث أن أكثر من نصف هذا الانتاج يمكن أن يحفل داخل دائرة الموضوعات التطبيقية اذا استخدمنا نفس مستويات توزيع المقررات الدراسية على اطار التخصص والتي استخدمت في الفصل السابق ، بل أننا لو اُمددنا توزيع الانتاج الفكري حسب خطة تقسيم المقررات لتبين لنا هذا المؤثر بطريقة أكثر وضوحاً من الجدول الآتى :

نظرة الموضوع	عناوين الموضوعات	عدد مدائل الانتاج	النسبة المئوية	قوة تعديل هذه المقررات
موضوعات اطارية	المهنة ، التعليم ، الجمعيات ، التراجم ، الاسس النظرية ، الوعي	٦١٥ ٥٧٣	%١٠,٢ %٩,٥	%٦,٣ %١٦,٣
موضوعات اوعية	الخدمات ، التكليف ، التدريب ، التصنيف ، التبويب ، الادارة ، المباني ، التحصيل الموضوعي	٣٤٦٠	%٥٧,٦	%١٤,٢
موضوعات مؤسسات	الكليات الرئيسية ، التخصصية ، العامة ، القوية ، الأكاديمية	٥٦٩	%٩,٥	%١١,١
موضوعات مستفيدين	المستفيدين	٨٦	%١,٤	%٨,٩
موضوعات نظم واقتصاد	الاقتصاد	١٩١	%٣,٢	%٦,٣
موضوعات شتيحة	اتصال ، علم نفس ، زينة ، اللغويات	٥١٠	%٨,٥	%٨,٤

ومن هذا نستنتج ان معامل الارتباط بين المقررات الدراسية وبين الانتاج الفكرى على المستوى الدولى يساوى ٨٤ر وهو احصائياً يسمى ارتباط طردى متوسط على ان هناك اختلالاً فى التوزيع وعدم تناسب بين جناح النشاط الاكاديمى وجناح الانتاج الفكرى ، وتم حساب معامل الارتباط على أساس هذه المعادلة :

$$(\text{المقررات} - \text{متوسط المقررات}) (\text{الانتاج} - \text{متوسط الانتاج}) \\ \text{عدد الفئات} \times \text{الانحراف المعياري للمقررات} \times \text{الانحراف المعياري للانتاج}$$

كما اننا نستنتج ان هناك اختلالاً فى توزيع هذا الانتاج على موضوعات التخصص وجزئياته .

٢ - مقارنة توزيع الانتاج الفكرى لعام ١٩٨٢ على الموضوعات من الجدول السابق ، ثم توزيع هذا الانتاج فى عام ١٩٧٢ على نفس الموضوعات وكما هو فى الجدول القالى :

الوصف	نسبة المشاركة		الوصف	نسبة المشاركة	
	١٩٧٢	١٩٨٢		١٩٧٢	١٩٨٢
الخدمات	١٧٪	١٨.٥٪	التعليم والإدارة	٢٣٪	١٦٪
الاستيراد	١٠.٤٪	٤.٣٪	موضوعات أخرى	٣.٧٪	٨.٥٪
المبسة	٨.٨٪	٨.٨٪	الوظائف	٢.٧٪	٢.٣٪
الأوعية	٧.٥٪	٩.٥٪	البياني	٢.٣٪	١.٦٪
التدريب والمهنيين	٧٪	١١.٨٪	تصميم المكاتب	٢.٢٪	٣.٢٪
المؤسسات	٦.٢٪	٤.٩٪	المكاتب الإدارية	٢.٢٪	١.٧٪
الخدمات الرئيسية	٦.٢٪	٤.٣٪	المكاتب المهنية والصحة	٥.٥٪	٣.٥٪
الأسس الثانوية	٥.٩٪	٤.٣٪	المستفيدين	٠.٠	١.٤٪
التدريب والإعداد	٥.٨٪	٨.٢٪			

ويُضع انخفاض الانتاج الفكرى فى موضوعات التصنيف والفهرسة والمكتبات المدرسية والمتخصصة والاسس النظرية والمكتبات الاكاديمية وعلى العكس زيادة الانتاج فى موضوعات التكثيف والتحليل الموضوعى والموضوعات الشقية والتزويد والأعداد البليوجرافى والادارة وتحسين المكتبات والانخفاض والزيادة جاءت صادقة تماما مع المتغيرات المحيطة بالتخصص ، وتغيير التركيز فى داخله .

٣- هناك عدد لا يستهان به من مقررات الانتاج ظهرت فى دوريات غير متخصصة فى المكتبات والمعلومات ، فهناك ٢٩٩ محلا فى عام ١٩٨٢ (٥٠٪ من عدد المداخل الاجمالى) منقولة من ادوات ضبط بليوجرافى لعلوم وتخصصات الكيمياء والاتصاف وتكنولوجيا الاغذية والتاريخ والاسلام والطب والعلوم الحيوية والنسيج وعلم النفس ، وقوائم الدوريات فى البليوجرافيتين تضم دوريات من تخصصات الادارة ، والحاسبات الالكترونية والتربية والزراعة علم النفس ودوريات عامة ، وهذه للظاهرة قد درست بعناية طوال العقدى الماضيين (١٦) ، ووجد ان :

(١) دوريات التربية تنشر بها مقالات عن المكتبات المدرسية وتأثير المكتبة ومراكز الوسائل التعليمية على العمليات التربوية .
(ب) دوريات الاجتماع ينشر بها مقالات عن المكتبات العامة .
(ج) دوريات الطب ينشر بها مقالات عن المكتبات ونظم المعلومات الطبية .

(د) دوريات الصناعة ينشر بها مقالات عن علاقة المعلومات بالانتاج .

(هـ) دوريات الادارة وينشر بها مقالات عن ادارة نظم المعلومات وعن دور المعلومات فى اتخاذ القرارات .

(و) دوريات الحاسبات الالكترونية ينشر بها مقالات تحسين المكتبات والمعلومات .

٤- اذا كان هذا الفصل قد انطلق من مسلمة بان الانتاج الفكرى فى اى تخصص هو مرآة لنشاطاته ومفاهيمه ، فان الانتاج الفكرى فى تخصص المكتبات والمعلومات حسب ما بينته تحليلات التوزيع الموضوعى يدل على

عدم استقرار جوانبه الأكاديمية مع إنتاجه الفكري ، وتعدد علاقاته الموضوعية وتداخلاته وزيادة الاهتمام بالجوانب الوظيفية للتنفيذية على حساب الجوانب النظرية والتجريدية والفكرية وهى كلها جوانب صحيحة سبق مناقشتها بالتفصيل فى الفصل الأول من هذا الكتاب .

٩ - انتاجية المؤلف السنوية :

سيفتصر تحليل انتاجية المؤلف على « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » ايضا بسبب وجود كشف مؤلفين شامل ، وعدم وجود كشف مماثل فى البيبليوجرافية الأخرى وقد قام المؤلف بحصر عدد مداخل الأسماء الموجودة فى كشف المؤلفين فى « مستخلصات علم المكتبات والمعلومات » لعام ١٩٨٢ ، وبلغ عددهم ١٩١٧ مدخلا لأشخاص من مجموع عدد المداخل البالغ ٦٠٠٤ ، أى أن نسبة ٣٢٪ فقط من المداخل هى لأسماء أشخاص ، وجاء تحليل انتاجية المؤلف كما يمثله للجدول التالى :

العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	التركيبى للمؤلفين	التركيبى للمؤلفات	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	التركيبى للمؤلفين	التركيبى للمؤلفات
٢	١٦	٢	٣٢	٤	٦	١٦	١٤١
١	١٢	٣	٤٤	١٩	٥	٢٥	٢٣٦
١	١١	٤	٥٥	٤٤	٤	٢٩	٤١٢
٢	٩	٦	٧٣	١٤٦	٣	٢٢٥	٥٦١
٢	٨	٨	٨٩	٦٠٣	٢	٨٢٨	١٧٦٧
٤	٧	١٢	١١٧	١٨٠٩	١	١٩١٧	٢٥٧٦

ومن هذا الجدول نستطيع أن نستنتج ما يلي :

١ - من الواضح أن طبقة ما يمكن أن نطلق عليهم « كبار الكتاب » في التخصص محدودة ، فهناك ٣٥ مؤلف فقط لهم أكثر من ٥ أعمال في السنة ، إلا أن منهم شخصيات لامعة جدا في التخصص مثل نيلاميجان وكاولا (الهند) فيكرى وبروكس وموريس لاين (بريطانيا) الليزابيث ستون وسراسفيك وهنريت افرام ولانكستر وهريوت وايت ودى جينرو (الولايات المتحدة) . وهذه الطبقة من الكتاب تنتج ٦٨٪ من مجموع الانتاج الفكرى ، بينما القاعدة العريضة من هذا الانتاج (٦٨٪) ينتجها اشخاص كل منهم له عمل واحد في السنة . ونستنتج من هذا أن انتاجية المؤلف الواحد في تخصص المكتبات والمعلومات هي في المتوسط ١٣٦ عملا في السنة ، بينما هي في علم النفس مثلا ٨٧. عملا في السنة ، وفي العلوم والتكنولوجيا قد تصل الى ٣٩٩ عملا في السنة (١٧) ، وبالتالي فإن انتاجية المؤلف في التخصص تعد انتاجية متوسطة .

٢ - أهم الظواهر في تحليلات الانتاجية أن ٦٣٪ من الانتاج الفكرى أعدته هيئات (يمكن أن نستبعد ٥٪ هي التي نقلت من ادوات ضبط أخرى) وبدل هذا على قوة مؤسسات 'لتخصص بكافة انواعها وتتميز بعض الهيئات بفزارة الانتاج بشكل -ت للنظر وهي الجمعية الأمريكية للمكتبات ومدرسة المكتبات بجامعة الينوى وجمعية المكتبات في بريطانيا والجمعية الكندية للمكتبات ، وجمعية المكتبات الطبية وجمعية المكتبات المتخصصة ومكاتب المعلومات في بريطانيا والمكتبة القومية الاسترالية ، ومنظمة اليونسكو الدولية والجمعية الهولندية للمكتبات .

٣ - حدث تغيير واضح في نمط انتاجية المؤلف ما بين عام ١٩٧٢ أو عام ١٩٨٢ ، ويمثل الجدول الآتى انتاجية المؤلف لعام ١٩٧٢ :

عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبي للمؤلفين	العدد التركيبي للمؤلفات	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبي للمؤلفين	العدد التركيبي للمؤلفات
١	١١١	٦	١١١	١٥	٥	٣٠	١٨٢
١	١٠	٢	٢٢	٣٧	٤	٦٧	٢٣٠
١	٩	٣	٣٠	٧٦	٣	١٤٣	٥٥٨
١	٨	٤	٣٨	٢٨٠	٢	٤٢٣	١١١٨
٣	٧	٧	٥٩	٣٦٥	١	٣٠٨٨	٢٧٨٣
٨	٦	١٥	١٠٧				

يلاحظ زادت طبعة « كبار الكتاب » من ٣٠ عام ١٩٧٢ الى ٣٥ عام ١٩٨٢ واحتفظ كل من فيكرى وموريس لايين من بريطانيا ونيلاميجان من الهند بمكان داخلها ، وخرج منها رانجانا ثان وكاليجور وهارولد بوركو وميكل باكلاند .

٤ — زادت انتجية المؤلف من ١٢٢ عملا سنويا عام ١٩٧٢ الى ١٣٦ عام ١٩٨٢ بينما ارتفعت المداخل التي اعدتها هيئات من ٧٦٪ فقط عام ١٨٧٢ الى أكثر من الضعف في خلال عشرة سنوات .

٥ — حقق الانتاج الفكرى في التخصص نسبة نمو ثابتة بلغت نحو ٦٧٪ سنويا من ١٩٧٢ الى ١٩٨٢ وهى نسبة طيبة وتقترب من نسبة نمو الانتاج الفكرى في العلوم والتكنولوجيا التى سبق تقديرها بـ ٧٪ فى بداية هذا الفصل .

مصادر ومراجع الفصل الرابع

- 1 — Prytherch, Ray. Sources of information in librarianship and information sciences. Wiltshire, Gower, 1983. P. 45.
- 2 — Guide to reference books ; compiled by Eugene sheehy 9th. ed. Chicago, ALA, 1976. 741 P.
- 3 — Prytherch, Ray. Op. Cit., P. 7.
- 4 — Saracevic, T. and Laurence, P. Ascertaining activities in subject area through bibliometric analysis.
Journal of ASIS, March-April, 1973, PP. 120-134.
- ٥ — صوبيل ، هنرى ، علاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية ، تحليل للمصاحبة الوراقية . ترجمة حشمت محمد على قاسم فى : دراسات فى علم المعلومات . للقاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ص ٥٣ — ٨١ .
- ٦ — ميدوز ، خال . آفاق الاتصال فى العلوم والتكنولوجيا . ترجمة حشمت محمد على قاسم . القاهرة ، المركز العربى للصحافة ، ١٩٧٩ . ص ١٧٩ .
- 7 — Cudra, Carlos. Introduction to ADI. Annual Review of Information science and Technology, Vol. 1, 1966, PP. 1-14.
- 8 — Bukley, Barbara. The Coverge of library-information science periodicals from developing countries by major abstracting and indexing servies. IFLA Journal, Vol. 8, No. 4, 1982, PP. 379-387.
- 9 — Bukley, Barbara. Ibid.
- 10 — Prytherch, Ray. Op. Cit., P. 12+15.

- 11 — White, Herbert. Education of information professionals in :
Spirack, Jane Careers in information, N.Y., Knowledge industry publication, 1982. PP. 135-156.
- 12 — College of Librarianship Wales. Serials in CLW Library. Revised edition of 1981. 51 P.
- 13 — Prytherch, Ray Op. Cit., P. 10.
- 14 — Bukley, Barbara. Ibid.
- ١٥ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الدليل الببليوغرافي ،
للانتاج الفكرى العربى فى مجال المعلومات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ اعداد
محمد فتحى عبدالهادى ، تونس ، ١٩٨٣ ، ص ٢٢٧ — ٢٢٩ .
- 16 — Prytherch, Ray. Op. Cit. P. 18.
- ١٧ — ميدوز ، جاك ، المصدر السابق . ص ٢٦٧ — ٢٧٠ .

الفصل الخامس

تخصّص المكتبات والمعلومات في مصر

تمهيد

تعرض المؤلف في الفصول الأربعة الماضية لكل مكونات الإطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والدول النامية ، من الركائز النظرية التي تحدد وظائفه وعلاقاته ، ومن العوامل المؤثرة على مساراته التي تقطع المؤشرات لمستقبله القريب سواء في الدول المتقدمة التي استقرت فيها هذه المكونات والركائز إلى حد بعيد أو في الدول النامية التي لا تزال كثير من قضايا التخصص فيها مبهمه وغير محددة وعرضة لكثير من التساؤلات والشك والجدب أحيانا ، أما لعوامل بيئية تتعلق بالدول النامية عامة أو بإحدى هذه الدول بوجه خاص أو لحدثة التخصص في هذه الدول لعدم مروره بالتطورات المنطقية التي مر بها في الدول المتقدمة ، ثم تعرض المؤلف للمؤسسات الاختزانية والمهنية والتجارية والأكاديمية في مجال التخصص وللكتابات وهي الحصيلة الفكرية التي تتوج العمل في هذا المجال ، وبهذا تم رسم الإطار العام للتخصص بمكوناته وأنشطته ومؤسساته بصفة عامة .

ولم تكن مصر غائبة عن ذهن المؤلف في الفصول السابقة ، فهي دائما صاحبة الحق الأول على باحثيها وعلى مؤسساتها الأكاديمية ، بل كانت دائما حاضرة في كل قضية أثارها هذه الدراسة في فصولها حتى الآن ، بل ان كل قضية من هذه القضايا كان المؤلف يحولها الى مجموعة تساؤلات عن ملامسات هذه القضية في مصر ، تقوده بعد ذلك الى فرض يريد للتحقق من ثباته أو عدم صحته .

وهذا الفصل — وهو الأخير في الكتاب — سيحاول رسم صورة الإطار العام لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر بجوانبه النظرية ومؤسساته الاختزانية والمهنية والتجارية والأكاديمية ثم سمات الانتاج الفكرى المصرى في تخصص المكتبات والمعلومات ، وسيسترشد المؤلف بكثير من القضايا التي أثارها الدراسة في فصولها السابقة وايضا بالنتائج التي وصلت اليها وسوف ينتهى هذا الفصل بمجموعة من الأسس التي تكفل قيام بنية اساسية قوية لهذا التخصص في مصر .

اولا : البنية الأساسية لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

١ - المفهوم النظرى :

مفهوم البنية الأساسية ليس من المفاهيم التى يكثر حولها الجدل حاليا فهى تعنى على وجه الدقة مجموعة المكونات او الركائز المكونة لكيان ما . واول تلك الركائز هى مجموعة الأفكار النظرية والمعتقدات التى تحكم الأنشطة والممارسات داخل كيان اى تخصص ، وبوجه عام فإن كل الدول النامية ومنها مصر بطبيعة الحال تعد دول مستوردة للأفكار والمعتقدات فى تخصص المكتبات والمعلومات ، فيما عدا بعض الاجتهادات النظرية الاصلية كالتى من ابرزها رانجانا ثان فى الهند ، وقد قامت أساسا لطبيعة شخصيته وجهوده ومهارته العقلية .

ومجال التاصيل النظرى فى مصر من المجالات التى لم يوجه اليها الاهتمام الكافى حتى الآن ، باستثناء اجتهادات الدكتور سعد الهجرسى ، فى بلورة الأفكار النظرية وظاهرة الذاكرة الخارجية ووضع مناهج للضبط الببليوجرافى العربى ، واجتهادات الدكتور عبدالوهاب ابوالنور وفتحى عبدالهادى وحشمت قاسم فى وضع فلسفة مصرية وعربية للتصنيف والتحليل الموضوعى والدراسات الببليومترية ، ولم يكن قبل هذه الاجتهادات التى حدثت كلها فى خلال الفترة القصيرة السابقة الا محاولات للدكتور محمود الشنيطى والأستاذ محمد المهدى فى ضبط ممارسات الدهرسة الوصفية فى المؤسسات الاختزائية فى مصر . والتخصص فى مصر متأثر فى جوهره ومعتقداته بالأسس الانجلو أمريكية لتأثير هذه المعتقدات على التخصص فى العالم كله ، ولأن رواد وإسائذة هذا التخصص فى مصر اما انهم تلقوا تعليمهم فى الولايات المتحدة او انجلترا او تلقوه علمى يذى متخصصين من الولايات المتحدة وانجلترا وفدوا الى مصر لأغراض شتى خلال سنوات القرن العشرين .

وليس هناك فروق حقيقية فى وظائف التخصص وأهدافه ومكوناته وعلاقاته بين الدول المتقدمة والدول النامية ومصر ، الا ان التيارات التى تحمل الأفكار النظرية تحمل معها أيضا للتضارب وعدم الاتفاق حول هذه المفاهيم خاصة وأن البنية الأساسية بمكوناتها ليست بصلابة البنية نفسها فى الدول المتقدمة ، بل ان تأثير هذه التيارات قد يكون عاتيا لأنها لم تجد الا اقل القليل من المتخصصين ليتصدوا لها محاولين بلورتها فى ظل الظروف

المحيطة ولصالح التخصص في تلك الدولة وليس ادل على ذلك من الانتساقات والتضارب في الآراء وفي زاوية الرؤية للتخصص التي حدثت في مصر مع وفود كل من التوثيق في نهاية العقد الخامس وعلم المعلومات حاليا من تفتت في مسميات مؤسسات التخصص واخصائية ودعوات الانفصال بين اطرافه التي تتميز بالسذاجة في بعض الأحيان وعدم الفهم في أحيان أخرى .

وعلى ذلك فإن ما سبق وقيل عن موضوع التخصص ووظائفه وهدفه ومكوناته الداخلية وعلاقاته الخارجية في الفصل الأول ينطبق على مصر كما انطبق على الدول المتقدمة والدول النامية .

٢ - الواقع الحالي لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

لا يمكن اعتبار موضوع تخصص المكتبات والمعلومات في مصر ، والنشاط في إطاره ظاهرة حديثة ، فالمكتبة ودور المحفوظات بالذات من المؤسسات القديمة قدم المجتمع المصري نفسه وليس ادل على ذلك من مكتبات المعابد الفرعونية أو مكتبة الاسكندرية القديمة ومرورا بمكتبات المساجد والكنائس وقصور الأمراء والوجهاء في العصور الوسطى .

الا ان تخصص المكتبات بشكله الحديث لم يتبلور في شكل تخصص الا منذ فترة قصيرة للغاية في مصر ، ولعل افتتاح قسم المكتبات بجامعة القاهرة في بداية الخمسينيات كان هو العنصر الجوهرى في بلورة الموضوع والنشاط الى تخصص . والحقيقة انه يوجد في مصر الآن كل انواع المؤسسات الاختزانية الاقننائية من مكتبات عامة وقومية ومدرسية ومتخصصة واكاديمية وانتاج فكرى ، بشكل يسمح بوجود اطار متكامل لهذا التخصص ، الا ان التعرف الدقيق على هذه الأنشطة والمؤسسات لم يبدأ الا مع وجود رسائل الماجستير والدكتوراه في قسم المكتبات اهتمت بشكل كبير بالتعرف على واقع التخصص في مصر ، ثم جاءت هذه الدراسة لتلقى الضوء على الاطار المتكامل لهذا التخصص في سنواته الأخيرة .

وكان التركيز الأكبر في الدراسات السابقة على اعداد دراسات مسحية عن واقع بعض المؤسسات الاختزانية الاقننائية في مصر ، وعلى سبيل المثال الدراسة التي أعدت عن المكتبات العامة في القاهرة (١) ، والتي

كشفت عن الخدمات المكتبية العامة للقاصرة على غروع الكتب والوثائق القومية — اضيف اليها بعد هذه الدراسة مراكز الثقافة للجماهيرية — وإن هذه القروع غير موزعة جغرافيا توزيعا سليماً يتماشى مع عدد السكان في كل حى ، وإن للخدمات تقدم أساسا للطلبة وانها تعاني من سوء اختيار الموقع والأثاث والمجموعات والعمالة المدرسية ، والادارة . وإن أدوات الاسترجاع بالنسبة لهذه المجموعات تعاني من سلبات متعددة تجعل وجودها شكلى فى احيان كثيرة . والدراسة التى أعدت على المكتبات المدرسية (٢) ولتى خرجت بأن هناك عدم تناسب بين المكتبات والأمناء والمجموعات من جانب وبين عدد التلاميذ من جانب آخر ، وضالة دور المدرسين والموجهين فى تنمية المكتبات المدرسية وخدماتها وخلل المجموعات وبالذات مجموعات المراجع والدوريات الناتج أساسا من عدم توفر الحد الأدنى من الميزانيات وعدم تدريب الأمناء على عمليات الاعداد البليوجرافى مما أدى الى عدم انتظام تردد التلاميذ على هذه المكتبات . ولم تكن المكتبات العامة والمدرسية فقط هى التى حظيت بالدراسات الأكاديمية المسحية ، بل أن هذه الدراسات قد امتدت لى كافة انواع المؤسسات الاختزانية الأخرى من مراكز توثيق — سيتناول المؤلف هذه الدراسة فى الجزء التالى من هذا الفصل بشىء من التفصيل — والمكتبة القومية — أيضا سيتم تناولها فى الجزء التالى من هذا الفصل — والمكتبات المتخصصة والأرشيفات والمكتبات الجامعية . الا ان المؤشرات الحديثة لواقع التخصص الحالى امكن الحصول عليها عن طريق سلسلة الدراسات المسحية فى مشروع شبكة المعلومات القومية (٣) وهذه المؤشرات وإن اعطت صورة لم تكن حالكة الظلام ، الا انها ليست برائقة ، ويمكن ايجازها فيما يلى :

١ — المواطن المصرى بمختلف مستوياته لم يتدرب على استخدام المعلومات او التعامل مع مصادرها بسبب النظام التعليمى وعدم وجود برامج لتدريب المستفيدين .

٢ — هناك ضعف فى المجموعات القوية والحديثة رغم امتلاء المؤسسات الاختزانية فى مصر بأعداد كبيرة من المجلدات ، الا ان معظمها غير مفيد للقطاع الأكبر من المستفيدين . وتمت عدة تحليلات على أكثر من ٤٠٠ مكتبة ومركز توثيق ومعلومات فى مصر لمعرفة مجموعاتها ومقارنتها ببعض القوائم الأساسية المتقنة فى العلوم والتكنولوجيا والطب والزراعة تبين منها أن أفضل مجموعة من الطب كانت بمكتبة كلية الطب بجامعة

المصورة وبلغت ٥٢٨٪ من الدوريات والمراجع الأساسية وفي الزراعة كانت بكلية الزراعة جامعة طنطا وكان بها ٣٠٪ من الدوريات والمراجع الأساسية ، أما في العلوم والهندسة فكانت مكتبة كلية العلوم بجامعة القاهرة وكان بها ٦٧٨٪ من الدوريات والمراجع الأساسية .

وتعطى الأرقام السابقة مؤشرات واضحة عن خلل سياسات التزويد وعدم كفاية المخصصات المالية ، رغم تواجد مجموعات قوية في عدد قليل من المؤسسات مثل الكلية الفنية العسكرية ومكتبة الجامعة الأمريكية .

٣ — الأجهزة المساعدة لتقديم خدمات مثل التليفونات والحاسبات المصفرة والمنافذ وآلات الاستنساخ وقراءة المصغرات الفيلمية وحتى الأثاث النمطي غير متوفرة .

٤ — الخدمات المقدمة معظمها تقليدى للغاية وتتمثل في اعادة الوثائق داخليا وخارجيا والارشاد داخل المؤسسة والتصوير ، وإن كان هذا لا يمنع من وجود خدمات حديثة في المراجع والاحاطة الجارية والبحث عن المعلومات في مصادر داخلية وخارجية في المركز القومي للاملام والتوثيق ومركز المعلومات بشركة كيما وخدمات للترجمة والاستخلاص بالمعهد القومي للتخطيط .

٥ — مفهوم الشبكات من المفاهيم غير المطبقة بشكل سليم ، رغم وجود عدة شبكات داخل الجامعات أو المكتبات المدرسية أو الثقافية الجماهيرية أو فروع دار الكتب ، إلا أن أطراف هذه الشبكات غير متعاونة في تبادل المصادر والمجموعات ومختلفة في تطبيق المعايير والممارسات .

٦ — هناك عجز واضح في عدد اخصائى المكتبات والمعلومات المؤهلين في كافة انواع المؤسسات الاختزانية لقلة عدد ما يتخرج من المؤسسات الأكاديمية المختصة ، ولهجرة عدد لا يستهان به منهم الى الدول العربية في العقد الماضى .

٣ — مسارات التخصص في المستقبل في مصر :

ذهب المؤلف في الفصل الاول من الكتاب الى ان هناك اثنين من العوامل التى تؤثر اشد التأثير على تخصص المكتبات والمعلومات في العالم

حاليا ، الاول هو شدة وتنوع الطلب على المعلومات في اى مجتمع حديث
والذى نتج من ارتباط المعلومات بالتنمية واعتبارها ثروة موازية للثروات
الطبيعية او البشرية الموجودة في اى دولة ، وبالتالي اصبحت كل المؤسسات
والانفراد في اى دولة او مجتمع هم مستهلكين للمعلومات فزادت اهمية
المؤسسات الاخترازية . اما العامل الثانى فهو التكنولوجيا المتاحة من حيث
سعة التخزين ودقة الاسترجاع وتناقص التكاليف في وقت واحد ، وهذا
العامل مكن المؤسسات الاخترازية من جمع واختزان ونقل المعلومات باى
كمية وبأى شكل وعبر اى مسافات جغرافية .

ومن الأمور الجلية ان التخصص في مصر قد تأثر اعتبارا من العقد
الماضى بالعاملين معا ، وساعدت سياسة الانفتاح على العالم في بروز
اهميته ودوره الى حد كبير ، والانفتاح الذى يقصده المؤلف هنا ليس
الانفتاح بمعناه الاستيرادى ، بل الانفتاح الفكرى الذى نتج عنه سهولة
الاتصال بالمختصين والمؤسسات في الدول الأخرى وسهولة الحصول
على الانتاج الفكرى الحديث ، والانفتاح ايضا ساعد على زيادة
الاستثمارات في مختلف القطاعات مما تطلب معه ضرورة توفير مصادر
معلومات دقيقة ومنظمة ومتاحة لمساندة خطط التنمية والنشاط الاقتصادى
والعلمى المتزايد . يضاف لذلك الزيادة النسبية في عدد المتخصصين والدعاية
التي صاحبت مشروع الشبكة القومية للمعلومات وزيادة المساعدات
الأجنبية في مجالات التدريب ووفرة أجهزة تكنولوجيا المعلومات الرخيصة
التي مكنت من اقامة أنظمة معلومات حديثة وقوية ، واتصل هذه الأنظمة
بمصادر المعلومات في الخارج .

ورغم التطور السريع في التخصص في مصر خلال السنوات الماضية
الا ان هناك بعض العوامل السلبية التى تحد من انطلاقه ، أهمها ان قاعدة
مستخدمى مصادر المعلومات الموجودة لا تزال ضعيفة لعدم تعود المواطن
المصرى على استخدام المعلومات في حياته ، فعلى سبيل المثال يقدر عدد
المستخدمين لمصادر المعلومات في المؤسسات الاخترازية في الولايات المتحدة
بحوالى ٦٠٪ الى ٨٠٪ من عدد السكان (٤) ، بينما يقدر عدد طلاب جامعة
القاهرة الذين استخدموا مكاتب الجامعة ولو مرة واحدة طوال سنوات
دراستهم الجامعية بطالب واحد من كل ٦١ طالب (٥) ولا يزال عدم توفر
العدد الكافى من أخصائى المعلومات المؤهلين من أهم العقبات التى تقف في
سبيل تطور التخصص رغم زيادة الاقبال على المؤسسات الأكاديمية وتعددها

في السنوات الأخيرة ، إلا أن النسبة الإجمالية لعدد الإحصائيين في مصر بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان بعيدة كل البعد عن نسبتها في الدول المتقدمة (كان عدد إحصائي المعلومات في مصر في عام ١٩٨٠ حوالي ٣ آلاف إحصائي مكاتب ومعلومات (٦) ، أي أن هناك إحصائي واحد لكل ١٦٦٦٦ من السكان بينما قدر عدد إحصائي المكاتب والمعلومات في الولايات المتحدة بحوالي ١٦٤ مليون إحصائي (٧) أي أن هناك إحصائي واحد لكل ١٣٥ من السكان تقريبا) .

إلا أن نسبة النمو في مؤسسات التخصص وعدد المتخصصين واهتمام الدولة والمسؤولين فيها ، ووضوح أهمية قضية المعلومات ذاتها في المجتمع المصري وظهور أنظمة معلومات حديثة في السنوات القليلة الماضية تعتمد اعتمادا كبيرا على التكنولوجيا المتطورة — مثل مركز معلومات الأكاديمية الطبية العسكرية — ثم زيادة إقبال الأجيال الجديدة على الدراسة والتدريب لوظائف التخصص وخدماته ، والخطوات الهامة التي اتخذت في سبيل لفت الانتباه إلى أهمية وخطورة العمل على ضوء معايير موحدة ، لا شك أنها كلها عوامل إيجابية ومشجعة وتدعو للتفاؤل بشأن تطور هذا التخصص في مصر ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أنه من المسلم به أن نسبة نمو تخصص المكاتب والمعلومات في الدول النامية بشكل عام تفوق من معدلاتها في الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة ، بعد تغلبها على كثير من المعوقات البيئية وانطلاقها في خطط التنمية .

ثانيا : المؤسسات الاخترازية والمهنية والتجارية في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

١ - المؤسسات الاخترازية :

كما سبق القول فإن التخصص في مصر توجد به مؤسسات اخترازية من كافة الأنواع وحتى الأنواع الحديثة غير الاختنازية منها ، الا ان هناك مؤسستان من هذه المؤسسات تتمتعان بوضعا خاصا داخل اطار التخصص من حيث التاريخ والحجم والتأثير وهما دار الكتب والوثائق القومية ، والمركز القومي للاعلام والتوثيق . ويحسن ان نتناولهما بالتفصيل كما فعل المؤلف عند تعرضه لهذا النوع من المؤسسات في الدول المتقدمة والدول النامية .

١ - دار الكتب والوثائق القومية :

هي اكبر المكتبات الموجودة في المنطقة من حيث الحجم وعدد العاملين والخدمات المقدمة ، ومن أعرقها من حيث التاريخ والتطورات ، يمكن تتبع هذا التاريخ الى أكثر من قرن من الزمان منذ افتتاحها في عام ١٨٧٠ بجهود على مبارك . ويتدعيم مالى وأدبى من الخديوى اسماعيل ، وظلت تنمو في الحجم وفي عدد العاملين وفي المباني وتطورات في التبعية الادارية ما بين وزارة المعارف ووزارة الثقافة وتوالى على ادارتها اجانب وشخصيات مصرية من كبار المثقفين ، ثم من الفنيين في اعمال المكتبات والمعلومات ، وتنتقلت بين مبنى باب الخلق الى المبنى الجديد ببولاق وبحيث يمكن ان تعد دراسة مفصلة عن هذه التطورات سوف تقسم بالثراء لعراقة الدار وكثرة ما حدث فيها (٨) ، الا ان هذا لا يمثل نقطة التركيز بالنسبة لهذا الجزء من الرسالة بل ما يوده المؤلف ان يتعرض للدار من المنظور الذى تعرض له مكتبة الكونجرس في الفصل الثانى .

ان قوة مكتبة الكونجرس تنبع من عدة عناصر اساسية وكما رأينا ، اولها انتماؤها الى اكبر هيئة تشريعية في الولايات المتحدة ثم مجموعاتها ، ثم ادوات تحليل هذه المجموعات من فهارس وادوات ضبط ، واستغلالها لهذه المجموعات وفهارسها في تقديم الخدمات على المستوى الأمريكى والدولى ، ولو تناولنا هذه العناصر على دار الكتب والوثائق القومية فسوف

نجد اختلافات ليست بالقليلة . فالدار حاليا ومنذ عام ١٩٧١ تتبع وزارة الثقافة عن طريق الهيئة المصرية العامة للكتاب وهي الهيئة الأم التي تتبعها الدار مباشرة ، ولا شك أن اختلاف الاهداف والوظائف بين الهيئة الأم والمؤسسة التابعة قد أضر بالدار خاصة مع تغليب أهداف ونشاط الهيئة في كثير من الفترات . وبالتالي فإن دار الكتب والوثائق القومية افتقدت الانتماء الذي يميز مكتبة الكونجرس وبالتالي أصبحت قوتها ونفوذها على المستوى القومي وعلى مستوى المهنة في مصر أقل بكثير من مثيلاتها في الدول المتقدمة .

وبالنظر الى مجموعات دار الكتب سوف نجد أن مجموعاتها لا تقل ، بل تزيد في بعض أنماط الأوعية عن مكتبات متعددة في الدول النامية والدول المتقدمة ، فمجموعة الدار من الكتب والمخطوطات والبرديات العربية من أفضل المجموعات على المستوى العالمي (نحو مليون كتاب عربى وأجنبى في كل فروع المعرفة وعلى الأخص في الانسانيات التي تتميز عن غيرها وأكثر من ١٠٠ ألف مخطوط بعضها نسخ فريدة على مستوى العالم ونحو ١٠ آلاف دورية جارية ومتوقفة غير مجموعات البرديات (٩) ، ولكن تنظيم وتحليل هذه المجموعات يشكل أحد أهم العقبات في سبيل انطلاق الدار نحو الاستفادة المثالية من هذه المجموعات ، فليست كل المجموعات لها أدواتها الاسترجاعية ، والأدوات الاسترجاعية الموجودة ليست على المستوى الأمثل في مكتبة قومية وتختلف فيها الممارسات والتطبيقات ولا تسلم من سلبيات متعددة حتى في تطبيق نفس التقنيات علاوة على أن التقنيات ظلت لفترة طويلة متخلفة وغير مسيرة للتقنيات الدولية (١٠) .

أن مھارس المكتبة هي المفتاح لكل المكتبات الموجودة ، كما انه نقطة الارتكاز في الخدمات التي تقدم فإذا اختلفت هذه النقطة لابد وأن يضعف معها مستوى الخدمات المقدمة ، وخدمات دار الكتب في مصر لا تزال حتى الآن مقتصرة على الاعارة الداخلية للمتدربين ، وارشادهم ، واعداد الببليوجرافية القومية ونشرها ، واعداد بعض القوائم الببليوجرافية في بعض المناسبات الوطنية والدينية ، والمشاركة في اقامة معارض لمجموعاتها والاشراف على مكتبات الفروع في محافظة القاهرة وبعض المكتبات الأخرى التي تتبع مؤسسات خاصة كالأندية والجمعيات ، وكما رأينا ، فإن تأثير مكتبة الكونجرس قد نبغ من شمول خدماتها ، ولهذا فإن تأثير الدار قد تأثر جدا بنوعية الخدمات التي تقدمها ، والتي لا شك تأثرت أيضا من الإمكانيات المتاحة لها ومن عدد ومستوى تدريب العاملين فيها .

ومن المعروف أن أحد المهام الأساسية لأي مكتبة قومية هي المشاركة في وضع وتطوير المعايير والتقنيات، أو دراسة التقنيات الدولية ومحاولة تعديلها لتتلاءم مع ممارسات العمل في الدول النامية . ولا شك أن دور الدار في هذا المجال كان ولا يزال أقل من المطلوب ، تماما مثل محاولتها في مجال التجهيز التي تعثرت فيه الدار منذ بدايته في محاولات مشروع الفهرس المثنوي المخصب ، أو الاستفادة من امكانيات الحاسبات في ربط أقسام وإدارات ومراقبات الدار وتسهيل وزيادة للخدمات المقدمة خاصة مع زيادة جهور الرواد المستمرة .

ان تاريخ دار الكتب ، ومجموعاتها وما يتوفر لها من كوادر بشرية يجعلها ولا شك من أفضل مؤسسات التخصص في مصر ، الا أن تبميمتها الإدارية. وامواتها الاسترجاعية وامكانياتها قد قللت من حجم التأثير المنتظر منها كمكتبة قومية في مصر ومكتبة رائدة في الدول العربية والدول النامية .

ب. — المركز القومي للاعلام والتوثيق :

إذا كانت دار الكتب والوثائق القومية هي المكتبة الشاملة في مصر ، فإن المركز القومي للاعلام والتوثيق يعد المكتبة القومية في تخصصات العلوم والتكنولوجيا ، وترجع ارهاصات هذا المركز الى الاربعينيات يظهر ما سمي «قسم الوثائق والمخابرات العلمية بمبنى فؤاد الاول الاهلى للبحث العلمى» وسرعان ما تغير اسم المجلس وبالتالي بعد ثورة ١٩٥٢ ليصبح اسمه « المركز القومي للاعلام والتوثيق » وهناك اتجاه لتغييره مرة أخرى ليصبح « المركز القومي للمعلومات العلمية والتكنولوجية » .

والمرکز يتبع اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ويخدم بصفة اساسية الباحثين في مراكز البحوث بالاكاديمية ، ثم الباحثين في مجالات العلوم والتكنولوجيا في مختلف المؤسسات المصرية الأخرى . ولعل أفضل للتعرف على نشاط المركز هي عرض ملخص لدراسة تقييمية جرت مؤخرا (١١) :

١. — يحتل المركز مساحة ممتازة في وسط مجتمع البحث في الهيئة الأم ، كما أن المساحات المكتبية المخصصة له ملائمة وكافية ويتمتع

بتجهيزات في الاثاث واجهزة الاستنساخ والمصغرات الفلمية ، وسهولة استخدامه للحاسبات الالكترونية الموجودة في معمل ابحاث الالكترونيات بالمركز القومي للبحوث .

٢ - عدد العاملين من المؤهلات العليا في انشطته وخدماته يزيد عن ١٣٠ بعضهم حاصل على درجات علمية على مستوى الماجستير والدكتوراه ومع هذا فان عدد المديرين على العمل في مراكز المعلومات بالفعل لا يزيد عن ٥٪ من هذا العدد ومنهم من يحمل دبلوم للدراسات العليا في المكتبات والتوثيق من جامعة القاهرة ، ومنهم من حضر دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة (من ٨ - ١٢ شهر) باتجلترا والمانيا الغربية والشرقية والولايات المتحدة .

٣ - يتمتع المركز باكبر ميزانية لتكوين المجموعات في المكتبات ومراكز للتوثيق والمعلومات المصرية تبلغ ٢٠ الف جنيه مصري للمكتب و ٢٠١٠ الف للدوريات ، ومع هذا فان تكوين المجموعات ضعيف للغاية بعدما تم قياسها على بعض القوائم الأساسية الدولية ، وبلغت في الطب ٩٨٪ للمكتب المراجع و ١١٩٪ في الدوريات وفي الزراعة ١٠٩٪ للمكتب والمراجع ، ٢٠٪ من الدوريات ، وفي العلوم والهندسة والتكنولوجيا ٢٤٩٪ للمكتب ، ١٥٥٪ للدوريات (١٢) ، وخلال المجموعات هذا نتج أساساً من عدم وجود سياسة تزويد قوية وفعالة للشراء والاشتراكات والتبادل وقبول الهدايا ، ورغم ان المجموعات تبلغ حالياً اكثر من ٣٠ الف كتاب ، وحوالى ٢٤٠٠ دورية الا ان ما يتبشى مع النبط العالمى في تكوين المجموعات العلمية من هذه المجموعات بالمركز لا يمثل في احسن الحالات الا اقل من الربع ومظهر آخر من مظاهر اختلال سياسة التزويد وتكوين المجموعات هو تناقص عدد الدوريات عاماً بعد عام ، فقد كان في عام ١٩٧٠ (٣٠١٢) دورية (١٣) ، هبط في عام ١٩٧٨ الى ١٩٣٩ دورية (١٤) ، أما في عام ١٩٨٢ فقد كان المنتظم من الدوريات هو ١٠٨١ فقط ، ويرجع هذا الى التأرجح بين الحصول على الدوريات مباشرة او عن طريق متعهد داخلى او متعهد خارجى ، وعدم متابعة الدوريات وتغيير الهيئات المتبادل معها باستمرار .

٤ - تنظيم وتحليل هذه المجموعات هو ابرز سلبيات العمل في المركز ، فلا يوجد الا اخصائى واحد مؤهل للعمل في التصنيف واكتسب باقى العاملين مهارات العمل من الخبرة والممارسة دون تعليم او تدريب

ويعتمد الاعتماد على قوائم معيارية في التحليل الموضوعي لرؤوس الموضوعات ، أو في الوصف الجليولوجرافي ولا توجد فهرس إلا للكتب ، ولا توجد أدوات استرجاعية للرسائل الجامعية أو المصنفات الفيلمية ، وفهرس الكتب هو خليط من البطاقات المختلفة والأشكال والممارسات ، وبالتالي فإن المستفيد من مجموعات المركز يجد صعوبة كبيرة في الوصول إلى أحد الأوعية عن طريق الفهرس ، بل يعتمد أساساً على البحث في الرفوف .

٥ — هناك عدد من الخدمات القيمة المتاحة في المركز ، أبرزها خدمة الاحاطة الجارية في مجالات العلوم الطبية التي تقوم بها وحدة خاصة وتخدم نحو ٢٠٠ من المتخصصين داخل الأكاديمية وخارجها بامدادهم بقوائم دورية بها صدر في مجال اهتمامهم ومعتمدة على أدوات الضبط الدولية في المجال ، وخدمات التصوير والاستنساخ والاستخلاص — على نطاق محدود — تمثل أيضاً عنصراً إيجابياً في محور الخدمات . أما إذا اقتربنا من خدمات المراجع مثلاً فهي تتم بشكل ضعيف للغاية لعدم حداثة أو تكامل مجموعة المراجع من جهة ، وعدم تدريب الأخصائيين على استخدامها من جهة أخرى ، والمركز عن طريق وحدة البث الانتقائي للمعلومات — التي انتقلت تبعيتها إلى مشروع الشبكة القومية للمعلومات — استطاع تقديم خدمات بث على مستوى الباحثين والمؤسسات البحثية في مصر كلها كما أن تطوير هذه الخدمة يتم بصورة مرضية خاصة بعد إتاحة الاتصال يمراسد المعلومات في الولايات المتحدة عن طريق الشبكة .

٦ — التنظيم الإداري في المركز يعكس بوضوح خلط المفاهيم وعدم وضوحها لدى أذهان المسؤولين عنه ، فهناك فصل تام بين إدارة المكتبة ، وبين إدارة أخرى تسمى إدارة الخدمات الجليولوجرافية ، وإدارة المكتبة تتولى وظائف التزويد والتحليل والإرشاد والمراجع ، وإدارة الخدمات الجليولوجرافية تقوم بخدمات الاحاطة الجارية والاستخلاص والتكشيف والبث الانتقائي ، ويعتمد كل هذا على جهد التحليل الذي تقوم به إدارة المكتبة ومع هذا فهناك فصل إداري تعسفي نتج عن الاعتقاد بأن المكتبات منفصلة عن التوثيق وخدمات المعلومات .

٧ — أن مجتمع المستفيدين الذي يقوم المركز بخدمة مجتمعه عريض ويشكل قوة البحث الأساسية في مصر ، ولهذا يتردد على المركز في المتوسط يومياً ١١٥ مستفيد على المكتبة ويتم اعارة من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ كتاباً في اليوم

كما ان عدد المستفيدين من خدمات إدارة الخدمات الببليوجرافية يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ في اليوم ، ومع هذا فإن هناك طلب على بعض الخدمات الأساسية التي لا يستطيع المركز توفيرها حاليا أبرزها خدمة الترجمة ، واعداد قوائم بما هو متاح لديه من أوعية في موضوع معين ، وتقف سبلات الفهارس المتعددة عقبة في سبيل الخدمة الأخيرة .

ان المركز القومى للاعلام والتوثيق في حاجة الى اعادة تنظيم ادارى وتطبيق سياسة تزويد تضمن استغلال الموارد المتاحة ، واعادة النظر في اساليب التحليل الفنى لهذه المجموعات لكي يستطيع الوفاء بالتزاماته الكاملة نحو مجتمع البحث العلمى فى مصر .

٢ - المؤسسات المهنية :

عرفت مصر الجمعيات المهنية المتخصصة فى المكتبات والمعلومات فى فترة مبكرة نسبيا عن باقى الدول النامية ، وتكونت اول جمعية مهنية فى مصر عام ١٩٤٤ ، تحت اسم « الجمعية المصرية للمكتبات » وكان انشائها فى ذلك الوقت مواكبا لمشعور للعاملين خاصة فى دار كتب ومكتبات جامعة القاهرة بضرورة وجود كيان يجمع العاملين فى المكتبات فى مصر ، ولم يقدر لهذه الجمعية ان تعيش طويلا كما لم يعرف عنها انها كانت ذات نشاط واسع ، ولكن من المعروف انها كانت احدى القوى الدافعة لانشاء دراسات للمكتبات بجامعة القاهرة فى جامعة الثقافة الحرة « الجامعة الشعبية » التى كانت موجودة فى ذلك الوقت ، وانها نظمت عدد من المحاضرات المسائية لمستويين من العاملين فى المكتبات الاول بعد الاعدادية ولمدة عام ، وكان يطلق عليه فتيان المكتبة ، او مساعدى أمناء المكتبات ، والثانى لأمناء المكتبات لمدة عام بعد الثانوية العامة (١٥) ، وبعد اختفاء هذه الجمعية ظهرت جمعية اخرى باسم « جمعية مكتبات القاهرة » لم يعرف عنها الكثير سوى نشرها لبعض المطبوعات فى الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥٣ (١٦) .

تعد الجمعية المصرية للوثائق والمكتبات التى اُنشئت عام ١٩٥٧ هى اقوى الجمعيات المهنية فى مصر حتى الآن ، وكان العامل الاول فى انشائها هو ظهور جيل جديد من المكتبيين الذين تخرجوا من قسم المكتبات ، وشعور قيادات المهنة فى مصر بضرورة وجود جمعية مهنية قوية تجمع شمل العاملين فى المكتبات ، ورغم ضالة عدد اعضائها ثم قلة امكانياتها المالية ، الا ان

الجمعية كان لها نشاطا بارزا في عقد اللقاءات بين أعضائها والتي كانت تطرح فيها بعض القضايا التي ساهمت في بلورة أفكار الأعضاء ، وكان لها جهودا لا بأس بها في مجال النشر ، ولا ينبغي إغفال اهتمامها بموضوع المعايير الموحدة في الأعداد الجيليوجرافي ونشرها ، واستمرت هذه الجمعية في النشاط فترة طويلة نسبيا مقارنة بغيرها من الجمعيات في مصر ، وتجمد نشاطها في نهاية الستينيات .

ويبدو أن التخصص في مصر قد شهد ظهور جمعية مهنية جديدة كل عقد ، فقد ظهرت الجمعية الرابعة في عام ١٩٦٧ باسم « جمعية المكتبات المدرسية » ويقتصر نشاطها بالطبع على هذا النوع من المؤسسات الاختزانية ، ولهذه الجمعية أغراض محددة تتركز في رفع المستوى المهني والفني لأعضائها والنهوض بالخدمة المكتبية في مكتبات وزارة التربية والتعليم والعمل على نشر الوعي القرائي واعداد معارض للمكتب واصدار دورية ، علاوة على تمهيق وتنمية الصلات الاجتماعية بين أعضائها وتدعيم تعاون الجمعية مع جمعيات المكتبات الأخرى (١٧) ، والجمعية تضم عددا كبيرا من الأعضاء ، ومقر ثابت ، ووفرة نسبية في الامكانيات المالية ومجموعة قيادات لديهم الجماس الشخصي والمهني للعمل من أجل ممارسة نشاطها ، وهي بذلك تجمعت لديها كثير من العناصر التي انتقدتها الجمعيات الأخرى ولعل أبرز جهنوا الجمعية هو نشرها لدورية ظلت لفترة طويلة هي الدورية الوحيدة المنظمة في مصر في التخصص ، علاوة على نشرها بعض الكتب الأساسية في الجوانب المختلفة لتخصص المكتبات والمعلومات .

وتأسست جمعية أخرى رسميا في عام ١٩٧٨ باسم « الجمعية المصرية لعلوم المكتبات والمعلومات والأرشيف » وكان وراء ذلك حماس مجموعة من شباب المتخصصين في ذلك الوقت وللأسف انتهى نشاطها فور تسجيلها ولم تقم لها أي قائمة .

وقد أعقب ذلك مباشرة تأسيس جمعية باسم « الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات » في عام ١٩٧٩ وكان هدفها المعلن هو التعرف على الاتجاهات العالمية في تكنولوجيا المعلومات وتشجيع القيام بالبحوث وتقديم الاستشارات واصدار دورية وتطوير قدرات أعضائها العلمية والمهنية وتسهيل اتصالهم بالجمعيات والمؤسسات الدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات (١٨) ، ويقتصر نشاط الجمعية فعليا على أنشطة استخدام

للحاسبات الالكترونية في كافة المجالات ولا تقسم الا عشرات قليلة من الاعضاء ولا توجد لها فلسفة صحيحة أو واضحة للاطر المصم لتخصص المكتبات والمعلومات ، كما انها تستغل لأغراض تسويقية لأخذ المؤسسات التجارية التي تستضيفها وتمولها . وان كان يذكر للجمعية النجاح في تنظيم اول مؤتمر دولي في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر والذي عقد في ديسمبر عام ١٩٨٢ .

وعلاوة على ذلك فقد شهد عام ١٩٨٥ ، محاولات تأسيس جمعية جديدة « للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف » الا انها تحت التأسيس ولم تمارس أى نشاط بعد .

من العرض السابق نرى ان هناك وجود للجمعيات المهنية في مصر من حيث الشكل في اغلب الأحيان خلال العقود الأربعة الماضية ، الا ان استمرارها ونجاحها لم يكتب له توفيق يذكر ، ولم يكن لها أى اثر ملموس على التخصص ليس قياسا على الجمعيات المهنية الموجودة في الولايات المتحدة او انجلترا مثلا ، بل ببعض الجمعيات المهنية النشيطة في الدول النامية كالهند وماليزيا ونيجيريا مثلا وهناك اسباب جوهرية ادت الى هذا هي :

١ - ان كل الجمعيات التي ظهرت واختفت أو التي لا تزال موجودة باستثناء جمعية المكتبات المدرسية لم تفلح في الحفاظ على استمرارية حماس مؤسسيها وهم قلة . فكل الجمعيات المهنية في مصر ظهرت نتيجة لجهود شخصية محددة ، فإذا ما اختفى هؤلاء الأشخاص أو زادت أعبائهم في أنشطة أخرى أو فقد حماس البداية ، انعكس هذا على الفور على نشاط واستمرار الجمعية ، وسرعان ما تختفى أو يتجمد نشاطها .

٢ - قلة الامكانيات المالية ، وقلة عدد الاعضاء ، وعدم وجود مقر ثابت ومنفصل للجمعية وعدم الحصول على أى تدعيم يذكر من المؤسسات المختلفة .

٣ - استغلال الجمعية في أغراض بعيدة كل البعد عن أهدافها الموضوعة في تسويق مطبوعات معينة أو الحصول على تعاقدات تجارية ، والجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات هي خير مثال على ذلك حاليا .

٤ — ارتجال التخطيط لنشاط الجمعيات ، وعدم تنفيذ البرامج التي تبدأ الجمعية نشاطها على أساسها ، وبالتالي انقراض الأعضاء لاهتمامهم بعدم جدوى الانضمام .

٥ — عدم وضوح الرؤية في أحيان كثيرة خاصة في وضع أهداف ونشاطات الجمعية وتحديد علاقاتها بمكونات التخصص ومؤسساته ، وجمعية تكنولوجيا المعلومات خير دليل على ذلك أيضا بخلطها بين مؤسسات ومتخصصين من تخصصين مختلفين وهما المكتبات والمعلومات ثم للحاسبات الالكترونية .

٦ — لا ينبغي اغفال الحساسيات الشخصية بين قيادات الجمعيات التي كانت موجودة واختفت والتي كانت السبب الرئيسي في اختفاء بعضها في أحيان كثيرة .

ان استعراض تاريخ ونشاط الجمعيات المهنية في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر ، يظهر بوضوح ان هذه المنطقة تعد من نقاط الضعف الأساسية في بنية التخصص ، وان من المتطلبات الضرورية لصالح هذا التخصص ، ان توجد جمعية مهنية قوية تجمع شمل المتخصصين خاصة مع زيادة عددهم ، وتعمل على ابراز دور ومكانة جهود هذا التخصص ومؤسساته ومتخصصيه ليحصل على الاعتراف الاجتماعي الكامل له في المجتمع المصري ، ولابد أيضا من ان تتولى تمثيل التخصص أمام السلطات المختلفة وان تعمل على وضع واختبار ونشر المعايير الموحدة الكافية لدفع الممارسات المختلفة والمتعددة الموجودة حاليا ، وان تكون مركزا لتدريب مساعدي الاختصاصيين ، ولامداد المتخصصين التدامى بالمعلومات الحديثة والمتطورة باستمرار .

٣ — المؤسسات التجارية :

لم يعرف تخصص المكتبات والمعلومات في مصر نشاطا تجاريا بالمعنى المعروف عالميا باسم صناعة المعلومات الا مع بداية السبعينيات ، هذا اذا استثنينا بالطبع قطاع الطباعة والنشر وتجارة الكتب ، وربما كانت المحاولات الأولى لاستغلال المعلومات تجاريا بعد تنظيمها وتحليلها وتسويقها

هى « الكتاب التحليلى للصحف والمجلات العربية » الذى ظهر فى عام ١٩٦٢ ، ورغم ان هذا الكتاب بدأ وربما لم يكن فى ذهن مبتكرى فكرته لاستغلالها تجاريا ، ورغم أنه توقف بعد سنوات قليلة لعجزه عن تغطية نفقاته ، الا ان الفكرة ذلتها كان يمكن استغلالها تجاريا لتحقيق الربح .

اما البداية الحقيقية لاستغلال المعلومات فى تحقيق الأرباح فتعود الى عام ١٩٦٩ لسبيين : الأول رغبة دار للكتب والوثائق القومية فى استخدام الحاسبات الالكترونية فى اعداد فهرسها الثوى ، الأمر الذى جذب انتباه شركات الحاسبات الالكترونية الى هذا التخصص وتطبيقاته بعد أن ظلت تركز فى عملها على مجالات أخرى كاعداد حسابات المخازن والمرتبات واحصائيات السكان وما الى ذلك ، والثانى ظهور مركز التنظيم والميكرو فيلم فى مؤسسة الاهرام ليعمل على أسس تجارية تامة فى اقامة نظم معلومات للمؤسسات والشركات ، وبعد هذه البداية تلقى قطاع المؤسسات التجارية فى مصر دفعة قوية مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى بعد حرب ١٩٧٣ ، وشدة الطلب على المعلومات ، ووفرة اجهزة تكنولوجيا المعلومات ، وظهور رؤوس الأموال المستعدة للدخل الى هذا المجال فوجدت سوقا رائجا لكثرة وتنوع المشروعات الموجودة (١٩) .

ويوجد فى مصر حاليا الانماط التالية من المؤسسات التجارية فى التخصص :

١ - مؤسسات تجارية فى مجال تكنولوجيا المعلومات ، وعددها حاليا لا يقل عن المائة ، تعمل أساسا فى توريد اجهزة الحاسبات الالكترونية والمصغرات الفيلمية بمختلف أنواعها وأحجامها ، ويمكننا أن نميز بين عدة أنواع من المؤسسات فى هذا النمط فهناك فروع للشركات الأجنبية ووكلائها فى مصر ، والشركات الوطنية المستوردة والمسوقة لها فى السوق المحلى ، وأبرز المؤسسات من هذا النمط هى شركة « كمبيولاند » التى يمتلكها المصرف الإسلامى للتنمية .

٢ - المكاتب الاستشارية فى النظم الحسبة ، وقد انتشرت مع رخص اجهزة تكنولوجيا المعلومات ووفرتها وكثرة عملاء هذه النظم ، وعادة ماتكون هذه المكاتب صغيرة الحجم والاستثمارات وقليلة فى عدد العاملين ، وتعتمد على محلى نظم ومخططى برامج مهرة ، وتعتمد فى اجتذاب العملاء اعتمادا

كلية على العلاقات الشخصية بصفة أساسية . وهناك شركات خاصة في هذا النمط مثل « شركة خدمات نظم المعلومات والكمبيوتر » وتقوم بعمليات التحليل والتقييم والتشغيل والتدريب للنظم الحاسوبية وبعضها ببيولوجراف التطبيق (٢٠) ، وشركة المهندسين للمعلومات ، التي تقوم بنفس الأعمال ، وهناك مؤسسات أكاديمية انشأت مراكز استشارية تعمل على أسس تجارية لاستغلال أعضائها من الأساتذة والخبراء والأجهزة ، وأبرزها معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، ومراكز الحسابات العلمية في جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس والزقازيق ، وهناك أيضا مكاتب استشارية في مؤسسات حكومية مثل شركة المقاولون العرب ومؤسسة الأهرام والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وأبرز ما تقوم به هذه المؤسسات هو إعداد البرامج وأعداد دورات تدريبية في الحاسبات الإلكترونية .

٣ - مؤسسات استشارية شاملة ، وهي مؤسسات تتولى تقديم استشارات أو تنفيذ بعض المشروعات لتنظيم واسترجاع المعلومات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية ولاي نوع من الأوعية باستخدام النظم اليدوية أو الحاسوبية أو الميكروفيلمية . وأغلب المؤسسات العاملة في هذا النمط مؤسسات قطاع خاص صغيرة الحجم ورأس المال لكنها سريعة الحركة واسعة الاتصالات ، وبعضها لا يتوفر له الحد الأدنى من الدراية والمعرفة والخبرة والمهارة بأسس التخصص ووظائفه وعلاقاته ، وأبرز شركاتها هي « المستشارون العرب » التي تنفذ بعض نظم المعلومات في المؤسسات القضائية في مصر ، وامتد نشاطها إلى قطر والعراق ، وشركة « بنك المعلومات العربي » بالاسكندرية التي تركز نشاطها على الدورات التدريبية للسريعة لأبناء المكاتب وأخصائي الميكروفيلم ، أما أكبرها فهو « مركز التنظيم والميكروفيلم بمؤسسة الأهرام » الذي ينفذ حاليا أكثر من ٣٠ مشروعا في مصر والكويت ويعد أجبر للشركات التجارية في مصر والعالم العربي إذ يبلغ مجموع تعاقداته حاليا أكثر من ٤ ملايين جنيه ويحقق ربح سنوي نحو مليون جنيه (٢١) ، وقد مر المركز بمرحلتين ، الأولى كانت منذ بداية نشاطه وحتى ١٩٨٠ حينما كان يركز أنشطته على تنظيم المعلومات يدويا وحفظها على وسائط ميكروفيلمية ، والثانية منذ ١٩٨٠ وحتى الآن حيثما ركز نشاطه على تنظيم المعلومات واختزنها واسترجاعها بواسطة الحاسبات الإلكترونية المصغرة ، ثم الدورات التدريبية المتعددة التي يعقدونها لاختلاف مستويات وأنواع أخصائي المعلومات .

٤ - مودود اوعية المعلومات ، وهو يجمع من المؤسسات ارتباط بالنشر وزاد نشاطه في الفترة الأخيرة بعد تخفيف قيود استيراد الاوعية وتدبير العملات الصعبة ووجد سوق محلي متعطش لهذه الاوعية خاصة من المكتبات الاكاديمية والمتخصصة . وهناك مؤسسات حكومية متعددة تعمل في هذا المجال مثل مؤسسة « دار المعارف » و « مؤسسة الاهرام » و « الهيئة المصرية العامة للكتاب » ومؤسسات خاصة مثل « المكتبة الاكاديمية » .

ان حجم نشاط المؤسسات السابقة والدعاية الواسعة التي تصاحب بعضها والنجاح المحدود الذي حالف بعض العمليات والتعاقدات التي ظفرت بها ومقدار الارباح التي جنتها قد دفعت كثير من المتطفلين لاستغلال واستثمار أموالهم في افتتاح شركات ومؤسسات تجارية جديدة في هذا التخصص ، ولا ينبغي ان نغفل للنشيطات المتعددة التي جعلت المؤسسات التجارية في مصر في تخصص المكتبات والمعلومات لا تؤدي للوظائف التي ادتها - ولا تزال - المؤسسات المماثلة في الدول المتقدمة لعدة اسباب هي :

١ - ان كل المؤسسات التجارية في مصر تدار على اساس غير سليمة وبسياسة قصيرة النظر للمستقبل ، فهي تتبع اسلوبا واحدا يتمثل في الحصول على اكثر كمية تعاقدات ممكنة ثم تنفيذها باسهل السبل واقل التكاليف وادنى مستوى من الجودة لتحقيق اقصى ارباح ممكنة في اقل وقت ممكن ، وهي سياسة لا يتبعها الا تاجر مبتدئ لانها ستؤدي حتما الى متاعب شديدة في المستقبل البعيد عندما يكتشف العملاء مقدار رداثة السلعة التي حصلوا عليها .

٢ - ان كل المؤسسات التجارية - باستثناء التنظيم والميكرو فيلم بمؤسسة الاهرام - فقيرة في الامكانيات المادية والبشرية والتجهيزية وفي المقر ، الامر الذي يؤدي الى عدم توفير الحد الأدنى المطلوب لتنفيذ أي عمليات بشكل طيب او يعرقل تنفيذ بعض العمليات الأخرى اذا تطلبت امكانيات اكثر من المتاحة لهذه المؤسسات .

٣ - ان النسبة الغالبة من اصحاب هذه المؤسسات او المسئولين عنها ليس لديهم أي خبرة او دراسة او فهم سابق للتخصص بل ان جانباً كبيراً منهم قد دخل هذا المجال اعتماداً على اجهزة تكنولوجيا المعلومات ومعها ، وهم يستغلون هذه الاجهزة بما تحدثه من تأثير وقته لدى العملاء

وتتطلبين الجهد الأكبر الذى يسبق التشغيل المحاسب فى جمع وتحليل وتنظيم المعلومات ، وبالتالي فإن المفاهيم الأساسية للممارسات المطبقة تكون بعيدة كل البعد عن التنفيذ الصحيح .

٤ - اعتماد المؤسسات التجارية على بعض المتعاونين القلائل من المتخصصين وعدم تكوينها أى كواشر بشرية مؤهلة لاقامة أنظمة معلومات قوية ، وللرغبة السريعة فى الربح التى تسيطر على الجميع فإن المؤسسات التجارية تحضر أقلهم تكلفة وبالتالي لا يتعامل أو يتعاون معها إلا للنوعيات قليلة الخبرة من المتخصصين ، لأن الخبراء من المتخصصين تكلفتهم فى الأجور عالية للغاية تعجز المؤسسات التجارية - أو تفيض أحيانا - عن تسيرها . ويمكننا أن نلاحظ ذلك بجلاء فى للدورات التدريبية التى تعد أكثر انشطة المؤسسات التجارية فى مصر ، فمن المسلم به أن الحاضرين فى مقررات التخصص وموضوعاته وأساليبه هم أكثر المتخصصين علما وخبرة ، وبالتالي ندرة وتكلفة فى الأجور .

٥ - ابتعاد المؤسسات التجارية فى مصر عن أى نشاط بحث أو اعداد انتاج فكرى ، مع أن هذا المجال من المجالات الأساسية التى تعمل بها وتنتج فيها المؤسسات التجارية فى الدول المتقدمة وكان هذا الابتعاد لعدم خبرة ودراسة الجانب الأعظم من المهنيين على هذه المؤسسات مما جعلها تطبق أساليب بدائية وممارسات عتيقة لا تتناسب بتاتا مع التقدم الذى حدث فى هذه المجالات بالخارج بسبب انقطاعها عن البحث والتأليف وتتبع الخبرات الخارجية .

٦ - انعدام التعاون أو التنسيق بين المؤسسات التجارية وبين المؤسسات الأكاديمية ، هذا التعاون الذى أتى بثماره على الجميع فى دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا ، فمن المعروف أن بعض المؤسسات التجارية تعهد لبعض الجامعات بإجراء بحوث حول نقاط تطبيقية معينة ، إلا أن المؤسسات التجارية فى مصر تنظر إلى المؤسسات الأكاديمية على أنها أعتى منافسيها خاصة مع تصدى المؤسسات الأخيرة لبعض الممارسات الرديئة والخاطئة التى تقوم بها المؤسسات التجارية .

ان انتشار المؤسسات التجارية فى العقدين الماضى والحالى وزيادة أرباحها ونفوذها فى مصر لا ينبغى أن يغفل على الإطلاق أنه لم يؤد دوره المنتظر أى المصحيح فى إطار التخصص فهو لم يشارك فى تطوير أى ممارسات

أو اعداد أى خبرات بشرية أو قسوير الخزيرات الموجودة ، فوعلى هذه المؤسسات اعادة النظر فى سياستها واساليبها واهدافها ونوعيات العاملين فيها وبشكل كامل ، خاصة وان مؤشرات كثيرة تشير الى ان عدد هذه المؤسسات سوف يتزايد نفع شدة الطلب على المعلومات فى حصر « كما ان التخصص فى حاجة الى مؤسسات تجارية جديدة تدار بواسطة متخصصين فى المكتبات والمعلومات ، لتكون لهم رؤيتهم الواضحة والسليمة والدقيقة لاطار التخصص ووظائفه ودوره ، ويستطيعون صياغة أهداف المؤسسات التجارية ورغبتها فى الربح مع اهدافهم كمتخصصين فى رقعة شأن التخصص وممارساته .

ثالثاً - المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

١ - تطور المؤسسات الأكاديمية وإعداد المتخصصين :

يرتبط الإعداد الرسمي لأخصائيي المكتبات والمعلومات في مصر بإنشاء قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة ، إلا أن المحاولات الأولى للإعداد المهني سبقت القسم بقليل بتنظيم بعض الدورات التدريبية التي قامت بها « الجمعية المصرية للمكتبات » منذ عام ١٩٤٦ وكما ذكر من قبل في هذا الفصل . ورغم أن الإعداد الرسمي لم يبدأ إلا منذ عام ١٩٥١ فقط وهو تاريخ حديث نسبياً إذا ما تمت مقارنته بدول متقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية ، أو بدول نامية كالهند ، إلا أنه أيضاً لا يعد متأخراً ، فهناك دول متقدمة مثل كندا لم تبدأ فيها الدراسة الرسمية إلا في عام ١٩٣٧ (٢٢) ، كما أن كل الدول الأمريكية ومعظم دول أمريكا اللاتينية وآسيا بدأت فيها الدراسة الرسمية بعد مصر .

ولعل من أهم الوثائق التي صدرت عن قسم المكتبات والوثائق ، تلك الوثيقة التي (٢٣) تتبعت تاريخه وتطوره ، وهي وثيقة كافية بشمولها ودقتها واعتماد من أعضائها على المصادر المباشرة ومعاصرة الأحداث ويمكن الاعتماد عليها لتتبع مسارات الإعداد الرسمي لأخصائيي المكتبات والمعلومات في مصر وحتى ظهور هذه الوثيقة ، خاصة وأن القسم كان هو الجهة الوحيدة التي تقوم بهذه المهمة وظل كذلك حتى بداية الثمانينات . وكما فعل المؤلف من قبل فإنه ليس من المهم استعراض التاريخ وإنما استخلاص النتائج والدلالات من الأحداث ، ولعل أهم ما يمكن استخلاصه هو :

١ - أن الحاجة إلى القسم ظهرت في الفترة التي توسع منها التعليم والتعليم العالي ، وكان ذلك يعني وجود حركة بحث وتطوير تتطلب مجموعات منظمة في المكتبات بدلا من مجموعات محفوظة بشكل متحفى لا يساعد على الاستخدام وبالتالي ظهرت الحاجة إلى العنصر البشري المدرب .

٢ - أن المشرفين على القسم في فترته الأولى قد صبغوا دراسته بالناحية التاريخية التي لم يستطع أن يتخلص منها لسنوات طويلة ، وذلك بسبب تكوينهم العلمي ودرجاتهم العلمية في التاريخ واللغويات ، علاوة على

تأثرهم بالنظرة الفرنسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت من أن دراسة الوثائق والكتابة هي الدراسة الأكاديمية الحقيقية ، بينما أساليب ومهارات العمل في المكتبات هي عمل مهني يمكن اكتسابه بمجموعة محاضرات أو تدريبات عملية خارج إطار المؤسسات الأكاديمية ، وقد انعكس هذا على بناء المقررات الدراسية في الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٦ حيث كانت مقررات الوثائق والكتابة تنال التركيز الكامل يليها المقررات الثقافية العامة ثم مقررات المكتبات .

٣ - أن وضع دراسة الوثائق داخل القسم ظل غير مستقر منذ بداية افتتاحه فقد كانت الوثائق إحدى شعب معهد الوثائق والمكتبات في عام ١٩٥١ ، وكانت تنقسم إلى ثلاثة فروع للتاريخ القديم والإسلامي والحديث من الناحية الرسمية ثم لم يكن لها وجود رسمي داخل قسم المكتبات لمدى افتتاحه في عام ١٩٥٤ وبقيت دراسة الوثائق كدبلوم في معهد الوثائق العالي . وبعد إعادة النظر في قوانين تنظيم الجامعات عام ١٩٥٦ أدخلت بعض مواد الوثائق داخل المقررات الدراسية لقسم المكتبات بكلية الآداب ، وأضيفت دراسة عالية للوثائق مدتها سنة واحدة بعد الدرجة الجامعية الأولى بعد عام ١٩٥٩ ، وأصبح القسم يسمى قسم « للوثائق والمكتبات » وأصبح الطلبة الحاصلين على درجاتهم للجامعة الأولى من القسم يستطيعون التسجيل لدرجة الماجستير إما في تخصص المكتبات أو تخصص الوثائق ، وقد ظل هذا الوضع حتى تغيير اللوائح في عام ١٩٦٨ فألغيت مقررات الوثائق تماما من القسم ما عدا مقرر الكتابة العربية وأصبحت كل المقررات في المكتبات ، واستمر هذا حتى عام ١٩٧٣ مع تغيير جديد في اللائحة فأصبح القسم ينقسم إلى شعبتين للمكتبات والوثائق ، وأصبحت هناك دراسات عليا على مستوى الدبلوم والماجستير والدكتوراه للوثائق والمكتبات .

ومن هذا يتضح أن دراسة الوثائق قد فصلت وضمت إلى دراسة المكتبات عدة مرات ، وقد ظلت في أحيان ليست قليلة تعاني من قلة أقبال الدارسين خاصة في مرحلة الدراسات العليا بسبب طبيعتها التي تتطلب خلفية تاريخية ولغوية كبيرة .

٤ - أن مقررات المكتبات التي كانت موجودة في المرحلة الأولى كانت هي بالفعل المقررات الأساسية الموجودة في المؤسسات الأكاديمية في الدول الغربية وكانت مدخل إلى دراسة المكتبات وتاريخ المكتبات والفهرسة الوصفية والموضوعية والتصنيف والمراجع والإدارة .

٥ - ان القسم وحتى عام ١٩٦٤ ظلت مقرراته خليطا من المقررات الثقافية العامة ومقررات الوثائق والتاريخ مع مقررات المكتبات وكانت الأخيرة لا تمثل أكثر من ٤٠٪. وهى نسبة قليلة ، وان كانت قد أدخلت مقررات جديدة باستمرار على المقررات السبعة الأولى كالبليوجرافيا والخدمات ومناهج البحث والتدريب العملى .

٦ - من أبرز ايجابيات القسم انه سعى لاعداد دراسات عالية فى الماجستير والدكتوراه فى مرحلة مبكرة من حياته ، وكانت اول ماجستير فى عام ١٩٦١ واول دكتوراه فى علم ١٩٦٠ ، وهى بدايات هامة اذا وضعنا فى الاعتبار ان بريطانيا بتاريخها الطويل فى التخصص لم تمنح درجات دكتوراه فى التخصص الا منذ ما يقرب من ١٥ عاما (٢٤) ، وان برامج للماجستير فى التخصص فى الجامعات الكندية كانت فى عام ١٩٥١ (٢٥) ، ومصر من اول الدول النامية بعد الهند التى تنظم برامج دراسية للماجستير والدكتوراه .

٧ - جاء تعديل المقررات الذى تم عام ١٩٦٤ افضل جدا من سابقه ، فقد ارتفعت نسبة مقررات التخصص الى حوالى ٥٠٪ وأدخلت مقررات جديدة مثل المراجع المتخصصة والمكتبات النوعية ثم جاءت تعديلات عام ١٩٦٨ لتضع المقررات فى شكل اكثر ملائمة للتطورات فى الخارج فى هذا المجال ، بإدخال مقررات التوثيق والتحصيل وتخلصه من مقررات الوثائق والتاريخ وافتتاح دبلومات المكتبات والتوثيق وقد سمحت هذه الدبلومات لأول مرة بإعداد اخصائى معلمات من خلفيات علمية متعددة كانت المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات المصرية فى اشد الحاجة اليهم . ثم تعدلت المقررات مرة أخرى فى العام الدراسى ١٩٧٤/٧٣ وسمحت بإدخال مجموعة من المقررات الشقيقة كالاحصاء وعلم النفس وزادت من نسبة المقررات فى التخصص الى ٦٠٪ من جملة مقررات درجة الليسانس .

٨ - من أبرز ايجابيات السنوات الأخيرة بالقسم افتتاح الدبلوم التأهيلي الذى سمح للدارسين من خلفيات علمية متباينة بالحصول على درجة الماجستير والدكتوراه بعد حصولهم على الدبلوم التأهيلي ، وبالتالي اجتياز سلبية تكوين متخصصين على مستوى عال من الدراسة الأكاديمية بخلفيات علمية واحدة كما كان يحدث من قبل ، وسوف ينعكس هذا على توفير اعداد من المتخصصين للعمل والتدريس بالقسم وفى خلال سنوات

قليلة وكانت بداية الدراسة في هذا الدبلوم تتويج مجهود القسم في تطوير دبلوم المكتبات والتوثيق الذي أمتتح عام ١٩٦٨ والتي اشارت تجارب متعددة بمستوى من حصولوا عليها (٢٦) .

٩ - عانى القسم طوال حياته من قلة أعداد المؤهلين للتدريس وعدد الاساتذة العاملين فيه ، كما عانى اشد المعاناة في السنوات العشرة الأخيرة من نزوح الكوادر البشرية التي أعدها ثم تسربت بعد ذلك الى الدول العربية التي ظهرت فيها أقسام للمكتبات والمعلومات اعتمدت بصفة أساسية على الاساتذة من أبناء القسم .

١٠ - بلغ عدد خريجي القسم منذ افتتاحه ما لا يقل عن الفين من الخريجين ، منهم ١٠٦٩ حتى عام ١٩٧٦ (٢٧) ، ونحو ١٠٠ في المتوسط بعد ذلك ، علاوة على نحو ٣٠٠ خريج من الدبلومات فإذا وضعنا في الاعتبار أن نحو نصف هذا العدد على الأثل يعملون في الدول العربية ، لأدركنا العجز الكبير في عدد المتخصصين في مصر .

١١ - ظل قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة هو المؤسسة الوحيدة التي تعد المتخصصين في المكتبات والمعلومات على المستوى الأكاديمي في مصر حتى سنوات خمس مضت عندها افتتح قسم بجامعة الاسكندرية ، تبعه قسم آخر بكلية التربية بجامعة حلوان ، وقسم آخر بكلية الآداب ببني سويف في بداية العام الدراسي عام ١٩٨٥/١٩٨٦ ، والآخر مقرراته مطابقة للمقررات الموجودة في قسم جامعة القاهرة ، أما قسم الاسكندرية ورغم أن مقرراته مغايرة الا انها متأثرة أيضا بالمقررات التي طبقت في قسم جامعة القاهرة في مراحل تطوره المختلفة ، وتجمع مقررات القسم بجامعة حلوان بين مقررات المكتبات والتربية والمقررات الثقافية لأنه يعد متخصصين في المكتبات ومراكز الوسائل المدرسية .

١٢ - كان افتتاح معهد الدراسات والبحوث الإحصائية بجامعة القاهرة لدراسة رسمية تحت عنوان المعلومات تجسيدا للاضطراب الذي يسود التخصص في بعض جوانبه في مصر ، ومحاولات جذب التخصص لضمه الى مؤسسات أخرى غير مؤسساته الأكاديمية الأصلية . ومن الغريب أن هذه المحاولات جاءت من داخل جامعة القاهرة ذاتها من كلية الاعلام ومعهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، وهي كلها محاولات بنيت على فشل الرؤية

الصحيحة المفهوم وجوهر وظائف وهدف التخصص ، كما ان هناك اصوات اخرى من اكاڤيمية السادات للعلوم الادارية ، فهناك بالفعل دبلوم دراسات عالية في الحاسبات والمعلومات بها الا ان قلة اقبال للدارسين وقلة عدد الجاصلين على هذه الدبلومات قد حدا من نجاحها خاصة مع اكتشاف للدارسين فيها ان مقرراتها هي خليط من الادارة والحاسبات الالكترونية والرياضيات .

١٣ - رغم ان اعداد اخصائي المعلومات في مصر يتم اساسا في الجامعات الا ان هناك عدد من شركات القطاع التجارى تتولى تنظيم دورات تدريبية للاخصائيين ومساعدتهم مثل مركز التنظيم واليكروفيلم ، وشركة خدمات نظم المعلومات والكمبيوتر وشركة بنك المعلومات ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ومعهد الدراسات والبحوث الاحصائية .

٢ - الوضع الحالى للمؤسسات الاكاڤيمية واعداد المتخصصين :

كان من الطبيعى ان يعرض المؤلف للوضع الحالى للمؤسسات الاكاڤيمية وبرامجها الحالية في مصر وان يتعرف على نفس العناصر التى سبق التعرف عليها في الدول المتقدمة والدول النامية في الفصل الثالث من الكتاب وهى الدرجات العلمية ومدة الدراسة لكل منها واسماء المؤسسات ومدلولاتها والمقررات الدراسية الاجبارية وتوزيعها على الاطار العام للتخصص .

ولما كان هناك عدد محدود للغاية من المؤسسات الاكاڤيمية للتخصص في مصر فلن الامر لا يستدعى اختيار عينة كما تم بالنسبة للمؤسسات والبرامج في الخارج ولهذا فسوف يقوم المؤلف بالتعرف على برامج شعبة المكتبات بقسم الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة ، وقسم المكتبات بجامعة الاسكندرية ، وشعبة المكتبات والوسائل التعليمية بكلية التربية في جامعة حلوان ، ودبلوم نظم المعلومات الادارية والحاسب شعبة التوثيق ، باكاڤيمية السادات ، ودبلوم المعلومات والحاسبات الالكترونية بمعهد الدراسات والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة . ولم تكن هناك حاجة للتعرض لبرنامجى قسم المكتبات والوثائق بجامعة بنى سويف ، والقسم المقترح بجامعة طنطا لان المقررات المقترحة بها هي الموجودة بقسم كلية الآداب جامعة القاهرة وسيكون الاعتماد في التعرف على نشاط المؤسسات السابقة مرتكزا على اللوائح الرسمية المنظمة لنشاطها .

١ - الدرجات العلمية :

تتمتع المؤسسات الأكاديمية في مصر بنظم راسخة فيما يختص بالدرجات الأكاديمية ولكها محددة بقرارات تركز على سياسة علمية يقرها المجلس الأعلى للجامعات وتتنطبق هذه القرارات على تخصص المكتبات والمعلومات كما تنطبق على غيره من التخصصات .

وتنظم المؤسسات الأكاديمية في التخصص برامج للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (ليسانس الآداب تخصص مكتبات أو وثائق من جامعة القاهرة ، و ليسانس الآداب تخصص مكتبات من جامعة الاسكندرية ، ودرجة البكالوريوس في العلوم والتربية في شعبة المكتبات والوسائل التعليمية بجامعة حلوان) وتعد هذه الدرجة في مصر هي الدرجة الأولى في التخصص خلافا لما كان عليه الوضع في الدول المتقدمة وقريبا من نمط معظم الدول النامية . وهناك برامج لدرجة دبلوم الدراسات العليا (الدبلوم التأهيلي في المكتبات والمعلومات من جامعة القاهرة ، ودبلوم المعلومات والحاسبات الالكترونية من جامعة القاهرة أيضا ودبلوم الدراسات العليا في نظم المعلومات الادارية والحاسب من اكااديمية السادات) .

ويمكن لل حاصلين على هذه الدبلومات الثلاثة متابعة الدراسة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه ، وان كان لم يصل اى دارس على هذا المستوى من الدرجات العلمية بعد ، ويفرد قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة بتنظيم برنامج للماجستير لل حاصلين على الدرجة الجامعية الأولى في التخصص بعد اجتياز السنة التمهيدية للماجستير ، وبدا قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الاسكندرية هذه السنة في العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ ، وقد منح قسم جامعة القاهرة ٣١ درجة ماجستير ، ١٨ درجة دكتوراه حتى شهر اكتوبر من عام ١٩٨٥ ، ومنح معهد الدراسات والبحوث الاحصائية درجة ماجستير في الاحصاء مع التطبيق على الدوريات ، وكافت هذه الماجستير الأخيرة قد جاءت مع محاولات المعهد المستمرة في انتزاع التخصص أو جوانب منه حتى لو أدى هذا الى تشتت دراسة التخصص بين أكثر من وحدة أكاديمية داخل جامعة القاهرة ، كما منحت الجامعة الأمريكية بالقاهرة درجة ماجستير في الاعلام مع التطبيق على قطاع النشر ، الا ان معهد الاحصاء والجامعة الأمريكية لم يستمرا في منح درجات في التخصص لانقادهما الى الأساتذة المؤهلين في النشاط البليوجرافى .

ب - مدة الدراسة :

تخضع مدة الدراسة للحصول على أي درجة أكاديمية في مصر لقواعد ثابتة وموحدة ، والنظام الأكاديمي في مصر يتبع نظام السنوات الدراسية ، عدا أكاديمية السادات — ولا يتبع نظام المقررات الدراسية المتبع في الولايات المتحدة وكندا ويشترط للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس قضاء مدة دراسة لمدة { سنوات أكاديمية ، ولدرجة الدبلوم عامين أكاديميين ، ولدرجة الدكتوراه ٢٤ شهرا على الأقل من تاريخ تسجيل الرسالة .

ويستطيع أكثر من نصف عدد الطلاب الحصول على درجة الليسانس في أربعة سنوات ، بينما تقل النسبة في طلبة الدبلوم لعدم تفرغهم ، أما بالنسبة لدرجتى الماجستير والدكتوراه ، فإن سجلات القيد في كلية الآداب (٢٨) بجامعة القاهرة وهى التى منحت هذه الدرجات تفيد أن متوسط المدة الزمنية للحصول على درجة الماجستير هى ٧١ شهرا كاملة — يضاف إليها السنة التمهيدية للماجستير — وكانت أقصر مدة ١٥ شهرا وأطول مدة ١٥٣ شهرا ، ومتوسط المدة للزمنية للحصول على درجة الدكتوراه كانت ٦٢ شهرا وكانت أقصر مدة ٢٦ شهرا وأطول مدة ١٣٢ شهرا .

ومن الواضح ان الفترة الزمنية التى يستغرقها الحصول على الدرجتين طويل للغاية ، ويتجاوز كل متوسطات المسدد للزمنية في الدول المتقدمة والنامية ويرجع ذلك الى :

١ — عدم تفرغ طلاب الدراسات العليا وانشغالهم بالعمل الوظيفي ، او بالسفر الى الدول العربية يقلل من الوقت الذى يخصصه كل طالب للبحث في موضوع رسالته ، واكبر دليل على ذلك أن الطلبة غير المصريين الذين حصلوا على درجات علمية حصلوا عليها في مدة اقل من الطلبة المصريين ، ومن المتوسط العام للحصول على الدرجة ، لان هؤلاء الطلبة متفرغون للدراسة في مصر .

٢ — قلة عدد المشرفين وزيادة اعبائهم التدريسية ، وزيادة عدد الرسائل التى يشرف عليها كل منهم عن ٢٠ رسالة في بعض الأحيان في وقت واحد .

٣ - ضعف التكوين العلمى لعدد غير قليل من الطلاب ، وقلة مهاراتهم البحثية مثل اللغات والعمل الميدانى وفهم أساسيات المنهج العلمى ومناهج البحث .

ج - أسماء المؤسسات ووضعها الأكاديمى :

تخضع كل الوحدات الأكاديمية التى تتولى أعداد المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى مصر الى الاشراف المباشر للجامعات - عدا دبلوم أكاديمية السادات التى ينظم العمل فيها لوائح خاصة بها - التى تخضع بدورها للمجلس الأعلى للجامعات ، وبالتالى فإن الوحدات الأكاديمية فى مصر تتمتع بالموضع الأكاديمى الكامل نتيجة لتبعيةها للمؤسسات الأم .

ويعكس اسم القسم بجامعة القاهرة « قسم المكتبات والوثائق » تاريخه للطول فى الجمع بين الدراستين وتأثير الخلفية العلمية لعدد كبير من أساتذته ورؤسائه للسابتين ، وهذا الاسم مستخدم فى الخارج على نطاق ضيق وبالذات فى إنجلترا ، أما الاسم الخاص بالدبلوم « الدبلوم التأهيلي للمكتبات والمعلومات » فإنه جاء بسبب الاشتراطات الجامعية التى جعلته حلقة تأهيلية لابد أن يجتازها الدارس للوصول الى مرحلة الماجستير والدكتوراه .

أما برامج الدبلوم فى معهد الاحصاء وأكاديمية السادات فهى تعكس نظرة المؤسسة الأم للتخصص فهناك تغليب شديد لمقررات الاحصاء والرياضيات والحاسبات فى برنامج معهد الاحصاء ، وهذا البرنامج منقول من برنامج مدرسة المعلومات والحاسبات الالكترونية بمعهد جورجيا للتكنولوجيا فى الولايات المتحدة سواء فى الاسم أو المحتويات كما سيظهر من العنصر القادم ، وهناك تغليب لمقررات الادارة والحاسبات الالكترونية فى برنامج أكاديمية السادات للصيغة الادارية التى تصبغ نشاط الأكاديمية كله .

أما برنامج جامعة حلوان فقد جاءت تسميته أيضا متأثرة بانتمائه الى كلية التربية وهدفه الأساسى إعداد متخصصين للمكتبات التربوية ومراكز الوسائل التعليمية ، ويلاحظ أن الأسماء الستة كلها ابتعدت عن استخدام كلمة « علم » واستخدمت أسماء مباشرة للموضوع « مكتبات - وثائق - معلومات - نظم - حاسبات » .

د - المقررات الدراسية :

المقررات الإجبارية :

يخلو للنظام الأكاديمي المصري على مستوى درجة البكالوريوس والليسانس من فرض الاختيار للدارسين وكان لهذا أكبر الأثر على انقضاء التنوع في التخصصات الفرعية للمتخصصين تلبية لميولهم في دراسة موضوعات ومقررات معينة داخل كل تخصص . وينطبق هذا على برامج الليسانس والبكالوريوس في جامعة القاهرة والاسكندرية وحلوان ، باستثناء إمكانية اختيار الطالب دراسة المكتبات العامة والمدرسية أو المكتبات المتخصصة في السنة الرابعة بجامعة القاهرة ، ويسمح للدبلوم التأهيلي باختيار الطالب لمراجع ومصادر العلوم الاجتماعية أو للعلوم البحتة والتطبيق ، وهناك قدر في فرص الاختيار في دبلوم معهد الإحصاء (٢٥) وليس هناك أي قدر من الاختيار في أكاديمية السادات ، فيدرس الطلب ١٢ مقرراً إجبارياً للحصول على الدبلوم منهم ٦ مقررات متخصصة في الدبلوم و ٦ مقررات أخرى إجبارية على مستوى الأكاديمية .

المقررات الدراسية وتوزيعها على الإطار العام للتخصص :

المقررات الاطارية :

تمثل هذه المقررات نسبة معقولة في برنامج جامعة القاهرة لمرحلة الليسانس (١٤٦٪) وجامعة الاسكندرية (١١١٪) ولا توجد مقررات اطارية في برنامج معهد الإحصاء والدبلوم التأهيلي ومقرر واحد في دبلوم أكاديمية السادات بنسبة (٨٣٪) وتبلغ النسبة في برنامج جامعة حلوان ١٩٪ فقط. وهناك ٦ مقررات دراسية في هذه الفئة هي المدخل للتاريخ ، والاسس الحديثة - ويسمى مدخل للمكتبات والمعلومات في الاسكندرية وحلوان - وهو أكثر مقررات الفئة تدريسياً ، والنصوص العربية والنصوص الأجنبية والمعايير الموحدة لطلبة الامتياز بقسم جامعة القاهرة والمكتبة والمجتمع .

مقررات الأوعية :

تمثل النسب المئوية لمقررات هذه الفئة تدراً معقولا يماثل الفئة السابقة في برامج المرحلة الجامعية الأولى في القاهرة والاسكندرية (١٢٢٪)

و ١٣٩٪ على التوالي) ويرتفع في الدبلوم التأهيلي إلى ١٦٧٪ وينخفض في جامعة حلوان إلى ٧٧٪ و يبلغ اثنى معدل له في اكاديمية السادات ٨٣٪ ولا توجد مقررات لهذه الفئة في دبلوم معهد الاحصاء مثل الفئة السابقة ، مما يعزز القرض القائل بخروج هذا البرنامج عن الاطار الصحيح للتخصص . وهناك ٩ مقررات في هذه الفئة أكثرها المصادر والمراجع العامة والمتخصصة ثم المواد السمعية والبصرية ومواد الاطفال والمخطوطات والدوريات والمطبوعات الحكومية وتاريخ اوعية المعرفة ومراجع التراث العربى ، ويلاحظ اهتمام برنامج جامعة الاسكندرية بمقررات هذه الفئة على حساب المقررات الشقيقة كما سنرى .

المقررات الوظيفية :

ترتفع نسبة المقررات في هذه الفئة الى اقصى درجة لها ضمن للفئات الاساسية للمقررات في كل البرامج الاربعة الاولى ، فتبلغ في قسم المكتبات بجامعة القاهرة ٢٢٪ والاسكندرية ٢٥٪ وفي الدبلوم التأهيلي ٤١٦٪ وجامعة حلوان ١٩٢٪ وتهبط في اكاديمية السادات الى ٨٣٪ ولا توجد اى مقررات وظيفية في دبلوم معهد الاحصاء مما يؤكد ما ذهب اليه المؤلف من انحراف ، وكذلك برنامج اكاديمية السادات بدرجة اقل عن التوزيع السليم للمقررات على اطار التخصص ، وتبلغ مقررات هذه الفئة اعلى عدد من المقررات (١١ مقرر) وهى الوصف البليوجرافى والتصنيف والتحليل الموضوعى والادارة يليها تكوين المجموعات والخدمات والتصنيف المتقدم ثم التحليل الموضوعى المتقدم والوصف البليوجرافى المتقدم والاجراءات الفنية مكتملة وفهرسة المواد السمعية والبصرية ، ويلاحظ ان متوسط النسبة المئوية لمقررات هذه الفئة في برامج جامعات القاهرة والاسكندرية وحلوان جاء اعلى من متوسط النسبة في الدول المتقدمة ، ولكنه اقل منها في الدول النامية ، وجاء ذلك لعدم وجود مقررات عملية منفصلة في المقررات الوظيفية ، ودمجها في المقرر الاساسى خاصة في الفهرسة والوصف البليوجرافى والتحليل الموضوعى والتصنيف .

مقررات المؤسسات :

انخفضت نسبة مقررات المؤسسات في جامعة القاهرة في الليسانس الى ٤٩٪ وارتفعت الى اقصى حد لها في جامعة الاسكندرية (١٩٤٪) وجاء

ذلك على حساب المقررات الشقيقة والمقررات من خارج التخصص ، ولا توجد مقررات في هذه الفئة في برامج جامعة حلوان ومعهد الاحصاء واكاديمية السادات والدبلوم التأهيلي وان كان الأخير وجامعة حلوان لم يخصصا مقررات منفردة للمؤسسات ولكن موضوعات هذه المقررات تغطي في المقررات الوظيفية خاصة مقرر الخدمات . ويركز برنامج جامعة حلوان على نوع واحد من انواع المؤسسات ، وهناك مقررات في هذه الفئة هي الأرشيف والمكتبات النوعية وتدريب عليها والمكتبات العامة وتدريب عليها ومراكز التوثيق .

مقررات المستفيدين :

من الغريب عدم وجود مقرر واحد مخصص لفئة المستفيدين في كل البرامج ولكن هناك بعض المقررات الخاصة بالأنوعية تتناول في جزء قليل منها فئة أو أكثر من فئات المستفيدين ، مثل مقرر انب الأطفال في جامعة القاهرة . وهناك أيضا مقررات مؤسسات تتناول بعض الفئات الأخرى مثل مقرر مراكز التوثيق الذي يتناول للباحثين ، ولكن تغطية جانب المستفيدين من المقررات السابقة لا يمثل الثقل الرئيسي لها .

مقررات النظم والقضايا :

تمثل مقررات هذه الفئة نسبة منخفضة في برامج لليسانس في جامعات القاهرة (٤٩٪) والاسكندرية (٨٤٪) وحلوان (٣٨٪) وتزيد في الدبلوم التأهيلي الى ١٦٧٪ وبلغت في اكااديمية السادات ٨٣٪ وكانت اول فئة مقررات تمثل في برنامج معهد الاحصاء وبلغت ١٢٥٪ . وهناك ٦ مقررات في هذه الفئة أكثرها هو البليوجرافيا ثم علم المعلومات وتطبيقاته والتكنولوجيا الحديثة واستخدام الحاسب وقواعد البيانات وشبكات المعلومات ، وباستثناء البليوجرافيا أو نظم المعلومات البليوجرافية ، فإن مقررات هذه الفئة قد دخلت حديثا ومع التعديلات الجديدة في لوائح المؤسسات .

المقررات الشقيقة :

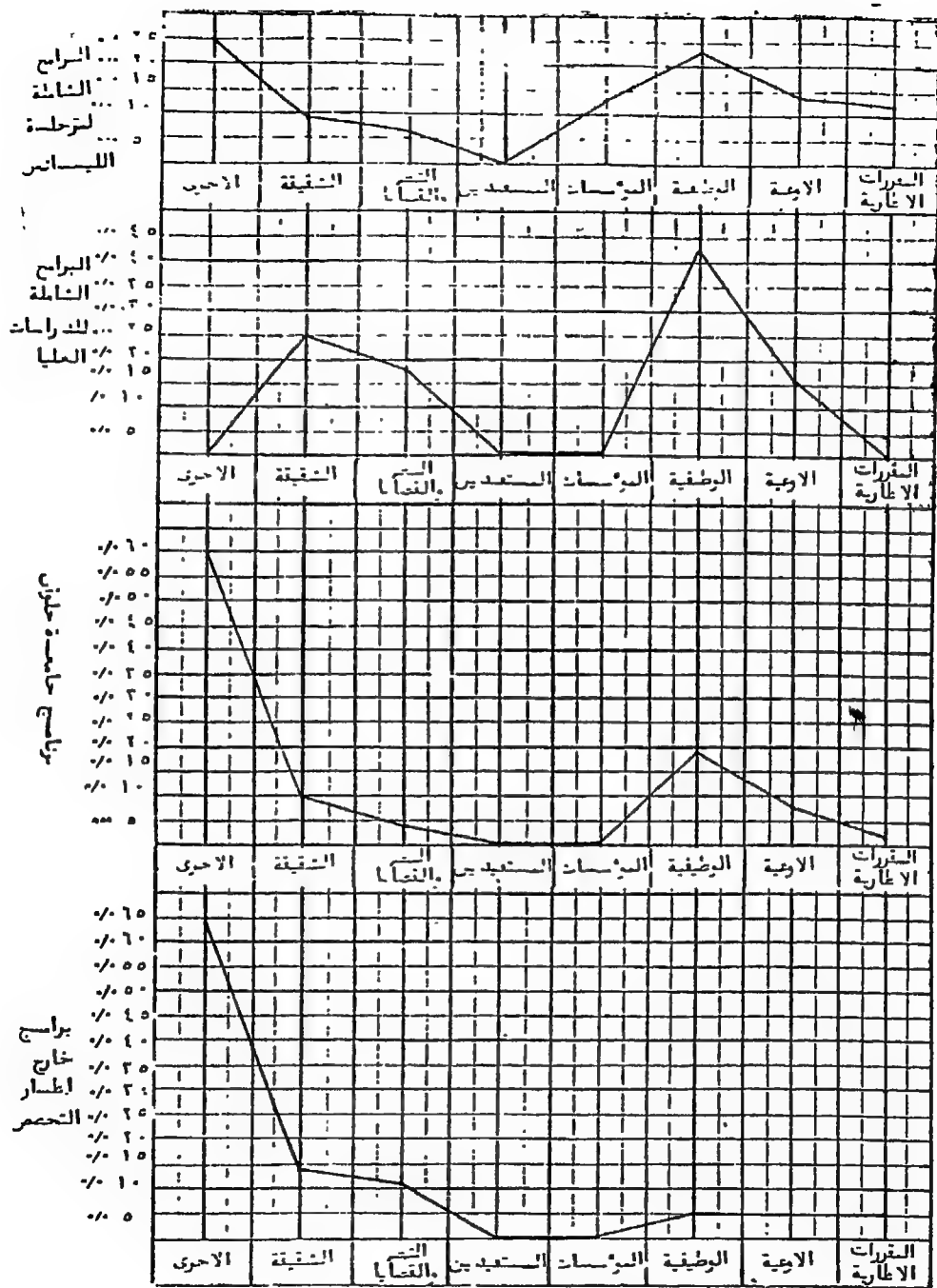
بلغت نسبة هذه المقررات في قسم المكتبات بجامعة القاهرة ١٢٪ وبالدبلوم التأهيلي ٢٥٪ وفي جامعة الاسكندرية ٢٨٪ فقط وهو أدنى حد

في البرامج المصرية ، وفي جامعة حلوان ٨٠.٥٪ وفي أكاديمية السادات ١٦.٧٪ وفي معهد الاحصاء ٨.٣٪ . ومقرى الاحصاء ، مدخل الحاسبات الالكترونيه هما اكثر المقررات تدريسا ، يليها النشر واللغويات تم الاحصاء متقدم والطباعة وهى كلها مقررات تمثل علاقات موجودة بالتخصص وتتنق مع مقررات هذه للفئة في الدول المتقدمة والنامية كما رأينا في الفصل الثالث ، وان كانت النسب المئوية لمقررات هذه للفئة في مرحلة الليسانس بجامعة القاهرة وفي الدبلوم للتأهيل واكاديمية السادات اعلى من المعدلات الموجودة في الدول المتقدمة وفي الدول النامية .

المقررات الدراسية من خارج التخصص :

كان من الطبيعى أن ترتفع نسبة مقررات هذه للفئة في برامج المرحلة الجامعية الأولى وكما جاءت مرتفعة في هذه البرامج بالخارج ، فبلغت ٢٩.٤٪ في جامعة القاهرة ، ١٩.٤٪ فقط في جامعة الاسكندرية وهى افضل نسبة ، ولا توجد أى مقررات خارجية في الدبلوم التأهيلى لتركيزه على مقررات التخصص وعدم وجود قيود المقررات الإجبارية على مستوى الجامعة على الدبلوم بوجه عام ، بينما بلغت النسبة في جامعة حلوان (٦١.٦٪) ودبلوم معهد الاحصاء (٧٩.٢٪) أعلى معدل لها في أى برنامج في مصر او الدول النامية او الدول المتقدمة ، وان كان هذا منطقيا مع جامعة حلوان لان الشعبية تضم تخصصين الا انه في معهد الاحصاء وأيضا في أكاديمية السادات (٥٠٪) يدل على انحرافهما الشديد عن اطار التخصص ووظائفه وعلاقاته الأساسية ، وهناك ٥٦ مقرر دراسى في هذه الفئة منها مقررات ثقافية عامة وفي اللغات والتاريخ ومنها مقررات في الحاسبات الالكترونية والرياضيات (في معهد الاحصاء واكاديمية السادات) . ومقررات في التربية والوسائل التعليمية (جامعة حلوان) علاوة على مقررات علم النفس العلوم.

والرسم البياني التالى يوضح مسارات البرامج من الفئات الاربعة السابقة . مرحلة الدرجة الجامعية الأولى ، والدراسات العليا ، وبرنامج جامعة حلوان والبرامج خارج اطار التخصص في مصر :



التثيل النسبي لنشاط المقدرات الدرامية في البرامح في مصر

ومن مسارات المنحنيات الأربعة السابقة نستطيع ان نلاحظ التشابه بين برامج المرحلة الجامعية الأولى في مصر ، ونفس البرامج في الدل المتقدمة والتنمية وتشابه برنامج جامعة حلوان مع البرامج الموجهة للعلميين في الدول المتقدمة ، الا أن منحنيات سير الخط البياني لجامعة حلوان تقترب من البرامج في خارج التخصص ، ويلاحظ أيضا تشابه الرسم البياني للدبلوم التأهيلي مع سير الخط البياني للبرامج العلمية للدراسات العليا في الدول النامية ، وتشابه الرسم البياني للبرامج من خارج التخصص مع نفس البرامج بالدول المتقدمة والتنمية. ولكن درجة الانحراف في مصر أكثر وضوحا .

أكثر المقررات تدريساً :

بلغ عدد المقررات الدراسية الموجودة في البرامج المصرية ٩٩ مقررًا دراسيًا موزعة على الفئات السابقة وكما يلي :

النسبة المئوية	عدد المقررات	هئة المقرر
٦١٪	٦	المقررات الاطارية
٩٪	٩	مقررات الأوعية
١١٪	١١	المقررات الوظيفية
٥٪	٥	مقررات المؤسسات
—	—	مقررات المستفيدين
١٦٪	٦	مقررات النظم والقضايا
٦٪	٦	المقررات الشقيقة
٥٦٪	٥٦	المقررات الأخرى
١٠٠٪	٩٩	المجموع

ومن الواضح قلة النسب المئوية لمقررات فئات الأوعية والوظيفية والمؤسسات والمستفيدين على حساب المقررات من خارج التخصص من النمط العالمي .

واعتمادا على توزيع المقررات وعدد تكرارها في البرامج المصرية ، نستطيع تحديد أكثر المقررات الدراسية تدريساً بشكل تنازلي كما يلي :

وهناك تشابه كبير بين المقررات السابقة وبين أكثر المقررات تدريساً في الدول المتقدمة والنامية وأن تأخر ترتيب الإدارة عن الخارج ، ولم تظهر مقررات علوم الاتصال ومناهج وطرق البحث في المكتبات والمعلومات في مصر بالنسبة التي ظهرت فيها في الخارج وإن كان المقرر الأخير اجباري في الدراسات العليا للماجستير بجامعة القاهرة والاسكندرية .

المؤشرات الإجمالية لتحليل المقررات الدراسية :

علاوة على المؤشرات التي ظهرت من التحليلات السابقة فإن هناك عدداً من المؤشرات الإجمالية التي يمكن الخروج بها من هذا الجزء من الرسالة وهي :

١ — هناك اختلاف في توزيع المقررات الدراسية لفئات الأوعية والوظيفية والمؤسسات والمستفيدين التي جاءت أقل من الخروج وفئة المقررات من خارج التخصص التي جاءت أعلى ، والحقيقة أن زيادة عدد المقررات الثانية جاءت من الانحراف الشديد لبرنامجي معهد الإحصاء ، وأكاديمية السادات وبزيادة عدد مقررات التربية وعلم النفس والبرامج الثقافية الثقافية في جامعة حلوان .

أما أكبر انخفاض فهو الخاص بالمستفيدين ولا بد من علاج هذه الفئة في المقررات بإدخال مقررات مماثلة بالخارج وبالذات دراسة احتياجات وسلوك المستفيدين ، وثاني أكبر انخفاض جاء في مقررات الأوعية بسبب تفتت مقررات هذه الفئة إلى مراجع ومصادر الموضوعات المختلفة بالخارج (إنسانيات — علوم اجتماعية — حاسبات الكترونية وهكذا) بينما اقتصر المتخصصة في تخصص المكتبات والمعلومات فقط في مرحلة الليسانس بجامعة القاهرة وهو برنامج فريد لا يوجد في أي برنامج آخر .

٢ — هناك ملحوظة هامة في المقررات المصرية وهي عدم تحديد مجال وموضوعات كل مقرر بشكل يمنع من تداخله في المقررات الأخرى ، والدليل على ذلك مقرر التوثيق الذي يتعرض للخدمات والعلاقات الإطارية ، ومقرر الإجراءات الذي يتعرض للتزويد والخدمات ، وموضوع التكتيف الذي يتعرض له مقررات التحليل الموضوعي والتوثيق والخدمات .

٣ - بدأت بعض المسميات الحديثة تدخل الى أسماء المقررات وبالذات في برامج قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة ، ومن الممكن أن يؤدي هذا الى بعض الاضطراب الذى حدث في الخارج نتيجة لتغيير المصطلحات ، ومن امثلة ذلك مقرر الفهرسة الذى يطلق عليه الآن الوصف البليوجرافى والبليوجرافيا ويطلق عليها نظم المعلومات البليوجرافية ، واستخدام الحاسب فى اعمال المكتبات ويطلق عليه تحسيب المعلومات ، ومن الممكن أن يستمر الاضطراب فترة قصيرة حتى تستقر هذه الاسماء التى تحاول أن تتماشى مع تغيير أسماء المقررات المستمر فى الخارج .

٣. — مؤشرات المستقبل في النشاط الأكاديمي لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

هناك عدد من المؤشرات الواضحة التي تؤكد ان النشاط الأكاديمي في مصر سوف يستمر في الزيادة خلال المستقبل القريب وأول وأهم هذه المؤشرات هي أن قضية المعلومات ومؤسساتها بدأت تحتل المكانة التي غابت طويلا عن خريطة اهتمامات المجتمع المصري ، فزاد الاهتمام بالمعلومات كمصدر للبحث والتعليم واتخاذ القرارات وبالتالي زادت المؤسسات الاختزانية عدداً ونشاطاً وظهر الطلب بوضوح على أخصائيين للمكتبات والمعلومات للعمل في هذه المؤسسات ، فظهر معه العجز الكبير في عدد ونوعية هؤلاء الأخصائيين ، وقد أدى هذا الى تلاحق افتتاح برامج أكاديمية بالجامعات وزيادة عدد الدورات التدريبية بالقطاعين الحكومي والتجاري . الا ان التوسع الشديد الذي ظهر في السنوات الخمس الأخيرة افتقد معه التخطيط السليم بشكل كامل فاقسم الاسكندرية وحلوان وبنى سويف تفتقد الى الامكانيات التجهيزية والمادية والمعامل وقاعات المحاضرات والمكتبات والأهم من ذلك الى المحاضرين من أعضاء هيئة التدريس المعينين، أما الدورات التدريبية فإن عدم التخطيط لها أو مشاركة المحاضرين الأكفاء يشكك من مقدار الفائدة الحقيقية التي تعود على الدارسين في هذه الدورات.

ان الأصوات للوعية (٢٩) قد نهبت الى ضرورة وجود سياسة قومية لاعداد المهارات البشرية تراعى انواع المتدربين ومسئولياتهم وخبراتهم وما ينتظرهم من عمل في المؤسسات الاختزانية المختلفة ، كما تحدد دور القطاع التجارى والمؤسسات الأكاديمية في هذا الاعداد ولا يمكن لهذه الخطة أن تنعزل عن سياسة قومية عامة لكل تخصص المكتبات والمعلومات في مصر (٣٠) وهذه النظرية قد استمدت وعيها من تجارب الدول النامية الأخرى على وجه الخصوص ، والتي أكدت التجارب بها ان عدم وجود هذه السياسة في فترة نمو وتطور التخصص تجعل من أمر مساراته المستقبلية عرضة للنمو غير المتجانس والعشوائي ، مما يعرضه في النهاية الى انتقاد قوة الدفع التي اكتسبها في النمو والتطور ، ثم الخلود الى السكون والاستسلام ثم الى التخلف الأبدى والسياسة القومية لاعداد المهارات البشرية في الدول النامية لابد ان تحدد المؤسسات المختلفة التي تقسم بالتأهيل ودور كل مؤسسة والبرامج والمقررات والمناهج الموجودة بها والفترة الزمنية المطلوبة لاعداد كل نوع من انواع الأخصائيين على ضوء

الامكانيات المتاحة وحجم الاستثمارات المتوقع علاوة على مستقبل ومسارات التخصص ككل في اى دولة ، وبالأذات واقع ومؤشرات مستقبل المؤسسات الاختزائية المختلفة (٣١) .

ومن ابرز ايجابيات الفترة الماضية التطوير المستمر فى برامج قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة الذى يمثل المؤسسة الأم فى النشاط الأكاديمى وهناك تطوير فى نظام الدراسة بافتتاح الدبلوم للتأهيل ، وفى تعديل المقررات اعتباراً من العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ وسيؤدى هذا الى تحسين وتنوع مستويات الخريجين . ومن الواضح ان محاولات تفتيت التخصص داخل جامعة القاهرة ذاتها بين عدد من الوحدات الأكاديمية (٣٢) قد خففت الى حد كبير فى السنوات الأخيرة مع ذهاب من نادوا بها من جهة ، وفشل برنامج معهد الاحصاء فى تحقيق أى قدر من النجاح ، وتوسيع رؤية وبرامج ونظم قسم المكتبات والوثائق ، والحقيقة ان تجربة معهد الاحصاء باعداد دراسات منفصلة تعد فاشلة بمقاييس عدم اقبال الدارسين ، وتعثر الدارسين اثناء الدراسة وخليط المقررات الذى يضمه البرنامج والتى تؤدى الى اعداد اخصائى حاسبات الكترونية مهاراته التطبيقية محدودة للغاية خاصة بالأعمال البليوجرافية ، او كما قال نصا من خطط له : « لتجاهل مقرراته أى أهداف او وظائف تتم فى بنوك ومراصد المعلومات والمكتبات وتركيز المقررات على نظريات الحاسب وبرمجته (٣٣) » لهذا فإنه من المؤشرات الواضحة فى المستقبل ان دعوات الانفصال ستخف حدتها وسوف تختفى مع مرور الوقت خاصة اذا وضعنا فى الاعتبار زيادة الوعى لدى المسئولين والدارسين بقضية المعلومات وعلاقتها المتشابكة ووظائف مؤسساتها .

ومن الواضح ان العجز فى اعداد الاخصائين سيختفى تدريجيا بفعل زيادة الخريجين وعودة عدد كبير من الاخصائين من الدول العربية للظروف الاقتصادية التى بدأت تسود هناك بعد انخفاض الموائد البترولية واستمرار المساعدات الأجنبية الأمريكية والبريطانية فى اعداد الكوادر البشرية المصرية فى التخصص الا ان الزيادة لن تؤدى الى الوفرة المطلوبة فى غضون سنوات قليلة ، بل سيظل عدد الاخصائين اقل من الطلب عليهم .

رابعاً — سمات الإنتاج الفكرى المصرى فى تخصص المكتبات والمعلومات :

كان لا بد لاستكمال صورة الأطار العام ليتخصص المكتبات والمعلومات فى مصر أن يتناول المؤلف السمات النوعية والعددية للإنتاج الفكرى المصرى فى التخصص. وكما سبق أن تم بالنسبة للإنتاج فى الدول المتقدمة والدول النامية ومن المفيد فى هذا السياق أن ينبه المؤلف إلى ما سبق أن ذكره فى الفصل السابق من أن الدراسة البليومتريّة الكاملة والمفصلة للإنتاج الفكرى تستدعى دراسة يتناول هذا الإنتاج بوضبط وتحليل بالرغم من أن المؤلف قد درس الإنتاج الفكرى المصرى بشكل أكثر تفصيلاً من الإنتاج الفكرى الخارجى ، لأنه لم تتم عليه أى دراسة مفصلة ولقلة عدده ، والسهولة النسبية فى حصره .

١ — طرق ومنهج للتحليل :

اعتمد المؤلف على عملى (٢٤ ، ٣٥) للدكتور محمد فتحى عبدالهادى فى حصر ووضبط الإنتاج الفكرى العربى فى تخصص المكتبات والمعلومات وقد اعتبر أنهما تغطيان الإنتاج الفكرى بشكل يسمح بدراسته ، على الرغم من أن مقدمتى البليوجرافيتان احتويتا على ما يفيد عدم احكامهما الحصر القام ، ولم يكن قرار المؤلف بالاعتماد عليهما الا لثقته فى شمولهما بالقدر الذى يمكن نفعه استخلاص السمات الهامة والميزة لهذا الإنتاج ، ولعدم وجود أى حصر يديل يعتمد عليه الطالب ، والمصعوبة البالغة فى حصر هذا الإنتاج ووضبطه وتحليله معاً لأن الأمر يتطلب دراسة أخرى مفصلة تخصص لذلك ، ثم لثقته فى الجهود ودرجة كفاءة المعدلها وتنبه لما يكتب ، وببحث جعل البليوجرافيتين من نقاط القوة فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر والعالم العربى .

وكان من الواضح أن مجموع الإنتاج الفكرى الذى قام المصريون بكتابته وتم تسجيله يقل على مدى مائة عام من الإنتاج الفكرى الدولى المسجل فى أى من أنوات الضبط العالمية فى سنة واحدة ، وبالتالي فقد اخذ المؤلف كل ما كتب من إنتاج ولم يعتمد على عينة ، وقام المؤلف بفصل الإنتاج الذى كتبه مصريون عن الإنتاج الذى كتبه العرب من جنسيات أخرى ، واستغل معرفته المسبقة بمعظم من قام بالكتابة ، وبحث وقرأ بعض هذا الإنتاج ليتأكد من جنسيات من كتبه والموضوعات الدقيقة التى

تناولوها ، حتى نستطيع عزل الانتاج المصنوع عن الانتاج العربي ، ثم
قام بعد ذلك بتفريخ هذا الانتاج على بطاقات ليتسنى له اجراء التحليلات
البليوجرافية واستخراج المؤشرات الخاصة بلفات وهيئات النشر وشكل
الوعية ومكان النشر والتشتت الموضوعي للانتاج وتوزيعه على جزئيات
التخصص ، على قياس انتاجية المؤلف وعدد الترجمات وظاهرة التاليف
المشترك والهيئات المنتجة .

ونظرا لان مجال البليوجرافية اوسع من مجال التخصص الذي حدده
المؤلف في بداية هذا الكتاب ، فقد حذف الانتاج الفكري الذي ورد تحت
رؤوس الموضوعات الآتية :

١ - الكتب الجامعية لان ما سجل في البليوجرافية يتناول قضايا
التعليم الجامعي بوجه عام .

٢ - الكتب المدرسية لان ما سجل يتناول في معظمه تخصص
التربية .

٣ - حق التاليف لاغراق هذا الانتاج في الجوانب القانونية .

٤ - التاليف في اتجاهات ، لان جانباً كبيراً مما كتب استعراضات
لكتب في تخصصات متعددة ، وقد ضم المؤلف هذه
الاستعراضات الى موضوعات الكتب الأصلية .

٥ - التراث العربي لاستغراق هذا الانتاج في تناول موضوعات
الجسرة العربية والتاريخ والأدب والدين الاسلامي .

٦ - البحث العلمي لانتفاء ما كتب في الموضوع لمناهج وطرق البحث .

كما ان المؤلف اعاد توزيع الانتاج الفكري الذي جاء تحت موضوع
علم المعلومات لان ما كتب فيه وسجل في البليوجرافيتين ينتمى اما الى
موضوع الإطار العام للتخصص - دراسة النظرية ، او الى موضوع
التحصيل في المكتبات ومراكز المعلومات . وقد تنبه المؤلف الى ان بعض
بطاقات الانتاج الفكرى تتكرر تحت رؤوس موضوعات مختلفة لاشتمال
العمل على اكثر من موضوع ، ولم يدخل هذا الانتاج الا تحت رأس موضوع
واحد فقط حتى يتم ضبط الاحصائيات وساعده على ذلك ضبط هذه
المكررات في كشوفات البليوجرافية .

وبلغ مجموع الانتاج الفكرى الذى خضع للتحليل ٢٩٨٩ وعاء في الفترة من ١٨٨٢ - تاريخ أول مقالة ظهرت في التخصص في جريدة المقتطف والمتجلة برقم ٣٩٣ في الليليوجرافية الأولى - وحتى عام ١٩٨٠ وهذا المجموع هو ما كتبه مصريون بمصر أو الخارج بإى شكل وبإى لغة أو الانتاج الذى شاركوا فيه ترجمة أو إشرافاً أو عرضاً أو تقديماً أو مراجعة . وسيقسم الطالب كل تحليلاته وجداوله الى قسمين الأول للفترة من ١٨٨٢ الى ١٩٧٥ والثانى من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ليسقطيع استخراجه مؤشرات تطور الانتاج ومشاركاته في السنوات الأخيرة .

٢ - فئات واوعية نشر الانتاج :

يوضح الجدول الآتى شكل الاوعية التى نشر بها الانتاج الفكرى في التخصص :

شكل الوعاء	١٨٨٢ - ١٩٧٥		١٩٧٦ - ١٩٨٠		الاجمالى	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
المقالات	١١٣١	٥٥٤ ر ٥	٥١٦	٥٦ ر ٤	١٦٤٧	١ ر ٥٥
الاقارير	٢٥٥	٢ ر ١٢	٦١	٦ ر ٧	٣١٦	٦ ر ١٠
الكتيب	١٩٤	٦ ر ٩	١٠٧	١١ ر ٧	٣٠١	١٠ ر ١
محاضرات البورات	١٢٨	٧ ر ٦	١	١ ر	١٢٩	٧ ر ٤
تصول الكتب	٨٩	٣ ر ٤	١٢	٣ ر ١	١٠١	٤ ر ٢
ابحاث المؤتمرات	٨٨	٢ ر ٤	١٤٥	١٥ ر ١	٢٣٣	٨ ر ٧
النشرات	٦٩	٣ ر ٢	١٣	٤ ر ١	٨٢	٧ ر ٢
الرسائل الجامعية	٢٦	٧ ر ١	٢٧	٣ ر	٦٣	١ ر ٢
ابحاث الخارج	٢٩	٤ ر ١	٠٠	٠٠	٢٩	١ ر
السيهواندين	١٧	٨ ر	٣	٣ ر	٢٠	٧ ر ٦
عروض الكتب	١٤	٦٥ ر	٥٤	٢٦ ر	٢٨	٣ ر ١
احصائيات	١٣	٦ ر	٦	٧ ر	١٩	٦ ر
جنسات مجلس الشعب	٦	٥ ر	-	-	١	٣ ر

ومن الواضح ان المقالات تشكل النسبة العظمى من الانتاج مثلما كان عليه الحال في الانتاج العالمى ، كما ان نسبة المقالات ثابتة فى الفترتين وان كانت نسبة ما ينشر فى مصر فى شكل مقالات (٥٥٠٪) اقل من النمط العالمى (٨٧٦٪) لقلة عدد الدوريات فى مصر ، ولزيادة نسبة الاوعية الأخرى مثل مجازات الدوريات والتقارير بوصول من مثل هذه الاوعية فى الخارج ، والتقارير بالذات جاءت نسبتها عالية عن الانتاج العالمى رغم اعتراف عدد البيولوجرافيين بعدم حصره للتقارير الى الدرجة الكاملة لصعوبة حصرها وقلة توزيعها (٣٦) .

وهناك عدد من اوعية النشر الموجود بها انتاج فكرى مصرى ، وهى نادرة التمثيل فى ادوات الضبط العالمية مثل المحاضرات التدرسية والنشرات وابحاث التخرج وجلسات مجلس الشعب ، ويرجع ذلك الى عدم اهتمام الادوات العالمية بحصر مثل هذه الاوعية لضالة قيمتها العلمية فى الغالب .

الا ان ابرز ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو تضاعف نسبة الرسائل الجامعية واعمال المؤتمرات فى السنوات الأخيرة ، ويرجع ذلك لجملة اسباب ايجها زيادة المؤتمرات التى عقدت فى قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة حتى ان القسم كما يظهر فى تواريخ نشر هذه الرسائل ذى منح درجة دكتوراه واحدة ، ٤ درجات ماجستير فى العشر سنوات الاولى من حياتهم ، ٥ درجات دكتوراه ، ٩ درجات ماجستير فى العشر سنوات الثانية ثم ١٢ درجة دكتوراه ، ١٨ درجة ماجستير فى العشر سنوات الثالثة والأخيرة ، يضاف الى ذلك زيادة عدد الدارسين فى التخصص فى الجامعات البريطانية والأمريكية وهى الزيادة المستمرة بسبب تدفق المنح الأجنبية للدراسة فى الخارج .

٢ - لغات الانتاج :

يوضح الجدول الآتى اللغات التى يكتب بها الانتاج الفكرى المصرى فى تخصص المكتبات والمعلومات :

اللغة	١٨٨٢ - ١٩٢٥	النسبة	المجموع	١٩٢٥ - ١٩٨٠	النسبة	المجموع	الإجمالي للنسبة
العربية	١٩٥٨	٤ ر ٦٤٪	٨٢٨	٥٠.٩٪	٢٧٨٦	٢ ر ٩٣٪	
الانجليزية	١.٦	١ ر ٥٪	٨٢	٦٪	١٨٨	٣ ر ٦٪	
الألمانية	٨	٤ ر	٤	٤ ر	١٢	٤ ر	
الفرنسية	٦٧	٥.٥ ر	٩	١.٨ ر	٢	٧.٥ ر	
التشيكية	٤٥	٥.٥ ر	١	٣.٥ ر	

ومن الواضح ان اللغة العربية هي التي كتب بها الجزء الاعظم من الانتاج وان اللغة الانجليزية قد زادت من نسبة مشاركتها في الفترة الثانية لكثرة الدارسين في الخارج وزيادة مشاركة المصريين في المؤتمرات الدولية ونشر كتاباتهم في الدوريات التي تنشر خارج مصر ، ومن الواضح ايضا ان الانتاج التشيكي والالمانى سوف يظل ثابتا لانه يعتمد على حالات فردية ، فاللغة التشيكية كتب بها باحث مصرى رسالته عندما كان تبعوثا هناك ، والالمانية يكتب بها مصرى يقيم بالمانيا الغربية .

الا ان الملحوظة الهامة هنا هي ان الانتاج الفكرى المصرى باللغة العربية والذي يقترب من ثلاثة آلاف وعاء لم يمثل في ادوات الضبط اللبيلوجرافى العالمية مما يؤكد النتائج التي خرجت بها الدراسات التي تعرضت سابقا الى تحليل الانتاج الفكرى العربى في الطب (٣٧) والزراعة (٣٨) من ان الانتاج الفكرى المصرى والعربى في كل التخصصات غير ممثل في ادوات الضبط على المستوى العالمى وهذا يلحق الاعباء في حصره وضبطه واتاحته ما خرج به المؤلف في الفصل الرابع من ان الانتاج الفكرى لتخصص المكتبات والمعلومات في الدول النامية ، رغم وجوده ووفرته في اماكن متعددة من العالم ، غير ممثل في ادوات الضبط العالمية ، ومصر هنا تعد خير دليل وتحليله على اللبيلوجرافيين المصريين والعرب بصفة اساسية ، كما يؤكد على ذلك .

٤ - جغرافية الانتاج :

الجدول التالى يوضح اماكن نشر الانتاج الفكرى المصرى في تخصص المكتبات والمعلومات :

م	الدولة	١٨٨٢ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٨٠	الاجمالي	نسبة
		نسبة	مجموع	نسبة	مجموع
١	مصر	١٨٤٦	٪٨٩	٥٨٦	٪٦٤
٢	لبنان	٤٠	٪١٩٢	١٩	٪٢١
٣	الولايات المتحدة	٣٦	٪١٧	٢٧	٪٤
٤	العراق	٢٣	٪١٦	٢٢	٪٢٤١
٥	ليبيا	٢٣	٪١٦	٦	٪٧
٦	المملكة العربية السعودية	٢١	٪١٥	١٨٥	٪٢٠٢
٧	سوريا	١٥	٪٥	-	-
٨	المانيا الغربية	٩	٪٤٣	٣	٪٢٣
٩	فرنسا	٨	٪٤	٦	٪٧
١٠	السودان	٦	٪٣	٧	٪٨
١١	قطر	١٦	٪٣	٣	٪٢٣
١٢	إيران	١٥	٪٤	٩	٪١
١٣	الأردن	٢	٪١	٦	٪٧
١٤	بريطانيا	٢	٪١	٦	٪٧
١٥	كوريا الجنوبية	١	٪٥	-	-
١٦	الدانمرك	١	٪٥	-	-
١٧	بلجيكا	١	٪٥	١	٪١
١٨	ألمانيا	٢	٪٥	-	-
١٩	تشيكوسلوفاكيا	١	٪٥	-	-
٢٠	كندا	١	٪٥	-	-
٢١	تونس	١	٪٥	٣	٪٢٣
٢٢	المغرب	-	-	٥	٪٥
٢٣	هولندا	-	-	٤	٪٤
٢٤	الإمارات	-	-	١	٪١
٢٥	غانا	-	-	١	٪١
٢٦	الباكستان	-	-	١	٪١
٢٧	أستراليا	-	-	١	٪١
٢٨	الجزائر	-	-	١	٪١
٢٩	إيطاليا	-	-	١	٪١
٣٠	المانيا الشرقية	-	-	١	٪١

ولعل انتشار الانتاج الفكرى المصرى فى ٣١ دولة من دول العالم من
لظواهر الإيجابية فى نشاط التخصص فى مصر ، كما ان التشتت بهذا الشكل
لا بد وان يقابله تقدير لمعد البيولوجرافيتين على جهد تتبع هذا الانتاج فى كل
هذه الدول .

وكان من الطبيعى ان تكون مصر هى المكان الاول للنشر ، وان كانت
النسبة قد تناقصت فى السنوات الأخيرة بفعل الهجرة العربية والعالمية
للمصريين المتخصصين فى المجال ، ولزيادة سبل النشر امامهم فى الكويت
والمملكة العربية السعودية فى السنوات العشرة الأخيرة ، حتى ان الدولة
الثانية قد تضاعف انتاج المصرين فيها ١٤ ضعفا فى غضون هذه السنوات
العشرة . كما انه من الواضح ان الظروف السياسية تحدد الى حد كبير نشر
المصريين لأعمالهم فى الدول العربية ، ففى سنوات ما بعد حرب أكتوبر تم
انتاج المصرين المنشور فى سوريا وليبيا لضعف العلاقات معهم ، وزاد فى
نفس الوقت فى الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن لقوة العلاقات
السياسية .

ولو رتبنا اماكن النشر حسب التجمعات الجغرافية فإنها تكون حسب
الجدول الآتى :

المنطقة	النسبة المئوية	المنطقة	النسبة المئوية
مصر	٤٨١٪	الدول النامية	١٪
الدول العربية	٥١٤٪	اوريا الشرقية	٠٦٪
الولايات المتحدة وكندا	٢٤٧٪	استراليا	٠٣٪
اوريا الغربية	١٤٤٪		

٥ - هيئات النشر :

الجدول الاتى يوضح هيئات الانتاج الفكرى المصرى فى الخمسين :

هيئات النشر	١٨٨٢ - ١٩٢٥		١٩٢٩ - ١٩٨٠		النسبة	مجموع	النسبة	مجموع	النسبة
	مجموع	١٨٨٢ - ١٩٢٥	مجموع	١٩٢٩ - ١٩٨٠					
ناشرىون اجاريون	٨٥٩		٣٢٤		٢٣٥%	١١٨٠		٣٩%	
مكتبات اقليمية	٢٩٤		١٨٥		٢٣٠ و ٢	٤٧٩		٢١٦	
هيئات دولية	٢٠٥		١٤٥		٨ و ١٥%	٣٥٠		٢١١ و ١	
جامعات ومراكز	٢٠٤		٨٩		٤٠ و ٩%	٢٩٠		٩ و ٧	
جميعيات مهنية	١٧٧		١٠٥		٥ و ١١%	٧٨٢		٩ و ٤٣%	
مؤسسات اخذ اذنية	١٦٩		٢٩		٢ و ٣%	١٩٨		١٢ و ٩%	
هيئات حكومية	١٢٩		٢٢		٥ و ٣%	١٩١		٤ و ٥%	
مكاتب استشارية	١٤		٤		٤٤ و ٢%	١٨		٦ و ٢%	
مجمع اللغة العربية	٦		٠٠		٠٠ و ٢%	٩		٢ و ٢%	
مجلس الشعب	١		٠٠٠		٠٠ و ٣%	١		٣ و ٢%	
لوحى ناشر	١٩		٥		٥٥ و ٢%	٢٤		٨ و ٢%	

وتبين من الجدول السابق اختلاف ترتيب مصادر النشر عن الانتاج الفكري العالمى ، فالنشر للتجارى يحظى بالمرتبة الاولى ثم المنظمات الاقليمية ثم الهيئات الدولية ، بينما تتراجع هذه المصادر فى الانتاج العالمى الذى هفرت فيه الجمعيات المهنية ثم المؤسسات الاكاديمية ثم المؤسسات الاخترازية على التوالى ، وقد اثر دور الجمعيات المهنية فى مصر على نشاطها فى النشر وقلة امكانيات المؤسسات الاكاديمية والاخترازية ايضا على نشاطها فى هذا المجال .

ومن المؤشرات الهامة ايضا قلة مساهمة المكاتب الاستشارية والقطاع التجارى فى النشر وهذا ما يؤكد ايضا ضعف هذا القطاع من قطاعات التخصص فى مصر ، ويلاحظ لزيادة الكبيرة فى عدد الاوعية التى تنشرها المنظمات الدولية والاقليمية للمتخصصين المصريين فى العقد الاخير واما كانت عليه من قبل لكثرة هذه المنظمات فى مصر ، واهتمامها بتنظيم مؤتمرات ونشر دوريات فى التخصص ، ثم اهتمام المصريين فى المشاركة فى أنشطة هذه المنظمات .

٦ - التوزيع الموضوعى للانتاج على اطار التخصص ومعامل ارتباطه مع النشاط الاكاديمى :

قام المؤلف بحصر كل الدليل التى جاءت تحت كل رؤوس الموضوعات التى اعتبرها داخل اطار تخصص المكتبات والمعلومات ، واستبعد ٦٣ محخلا تحتمل ان تكون تحت اكثر من رأس موضوع وفشل فى ان يراها بنفسه ليتأكد من موضوعها الدقيق ، وعلى هذا فقد خضع لقياس التوزيع الموضوعى ٢٩١٦ فقط ، والجدول الآتى يوضح نتائج التوزيع الموضوعى للانتاج الفكرى المصرى :

مستسل	الوحدات	الفترة	النسبة	العدد	١٩٧٦ - ١٩٨٠		النسبة	العدد	النسبة	العدد	الفترة	الوحدات	مستسل
					النسبة	العدد			النسبة	العدد			
١	الكتبات المدرسية	٢١٧	٢١٠.٤	٥٣	٢٧.٠	٢٧٠	٢١٠.٤	٥٣	٢٧.٠	٢٧٠	٢١٠.٤	٥٣	١
٢	التوثيق والمعلومات	٣٠٩	٢١٠.٤	٦٥	٢٧.٦	٢٧٦	٢١٠.٤	٦٥	٢٧.٦	٢٧٦	٢١٠.٤	٦٥	٢
٣	المكتبات	٦٨٥	٢١٠.٤	١٥٥	٢١.٠	٢١٠	٢١٠.٤	١٥٥	٢١.٠	٢١٠	٢١٠.٤	١٥٥	٣
٤	المكتبات	١١٠	٢١٠.٤	٤٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٤٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٤٢	٤
٥	المكتبات	٧٤	٢١٠.٤	٢٣	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢٣	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢٣	٥
٦	المكتبات	٧٤	٢١٠.٤	٢٣	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢٣	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢٣	٦
٧	المكتبات	٧٠	٢١٠.٤	٢٩	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢٩	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢٩	٧
٨	المكتبات	٧٠	٢١٠.٤	٢٩	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢٩	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢٩	٨
٩	مكتبات القراءة	٦٩	٢١٠.٤	٢٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢٢	٩
١٠	مكتبات كليات	٦٧	٢١٠.٤	١٣	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٣	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٣	١٠
١١	مكتبات كليات	٦٩	٢١٠.٤	٢٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢٢	١١
١٢	مكتبات كليات	٦٤	٢١٠.٤	١٧	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٧	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٧	١٢
١٣	مكتبات كليات	٦٠	٢١٠.٤	١٥	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٥	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٥	١٣
١٤	مكتبات كليات	٥٩	٢١٠.٤	١٤	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٤	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٤	١٤
١٥	مكتبات كليات	٥٨	٢١٠.٤	١٣	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٣	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٣	١٥
١٦	مكتبات كليات	٥٤	٢١٠.٤	١٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٢	١٦
١٧	مكتبات كليات	٥٤	٢١٠.٤	١٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٢	١٧
١٨	مكتبات كليات	٤٨	٢١٠.٤	١٠	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٠	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٠	١٨
١٩	مكتبات كليات	٤٨	٢١٠.٤	١٠	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٠	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	١٠	١٩
٢٠	مكتبات كليات	٣٣	٢١٠.٤	٦	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٦	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٦	٢٠
٢١	مكتبات كليات	٣١	٢١٠.٤	٥	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٥	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٥	٢١
٢٢	مكتبات كليات	٢٩	٢١٠.٤	٤	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٤	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٤	٢٢
٢٣	مكتبات كليات	٢٨	٢١٠.٤	٣	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٣	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٣	٢٣
٢٤	مكتبات كليات	٢٠	٢١٠.٤	٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢	٢٤
٢٥	مكتبات كليات	٢٠	٢١٠.٤	٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢	٢٥
٢٦	مكتبات كليات	٢٠	٢١٠.٤	٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢	٢٦
٢٧	مكتبات كليات	٢٠	٢١٠.٤	٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢	٢٠.٤	٢٠٤	٢١٠.٤	٢	٢٧

٢٨	المدرسة الموضوعية	١٨	٩	١٩	١	٢٧	٣	٢
٢٩	مراجعة استخدام المكتبة	١٧	٥٥	٤	٤	٢١	٧٢	٨
٣٠	المكتبات الريفية	١٣	٤٣	٧	٣٢	١٥	٥	٥
٣١	إنتاج الكورس للتخصص	١١	٣٥	٧٤	٣٤	٢٥	٢	٢
٣٢	الإدارة	٨	٤	٦	٧	١٤	٥	٥
٣٣	الدوريات	٨	٤	١١	٢	١٩	٢	٢
٣٤	مكتبات الأحياء	٧	٤٣	٢	٢	٩	٢	٢
٣٥	إعانة الوحدة	٧	٤٣	٢	٢	٩	٢	٢
٣٦	الرقابة على الطبعات	٦	٤٣	٢	٢	٩	٢	٢
٣٧	الطبعات كسواء	٦	٤٣	٢	٢	٩	٢	٢
٣٨	الدراسات الأولية للتخصص	٥	٤٥	٢	٣٣	٨	٣	٣
٣٩	الدراسات	٥	٤٥	١١	٣	٢١	٥	٥
٤٠	الدراسات والنظم القومية	٤	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٤١	مخط ومبادئ الوعية	٤	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٤٢	المختص	٤	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٤٣	مناهج وطرق البحث في التخصص	٢	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٤٤	مناهج وطرق البحث في التخصص	٢	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٤٥	الدراسات	٢	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٤٦	مكتبات وخدمات المرفق	٢	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٤٧	البرية كمين مكتبة	٢	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٤٨	بحوث المجلات في التخصص	١	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٤٩	الدراسات	١	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٥٠	المطبوعات الحكومية	١	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٥١	مكتبات المستجود	١	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٥٢	مراصد وبنود المطبوعات	١	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٥٣	علوم الاتصال	١	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٥٤	الخط والمكتبات	١	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٥٥	المكتبات	١	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥
٥٦	مكتبات المستجود	١	٤	٢٧	٣	٢١	٥	٥

وهناك عدد من المؤشرات التي يكشف عنها التحليل المعروض في الجدول السابق وهي :

١ - إن هناك فروقا واضحة بين تقاطع القوة والتركيز في الموضوعات التي يكتب فيها الانتاج المصرى عن الانتاج العالمى ، وكما سبق عرضها في الفصل الرابع من الكتاب ، فالانتاج المصرى ، ضعيف للغاية فيها يختصر بالخدمات (١٢٪ مقابل ١٨٪) وللتكشيف (٥٪ مقابل ٦٪) والادارة (٧٪ مقابل ٦٪) والاختيار والتزويد (٢٥٪ مقابل ٨٢٪) وضعيف في الفهرسة والتصنيف (٧٦٪ مقابل ٩٢٪) ، ومن ناحية أخرى فالانتاج المصرى يتفوق على الانتاج العالمى في موضوعات المكتبات المدرسية (٩٣٪ مقابل ٤٣٪) والمكتبات العامة والقومية (٥٦٪ مقابل ٣٥٪) وتاريخ المكتبات والمخطوطات (٢٥٪ مقابل ٥٪) ، ويتساوى تقريبا الانتاج في بقية الموضوعات ، وهو مؤشر له دلالة للكتاب المصريين في ضرورة سد للجوات الموجودة في الانتاج الفكرى للتخصص خاصة وان الموضوعات التي يقل فيها الانتاج من اهم موضوعات التخصص ومجالاته .

٢ - هناك موضوعات زاد فيها الانتاج جدا عما كان عليه قبل العقد السابع من هذا القرن ، وهى على سبيل التحديد المكتبات العامة والمداخل والاطار العام والبيبلوجرافيا والمكتبات القومية ومكتبات وكتب الاطفال والمكتبات المتخصصة والتحسيب والمصغرات الفيلمية والفهرسة الموضوعية والدوريات والشبكات والنظم القومية والترجمة والمعايير الموحدة . وكل الموضوعات السابقة اما حديثة او حدثت بها تغييرات جوهرية تستدعى البحث والكتابة ، بدليل ان نفس الموضوعات تقريبا زاد فيها الانتاج على مستوى العالم ، وكما ظهر في الفصل الرابع ، وفي هذا دليل على عدم انعزال الانتاج الفكرى المصرى عن التيارات والقضايا الحديثة في التخصص .

٣ - على الطرف الآخر هناك موضوعات قل فيها الانتاج المصرى في نفس الفترة الزمنية وهى المكتبات المدرسية والنشر والتصنيف والمكتبات الاكاديمية وتاريخ المكتبات والمكتبات المقارنة وتراجم المكتبيين والحفظ والصيانة ومناهج البحث .

٤ - هناك موضوعات لم يكن بها انتاج فكرى قبل عشر سنوات وهى اللغويات في التخصص وتدريب المستفيدين وبنوك ومرامد المعلومات وعلوم الاتصال وكلها موضوعات لم تدخل حيز الانتاج الفكرى الدولى الا في فترة التي دخلت فيها الى الانتاج المصرى او سبقتها بقليل .

٥ - بتوزيع الموضوعات السابقة باستخدام خطة توزيع المقررات الدراسية وكما سبق ان تم بالنسبة للانتاج الفكرى العالمى ، سيكون للتوزيع حسب الجدول التالى :

النسبة	المصدر	الموضوعات التي تتنص اليه	مادة التور
١٤,٥%	٤٢٤	المحل العام - أهتمام في الكتب ك المجموعات - الكتب المسارحة - الانتاج الفكري للتخصص - تراجم الكثيرين - المانيي الوحدة - المؤسسات الوطنية - فقايع البحث في الكتب والمطبوعات .	الموضوعات العامة
١١,١%	٢٢٤	الكتاب - المراجع - الحقيقة ومبدأية الأوعية - المطبوعات الحكومية - برأيات الاقتراح - الحقيقة ومبدأية الأوعية - المطبوعات الحكومية -	موضوعات الأوعية
١٥%	٤٣٨	المطبعة والتصنيف والاختيار والتزجج والإستخلاص والمبني . والصفحات والأدلة والشكيب والقومية والإكاديمية والتخصصية والريفية	الموضوعات الوثائقية
٢١,٣%	٩١٤	الكتب القديمة والحديثة والقومية والإكاديمية والتخصصية والريفية والسجون والأفراد ومراكز التوثيق والمطبوعات والأرشيف ك مؤسسة .	موضوعات المؤسسات
٧,٥%	٢٢٠	مكتبات وقتب الأطفال - عادات القراءة - دراسة استخدام الكتب - تدريب المستفيدين - المؤلفون .	موضوعات المستفيدين
٧,٤%	٢١٦	البيروقراطية - تصنيف الكتب - الكتب والأنظم القومية - مرادف وبنوك المطبوعات المراء كاديين مكتبة . .	موضوعات الأنظم والتقسيمات
٢,٧%	٣١٩	النشر والأرشيف ك موضوع - الاتصال - اللغويات .	الموضوعات الثقافية
٤%	١١	الخطا والكتابة وحدث المطبوعات وقوانين الرعاية .	موضوعات أخرى

ويتضح من هذا الجدول ما يأتي :

١ - هناك زيادة في الانتاج الفكري المصرى عن الانتاج الاجنبى العالمى فيما يتعلق بالموضوعات الاطارية (١٤ر٤٪ مقابل ١٠ر٢٪) وموضوعات المؤسسات (٣١ر٣٪ مقابل ٩ر٥٪) والنظم والقضايا (٧ر٤١٪ مقابل ٣ر٢٪) والمقررات الشقيقة (١٢ر٧٪ مقابل ٨ر٥٪) والأوعية (١١ر١١٪ مقابل ٩ر٥٪) والمستفيدين (٧ر٥٤٪ مقابل ١ر٤٪) .

٢ - في المقابل هناك نقص في الانتاج الفكري المصرى فيما يتعلق بالموضوعات الوظيفية (١٥٪ مقابل ٥٧ر٦٪) وهذه النتيجة مفاجأة الى حد كبير لان هناك انها تقليديا للتخصص في مصر بانغماسه في الاساليب الوظيفية وبالذات الهندسة والتصنيف على حساب للخدمات المباشرة والمستفيدين ، بينما هذه التحليلات تثبت عكس ذلك ، ولكن ينبغي مراعاة ان الخدمات هي احد للوظائف ، كما انها كثيرا في الانتاج المصرى بالذات ما تتداخل في الوعاء الواحد مع عناصر يمكن ان تدخل في موضوعات المؤسسات ، وموضوعات المستفيدين .

٣ - الملاحظ ان نسبة النمو في الموضوعات الوظيفية وموضوعات المستفيدين غالية في السنوات العشر الأخيرة وايضا في موضوعات النظم والقضايا ، بينما هناك انخفاض في الموضوعات الشقيقة وموضوعات المؤسسات .

٤ - اذا ما تم مقارنة توزيع الموضوعات التى يكتب فيها الانتاج الفكري المصرى ، وفي نفس الوقت توزيع المقررات الدراسية في البرامج الأكاديمية في ضوء خطة التقسيم ، ستكون النتيجة كما يلى :

الموضوع	نسبة الانتاج الفكرى	نسبة المقررات
موضوعات اطارية	١٤ر٥٤٪	١ ر ٦٪
موضوعات الأوعية	١١ر١١٪	١ ر ٩٪
موضوعات وظيفية	١٥٪	١ ر ١١٪
موضوعات المؤسسات	٣١ر٣٪	٥ ر ٣٪
موضوعات المستفيدين	٧ر٥٤٪	..
موضوعات النظم والقضايا	٧ر٤١٪	١ ر ٦٪
الموضوعات الشقيقة	١٢ر٧٪	١ ر ٦٪

وتدل الأرقام الإحصائية لتوزيع المقررات الدراسية ، وتوزيع الانتاج الفكرى على الفئات السابقة على ان معامل الارتباط بينها هو ١١. ويسمى هذا احصائياً «ارتباط طردى ضعيف» ، وبمقارنته بمعامل الارتباط بين توزيع المقررات الدراسية ، وتوزيع الانتاج الفكرى فى الخارج يتبين ان تماسك جزئية النشاط الاكاديمى ، وجزئية الانتاج الفكرى فى مصر اقل منها عن تماسكها على المستوى الدولى .

٧ - انتاجية المؤلفين :

تم حصر عدد المؤلفين ومؤلفات كل منهم اعتماداً على كشف المؤلفين الموجود فى كل من الببليوجرافيتين ، وقد جاء نتيجة الحصر كما يوضحه الجدول الآتى :

عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبى للمؤلفين	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات	العدد التركيبى للمؤلفين	عدد المؤلفين	عدد المؤلفات
١	١٢٨	١	١٢٨	٢	٢٣	٢٠	١١٠١
١	٨٨	٢	٢١٦	٣	٢٦	١٩	١١٢٩
١	٧٦	٣	٢٩٢	٤	٢٧	١٨	١١٥٧
١	٧١	٤	٣٦٣	٥	٣٠	١٧	١٢٠٨
١	٧٠	٥	٤٣٣	٦	٣٣	١٥	١٢٥٣
١	٥٩	٦	٤٩٢	٧	٣٦	١٣	١٢٩٢
١	٥٨	٧	٥٥٠	٨	٤٠	١٢	١٣٤٠
١	٥٢	٨	٦٠٢	٩	٤١	١١	١٣٥١
١	٤٥	٩	٦٤٧	١٠	٤٥	١٠	١٣٩١
٢	٤٣	١١	٧٣٣	١٢	٥٣	٩	١٤٦٣
١	٤٢	١٢	٧٧٥	١٣	٦٣	٨	١٥٤٣
١	٣٨	١٣	٨١٣	١٥	٧٢	٧	١٦٠٦
٢	٣٥	١٥	٨٨٣	١٦	٨٠	٦	١٦٥٤
١	٣٠	١٦	٩١٣	١٧	٩٦	٥	١٧٣٤
١	٢٩	١٧	٩٤٢	١٨	١٢٧	٤	١٨٥٨
١	٢٧	١٨	٩٦٩	١٩	١٦٩	٣	١٩٨٤
١	٢٦	١٩	٩٩٥	٢٠	٢٥٦	٢	٢١٥٨
١	٢٣	٢٠	١٠١٨	٢١	٢٩٩	١	٢٦٠١
١	٢٢	٢١	١٠٤٠	٢٢			
١	٢١	٢٢	١٠٦١				

ومن الجعول الصالحين نستطيع أن نخرج بهذا إلى :

١- من الملعب حضر افتتاحية المؤلف في السنة الواحدة لمقارنتها
بانتاجية المؤلف على مستوى العالم ، لأن إداة الضبط المصوتين يغطيان
الافتتاح على امل ما يقرب عننا ، ولا نستهجى بوجاهة فانه يصعب أيضا
تحديد طبقة كبار الكتاب لسنة واحدة فقط ، وانها يمكن ان تصدد طبقة
كبار الكتاب على مدار حياة تخصص المكتبات والمعلومات في مصر وهم كل
من ساهم بعشرة كتابات او أكثر وهم :

مت	حق	الاسم	مسائل	اجمالي	مت	حق	الاسم	مسائل
١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٥		١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٥		
٢٠	١٣	٧	سيد حسب الله	٢٣	١٢٨	٢٤	شعبان خاتمة	١
٢٠	٢٠	١٧	عبدالمطيف ابراهيم	٢٤	٨٨	٦٠	سيد الهجرسي	٢
١٩	٩	٢٣	عبدالمعزم عس	٢٥	٧٦	٦٥	انور عس	٣
١٩	١٩	٢٠	ماري عزي (متزوج)	٢٦	٧١	٢٣	محمد محمد اليرادي	٤
١٨	٨	١٤	احمد حلي هلال	٢٧	٧٠	٢٤	محمد زكي عبدالمهادي	٥
١٧	٢	١٥	ابو النور ح عودة	٢٨	٥٩	٢٧	احمد بيل	٦
١٧	١١	٩	السعيد شسلي	٢٩	٥٨	٢٨	عوفى توفيق عوفى (متزوج)	٧
١٧	٤	١٢	جورج امين (متزوج)	٣٠	٥٢	١٢	محمد امين البهاوي	٨
١٥	٧	٨	احمد حبيب	٣١	٤٥	٢٨	مديحت كاظم	٩
١٥	٩	٩	حسن عبدالشاق	٣٢	٤٣	٤٣	حبيب سلاله	١٠
١٥	٤	١٣	محمد خيري حري	٣٣	٤٣	١٨	حسنت قاسم	١١
١٣	١٣	٢٠	السيد محمد السيد	٣٤	٤٢	٢١	عبدالمهدي ابو النور	١٢
١٣	١	١٢	جمال القولي	٣٥	٤٢	٢٤	احمد كاظم	١٣
١٢	٢	١١	عبدالمعزم موسى	٣٦	٣٨	١٨	عبدالمستقر الطوجي	١٤
١٢	٢	١١	توفيق سالم	٣٧	٣٥	٢٣	محمود الشفيقي	١٥
١٢	٠٠	١٢	محمد توفيق خفاجي	٣٨	٣٥	٢٣	عبدالمعزم المصاوي	١٦
١٢	٠٠	١٢	محمد احمد حسين	٣٩	٣٥	٢٣	محمد محمد امان	١٧
١٢	١٦	١	ابوالمعزم ابراهيم	٤٠	٢٩	٢٠	فرحات زوبا (متزوج)	١٨
١١	١	١٠	مصطفى سعد الله (متزوج)	٤١	١٧	١٧	حسن رشاد	١٩
١٠	٦	٤	صلاح الدين اللحد	٤٢	٢١	٢٣	محمد المهدى حلي	٢٠
١٠	٧	٢	محمد عبدالكافي مكيور	٤٣	٢٣	٢٣	محمود عباس حودة	٢١
١٠	٠٠	١٠	محمد كفاي	٤٤	٢٢	١٤	احمد عيسى	٢٢
١٠	٢	٧	نقيسة جوير	٤٥	٢١	٢٠		

ويلاحظ وجود ثلاثة أجيال من المؤلفين ، جيل الرواد وجيل الأساتذة وجيل زملاء المؤلف ، وتعد الطبقة الأولى هي أغزر المنتجين في المجموع ، وبدأت تنافسها بشدة منذ مطلع الثمانينات طبقة الأساتذة ، ودخل جيل الزملاء على استحياء حتى الآن .

٢ - من الواضح أن الإنتاج الفكري المصري ، والإنتاج العالمي على طرفي النقيض فيما يتعلق بمقدار مساهمة المؤلفين ومساهمة الهيئات ، وذلك أن ٦٣٪ من الإنتاج العالمي أعدته هيئات ومؤسسات ، بينما هذه النسبة لم تزيد عن ١٧٪ في مصر فقط ، والجدول التالي يوضح الهيئات المنتجة في مصر :

١٩٧٦ حتى		١٩٧٥		الهيئة	مسلسل
١٩٨٠					
٥٣	٠٠	٥٣	٠٠	وزارة التربية والتعليم	١
٤٨	٢	٤٦	٠٠	المركز القومي للبحوث التربوية	٢
٢٦	٢	٢٤	٠٠	دار الكتب	٣
٢٣	٢	٢١	٠٠	جامعة القاهرة	٤
١٩	١	١٨	٠٠	وزارة الثقافة	٥
١٤	٢	١٢	٠٠	الامرام للتنظيم والميكرو فيلم	٦
				الجهاز المركزي لتعبئة	٧
				والاحصاء	
١٢	٥	٧	٠٠	جمعية المكتبات المصرية	٨
١٠	٠٠	١٠	٠٠	جامعة الأزهر	٩
٩	٠٠	٩	٠٠	معهد التخطيط القومي	١٠
٦	٠٠	٦	٠٠	جامعة عين شمس	١١
٦	٢	٤	٠٠	الجمعية المصرية للوثائق	١٢
				والمكتبات	
٥	٠٠	٥	٠٠	المركز القومي للاستشارات	١٣
				الإدارية	
١	١	٠٠	٠٠	الجهاز المركزي للتنظيم	١٤
				والإدارة	
١	١	٠٠	٠٠	الهيئة العامة للتأمين	١٥
				والمعاشات	
١	١	٠٠	٠٠	الهيئة العامة للكتاب	١٦
١	٠٠	١	٠٠	اتحاد الصناعات	١٧
١	٠٠	١	٠٠	الاتحاد القومي	١٨
١	٠٠	١	٠٠	جمعية المهندسين	١٩
١	٠٠	١	٠٠	لجنة التأليف والترجمة	٢٠
١	٠٠	١	٠٠	مجلس الأمة	٢١
١	٠٠	١	٠٠	المجلس الأعلى للجامعات	٢٢
١	٠٠	١	٠٠	المجلس الأعلى للعلوم	٢٣
٦	٠٠	٦	٠٠	جمعية مكتبات القاهرة	٢٤
٦	٠٠	٦	٠٠	جمعية المكتبات المدرسية	٢٥
١	١	٠٠	٠٠	جمعية ثقافة الطفل	٢٦
				الجمعية المصرية للدراسات	٢٧
				التاريخية	
١	١	٠٠	٠٠		

سلسلة	الرئيسية	حتى ١٩٧٥	١٩٧٦ اجمالي	١٩٨٠
٢٨	الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات	٠٠	٤	٤
٢٩	وزارة البحث العلمى	٣	٠٠	٣
٣٠	جامعة الاسكندرية	٢	١	٣
٣١	الجامعة امريكية	٢	٠٠	٢
٣٢	وزارة الاوقاف	٢	٠٠	٢
٣٣	الهيئة المصرية للتأليف والنشر	٢	٠٠	٢
٣٤	المركز القومى للبحوث والادارة	٢	٠٠	٢
٣٥	وزارة الزراعة	١	١	٢
٣٦	جامعة اسيوط	٠٠	١	١
٣٧	الجمعية المصرية للمكبات والارشيف	٠٠	١	١
٣٨	شركة خدمات نظم المعلومات	٠٠	١	١
٣٩	مركز الاهرام للترجمة العلمية	٠٠	١	١
٤٠	مجمع اللغة العربية	١	٠٠	١
٤١	المركز القومى للبحوث	١	٠٠	١
٤٢	مجلس الوزراء	١	٠٠	١
٤٣	وزارة الاقتصاد	١	٠٠	١
٤٤	وزارة الداخلية	١	٠٠	١
٤٥	وزارة الحربية	١	٠٠	١
٤٦	وزارة العدل	١	٠٠	١
٤٧	مصلحة الكفاية الانتاجية	١	٠٠	١
٤٨	المعهد القومى للادوية	١	٠٠	١
٤٩	معهد الادارة العامة	١	٠٠	١
٥٠	الهيئة العامة لاستصلاح الاراضى	١	٠٠	١

وعدد الهيئات قليل للغاية لم يتجاوز ٥٠ هيئة ، ولعل هذا هو ما أغرى عدد كبير من المؤلفين على الكتابة ، فمن الواضح ان انتاجية المؤلفين المصريين بالمقارنة الى سنوات ازدهار حياتهم التأليفية تعد عالية جدا بالمقارنة بانتاجية المؤلفين في الدول الأخرى ، الا أننا لابد ان نضع في الاعتبار ان عددا غير قليل من مقررات الانتاج المصري قليل الاهمية ومغاد ومكرر بأشكال مختلفة ومقالات في صفحة واحدة أو أقل في الدوريات الاخبارية ، وموجهة اساسا الى قارئ هذه الدوريات وليس الى القارئ الواسع الباحث المتخصص .

٨ — الانتاج المترجم :

من الطبيعي ان الانتاج المترجم هو ظاهرة خاصة بمصر وبعض الدول النامية إذ يندر ان يترجم أى انتاج فكرى مؤلف من لغته الأصلية الى أحد لغات النشر الرئيسية في التخصص ، وحركة الترجمة من الانتاج الفكرى للتخصص قليلة لعزوف الدول المتقدمة عن ترجمة انتاج الدول النامية لما تعتقده من قلة قيمته العلمية ولأن جزءا لا يستهان به من انتاج الدول النامية يكتب باللغة الانجليزية التى تعد لغة الانتاج الاولى بحيث ان من يتقنها — ويتقنها عددا لا يستهان به من المتخصصين في الدول النامية — قد يستغنى عن أي حركة ترجمة . وقد اراد المؤلف ان يتعرف على حجم الانتاج الذي ترجم من لغات أخرى الى اللغة العربية فتبين له ما يأتى :

من ١٨٨٢ — ١٩٧٥		من ١٩٧٦ — ١٩٨٠		الاجمالى	
عدد	النسبة للانتاج	عدد	النسبة للانتاج	عدد	النسبة للانتاج
٢٠٣	٩٨	١٤٤	٢١٥٧	٢٤٧	٢١٦٦

وحجم الانتاج المترجم لا بأس به ، كما انه يزداد ، ومن الطبيعى ان اللغة الانجليزية هي اللغة الاولى التى يترجم منها .

٩ - الإنتاج المشترك :

بمزايا مشتركة أكثر من متخصص في إنتاج فكري واحد معروفة ومتعددة ، وتزيد أهميتها في الدول النامية التي يقل فيها عدد المتخصصين والكتاب ولا يتميز خبراتهم بالموسوعية في التأليف في كل جزئيات التخصص ، ومع هذا جاءت نسبة الإنتاج المشترك للتأليف في مصر قليلة كما يتبين من الجدول الآتي :

١٨٨٢ - ١٩٧٥		١٩٧٦ - ١٩٨٠		الإجمالي	
النسبة من الإنتاج الكلي	عدد	النسبة من الإنتاج الكلي	عدد	النسبة من الإنتاج الكلي	عدد
٢١,٧%	٣٦	٢٣,٨%	٣٥	٧١	٢٢,٤%

ورغم قلة الإنتاج إلا أنه تضاعف في الفترة الثانية ولعل هذا يكون مؤشراً نحو مزيد من التعاون بين كتاب التخصص في مصر للاشتراك في فرق بحث وتأليف مشتركة أنتج ثمارها في كثير من مفردات الإنتاج الفكري في التخصص في الخارج .

١٠ - معامل ارتباط جزئيات التخصص في مصر بجزئياته في الدول المتقدمة والنامية

تبين من استخدام أسلوب معامل الارتباط ، أن العلاقة بين النشاط الأكاديمي والإنتاج الفكري في مصر والخارج ضعيفة احصائياً ، وإن كانت في مصر أشد ضعفاً ، وقد أراد الطالب أن يكشف بين ارتباط كل من الانتاج الفكري في مصر والخارج ، والنشاط الأكاديمي في مصر والخارج أيضا ليكشف مقدار اقتراب أو ابتعاد التخصص في مصر عن مسارات التخصص في الخارج ، فجاءت النتيجة كما يلي :

١ - معامل ارتباط توزيع المقررات الدراسية على الاطار العام للتخصص في مصر والخارج .

(فئات المقررات بالخارج — للوسط الحسابى لفئات المقررات بالخارج)
(فئات المقررات بمصر — للوسط الحسابى)

عدد فئات المقررات \times الانحراف المعيارى فى الخارج \times الانحراف المعيارى
فى مصر

معامل الارتباط = r ارتباط طردى متوسط .

وبالتالى فإن مسارات توزيع المقررات على الاطار العام للتخصص فى
مصر غير مرتبطة ارتباطاً قوياً بتوزيع فئات المقررات فى الخارج .

ب — معامل ارتباط توزيع الانتاج الفكرى على الاطار العام للتخصص فى
مصر والخارج

(فئات الموضوعات بالخارج — للوسط الحسابى لفئات الموضوعات بالخارج)
(فئات الموضوعات بمصر — للوسط الحسابى)

عدد فئات الانتاج \times الانحراف المعيارى فى الخارج \times الانحراف المعيارى فى
مصر

معامل الارتباط = r ارتباط طردى ضعيف

وبالتالى فإن الانتاج الفكرى فى مصر ايضا غير متماشى فى توزيعه
على الاطار العام للتخصص مع الانتاج العالمى وبدرجة اكبر من اعتماد
وتوزيع المقررات الدراسية بين مصر والخارج .

خامسا — نحو مستقبل أفضل لتخصص المكتبات والمعلومات في مصر :

كان هدف المؤلف من هذا الفصل ، أن يتم التعرف الدقيق على خمسة من المكونات الأساسية التي تشكل الاطار العام للتخصص في مصر ، وهي اطاره النظرى ومؤسساته الاختراعية والمهنية والتجارية والأكاديمية ثم الانتاج الفكرى ، وقد كشفت عمليات التعرف السابقة عن جوانب ايجابية ، وجوانب اخرى سلبية في كل من المكونات المتأصلة : ونظرا الحيضية القضية التي يوليها التخصص عنايته ، وهى اوعية المعلومات التي تشكل الذاكر الخارجية للانسان ضبطا وحصرأ واختيارأ ، واقتناء وتنظيما فنيا وتحليلا وخمسة واسترجاعا للجمهور من المستفيدين له اهتماماته واحتياجاته المحددة ، خاصة بالنسبة للمجتمع المصرى في مرحلة تطوره الراهنة ، فإن تخصص المكتبات والمعلومات لن يقبع ساكنا بحال من الاحوال بل سيتطور بفعل عوامل التغيير المحيط به ، الا أن هذا التطور قد يكون عشوائيا اذا لم تكن هناك نظرة موضوعية وواعية بمسارات التخصص في الخارج .

ان بعض القضايا في التخصص من الناحية النظرية وخاصة فيما يتعلق بعلاقاته مع تخصصات الحاسبات الالكترونية والادارة وعلم النفس تحتاج في مصر حاليا الى تحديد دقيق لخطوط الاتصال والتلاقى ومناطق التداخل بين هذه التخصصات وبين تخصص المكتبات والمعلومات ، كما ان كثيرا مما يقال ويكتب في التخصصات السابقة يحتاج الى دراسة لكشف دوافعه واهدافه وحقيقته ، وتجاهل تطور التخصص في الدول المتقدمة والمعرفة المتعمقة لحيثياته وظروف تطوره لن تؤدي الا لمسارات وقفزات عشوائية للتخصص في مصر ، ولابد هنا من اطلاق صيحة تحذير شديدة الى هؤلاء الذين يفضلون استيراد بعض القضايا من الخارج ، واستيراد المشاكل التي اثارها هذه القضايا معها ، بدون النظر الى اوضاع التخصص في مصر ، والاضاع الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المحيطة بها ، ثم لمشاكل هذا التخصص ومعوقاته التي تكفيه دون تحمل اعباء المشاكل التي اثرت بالخارج في الفترة الأخيرة نتيجة لهذه القضايا خاصة فيما يتعلق بتفتيت التخصص بين مكتبات وقوانين وعلم معلومات وبالتالي تفتيت مؤسساته ومتخصصيه ، واذا كانت هذه المرحلة قد عاشت فترتها الذهبية في الفترة الماضية في السبعينيات ، الا انها بدأت تقلشى في السنوات القليلة الماضية ، فكثير من الكتابات التي ظهرت على المستوى الدولى حاربت للتفتيت والانقسامات ، بحيث أصبحت في السنوات الثلاثة الماضية

هى الأصوات الأعلى عدداً والأعمق اقتناعاً ، فإذا كانت الدول المتقدمة قد بدأت رحلة العودة إلى الأوضاع الطبيعية فإن التخصص فى مصر أجدر . إذن إن يتخطى مرحلة للعقدين اللذين شهدا هذه الانقسامات فى الداخل والخارج ، إلى مرحلة توحيد جهوده ومؤسساته ومتخصصين من أجل زيادة تأثير خدماته فى المجتمع المصرى .

تبين أن أحد سلبيات وضعف البنية الأساسية للتخصص فى مصر هو عدم وجود جمعية أو عدة جمعيات مهنية قوية تجمع شبل المتخصصين ، وتقوم بإبراز دور التخصص ومؤسساته ، وتعمل على تطويره وتأييده وأعداد معايير عمله ومؤسساته ، أن وجود جمعية مهنية قوية لأبد وأن ينبع من رغبة واهتمام المتخصصين فى المكتبات والمعلومات فى مصر أنفسهم ، كما أن المحافظة على وجودها لأبد أن يكون هدفاً فى حد ذاته حتى لا تتعثر كما حدث فى الجمعيات السابقة .

أن غياب الدور السليم للقطاع التجارى فى تخصص المكتبات والمعلومات فى مصر علامة سلبية ثانية فى بنيته الأساسية ، وغياب دوره السليم هو نتيجة طبيعية لافتقاده للرؤية الصحيحة للتخصص وهدفه وعلاقاته ووظائفه ، وضعف كوادره البشرية ، وهذا القطاع فى أمس الحاجة الى نوع من الميثاق الأخلاقى الذى يجعل نشاطه لا يتجاهل تطبيق الممارسات الصحيحة ، مع اهتمامه بالربح المادى السريع والكبير .

ولا شك أن الأوضاع الادارية فى ريط أحد المؤسسات الاختزانية بأحد الهيئات البعيدة عن نشاطها ، أو بناء هيكلها الادارى بشكل يخالف طبيعة نشاط التخصص ووظائفه يؤثر على هذه المؤسسات ، كما أن غياب المعايير والتقنيات قد سبب لهذه المؤسسات مشاكل كانت فى غنى عنها ولم يمكنها من الانطلاق فى تبادل المعلومات على المستوى الدولى ، أو الاستفادة من مصادر المعلومات الدولية بالخارج ، ولا ينبغى اغفال تأثير غياب الكوادر البشرية المدربة على الأخص فى عمليات التنظيم الفنى والتحليل للعجز الموجود فيها أصلاً ، وتسرب جزء آخر منها الى الدول العربية ، فى عدم تحقيق الاستفادة المثلى من المجموعات والمقتنيات الموجودة .

إن العبء الأكبر فى اعداد اخصائى المكتبات والمعلومات لا يزال يقع على عاتق جامعة القاهرة باعتبارها المؤسسة الأم التى يقوهر بها

الخبرة في ممارسة النشاط الأكاديمي ، ثم الأساتذة والمحاضرين لكل المؤسسات التي افتتحت حديثاً في الإسكندرية وحلوان وبنى سويف ، ثم طنطا في العام المقبل وجامعة القاهرة بجناحيها في كلية الآداب ، ومعهد الدراسات والبحوث الإحصائية في حاجة إلى سياسة واضحة لدور كل منهما في إعداد المهارات البشرية حتى لا تختلط الأهداف والممارسات تحت لافتات تحمل مسميات جديدة ، كما أن تفتيت التخصص داخل الجامعة لن يؤدي إلا إلى تخطيط أجنحته وتصارعها في وقت يتطلب تخصص المكتبات والمعلومات في مصر تضافر كل الجهود من أجل دفعه إلى الأمام ، ولا شك أن البرامج التي تحمل اسم المعلومات في معهد الإحصاء والأكاديمية السادات في حاجة شديدة إلى مراجعة برامجها لانحراف المقررات عن هدف التخصص ووظائفه وعلاقاته الأساسية كما بينت هذه الرسالة إحصائياً ، وبالرسوم البيانية ، إلى أن تبني سياسات معهد الإحصاء والأكاديمية السادات وهنئيهما ليكون أعداد أخصائيين الحاسبات الالكترونية بدلاً من خلط المسميات والمفاهيم .

• ان قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة ادى ولا يزال يؤدي الدور المطلوب منه في اعداد المتخصصين ، كما أن القسم قد اثبت قدرته المستمرة على التطوير في السنوات الخمس عشرة الأخيرة إلا ان القسم في حاجة الى تدعيم بشري ومعنوي ، وتحديد العلاقة بين شعبيته اما بفصلها لتباعد برامجها حالياً او اعادة بناء مقررات شعبة للوثائق لتناول اوعية المعلومات بدلاً من المفهوم التاريخي في تناولها كما يحدث الآن ، كما أن القسم عليه ان يراقب بيئة المعلومات الجديدة في المجتمع المصري والتغيرات السريعة التي تحدث فيه ، من دخول مؤسسات تجارية وتكنولوجية حديثة تقدم المعلومات للمستفيدين ، مثل المكاتب الاستشارية وشبكة المعلومات القومية والأكاديمية الطبية العسكرية مما يستدعى معه مواصلة تطوير مقرراته ومحتوياتها باستمرار لتطوير مهارات الدارسين لتتلاءم مع هذه الأحداث الجديدة ، وهو امر تم حتى الآن في القسم بشكل ايجابي الى حد كبير ، والقسم في حاجة الى تناول موضوعات المستفيدين بشكل أكثر استقلالية عما هو عليه الآن ، وبحيث يفرغ لهذه الموضوعات مقرر مستقل أو أكثر ، كما أن القسم في حاجة الى تحديد دقيق لمحتويات كل مقرر وعلاقته بالمقررات الأخرى ، حتى لا تختلط الموضوعات معاً كما حدث في سنوات سابقة واللائحة الحديثة التي اخذت مكانها في التطبيق منذ العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٥ راعت ببناء مقرراتها هذه النقطة الى حد

كبير ، ولا شك أيضا ان سياسة التوسع في الدراسات العليا بنظامها الحالي المتمثل في الدبلوم التأهيلي والذي يقبل دارسيه بخلفيات علمية متباينة ، والسماح لهم بمتابعة الدراسة للحصول على الماجستير والدكتوراه ، هي سياسة ستؤتي ثمارها في اعداد اخصائيي معلومات متفاوتى المهارات والخلفيات ، وفي توفير مهارات بشرية قادرة على التدريس .

ولابد هنا من الاشارة أيضا الى ان افتتاح اقسام جديدة للمكتبات والمعلومات في جامعات الاسكندرية وحلوان وبني سويف وطنطا هو امر مبشر من الناحية العددية ومن ناحية مساهمتها في اعداد المتخصصين ولكنه يقضى ان يقابل يحذر في ضوء امكانات هذه الاقسام بالنسبة لهيئات التدريس بها ، ولابد أيضا من التحذير في أن التوسع العشوائى في انشاء مؤسسات اكاديمية في تخصص معين قد يضر هذا التخصص أكثر مما ينفعه ، وتخصص للطب في مصر ، دليل على التوسع العشوائى الذى ادى الى وفرة معدنية في الأطباء لا يقابلها زيادة في اعداد هيئة التدريس أو استيعاب للأطباء للجدد في المؤسسات الطبية والصحية ، وإلى انخفاض شديد في مستواهم العلمى .

وبعد التحليلات الإحصائية على بناء البرامج في مصر والخارج ، وتوزيع مقررات هذه البرامج على اطار العام للتخصص ، وجدت فروق ليست بالقليلة كشف عنها معامل الارتباط الإحصائى وقدرها بنسبة متوسطة ، ولهذا فإن متابعة البرامج الدراسية بالخارج والتحليلات وبرامجها لابد وأن يكون أحد الأهداف الأساسية للتخصص في مصر ، ولكن ينبغى الجذر من اختلاف الثقافات ومستويات الممارسة في مؤسسات التخصص ، واختلاف النظم الأكاديمية التى تؤدى الى بناء المقررات بشكل مختلف بين الدول في كثير من الأحيان .

ولو انتقلنا الى الانتاج الفكرى في تخصص المكتبات والمعلومات في مصر فسنجد نقاط ايجابية متعددة ، أهمها وجود وعى وجهد باهمية ضبطه وتنظيمه والزيادة المستمرة في السنوات الأخيرة في هذا الانتاج ، وبعدد موضوعاته وشموله لكل جوانب التخصص ، الا ان بعض هذه الموضوعات لم يكتب فيها بالقدر الكافى أو حسب النمط العالمى في توزيع الموضوعات في السنوات الأخيرة ، في الخدمات والتكثيف والادارة والاعداد الليبوجرافى

والتزويد ، وبحيث كان معامل الارتباط بين توزيع الانتاج المصرى ، وتوزيع الانتاج الاجنبى ضعيف ايضا . كما ان هذا الضعف ظل ملازما لتوزيع الانتاج عند مقارنته بتوزيع المقررات الدراسية فى مصر من ان تزيد الهيئات والمؤسسات بمختلف انواعها فى التخصص من مقدار مساهمتها فى الانتاج الفكرى تاليفا ونشراً وتوزيعاً ، ذلك لان انتاج الهيئات حتى الآن اقل من الحد المقبول عددياً ونوعياً .

ان اهم ما يمكن ان يودى الى تحسين الوضع القائم للتخصص فى مصر هو وجود هيئة قوية لرعايته كتخصص بمؤسساته ومتخصصيه ، ولقد كان من المأمول ان تقوم شبكة المعلومات القومية فى اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بهذا الدور ، خاصة بعد انتائها الى هذه المؤسسة ، والامكانيات والدعاية التى توفرت لها ، الا ان تعثر اقامة الشبكة بشكل كامل حتى الآن ، وقصر الدور الذى تؤديه بالفعل على ان يكون وسيط بين مصادر المعلومات الخارجية والمستفيد المصرى ، وعدم شمولها لنشاط القومى بمختلف مؤسساته وتخصصاته ، يجعل من امر الشبكة فى مركز اقل بكثير من الهيئة المقترحة ، التى لابد ان تكون على مستوى قومى شامل لكل قطاعات المؤسسات ولكل فروع التخصصات ، وان تتمتع بصلاحيات تنفيذية تجعلها فى موقف يمكنها من متابعة الاستراتيجيات التى تضعها .

ان المجتمع المصرى يعيش فترة تحول ضخمة حالياً فى كافة جوانبها ولا بد من ان يلاحق تخصص المكتبات والمعلومات هذا التطور ، كما ان النهضة التى يشهدها والاهتمام بقضية المعلومات تنظيماً واتاحة لا بد من استثمارها لصالح التخصص حتى لا يفقد موقعه العلمى والاجتماعى والادبى .

مصادر ومراجع الفصل الخامس

- ١ — محمد أبو الفتوح سيد نصار . تقييم الخدمات المكتبية العامة في محافظة القاهرة . اشراف أحمد أنور عمر ، ١٩٧٢ . ص ص ٣٨١ — ٣٩٢ . « أطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كلية الآداب — جامعة القاهرة » .
- ٢ — حسنى عبدالرحمن الشيمى . المكتبة في المدرسة المصرية ، اشراف أحمد أنور عمر ، ١٩٧٦ . ص ص ٣٦٢ — ٣٦٧ . « أطروحة ماجستير — قسم المكتبات والوثائق — كلية الآداب — جامعة القاهرة » .
- 3 — A. The Egyptian National System for scientific and technical information ; Alternative for library collections development. Georgia Inst. of Technology, 1981. 44 P.
- B. Information service in Egypt. prepared by Usama E. Mahmoud Aly. Cairo, The Academy of Scientific Research and Technology, STI project, 1981. 11 P.
- C. Slamecka, Vladimir. Manpower development for Egyptian STI Services. Georgia Inst. of Technology, 1982. 51 P.
- 4 — Debons, Anthony. An educational programme for the information counsellor in : New trends in Documentation and information, Proceedings of the 39th FID congress, University of Edinburgh, 25-28 september 1978. PP. 485-492.
- 5 — Information services in Egypt. Op. Cit. P. 8.
- 6 — Slamecka, Vladimir. p. Cit. P. 10+11.
- 7 — Debons, Anthony. An occupational survey of information professionals. Paper presented to the Annual Conference of Association of library Schools. Washington D.C., Jan. 30 Feb. 1 1981, P. 19.

٨ — تتبعت مقالة ظهرت أخيراً هذا التاريخ هي :

شعبان عبدالعزيز خليفة ، أول لائحة لدار الكتب المصرية ، مجلة
المكتبات والمعلومات العربية ، س٣ ، ع٤ أكتوبر ١٩٨٣ ،
ص ص ٦ — ٨١ .

٩ — دار الكتب والوثائق القومية — مراقبة التزويد — قسم للتسجيل
سجلات الرصيد بالدار . متعدد المجلدات ، ١٩٨٥ .

١٠ — سدة ماجد محمد ربيع . فهرس دار الكتب من الفاحيتين الوصفية
والموضوعية ، اشرف احمد انور عمر ، ١٩٧٩ ، صفحات متعددة ،
« اطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم المكتبات
والوثائق » .

١١ — المركز العربى للاستشارات الادارية . دراسة للتطوير الادارى للمركز
القومى للاعلام والتوثيق ، القاهرة اكاديمية البحث العلمى
والتكنولوجيا ، الشبكة القومية للمعلومات ، ١٩٨٢ ، ملحق
الدراسة ١٨ ص .

12 — Analysis of alternative configuration for national information
resources in Egypt. Georgia Institue of Technology, 1981. Va-
ris Pagation.

١٢ — حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى ودوره فى خدمة البحث فى
الجمهورية العربية المتحدة . اشرف احمد انور عمر ، ١٩٧١ ،
ص ٢٢٣ « اطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة — كلية الآداب قسم
المكتبات والوثائق » .

١٤ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة التوثيق والمعلومات
دليل مراكز التوثيق فى الوطن العربى . اعداد محمد المصرى ، ١٩٧٨ .
ص ١٠٧ .

١٥ — محمد مجاهد يوسف . الاعداد المهني لأمناء المكتبات العامة في الجمهورية العربية المتحدة . افراف احمد أنور عمر . القاهرة ١٩٧٨ . ص ٣٨٠ . اطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم المكتبات والوثائق .

١٦ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة التوثيق والاعلام . الدليل الببليوجرافي للانتاج الفكرى العربى في مجال المكتبات والتوثيق ، اعداد محمد فتحى عبدالهادى . القاهرة : المنظمة ١٩٧٦ . ص ٩٨ .

١٧ — جمعية المكتبات المدرسية . تعريف بجمعية المكتبات المدرسية . القاهرة ، الجمعية ، ١٩٦٨ . ص ٥٠٤ .

١٨ — الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات . النظام الاساسى . القاهرة ، الجمعية ، ١٩٧٩ . ص ٣٠٢ .

١٩ — سعد محمد الهجرسى . مذكرة بشأن انشاء مركز للدراسات والمعلومات الببليوجرافية . جامعة القاهرة ، مارس ١٩٨١ . ص ٢ .

٢٠ — خدمات مركز معلومات دى بى اس . القاهرة ، شركة خدمات المعلومات والكمبيوتر ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٤ .

٢١ — مؤسسة الاهرام — مركز التنظيم والميكروفيلم ، التقرير السنوى عن أنشطة وتعدادات المركز — القاهرة ١٩٨٤ . ص ١٢ — ١٦ .

22 — Bassam, Bertha : Education of Library is put in historical perspective. Candian library Journal, Vol. 36, No., 3, June, 1979. PP. 77. 86.

٢٣ — جامعة القاهرة — كلية الآداب — قسم الوثائق والمكتبات . عرض تاريخى لدراسة علوم الوثائق والمكتبات في الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥١ — ١٩٦٤ . اعداد محمد المهدى ومراجعة محمد حمدى البكرى . القاهرة ، ١٩٦٤ . ص ٥٢ .

24 — Whitebeck, George. Education for library and information science in Great Britain. Journal of library and information science (Tavian) Vol. 8, No. 2, October, 1982. PP. 131-158.

25 — Bassam, Bertha. Ibid.

26 — Slamacka, Vladimir. Op. Cit., P. 14.

٢٧ — محمد مجاهد يوسف . المصدر السابق . ص ٣٠٠ .

٢٨ — جامعة القاهرة ، كلية الآداب — مراقبة الدراسات العليا والبحوث . سجلات قيد رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم المكتبات والوثائق ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ . متعدد الترقيم .

١٩ — سعد محمد الهجرسي . الخطة التومية لاعداد المهارات البشرية في تخصص المكتبات والمعلومات والوثائق والمحفوظات . جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٨١ ، ٥١ ص .

« مذكرة مقدمة الى رئيس مشروع بنك المعلومات بوزارة الخارجية » .

30 — Slamecka, Vladimir. Op. Cit., P. 30.

31 — National Information Manpower development Policy in : Seminar on library and information Manpower development; Regional and international aspects. Bangalore, 6-10 Dec. 1976. Bangalore, The documentation research and training Center, 1976. PP. 13-17.

٣٣ — سعد محمد الهجرسي . قضايا المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٧ .

33 — Slameska, Vladimir. Op. Cit., P. 13.

٣٤ — المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — ادارة التوثيق والمعلومات للدليل الببليوجرافي للانتاج الفكرى للعربى فى مجال المكتبات والتوثيق المصدر السابق .

٣٥- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ادارة للتوثيق والمعلومات
الدليل الببليوغرافى للانتاج الفكرى العربى فى مجال المعلومات ، اعداد
محمد فتحى عبدالهادى . تونس ١٩٨٣ . ٢٣١ ص .

٣٦- محمد فتحى عبدالهادى . الاسهام الخليجى فى مجال المكتبات
والمعلومات ، دراسة تحليلية وقائمة ببليوجرافية ، عالم المكتبات ،
مج ٣ ، ع ٤ ، يناير - فبراير ١٩٨٣ . ص ص ٥٤٥ - ٥٦٥ .

٣٧- محمد المصرى عثمان . الانتاج الفكرى للأطباء العرب فى الدوريات
الطبية ، دراسة للضبط الببليوجرافى والاستخدام ، اشراف سعد محمد
الهجرسى . ١٩٨٢ . « اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية
الآداب - قسم المكتبات والوثائق » .

٣٨- فتحى عثمان ابوالنجا ، وضع نظام عربى لاختزان واسترجاع
المعلومات فى قطاع العلوم الزراعية ، اشراف سعد محمد الهجرسى .
١٩٨٤ « اطروحة دكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم
المكتبات والوثائق » .

المصادر والمراجع :

١ - المصادر والمراجع العربية :

- ١ - الاتصال أساس للنشاط الانساني - عرض وتحليل حشمت محمد على قاسم ، المجلة العربية لمعلومات ، مج ٣ ، ع ٥ ، ديسمبر عام ١٩٨٠ ص.ص ١٨٧ - ١٨٩ .
- ٢ - أحمد بدر . دراسات في المكتبة والثقافتين . للقاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ . ٤١١ ص .
- ٣ - الأصول الحديثة في عالم الكتاب : عالم الكتاب ، ع ٤ ، أكتوبر/نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٤ . من ص ١٨ - ١٩ .
- ٤ - جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم الوثائق والمكتبات ، عرض تاريخي لدراسة علوم الوثائق والمكتبات في الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥١ - ١٩٦٤ . اعداد محمد المهدي ، مراجعة محمد حمدي للبكري . جامعة القاهرة . ١٩٦٤ . ٥٢ ص .
- ٥ - جامعة القاهرة - كلية الآداب - مراقبة الدراسات العليا والبحوث . سجلات قيد رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم المكتبات والوثائق . جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، متعدد الترقيم .
- ٦ - جانكايا ، ليان ، تعليم فن المكتبات في تركيا ، ترجمة فرحات بهجت توما ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، ص ٥ ، ١٩٤ ، مايو - يوليو
- ٧ - الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات . النظام الاساسي . للقاهرة ، الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات ، ١٩٧٩ ، ٩ ص .
- ٨ - جمعية المكتبات المدرسية . تعريف بجمعية المكتبات المدرسية . للقاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٦٨ . ٣١ ص .
- ٩ - حسني عبدالرحمن الشيمي . المكتبة في المدرسة المصرية . اشراف أحمد أنور عمر ، ١٩٧٦ . ٣٧٨ ص + ملاحق . « أطروحة ماجستير ، قسم المكتبات والوثائق - كلية الآداب - جامعة القاهرة .

١٠- حشمت محمد على قاسم . الاتحاد الدولي للتوثيق والدور العربي
في نشاطه . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، ص ٤ ، ١٤ ، يناير
عام ١٩٨٤ ، ص ٥ - ٣٤ .

١١- حشمت محمد على قاسم . التوثيق العلمى ودوره فى الخدمة البحث فى
الجمهورية العربية المتحدة ، اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧١ ، ٥٠٧٠ +
٣٤ ص . (مطروحة ماجستير) - قسم المكتبات والوثائق - كلية
الآداب - جامعة القاهرة .

١٢- حشمت محمد على قاسم . علم المعلومات فى رحلة البحث عن هوية .
المجلة العربية للمكتبات والمعلومات ، ص ١ ، ١٤ ، يناير عام ١٩٨١
ص ٥ من ٣٦ .

١٣- خدمات مركز معلومات دى بى اس . القاهرة ؛ شركة خدمات المعلومات
والكمبيوتر ، ١٩٨٢ ، ٥ ص .

١٤- دار الكتب والوثائق القومية - مراقبة التزويد - قسم التسجيل -
قسم التسجيل - سجلات الرصيد بالدار ، دار الكتب والوثائق
القومية ، ١٩٨٥ . متعدد المجلدات .

١٥- زكى نجيب محمود . الدين والتدين وعلم الدين . الاهرام ، ٢٦ يونيو
١٩٨٣ ، ص ١٣ .

١٦- سراسفيك ، تفكو ، تدريب وتعليم علماء المكتبات فى مجال المعلومات
بأمريكا اللاتينية . ترجمة ديدة على تكرار ، مجلة ليونيسكو للمكتبات ،
ص ١١ ، ٤٣٤ ، مايو - يوليو ١٩٧٨ . ص ٣٦ - ٥٠ .

١٧- سبيل محمد الهجرسى . الاطار العام للمكتبات والمعلومات او نظرية
الذاكرة الخارجية ، القاهرة . مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ،
١٩٨٠ ، ٥٧ ص .

١٨- سبيل محمد الهجرسى . تقرير استاذ زائر ، للكويت جامعة الكويت ،
١٩٨٤ ، ص ٤٤ - ١٢ .

١٩- سعد محمد الهجرسي . الجمعية الخافية والأربعون للاتحاد الدولي
للجمعيات المكتبية ، اوسلو من ٢١ - ١٦ اغسطس ١٩٧٥ ، الثقافة
العربية ، ع ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٢٩٧ - ٣٠٢ .

٢٠- سعد محمد الهجرسي . الخطة القومية لاعداد المهارات البشرية في
تخصص المكتبات والمعلومات والوثائق والمخطوطات . جامعة
القاهرة كلية الآداب ، ١٩٨١ . ١٥ ص . « مذكرة مقدمة الى رئيس
مشروع بنك المعلومات بوزارة الخارجية » .

٢١- سعد محمد الهجرسي ، دراسات بيبليوجرافية لأوعية الفكر العربى ،
الاطروحات والدوريات ، القاهرة ، جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٥ .
١٤٨١ ص .

٢٢- سعد محمد الهجرسي ، قضايا المكتبات والمعلومات في الجامعة المصرية .
القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ٣٠ ص .

٢٣- سعد محمد الهجرسي . مذكرة بشأن انشاء مركز للدراسات
والمعلومات البيبليوجرافية . جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم
المكتبات والوثائق ، ١٩٨١ . ٣ ص .

٢٤- سعد محمد الهجرسي . المؤتمر السنوى للجمعية الامريكية للمكتبات ،
مينان فرانسييسكو ٢٩ يونيو - ٤ يوليو ١٩٧٥ ، الثقافة العربية ،
ع ٤ ، ١٩٧٦ . ص ٢٨٤ - ٢٩٦ .

٢٥- سيدة ماجد محمد ربيع . فهارس دار الكتب من الناحيتين الوصفية
والموضوعية . اشراف احمد انور عمر ، ١٩٧٩ ، ٥٩٥ ص . « اطروحة
ماجستير - جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم المكتبات
والوثائق » .

٢٦- شابان ، ١ . التنظيمات الخاصة بمهنة المكتبات ، ترجمة فرحات بهجت
توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، ص ٣ ، ع ١٠ ، فبراير عام ١٩٧٣ ،
ص ٦ - ١٥ .

٢٧- شعيان عبدالعزيز خليفة ، أول لائحة لدار الكتب المصرية ، مجلة
المكتبات والمعلومات العربية ، س٣ ، ع٤ ، أكتوبر عام ١٩٨٣ ،
ص ٦ - ٨١ .

٢٨- شو ، فريج نى . الاعلام العلمى والتكنولوجى الصينى ، الحالة
الحاضرة وتوقعات المستقبل . ترجمة عبدالمنعم محمد موسى . مجلة
ليونيسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف ، س١١ ، ع٤٢ ، فبراير/
أبريل ١٩٨١ ، ص ٤ - ٨ .

٢٩- صبور ، هنرى . علاقة علم المعلومات بالعلوم الاجتماعية ، تحليل
الوراقية ، ترجمة خشيت محمد على قاسم فى : دراسات فى علم
المعلومات ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٤ ، ص ٥٣ - ٨١ .

٣٠- عبدالباقي الدالى . مدارس علم المكتبات والمعلومات فى العالم العربى ،
تونس ، ١٩٨١ . « بحث مقدم الى ندوة تدريس علم المكتبات
والمعلومات فى الوطن العربى ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ،
نوفمبر ١٩٨١ ، ٣٨ ص . »

٣١- عبيدى ، س . تقويم البرامج التدريبية للمكتبات فى شرق أفريقيا ،
ترجمة محمد جلال عباس ، مجلة اليونيسكو للمكتبات ، س١١ ، ع٤٣ ،
مايو ، يوليو ١٩٨١ . ص ١٨ - ٣٥ .

٣٢- عوض مختار هلوذة . قضية مراكز البحوث والتطوير . القاهرة ،
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٨٣ . ١٨٠ ص + أشكال
وجداول .

٣٣- فتحي عثمان ابوالنجبا ، وضع نظام عربى لاختزان واسترجاع
المعلومات فى قطاع العلوم الزراعية ، اشراف سعد محمد الهجرسى ،
١٩٨٤ . « اطروحة دكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الآداب ، قسم
المكتبات والوثائق » .

٣٤- مالكين ، هارفىلى ، د . جمعيات المكتبات ومسئولياتها تجاه المكتبيين ،
ترجمة محمد المهدي . مجلة اليونيسكو للمكتبات ، س١ ، ع٤ ،
أغسطس ١٩٧١ ، ص ٥٤ - ٦٥ .

٣٥- ماركو ، جوى . آفاق جديدة في المقررات الدراسية في معاهد المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية . ترجمة حشمت محمد على قاسم . مجلة "اليونسكو للمكتبات" ، س٩ ، ع٣٤ ، فبراير - أبريل ١٩٧٩ ، ص٦ - ١٣ .

٣٦- ماركو ، جوى . الاتفاقيات التعاونية بين مدارس المكتبات في شمال أمريكا وأمكن أخرى . ترجمة عائدة نصير ، مجلة اليونسكو للمكتبات ، س١١ ، ع٤٣ ، مايو - يوليو ١٩٨١ ، ص٦٦ - ٧٤ .

٣٧- مانجلا ، برامود . دراسة من المكتبات في ايران . ترجمة فرحات بهجت توما . مجلة اليونسكو للمكتبات ، س٤ ، ع١٥ ، مايو - يوليو ١٩٧٤ ، ص١٢ - ٢١ .

٣٨- محمد أبو الفتوح سيد نصار . تقييم للخدمات المكتبية العامة في محافظة القاهرة ، إشراف أحمد أنور عبر ، ١٩٧٢ ، ع٤٠٢ ، ص١ + ملاحق . « أطروحة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب - قسم المكتبات والوثائق » .

٣٩- محمد فتحي عبد الهادي . الاسهام الخليجي في مجال المكتبات والمعلومات دراسة تحليلية وقائمة ببيبلوجرافية . عالم المكتبات ، مج٣ ، ع٤٤ ، يناير - فبراير ١٩٨٣ ، ص٥٤٥ - ٥٦٥ .

٤٠- محمد فتحي عبد الهادي . مقدمة في علم المعلومات . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٨٣ ، ٣١٨ ص .

٤١- محمد مجاهد يوسف . الإعداد المهني لأبناء المكتبات العامة في الجمهورية العربية المتحدة . إشراف أحمد أنور عبر . القاهرة . ١٩٧٨ ، ٢٠ مج متعدد التقييم . « أطروحة ماجستير - جامعة القاهرة ، كلية الآداب . قسم الوثائق والمكتبات » .

٤٢- المركز العربي للاستشارات الإدارية . دراسة للتطوير الإداري للمركز القومي للإعلام والتوثيق . القاهرة ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، الشبكة القومية للمعلومات ، ١٩٨٢ ، ٨٦ ص + ملاحق .

٤٢- محمد المصرى عثمان . الإنتاج الفكرى للأطباء العرب فى الدوريات الطبية ، دراسة للقيط البيولوجى والاستخدام . اشراف مسعد محمد الهجرسى ١٩٨٢ . « أطروحة دكتوراه — جامعة القاهرة ، كلية الآداب — قسم المكتبات والوثائق » .

٤٣- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة التوثيق والمعلومات . الدليل البيولوجى للإنتاج الفكرى العربى فى مجال المكتبات والتوثيق ، اعداد محمد فتحى عبدالهادى . القاهرة ، ١٩٧٦ ، ٣٩٤ ص .

٤٤- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة المعلومات . الدليل البيولوجى للإنتاج الفكرى فى مجال المعلومات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، اعداد محمد فتحى عبدالهادى ، تونس ، ١٩٨٣ ، ٢٣١ ص .

٤٥- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم — إدارة التوثيق والمعلومات . تحليل لمراكز التوثيق فى الوطن العربى ، اعداد محمد المصرى عثمان ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ١٣٤ ص .

٤٦- مؤسسة الأهرام — مركز التنظيم والميكرو فيلم — التقرير السنوى عن أنشطة ومقتضات المركز . القاهرة ، ١٩٨٤ ، ٦٧ ص .

٤٨- نجى ، سالى ، التطورات المكتبية فى غابىيا ، ترجمة مارى عزمى . مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف . ص ١١ ، ع ٤١ ، نوفمبر ١٩٨٠ — يناير عام ١٩٨١ . ص ص ٦٨ — ٧٣ .

٤٩- ويليمز ، هارفارد . تاريخ الاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات . ترجمة مارى عزمى . مجلة اليونسكو للمكتبات ، ص ٨ ، ع ٣١٤ مايو — يوليو ١٩٧٨ ، ص ص ٢٨ — ٣٧ .

٢ — المصادر والمراجع الأجنبية :

- 1 — The American Library Association Start a new decade with a new direction. Chicago: ALA, 1981. 6 P.
- 2 — The American Society of information Science, about ASIS. Washington D.C., ASIS, 1981. 11 P.
- 3 — Analysis of alternative configuration for national information resources in Egypt. Georgia, Georgia Inst. of Tech., 1981. 73 P.
- 4 — Artandi, Susan. The relevance of information science to Library school curricula in : Belzer, Jack (ed.), Information science education ; a conference organized by ASIS and University of Pittsburg, 25-28 September 1968. American Documentation, Vol. 20, October 1968. PP. 337-338.
- 5 — ASIS adopts mission and goals. ASIS news, Vol. 1 No. 1, 1981. P. 1.
- 6 — ASIS membership profiles. ASIS bulletin, Vol. 6, No. 6, August 1980.
- 7 — Atherton, Pauline. Education and training for the world of information work. Cairo, 1975. 15 P. "Paper presented at the U.S., Egyptian workshop on planning a national. STI system. Cairo, 9, november, 1975".
- 8 — Bassam, Bertha. Education of librarians is put in historical perspective. Candian Library Journal, Vol. 36, No. 3, June 1979. PP. 77-86.

- 9 — Belzer, Jack and others. Curricula in Information science ; four years program report. Journal of ASIS, No. 29, Jan. 1975. PP. 17-23.
- 10 — Boaz, Martha. The future of library and information science education. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4, spring 1978 ; PP. 315-323.
- 11 — Borko, H. Information science, what it is. American Documentation, Jan. 1968. PP. 3-5.
- 12 — Borko, H. Trends in library and information science education. Journal of ASIS, Vol. 35, No. 3, 1984. PP. 185-193.
- 13 — Brooks, B.C. The foundation of information science ; Part 1 ; philosophical aspects. Journal of information science, Vol. 2. 1980. PP. 125-133.
- 14 — Brooks, B.C. The fundamental equation of information science in : information science, its scope, objects of research and problems ; collection of papers. Mosco, 1974. PP. 115-130 (FID study committee in research on the theoretical basis of information, Mosco 24-26 April 1974.
- 15 — Brooks, B.C. Theory of Bradford law. Journal of Documentation, Vol. 33, No. 3, 1977, PP. 138-167.
- 16 — Buckley, Barbara. The coverage of library-information science periodicals in abstracting and indexing services IFLA Journal, Vol. 8, No. 1982. PP. 379-387.
- 17 — Chartrand, Rober Lee. Our China adventure. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4 April 1980. PP. 12-14.

- 18 — Chen, Ching chich. Education and training in information science in the People's Republic of China. Bulletin of ASIS, Vol., 6, No. 4, April 1980. PP. 16-18.
- 19 — Chen, Ching Chich. Recent developments in Library and information, science in China. Bulletin of ASIS, Vol. 6, No. 4 April 1980. PP. 10-11.
- 20 — Close the card Catalog. College & Research libraries, Vol. 41, No. 4, Feb. 1980, PP. 25-27.
- 21 — Cole, John. for congress and Nation ; a chronological history of the library of congress. Washington D.C. Library of Congress, 1979. 196 P.
- 22 — The Council of the American Library Association, Committee on Accreditations. Self study ; a guide to the preparation of a report for committee o naccreditation. Chicago, ALA, 1979. 35 P.
- 23 — The Council of the American Library Association. Standards for accreditation ; 1972. Chicago, ALA, 1972. 12 P.
- 24 — Cudra, Carlos. Introduction to the ADI. Annual Review of Information Science and Technology, Vol. 1, 1966. PP. 1-14.
- 25 — Debons, Anthony. An educational programme for the information counsellar in : New trends in Documentation and Information ; Proceddings of the 39th FID Congress, University of Edinburgh, 25-28 September 1978. PP. 485-492.
- 26 — Debons, Anthony. An occupational survery of information professionals. Paper presented to the Annual Conference of the American Association of Library Schools. Washington D.C., Jan. 30-Feb. 1, 1981. 21 P.

- 27 — Dean, John. Planning library education Programmes. London, Andre Deutsch, 1972. 137 P.
- 28 — Dowell, Ariene. The two year Master's perspectives and prospects. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4, Spring 1978. PP. 324-334.
- 29 — Dowlin, Kenneth. The electronic elective Library. Library Journal, November 1, 1980. PP. 2265-2270.
- 30 — Dunko, Donald. Library Association in West and South West Africa. Wales, College of Librarianship Wales, 1981. 49 P. "Paper presented in fulfilment of the Diploma requirements".
- 31 — Edbund, Paul. A monster and a miracle. quarterly Journal of library of Congress, Vol. 33, No. 4, October 1976, PP. 383-421.
- 32 — The Egyptian National System for Scientific and Technical Information; alternatives for Library Collections development. Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1981. 44 P.
- 33 — Foskett, D.J. Preliminary survey of educational training programs at University level in information and library science. Paris, Unesco, 1976. 149 P.
- 34 — Galvin, Thomas. libraries to serve the information society. Library Journal, September 15, 1979. PP. 1847-1857.
- 35 — Guide to reference books; compiled by Eugene Sheehy. 9th ed. Chicago, ALA, 1976. 741 P.
- 36 — Gleans, Edwin. Library education; Issues for eighties. Journal of education for librarianship, Vol. 4, Spring 1982. PP. 260-273.

- 37 — Goffman, William. On the dynamics of Communication in :
Weis, Edward (ed.) The many faces of information science
Colorado, Westview press, 1977. PP. 7-17.
- 38 — Greer, Roger. Information transfer, a conceptual model for
librarianship information science and information management
with implications for library education. California, University
of Southern California, 1979. 12 P. + 3 Appendixes.
- 39 — Griffith, Belver. What kind of science information science
should be. Paper presented to the international research forum
in information science, London 29-31 July 1975. 12 P.
- 40 — Grosch, Audrey and Hendrich, constance. The development of
a profession ; information science. S.T. Paul, University of
Minnesota Library system, 1981. 47 P.
- 41 — Harter, Stephen. Information in every name. Bulletin of ASIS,
Vol. 9, No. 1 October 1982. PP. 40-41.
- 42 — Hayes, Robert. Information science education in : World ency-
clopedia of library and information services, Chicago, ALA,
1980. PP. 248-251.
- 43 — Heilprin, Laurence. Education for information Science ; review
and Orientation in : Proceedings of the Symposium on educa-
tion fo rinformation science. Virginia, September 7-10, 1965.
Washington D.C. Spartan books, 1965. PP. VII-XV.
- 44 — Hershfield, Allan. Effecting change in library education. N.Y.
Syracuse University, 1973. 57 P. Educational & Curriculum
series, No. 1.
- 45 — Houser, L. and Schrader Alin The search for a scientific pro-
fession. Metuchen, (N.Y.) Scarecrow, 1978. 180 P. -

- 46 — Important and necessary notes Library Association Record, Vol. 82, No. 3, March, 1980. P. 98.
- 47 — Information services in Egypt. Prepared by Usama E. Mahaoud Aly. airo, The Academy of Scientific Research and Technology, STI project, 1981. 11 P.
- 48 — Introduction to information science. Compiled by Tefko Serecevic. N.Y. Bowker, 1970. 751. P.
- 49 — Issac, K.A. need for new trends in library education. Journal of library and information science (Delhi) Vol. 1, No. 1, June 1976. PP. 21-32.
- 50 — Kaula, P.N. Education and training of library personal; the Indian programmes. in : Vilentchuk, Ludia (ed.) conference on information science, Tel Aviv, 29, August-3 September 1971. Tel Aviv, the Israel society of special libraries and information centres, 1971. PP. 491-509.
- 51 — Kent, A. The information industry in the year 2000. Information services & use Vol, No. 1, March 1981. PP. 11-15.
- 52 — Koenig, Michael. Librarians the untapped resources. Data Mation, September, 1983. PP. 243-244.
- 53 — Lenke, Antje. Alternative specialists in Library education. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4 Spring 1978. PP. 285-294.
- 54 — Lewis, Dennis. Big changes at ASLIB, London, July 1982, 5 P.

- The Library of Congress 1984 : a brief summary of the major activities for the fiscal year ending September 30, 1984. Washington D.C., L.C. 1985. 34 P.
- 57 -- Mangala, P. and Vashishth, C. Library and information science education in India. Journal of Library and information science (Delhi) Vol. 1, No. 2, December, 1976. PP. 127-160.
- 58 -- Meadow, Charles. The information world; an overview in : Spirack, Jane. Careers in information N.J. knowledge industry publications, 1982. PP. 7-23.
- 59 -- Mikhailov, A. and others structure and main properties of scientific information; approach to the scope of informatics in : Information science its scope, objects of research and problems; collection of papers. Mosco, 1974. PP. 93-73 (FID, study committee in research on theoretical basis of information, Mosco 24-26 April, 1974).
- 60 -- Murray, Kay. The structure of MLS programs in American library schools. Journal of education for librarianship, Vol. 18, No. 4 Spring 1978. PP. 278-284.
- 61 -- Nasri, William. Education in library and information science in : Kent, A. (ed.) Encyclopedia of library and information science, N.Y. Marcell Decker, 1972. Vol. 7, PP. 414-465.
- 62 -- National information manpower development policy in : Seminar on library and information manpower development; regional and international aspects. Bangalor, 6-10 Dec. 1976. Bangalore. The Documentation research and training Center, 1976. PP. 13-17.

- 63 — Neadom, Mado. The National library of Gambia ; its collection and servives. Wales College of Librarianship Wales 1982, 31 P. Paper presented in the fulfilment of the Diploma requirements.
- 64 — Network advisory committee meets to discuss the information economy ; a summary report. Library of congress information bulletin, Vol. 44, No 5. Feb. 4, 1985. PP. 21-24.
- 65 — O'Neil Ed., 1981 student paper content and Doctoral Forum. Waswington D.C. ASIS, 1981. 6 P.
- 66 — OCLC Issues 1982-1983 annual report. OCLC newsletter, No. 150, Feb. 1984. P. 12.
- 67 — Oppenheim, Charles. The institute's new criteria for information science. Journal of information science, No. 4. 1982, PP. 229-234.
- 68 — Palmer, Richard. Introduction to information science ; course 487. Boston, Simmons College, School of Library Science, 1983. 63 P.
- 69 — Pryhterch, Ray. Sources of information in librarianship and information science. Willshire, Gower, 1983. 189 P.
- 70 — Ranganthan, S.R. (ed.) Documentation and its Facets. Bombay Asia Publishing House, 1963. 631 P.
- 71 — Ranganthan, S.R. Library Manual. Bombay, Asia Publishing House, 1966. 415 P.
- 72 — Rodriquez, G. Forecasting the curricula for education and training for information and documentation in developing countries

- in : New trends in documentation and information; Proceedings of the 39th FID congress Edinburgh, Edinburgh University, 25-28 September, 1978, PP. 438-474.
- 73 — Rohboch, Peter. Find automation at the library of congress. Washington D.C., L.C., 1985. 26 P.
- 74 — The Role of the library of congress in the evolving national network. Washington D.C., L.C., 1978. 141 P.
- 75 — Saracevic, T. and Laurence, A. Ascertaining activities in subject area through bibliometric analysis. Journal of ASIS, March-April, 1973. PP. 120-134.
- 76 — Saracevic, Tefko. An essay on the past and the future of information science education. Information processing and management: Vol. 15, No. 1, 1979. PP. 1-15.
- 77 — Schur, Herbert; Education and training of information specialists for the 1970's Paris, OECD, 1972. 114 P.
- 78 — Seminar on library and information manpower development on national Regional and international aspects. Bangalore, 6-10 Dec., 1976. Bangalore, the Documentation research and training center, 1976. 153 P.
- 79 — Sharif, Abdulla. Education for librarianship in the Arab Countries. Tripoli, University of Al-Fatah, 1980, 152 P.
- 80 — Shera, J. Documentation into information science. American Libraries, Vol. 3, July 1972. PP. 785-790.
- 81 — Shera, J. Education for librarianship; an assessment and perspective; a review article. Library quarterly, Vol. 49, No. 3, 1979, PP. 310-316.

- 82 — Shera, J. The foundation of education for librarianship N.Y., Becker and Hayes, 1972, 421 P.
- 83 — Shera, J. and Cleveland, D. History and Foundation of information science in : Williams, M. (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 12, 1977. PP. 249-275.
- 84 — Slamecka, Vlademir. The Egyptian National system for scientific and technical information; design study Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1981-131 P.
- 85 — Slamecka, Vlademir. Manpower development for Egyptian STI services. Georgia, Georgia Inst. of Technology, 1982. 51 P.
- 86 — Slamecka, Vlademir and Persons, Charles; The partent of signs and symbols in : Weiss Edward (ed.). The many faces of information science. Colorado, Westview press, 1977. PP. 105-126.
- 87 — Smith, Mona. Professional association in the information profession; oppening address in a Joint seminar on professional asosciations, ASIS, Egyptian Association for information Technology. Washington D.C., the Catholic University of American, 21 Feb. 1981.
- 88 — Starch, Helena. Entrepreneurship in the information industry in : Spirack, Jane. Careers in information N.Y. Knowledge industry Publication, 1982. PP. 73-10.
- 89 — Taylor, Robert Curriculum design for library and information science, N.Y. syracuse University, 1973. 28 P. Educational and Curriculum series, No., 1.

- 90 — Taylor, Robert. Reminiscing about the future. *Library Journal*, September 15, 1979. PP. 1871-1875.
- 91 — Vance, Kenneth. Future of library education. *Journal of education for librarianship* Vol. 22, No. 4, 1982, PP. 3-17.
- 92 — Vilentchuk, Ladia. Training in librarianship and information science in Israel in : Her's : conference on information science. Tel. Aviv, 29 August-3 September, 1971. Tel Aviv, the Israel society of special libraries and information centers, 1971 ; PP. 481-490.
- 93 — Unesco. Designing of library and information science curriculum. Paris, Unesco, 1976. 12 P.
- 94 — Wasserman, Paul. The new Librarianship, a challenge for change N.Y. Bowker, 1972. 287 P.
- 95 — White, Herbert Definning basic comptencies. *American libraries*, September 1983. PP. 519-525.
- 96 — White, Herbert. Education of information professional in : Spiraik, Jean. *Careers in information*, N.Y. Knowledge industry Publications., 1982. PP. 135-156.
- 97 — Whitebeck, George, Education of library and information science in Great Britain. *Journal of Library and information science (Taiwan)* Vol. 8, No. 2, October, 1982. PP. 131-158.
- 98 — Williams, James and Kin, Chain, opinion paper on the theory development in information science. *Journal of ASIS*, Vol. 26. Jan. 1975. PP. 3-8.

- 99 — Yovits, M.C. "A theoretical framework for the development of information science" in "Information science its scope, objects of research and Problems ; a collection of papers... Mosco, 1974. PP. 90-114. (FID study committee in research on theoretical basis of information, Mosco, 24-26 April 1974).
- 100 — Yovits, M.C. "Information science, toward the development of a true scientific discipline. American Documentation Vol. 24, No. 4, October, 1969. PP. 369-376.
- 101 — Zunde, Frans and Gehl, John. The Empirical foundation of information science in : Williams, Martha (ed.) Annual Review of information science and Technology, Vol. 14, 1979. PP. 67-92

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٨٦ / ٧٢١٩

الترقيم الدولى

٩ - ٨ - ٠٠ - ٤٦٠ - ١٧٧

طبع هذا الكتاب
بمطابع دار الأشعاع

١٤ شارع عبد الحميد — جنينة قابيوش
السيدة زينب — القاهرة

ت : ٣٦٣.٤٦٦

The fourth chapter is assigned to the literature in librarianship and information, where 4 indexing and abstracting services were examined, then a complete analysis to the 1982's literature (as a sample) covered by LISA and LL was done to identify the total production per year, types of materials, languages, subject, and geographical distribution, sources of publishing and the correlation between both the academic activities and the literature features.

The fifth chapter is assigned to the different components of the discipline of Librarianship and information in Egypt, where the infrastructure is identified. The developments, recent trends, professional, commercial and academic institutes where the programs of Cairo, Alexandria, Hellwan Universities were examined, and also the post graduate programs at Sadat Academy of Administration and the Institute of Statistical Research at Cairo University, and also the future and prospects of that field are studied, then a complete profile of the Egyptian literature with all its characteristics is done, via a bibliometric study to the Bibliographic guide to the Arabic Literature in Librarianship and Information Science and the correlation between the Egyptian and the international parts of the discipline. Some critical elements and recommendations to enhance the field in Egypt are given.

The basic conclusion are that the scientific foundations of the discipline of Librarianship and information is not yet enough to build up a solid science, but a notable progress is achieved in the last decade. The professional association and the information industry institutes have a remarkable role in the field nowadays specially in the developed countries. A rapid change is happening in the area of manpower education, in programmes, courses and, curricula, where the Egyptian academia maintains the changes carefully in the last fifteen years. A rapid growth is notable also in the literature in both Egypt and abroad, but the correlation between the Egyptian components of the discipline of Librarianship and Information is more feeble than the developed countries, but in the same level with the developing countries, and more stronger in some components specially the academic and literature.

The second chapter is assign to the Institutes in the discipline, specially the major libraries and information centers, societies, and some of the institutes in the growing information industry. The chapter tackles the Library of Congress as a mile stone in the development of information resources, services, standards, automation activities, and also in the process of cooperation between the different institutes in the field, then a comparative study was done between the Library of Congress in one side, and the Center of Scientific and Technical Information of China, and the National Library of Gambia as a sample from the developing countries to study the difference between libraries and information centers in the developed and in the developing countries, and the effect of environment on the discipline. The chapter then moves to the area of societies in the international and national levels to define their contribution, via the analysis of the activities of FID, IFLA, ALA, ASIS, LA, Chainees Library Association and the Association of the Nigerian librarians. At last the chapter dissects the information industry sector and its role in the field with some parameters of its steps in the future.

The third chapter is assign to the preparation of librarians and information specialists. A historical survey to the development of the library education in the developed and developing countries was done, then a detailed analysis was done to the current state of the academic curricula of 53 programs from 50 different institutes in United States, Canada, Great Britain, France, Holland, Israel, Poland Japan Soviet Uniony Czechoslovakia Hungary and Yugoslavia from the developed countries, and Argentina, Brazil, Mexico, Iran, Turkey, Saudi Arabia; China, Kuwait, India, South Africa, Uganda, Senegal and Morocco from the developing countries. In all the programs, the analysis covered names of the programs and its objects, certificates, courses and its distribution in the all activities of the information work. The core courses were defined as, library and information administration, classification, Introduction to information work, reference sources, Information technology. All the programs were selected from the last 10 years.

English Summary

That ²⁰book was originally a Ph.D. dissertation presented to Cairo University in December 1985. Some modification has been done in the thesis to be suitable as a book.

The prime aim of that book is to define the existed framework of the discipline of librarianship and information in the last fifteen years in the developed, developing countries and Egypt. Two factors affected that discipline strongly during the past period, the demand for information by almost every one in the modern society, and the computer technology, both causes a serious change in the theoretical framework, curricula for the preparation of the information professionals, literature, and the relation between librarianship, documentation and information science in one hand, and the discipline as a whole with the other disciplines. So the book is a speculation to the current state of the discipline of librarianship and information in the eighties, with a comparative analysis to its infrastructure in the developed, developing countries, and in Egypt.

The book contains an introduction, and five chapters, the first chapter is assign to the theoretical foundation of the discipline such as, the function and the main objects, which define as «collecting, organizing, storing, retrieving and disseminating of information in order to facilitate the information flow in the society». Then a careful analyses was done to the relation between librarianship, documentation, information science, and the relation between all of them as one discipline and other fields specially computer science, administration and psychology. The chapter also deals with the scientific foundations of librarianship and information to evaluate the last trends to set up a real and solid science. Also a projection to the near future of librarianship and information was done depending on some of the recent literature.

LIBRARY AND INFORMATION
IN THE DEVELOPED AND
DEVELOPING COUNTRIES
TRENDS, RELATION, INSTITUTES



LITERATURE

الهيئة العامة للكتاب
BY

Dr. Usama El-Said Mahmoud Aly (P.H.D.)

Dept. of Librarianship and Archives

Faculty of Arts

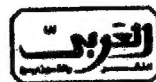
Cairo University

1987

الأبجدية

PUBLISHING & DISTRIBUTION

60 EL-kasr EL-Ainy St. Opposite
Rose EL - Youssef CAIRO
Tel.: 3547566 — 3554529



٦٠ شارع النصر المينى - أمام روز اليوسف - القاهرة
تلفون : ٣٥١٧٥٦٦ - ٣٥٥١٥٢٩

